

صندوق النقد الدولي

# آفاق الاقتصاد العالمي

تحول السياسات وتزايد التهديدات



أكتوبر  
٢٠٢٤

صندوق النقد الدولي

# آفاق الاقتصاد العالمي

تحول السياسات وتزايد التهديدات



أكتوبر  
٢٠٢٤

©2024 International Monetary Fund

الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤

الغلاف والتصميم: قسم الحلول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية  
والمنشآت، صندوق النقد الدولي  
الجمع التصويري: شركة Absolute Service, Inc.

Cover and Design: IMF CSF Creative Solutions Division  
Composition: Absolute Service, Inc.

### Cataloging-in-Publication Data

#### IMF Library

Names: International Monetary Fund.

Title: World economic outlook (International Monetary Fund)

Other titles: WEO | Occasional paper (International Monetary Fund) | World economic and financial surveys.

Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 1980- | Semiannual | Some issues also have thematic titles. | Began with issue for May 1980. | 1981-1984: Occasional paper / International Monetary Fund, 0251-6365 | 1986-: World economic and financial surveys, 0256-6877.

Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)

Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. | International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.

Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 979-8-40028-115-0 (English Paper)

979-8-40028-767-1 (Arabic Paper)

979-8-40028-319-2 (Arabic Web PDF)

**إخلاء المسؤولية:** تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٨ أكتوبر ٢٠٢٤. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

**الصيغة المقترحة عند الاقتباس:** صندوق النقد الدولي - ٢٠٢٤. آفاق الاقتصاد العالمي - تحول السياسات، وتزايد التهديدات. واشنطن العاصمة، أكتوبر.

Publication orders may be placed online, by fax, or through the mail:

International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, USA

Tel.: (202) 623-7430 Fax: (202) 623-7201

E-mail: [publications@IMF.org](mailto:publications@IMF.org)

[bookstore.IMF.org](http://bookstore.IMF.org)

[elibrary.IMF.org](http://elibrary.IMF.org)

ز	الافتراضات والأعراف المتبعة
ط	مزيد من المعلومات
ي	البيانات
ك	تمهيد
ل	تقديم
ن	ملخص واف
١	<b>الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية</b>
١	تسرُّب أجواء عدم اليقين في ظل تحوُّل السياسات
٦	الآفاق: مستقرة لكنها مخيبة للآمال — التأهب لأوقات عدم اليقين
١٥	المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد: التطورات السلبية هي الغالبة
١٨	أولويات السياسات: من استعادة استقرار الأسعار إلى إعادة بناء هوامش الأمان
٢٢	الإطار ١-١: صناعة السيارات على المستوى العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية
٢٤	الإطار ١-٢: تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٢٨	تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات الأسواق والآثار التضخمية لصدّات إمداد المعادن
٣٩	المراجع
٤١	<b>الفصل ٢: التشديد الكبير: رؤى مستمدة من فترة التضخم الأخيرة</b>
٤١	مقدمة
٤٣	ماذا حدث؟ تحليل مفصّل لديناميكية التضخم
٤٨	رد فعل السياسة النقدية
٥١	دروس مستفادة للسياسة النقدية: تحليل قائم على نموذج
٥٥	الملخص وانعكاسات السياسات
٥٨	الإطار ٢-١: دور سياسات الميزانيات العمومية للبنوك المركزية
٦٠	الإطار ٢-٢: دور سياسات كبح الأسعار
٦٢	المراجع
٦٥	<b>الفصل ٣: فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية</b>
٦٥	مقدمة
٦٨	القبول الاجتماعي للإصلاحات: تمهيد
٦٨	تحدي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية: حقائق أساسية
٧١	التوجهات إزاء الإصلاحات: أدلة من المسوح
٧٦	أدوات واستراتيجيات لدفع جداول أعمال الإصلاح قدما بشكل مستمر: دروس مستخلصة من ١١ حالة قُطرية
٧٨	الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات
٨٠	الإطار ٣-١: سياسات لتيسير إدماج اللاجئين الأوكرانيين في أسواق العمل الأوروبية: أدلة سابقة
٨١	المراجع

## الملحق الإحصائي

٨٥	الافتراضات
٨٥	ما الجديد
٨٦	البيانات والأعراف المتبعة
٨٧	الملحوظات القطرية
٨٩	تصنيف البلدان
٨٩	الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٩١	الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٣
٩٢	الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
٩٢	الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي
٩٣	الجدول دال - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير
٩٤	الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل
٩٦	الجدول واو - الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات
٩٧	جدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية
١٠٧	الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة
١١١	الإطار ألف-٢: تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١١٤	قائمة بالجدول
١١٥	الناتج (الجدول ألف ١ - ألف ٤)
١٢٢	التضخم (الجدول ألف ٥ - ألف ٧)
١٢٧	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
١٢٨	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
١٣٠	معاملات الحساب الجاري (الجدول ألف ١٠ - ألف ١٢)
١٣٧	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجدول ألف ١٣)
١٤١	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)
١٤٤	السيناريو الأساسي للمدى المتوسط (الجدول ألف ١٥)

## ١٤٥ آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

### ١٥٥ مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، أكتوبر ٢٠٢٤

#### الجدول

١٠	الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
١٢	الجدول ٢-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق
٣٣	جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورسيد الحساب الجاري والبطالة
٣٤	جدول المرفق ٢-١-١: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورسيد الحساب الجاري والبطالة
٣٥	جدول المرفق ٣-١-١: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورسيد الحساب الجاري والبطالة
٣٦	جدول المرفق ٤-١-١: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورسيد الحساب الجاري والبطالة
٣٧	جدول المرفق ٥-١-١: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورسيد الحساب الجاري والبطالة
٣٨	جدول المرفق ٦-١-١: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي
٧٣	الجدول ١-٣: فرضيات لزيادة تأييد السياسات
٧٦	الجدول ٢-٣: فترات إصلاح تشريعات حماية العمل التاريخية

- الجدول أ لف ٢-١: التغيرات في حصص إجمالي الناتج المحلي العالمي نتيجة تعديل تعادل القوى الشرائية  
الجدول أ لف ٢-٢: تعديلات مجملات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

## الأشكال البيانية

- ٢ الشكل البياني ١-١: تعديلات توقعات النمو والتضخم  
٢ الشكل البياني ٢-١: مفاجآت التضخم وأهمية الأغذية في مؤشر أسعار المستهلكين  
٣ الشكل البياني ٣-١: آخر تطورات التضخم  
٣ الشكل البياني ٤-١: تطورات أسواق العمل  
٤ الشكل البياني ٥-١: انتقال الأثر النقدي  
٥ الشكل البياني ٦-١: موقف سياسة المالية العامة  
٦ الشكل البياني ٧-١: الضغوط على الأسواق الصاعدة  
٦ الشكل البياني ٨-١: العولمة والتشردم والتشردم التجاري  
٧ الشكل البياني ٩-١: التشردم التجاري: الحرب الباردة والوقت الراهن  
٧ الشكل البياني ١٠-١: تناوب مستمر إلى الخدمات  
٨ الشكل البياني ١١-١: الافتراضات العالمية  
٩ الشكل البياني ١٢-١: آفاق النمو  
١٤ الشكل البياني ١٣-١: آفاق التضخم  
١٤ الشكل البياني ١٤-١: الآفاق على المدى المتوسط  
١٥ الشكل البياني ١٥-١: وضع الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي  
١٦ الشكل البياني ١٦-١: مفاجآت التضخم والتغيرات في توقعات التضخم  
١٧ الشكل البياني ١٧-١: مستويات القلائل الاجتماعية  
١٩ الشكل البياني ١٨-١: الضبط المالي اللازم  
٢٠ الشكل البياني ١٩-١: عناصر الإنفاق الحكومي ومستقبل نمو الدخل  
٢٢ الشكل البياني ١-١-١: الإنتاجية وسلاسل القيمة العالمية في قطاع السيارات  
٢٣ الشكل البياني ٢-١-١: حصة السيارات الكهربائية في العالم  
٢٤ الشكل البياني ١-٢-١: عدم اليقين المحيط بتنبؤات النمو العالمي وتوقعات التضخم  
٢٦ الشكل البياني ٢-٢-١: تأثير السيناريو ألف على إجمالي الناتج المحلي والتضخم الكلي  
٢٧ الشكل البياني ٣-٢-١: تأثير السيناريو باء على إجمالي الناتج المحلي والتضخم الكلي  
٢٨ الشكل البياني ١-١-١: تطورات أسواق السلع الأولية  
٣٠ الشكل البياني ١-١-٢: استهلاك النحاس والنفط  
الجدول أ لف ٣-١: حصة المعادن والنفط من نفقات المدخلات الوسيطة في إجمالي الناتج بالولايات المتحدة  
٣٠ الشكل البياني ١-١-٣: انكشاف شبكات المدخلات والمخرجات في البلدان للمعادن والنفط  
٣١ الشكل البياني ١-١-٤: الاستجابة للدفعات  
٣٢ الشكل البياني ١-٢: ديناميكية التضخم عبر الحدود  
٤٢ الشكل البياني ٢-٢: التشتت في تحركات الأسعار عبر القطاعات  
٤٣ الشكل البياني ٣-٢: خصائص القطاعات وديناميكية التضخم  
٤٤ الشكل البياني ٤-٢: انتقال آثار أسعار الطاقة إلى تضخم مؤشر أسعار المستهلكين  
٤٥ الشكل البياني ٥-٢: التضخم عبر القطاعات ومرونة الأسعار  
٤٥ الشكل البياني ٦-٢: تطور منحنيات فيليبس  
٤٦ الشكل البياني ٧-٢: محركات التضخم في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى والأسواق الصاعدة  
٤٨ الشكل البياني ٨-٢: تشديد السياسة النقدية  
٤٩ الشكل البياني ٩-٢: المقارنة بين نوبات التضخم  
٥٠ الشكل البياني ١٠-٢: انتقال آثار السياسة النقدية إلى مؤشر أسعار المستهلكين خلال فترات التشديد  
٥١ الشكل البياني ١١-٢: منحني فيليبس في ظل القيود المختلفة  
٥٢ الشكل البياني ١٢-٢: تأثير قيود الإمداد وصدمة قطاع السلع الأولية  
٥٤ الشكل البياني ١٣-٢: السياسة النقدية المغايرة للواقع  
٥٤ الشكل البياني ١٤-٢: دور السياسة النقدية المنسقة  
٥٥ الشكل البياني ١٥-٢: القواعد البديلة للسياسات

٥٨	الشكل البياني ١-١-٢: الميزانيات العمومية للبنوك المركزية
٥٩	الشكل البياني ٢-١-٢: التأثير المقدر للسياسة النقدية وتشديد القيود على مشتريات الأصول واسعة النطاق
٦٠	الشكل البياني ١-٢-٢: السياسات الاستثنائية لتثبيت التضخم أثناء الجائحة
٦٠	الشكل البياني ٢-٢-٢: مستويات أسعار الطاقة الفعلية والمغايرة للواقع في منطقة اليورو
٦٦	الشكل البياني ١-٣: الإصلاحات الهيكلية: تقارب غير متوازن في ظل مقاومة عامة
٦٩	الشكل البياني ٢-٣: فترات الإصلاح حسب نتائج التنفيذ
٧٠	الشكل البياني ٣-٣: استراتيجيات لتحقيق توافق الآراء على الإصلاحات
٧١	الشكل البياني ٤-٣: الأهمية النسبية لاستراتيجيات الإصلاح للتنبؤ بتنفيذ الإصلاحات
٧٢	الشكل البياني ٥-٣: دوافع تأييد الإصلاحات
٧٤	الشكل البياني ٦-٣: تأثير الاستراتيجيات الإعلامية على تأييد الإصلاح
٧٥	الشكل البياني ٧-٣: أسباب عدم التأييد ودور التدابير التكميلية والتعويضية

## الافتراضات والأعراف المتبعة

أعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٣٠ يوليو ٢٠٢٤ إلى ٢٧ أغسطس ٢٠٢٤، باستثناء تلك المتعلقة بالعملة المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية، والتي يفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٨١,٢٩ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٤ و٧٢,٨٤ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٥؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٥,٤٪ في ٢٠٢٤ و٣,٩٪ في ٢٠٢٥ في الولايات المتحدة، و٣,٥٪ في ٢٠٢٤ و٢,٨٪ في ٢٠٢٥ في منطقة اليورو، و٠,١٪ في ٢٠٢٤ و٠,٥٪ في ٢٠٢٥ في اليابان؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٤,١٪ في ٢٠٢٤ و٣,٥٪ في ٢٠٢٥ في الولايات المتحدة، و٢,٤٪ في ٢٠٢٤ و٢,٥٪ في ٢٠٢٥ في منطقة اليورو، و١,٠٪ في ٢٠٢٤ و١,٣٪ في ٢٠٢٥ في اليابان. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ٧ أكتوبر ٢٠٢٤، لكنها قد لا تعكس أحدث بيانات نُشرت في كل الحالات. لمعرفة تاريخ آخر تحديث لبيانات كل اقتصاد، يُرجى الرجوع إلى الملحوظات المتاحة في قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» على شبكة الإنترنت.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- - فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٣-٢٠٢٤ أو يناير-يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٣/٢٠٢٤، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- «مليار» تعني ألف مليون؛ و«تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠٢٣ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.
- ما الجديد في هذه المطبوعة:
- بعد صدور مسح ٢٠٢١ مؤخرًا الذي أجراه «برنامج المقارنات الدولية» التابع لمجموعة البنك الدولي عن المعايير الجديدة لتعادل القوى الشرائية، تم تحديث تقديرات آفاق الاقتصاد العالمي لأوزان تعادل القوى الشرائية وإجمالي الناتج المحلي المَقوم على أساس تعادل القوى الشرائية. لمزيد من التفاصيل، راجع الإطار ألف-٢ في الملحق الإحصائي.
- بالنسبة لبنغلاديش، أصبحت تقديرات السنة المالية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي المقيس بتعادل القوى الشرائية تُستخدم الآن ضمن مجملات مجموعات البلدان.

- في زيمبابوي، أعادت السلطات مؤخرًا تقييم إحصاءات حساباتها القومية بعد البدء في استخدام عملة وطنية جديدة في ٥ إبريل ٢٠٢٤، ذهب زيمبابوي، التي حلت محل دولار زيمبابوي. وتوقف استخدام دولار زيمبابوي في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤.
- وتتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:
  - الإشارة في الجدول والأشكال البيانية في هذا التقرير إلى أن المصدر هو «حسابات خبراء صندوق النقد الدولي» أو «تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي» تعني أن البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي»
  - عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
  - ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
  - ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
  - ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا أي من المعلومات الأخرى المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.
- ولا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضًا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

## التصحیحات والتنقیحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حداثة ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطباعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية

## الطباعات المطبوعة والرقمية

### النسخ المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي:  
[imfbk.st/551243](http://imfbk.st/551243)

### النسخ الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عدة طباعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: [eLibrary.IMF.org/WEO](http://eLibrary.IMF.org/WEO).

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: [www.IMF.org/publications/weo](http://www.IMF.org/publications/weo)، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:



## حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: [www.imf.org/external/terms.htm](http://www.imf.org/external/terms.htm).

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية ([www.elibrary.imf.org](http://www.elibrary.imf.org)) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت ([www.imf.org](http://www.imf.org)). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من دقتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطباعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية ([www.elibrary.imf.org](http://www.elibrary.imf.org)) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت ([www.imf.org](http://www.imf.org)). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية. وللإطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: ([www.imf.org/external/terms.htm](http://www.imf.org/external/terms.htm)). ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division  
Research Department  
International Monetary Fund  
700 19th Street, NW  
Washington, DC 20431, USA

www.imf.org/weoforum عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت:

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق - وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي - بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد بيير-أوليفيه غورينشا، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيدة بيتيا كويفا بروكس، نائب مدير إدارة البحوث، والسيد جون-مارك ناتال، نائب رئيس قسم إدارة البحوث.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم سيلفيا ألبريزيو، وهورهيه أوفاريت، وإيبوليت باليما، وأمينه بون، وداميان كابيل، وبراغيان ديب، وبرتراند غراس، وإيريك هوانغ، وتوماس كروين، وتوه كوان، وكولومب لادريه، وألبرتو موسو، وضياء نور الدين، وغالب كمال أوزان، ونيكولاس ساندر، ويوشي، وسيباستيان وينديه، وسيهوان يانغ.

ومن المساهمين الآخرين مريم عبده، وهيتس أهير، وغافين أسدوريان، وتوهيد أتاشبار، وجاريد بيبلي، وكريستيان بوغمانز، وبنجامين كارتون، وفرانشيسكا كاسيللي، ويانيف كوهين، وآلان ديزيولي، ووينشوان دونغ، وأنغلا إسبيريتو، وريبيكا أياسو، وبيدرو دي باروس غاغليارد، وغانتشيمينغ غانبوريف، وزيان هان، وألكسندر كيا هوي، وكريس جاكسون، وجيني كيندربورغ-هانلون، وإدوارد لوريتو، وجونجين لي، وويلي لين، وباري ليو، وهورهيه ميراندا بينتو، وجوزيف موسى، وديرك موير، وسينثيا نيانشاما نياكري، وإيموري أوكس، وبابلو فيغا أوليفاريس، وماكسيميليانو جيريز أوسيس، وأندريا بيسكاريتو، وكلاريتا فيليبس، ونيسا بيير، ورافاييل بورتيو، وشريهاري راماشاندر، ونيراف شيدج، وأرش شيخ الإسلام، ومارتن شتومر، ونيكولاس تونغ، وروك ووكر، وشوليانغ وانغ، وأيزاك وارين، وإفجينيا ويفر، وفيليب وينجندر، ويارو زو، وماكس يارمولينسكي، وجياكي زاو، وكانران زينغ، وديان تشي، وليانغ ليانغ جو.

وتولت جيما روز دياز من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من مايكل هاروب، وقدم مساعدة إضافية كل من لوسي سكوت موراليس، وجيمس أنوين، وشركة Grauel Group، ومؤسسة Absolute Service, Inc. وقدم إيلاد ميشولام، وميشري سامشوار، وجون مايكل بوركهاردت، من مختبر الإبداع في صندوق النقد الدولي المساعدة في تصميم المسوح التي استُخدمت في إعداد الفصل ٣. وقدم غابرييل سيمينيلي، ودافيد فورسيري، ودايسوكي فوكوزاوا، وإرغيز إسلاماج، وديونغ ترونغ لي، تقديرات مُحدّثة للمجموعة المُختارة من سلاسل بيانات «قاعدة بيانات الإصلاحات الهيكلية» في صندوق النقد الدولي المستخدمة في الفصل ٣. وقدمت تاتيانا غورينونفا وسيلفي بوارو من المكتبة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت الخدمات والدعم بشأن تراخيص استخدام البيانات.

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٨ أكتوبر ٢٠٢٤. غير أن التقديرات والتوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

## الانتصار في المعركة العالمية ضد التضخم أصبح وشيكا، والمطلوب الآن تحول السياسات على ثلاثة محاور

حقق العالم انتصارا كبيرا في معركته ضد التضخم، حتى وإن استمرت ضغوط الأسعار في بعض البلدان. فبعد أن بلغت معدلات التضخم الكلي ذروتها بنسبة ٩,٤٪ على أساس سنوي مُقارن في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، من المتوقع حاليا أن تسجل ٣,٥٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، وهي نسبة أقل من المستوى المتوسط البالغ ٢,٦٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩.

وعلاوة على هذا، فبرغم التشديد الحاد والمتزامن للسياسات النقدية في أنحاء العالم، حافظ الاقتصاد العالمي على قدرته غير العادية على الصمود على مدار عملية خفض التضخم، متجنباً حدوث ركود عالمي. ومن المتوقع أن يستمر النمو بصورة مطردة وأن يبلغ ٣,٢٪ بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، حتى برغم الانخفاض الكبير في توقعات النمو نظرا للتطورات السلبية في عدد قليل من البلدان، ولا سيما البلدان النامية منخفضة الدخل، وذلك غالبا نتيجة لتزايد الصراعات.

وفي حين يمثل تراجع التضخم على مستوى العالم إنجازا كبيرا، فمخاطر التطورات السلبية تتزايد حتى أصبحت الآن مهيمنة على الأفاق، فهناك تفاقم الصراعات الإقليمية، واستمرار تشديد السياسات النقدية لفترة طويلة للغاية، واحتمال عودة تقلبات الأسواق المالية بما تنطوي عليه من آثار سلبية على أسواق الديون السيادية (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي)، وزيادة عمق تباطؤ النمو في الصين، واستمرار تزايد السياسات الحمائية.

فما السبب وراء تراجع التضخم؟ على نحو ما ورد في الفصل ٢ من هذا التقرير، تأتي الطفرة وما تلاها من تراجع في التضخم العالمي انعكاسا لمزيج فريد من الصدمات تمثلت في الاضطرابات في سلاسل الإمداد على نطاق واسع التي اقترنت بضغوط الطلب القوية في أعقاب الجائحة، تلتها زيادات حادة في أسعار السلع الأولية بسبب الحرب في أوكرانيا. وأدت هذه الصدمات إلى تحول منحنى فيليبس نحو الصعود وزيادة انحداره انعكاسا للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والتضخم.

وفي ظل انخفاض حدة الاضطرابات في سلاسل الإمداد، في حين بدأ تشديد السياسات النقدية يفرض قيودا على الطلب، فإن عودة أسواق العمل إلى أوضاعها الطبيعية أتاحت تراجع التضخم بسرعة وبدون حدوث تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي. ومن الواضح أن جزءا كبيرا من تراجع التضخم يمكن أن يعزى إلى تراجع حدة الصدمات نفسها، وما تلاها من تحسن في عرض العمالة، الذي ارتبط بالهجرة في كثير

من الأحيان. غير أن السياسات النقدية كان لها دور مهم أيضا من خلال المساعدة في تثبيت التوقعات التضخمية، وتجنب دوامات الأجور والأسعار الضارة وتلافي تكرار تجربة التضخم الكارثية التي حدثت في حقبة السبعينات من القرن العشرين. ومما لا شك فيه أن عودة معدلات التضخم لتتقرب من الأهداف التي وضعتها البنوك المركزية تمهد الطريق لتحول السياسات على ثلاثة محاور باتت الحاجة ماسة إليه.

وقد بدأ محور التحول الأول بالفعل، في السياسات النقدية. فمنذ يونيو الماضي، شرعت البنوك المركزية الكبرى في الاقتصادات المتقدمة في تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، وتوجيه سياساتها النقدية نحو موقف محايد. وهذا التوجه سيدعم النشاط الاقتصادي في وقت تظهر فيه علامات ضعف في كثير من أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة، في ظل ارتفاع معدلات البطالة. كما أنه سيساعد على درء مخاطر الركود.

وفي الواقع، فإن التغيير في الأوضاع النقدية العالمية يخفف حدة الضغوط على اقتصادات الأسواق الصاعدة، مع تعزيز عملاتها مقابل الدولار الأمريكي وتحسن أوضاعها المالية. وسوف يساعد هذا الأمر على الحد من الضغوط التضخمية القادمة من الخارج، مما يجعل من الأسهل على هذه البلدان مواصلة مسارها الخاص لخفض التضخم.

ومع هذا، يظل توخي الحذر مطلباً ضرورياً. فلا يزال التضخم في أسعار الخدمات مرتفعا للغاية، ويبلغ ما يقرب من ضعف ما كان عليه قبل الجائحة. وتواجه بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة عودة الضغوط التضخمية، أحيانا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وعلاوة على هذا، فنحن اليوم في خضم عالم تسوده اضطرابات سلاسل الإمداد — بسبب المناخ، والأوضاع الصحية، والسياسة الجغرافية. ودائما ما يكون من الأصعب على السياسات النقدية أن تحافظ على استقرار الأسعار عندما تواجه هذه الصدمات، والتي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الناتج بشكل متزامن. وأخيرا، في حين ظلت توقعات التضخم ثابتة بالفعل هذه المرة، فقد تصبح أكثر صعوبة المرة التالية، لأن العاملين سيكونون أكثر حذرا في حماية مستويات معيشتهم وكذلك الشركات في حماية أرباحها خلال الفترة المقبلة.

أما محور التحول الثاني فهو في سياسة المالية العامة. فالحيز المالي يمثل أيضا حجر أساس للاستقرار المالي. وبعد سنوات من انتهاج سياسة مالية تيسيرية، أن الأوان لتثبيت ديناميكيات الدين وإعادة بناء هوامش الأمان المالي التي تشدد الحاجة إليها. وبرغم أن تراجع أسعار الفائدة الأساسية يخفف أعباء المالية العامة بعض الشيء عن طريق خفض

على المدى المتوسط في مناطق أخرى، مثل أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي. ويقدم «تقرير دراغي» الذي نُشر مؤخرا تقييما يعكس رؤية واضحة لتراجع الآفاق في المنطقة - والتحديات المرتبطة بها.

وفي مواجهة تزايد المنافسة الخارجية ومواطن الضعف الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية والإنتاجية، ينفذ كثير من البلدان تدابير على مستوى السياسات الصناعية والتجارية لحماية العاملين والصناعات لديها. وبينما يمكن لهذه التدابير في بعض الأحيان تعزيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي على المدى القصير — خاصة عندما تعتمد على الدعم الممول بالديون — فهي غالبا ما تثير الرغبة في الانتقام، ومن غير المرجح أن تحقق تحسينات دائمة في مستويات المعيشة في الداخل أو الخارج، وينبغي مقاومتها بحزم عندما لا تعالج بحرص حالات إخفاق الأسواق أو المخاوف بشأن الأمن القومي المحددة بوضوح. وبدلا من ذلك، يجب أن يتحقق النمو الاقتصادي انطلاقا من إصلاحات محلية طموحة تعمل على تعزيز التكنولوجيا والابتكار، وتحسين المنافسة وتوزيع الموارد، وزيادة التكامل الاقتصادي، وتحفيز الاستثمارات الخاصة الإنتاجية.

غير أنه بينما الحاجة إلى الإصلاحات الهيكلية ملحة كما كانت دائما، فهي غالبا ما تواجه مقاومة اجتماعية كبيرة. ويبحث الفصل ٣ من هذا التقرير العوامل التي تشكل القبول الاجتماعي لهذه الإصلاحات، وهو من المتطلبات الأساسية لنجاحها في نهاية المطاف. وتظهر رسالة واضحة من هذا الفصل مفادها أن تحسين التواصل لن يحقق الكثير. وبدلا من ذلك، فإن بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين — وهي عملية متبادلة على مدار عملية تصميم السياسات — وإدراج تدابير تعويضية مناسبة لتخفيف الآثار التوزيعية سمتان ضروريتان. وهذا درس مهم ينبغي أن يتردد صده أيضا حينما نفكر في سبل زيادة التعاون الدولي وتعزيز جهودنا متعددة الأطراف للتصدي للتحديات المشتركة ونحن نحتفل بالذكرى الثمانين لإنشاء مؤسستي بريتون وودز.

بيير-أوليفييه غورينشا  
المستشار الاقتصادي

تكاليف التمويل، لن يكون هذا الأمر كافيا، لا سيما وأن أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. وفي كثير من البلدان، يتعين تحسين الأرصد الأولية، وهي الفرق بين إيرادات المالية العامة والنفقات العامة بعد خصم خدمة الدين. وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة والصين، لا تتسم ديناميكية الدين بالثبات في ظل خطط المالية العامة الحالية (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الراسد المالي). أما في بلدان أخرى كثيرة، فعلى الرغم من أن خطط المالية العامة المبكرة كانت مبشرة في أعقاب أزمتي الجائحة وارتفاع تكلفة المعيشة، هناك مؤشرات متزايدة على خروجها عن المسار المحدد. والحقيقة أن المسار ضيق، فتعطيل عملية التصحيح دونما داع يزيد مخاطر القيام بعمليات تصحيح غير منظمة تفرضها أوضاع السوق، في حين قد يكون التحول بالغ الحدة نحو ضبط أوضاع المالية العامة مثبطا لذاته ويلحق ضررا بالنشاط الاقتصادي. فيحراز النجاح يقتضي مواصلة السعي عن طريق تنفيذ عمليات تصحيح تدريجية متعددة السنوات وذات مصداقية دونما تأخير، حيث يكون ضبط أوضاع المالية العامة ضروريا. وكلما كانت عملية تصحيح أوضاع المالية العامة أكثر مصداقية وانضباطا، زادت قدرة السياسة النقدية على الاضطلاع بدور داعم. ولكن، كان هناك افتقار إلى الرغبة والقدرة على تنفيذ عمليات تصحيح منضبطة وذات مصداقية.

ويأتي محور التحول الثالث، وهو الأصعب، بشأن الإصلاحات الهيكلية. فلا يزال يتعين بذل جهود أكبر بكثير لتحسين آفاق النمو وزيادة الإنتاجية، لأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من التصدي للتحديات الكثيرة التي نواجهها، أي إعادة بناء هوامش الأمان المالي، وشيخوخة السكان وتراجع النمو السكاني في مناطق كثيرة من العالم، وتزايد أعداد السكان الشباب في إفريقيا من الباحثين عن فرص عمل، ومعالجة مسألة التحول المناخي، وزيادة القدرة على الصمود، وتحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر عرضة للخطر، داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. ولكن لسوء الحظ، لا يزال النمو العالمي على المدى المتوسط ضعيفا، إذ لا يتجاوز ٣.١٪. وفي حين يرجع جانب كبير من ذلك إلى ضعف آفاق النمو في الصين، فقد تدهورت أيضا التوقعات للنمو

ومن جهة أخرى، تميل المخاطر المحيطة بالآفاق العالمية نحو التطورات السلبية في ظل ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات. وقد يؤدي حدوث تقلبات مفاجئة في الأسواق المالية — على غرار ما حدث في أوائل شهر أغسطس — إلى تشديد الأوضاع المالية، والتأثير سلباً على الاستثمار والنمو، ولا سيما في الاقتصادات النامية نظراً لأن احتياجاتها الكبيرة إلى التمويل الخارجي على المدى القريب قد تدفع تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وتحدث حالة من المديونية الحرجة. واستمرار الاضطرابات في عملية تراجع معدل التضخم، ربما بسبب حدوث زيادات حادة جديدة في أسعار السلع الأولية في ظل استمرار التوترات الجغرافية-السياسية، يمكن أن يحول دون قيام البنوك المركزية بتسيير السياسة النقدية، وهو ما من شأنه أن يفرض تحديات كبيرة على سياسة المالية العامة والاستقرار المالي. وحدث انكماش أعمق أو لمدة أطول من المتوقع في قطاع العقارات في الصين، ولا سيما إذا أدى إلى زعزعة الاستقرار المالي، من شأنه أن يضعف معنويات المستهلكين ويولد تداعيات عالمية سلبية نظراً لدور الصين الأكبر في التجارة العالمية. ويمكن لتشديد السياسات الحمائية أن يؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية، والحد من كفاءة الأسواق، وزيادة تعطل سلاسل الإمداد. وقد تفضي التوترات الاجتماعية المتزايدة إلى حدوث اضطرابات اجتماعية، مما يلحق الضرر بثقة المستهلكين والمستثمرين، وقد يؤخر إقرار الإصلاحات الهيكلية الضرورية وتنفيذها.

ومع انحسار الاختلالات الدورية في الاقتصاد العالمي، ينبغي معايرة أولويات السياسات على المدى القريب بدقة لضمان سلاسة الهبوط الاقتصادي. وثمة حاجة ماسة في كثير من البلدان إلى تحويل مسار سياسة المالية العامة لضمان وضع الدين على مسار يمكن الاستمرار في تحمله وإعادة بناء هوامش الأمان المالي، كما ينبغي تحديد وتيرة التعديل حسب ظروف كل بلد. والإصلاحات الهيكلية ضرورية لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط، غير أنه ينبغي الحفاظ على استمرار دعم أضعف الفئات وحماية شبكات الأمان الاجتماعي. ويناقش الفصل ٣ استراتيجيات تعزيز القبول الاجتماعي لهذه الإصلاحات - وهو من المتطلبات الأساسية بالغة الأهمية للنجاح في تنفيذها. وهناك حاجة إلى التعاون متعدد الأطراف أكثر من أي وقت مضى من أجل تحجیل عملية التحول الأخضر ودعم جهود إعادة هيكلة الديون. ولتخفيف حدة مخاطر التشتت الجغرافي-الاقتصادي وتعزيز الأطر متعددة الأطراف القائمة على القواعد أهمية بالغة في ضمان قدرة جميع الاقتصادات على جني ثمار النمو في المستقبل.

من المتوقع أن يظل النمو العالمي مستقراً، وإن كان دون المستوى المأمول. وتظل توقعات النمو دون تغيير يُذكر عما ورد في عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فلا تتجاوز ٣.٢٪ في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. وبرغم ذلك، أُجريت تعديلات كبيرة لم تظهر على السطح، حيث رُفعت التنبؤات الخاصة بالولايات المتحدة فوازنت التخفيضات في التوقعات الخاصة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى، ولا سيما أكبر البلدان الأوروبية. وبالمثل، ففي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أدت حالات تعطل إنتاج السلع الأولية وشحنها — خاصة النفط — وكذلك الصراعات والاضطرابات المدنية والظواهر المناخية المتطرفة إلى تخفيض التوقعات بشأن آفاق منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وعوضت هذه التخفيضات ارتفاعات في التنبؤات الخاصة بآسيا الصاعدة، حيث أدت طفرة الطلب على أشباه الموصلات والإلكترونيات، المدفوعة باستثمارات كبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى تعزيز النمو. وأحدث التنبؤات بشأن النمو العالمي لخمس سنوات من الآن — بنسبة ٣.١٪ — لا تزال ضعيفة مقارنة بمتوسط ما قبل الجائحة. أما استمرار العوامل الهيكلية المعاكسة — مثل شيخوخة السكان وضعف الإنتاجية — فيكبح النمو المحتمل في كثير من الاقتصادات.

وقد خفّت حدة الاختلالات الدورية منذ بداية العام، وهو ما أدى إلى تحسن اتساق النشاط الاقتصادي مع الناتج المحتمل في الاقتصادات الكبرى. وتؤدي عملية الضبط هذه إلى جعل معدلات التضخم أقرب إلى بعضها عبر البلدان، كما ساهمت بوجه عام في انخفاض التضخم العالمي. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي العالمي من متوسط سنوي بلغ ٦.٧٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٥.٨٪ في ٢٠٢٤ و ٤.٣٪ في ٢٠٢٥، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات أهدافها المحددة للتضخم في وقت أسرع مما فعلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومع استمرار تراجع معدل التضخم العالمي، تماشياً مع السيناريو الأساسي إلى حد كبير، لا تزال هناك احتمالات بوجود عثرات في طريق تحقيق استقرار الأسعار. فقد استقرت أسعار السلع، إلا أن تضخم أسعار الخدمات لا يزال مرتفعاً في كثير من المناطق، وهو ما يشير إلى أهمية فهم الديناميكيات عبر القطاعات ومعايرة السياسات النقدية وفقاً لذلك، على نحو ما وردت مناقشته في الفصل ٢.

وفي الوقت الراهن، مثلما كان في السابق، سوف تتشكل الآفاق العالمية إلى حد كبير باختيارات سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، وتداعياتها الدولية، وعزم قوى التشردم الجغرافي-الاقتصادي، وقدرة الحكومات على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي طال انتظارها. فمع اقتراب التضخم من مستهدفات البنوك المركزية ومواصلة الحكومات سعيها الحثيث لمعالجة ديناميكية الدين، من المتوقع تحول مزيج السياسات من التشديد النقدي إلى تشديد أو وضع المالية العامة في ظل خفض أسعار فائدة السياسة النقدية لتتقرب أكثر من مستوياتها الطبيعية. وحسب سرعة مثل هذا التناوب في كل بلد ستحدد تبعاته على تدفقات رأس المال وأسعار الصرف.

غير أن مستوى عدم اليقين المحيط بالآفاق الاقتصادية مرتفع. فمن المحتمل أن تشرع الحكومات المنتخبة حديثاً (نصف سكان العالم تقريباً ذهبوا إلى الصناديق الانتخابية أو في سبيلهم إلى ذلك خلال عام ٢٠٢٤) في تنفيذ تحولات هائلة في سياسات التجارة والمالية العامة (الإطار ١-٢). وعلاوة على ذلك، أدت عودة تقلبات الأسواق المالية خلال فترة الصيف إلى إثارة المخاوف القديمة بشأن مواطن الضعف الخفية. وقد زاد ذلك من مشاعر القلق حول موقف السياسة النقدية الملائم - وخاصة في البلدان التي تعاني من التضخم المطرد وظهور بوادر التباطؤ الاقتصادي. وقد يؤدي ازدياد حدة التصدمات الجغرافية-السياسية إلى التأثير سلباً على التجارة والاستثمار وحرية تدفق الأفكار، وهو ما قد يضر بالنمو طويل الأجل، ويهدد صلابه سلاسل الإمداد، ويخلق مفاضلات صعبة أمام البنوك المركزية. وعلى الجانب الإيجابي، قد تنجح الحكومات في بناء توافق الآراء اللازم حول الإصلاحات الهيكلية التي طال انتظارها ويصعب تمريرها (الفصل الثالث)، مما يعطي دفعة للنمو ويعزز استدامة المالية العامة والاستقرار المالي.

## معدل التضخم يتراجع بانتظام، لكن الطريق قد تتخلله العثرات

جاء تراجع معدل التضخم في العديد من الاقتصادات المتقدمة بتكلفة منخفضة نسبياً على التوظيف، مما يعزى الفضل فيه جزئياً للتطورات الموازنة على جانب العرض. ومن هذه التطورات حدوث تراجع أسرع من المتوقع في أسعار الطاقة والارتداد الإيجابي المفاجئ في عرض العمالة، مدعوماً بالتدفق الكبير من العمالة المهاجرة التي ساعدت

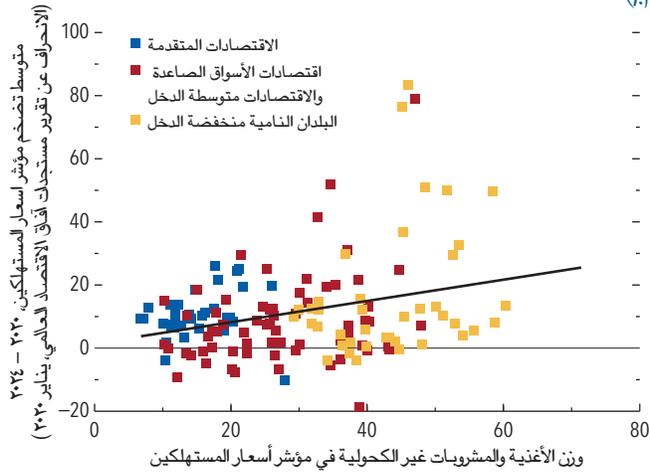
## تسرّب أجواء عدم اليقين في ظل تحوّل السياسات

وضعت السنوات الأربع الماضية صلابه الاقتصاد العالمي على المحك. فمع تفشي جائحة لا تحدث إلا مرة كل قرن، واندلاع الصراعات الجغرافية-السياسية، وتزايد الظواهر الجوية المتطرفة تعطلت سلاسل الإمداد، ونشأت أزمات الطاقة والغذاء، وسارعت الحكومات باتخاذ إجراءات غير مسبوقه لحماية الأرواح والأرزاق. وقد برهن الاقتصاد العالمي صلابته، وإن كان يجب بذلك عدم توازن الأداء عبر المناطق المختلفة والهشاشة ممتدة الأثر.

ولا تزال صدمات الإمداد السلبية التي لحقت بالاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٢٠ تخلف آثارها طويلة الأمد على الناتج والتضخم، مع تباين الأثر عبر البلدان ومجموعات البلدان. وتظهر أشد درجات التناقض بين الاقتصادات المتقدمة من جهة والاقتصادات النامية من جهة أخرى. فبينما نجحت الاقتصادات المتقدمة في العودة سريعاً إلى مستويات النشاط الاقتصادي والتضخم المتوقعة قبل الجائحة، لا تزال الاقتصادات النامية تعاني من ندوب اقتصادية أطول أمداً (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، مع نقص كبير في الناتج وتضخم مطرد (الشكل البياني ١-١). كما أنها لا تزال أيضاً معرضة لمخاطر من نوعية طفرات أسعار السلع الأولية التي أعقبت الغزو الروسي لأوكرانيا (الشكل البياني ١-٢؛ وعدد أكتوبر ٢٠٢٣ وعدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

ومنذ بداية العام الجاري، ظهرت دلائل على انحسار الاختلالات الدورية تدريجياً، حيث تقترب مستويات النشاط في الاقتصادات الكبرى من المستويات الممكنة. ورغم احتمال مساهمة هذه التطورات في تقريب معدلات التضخم عبر البلدان المختلفة، يبدو أن زخم تراجع معدل التضخم العالمي تباطأ خلال النصف الأول من العام الجاري (عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي). وبينما استقرت أسعار السلع، ومواصلة بعضها الانخفاض، فإن تضخم أسعار الخدمات لا يزال مرتفعاً في بلدان كثيرة، مما يرجع جزئياً للزيادات السريعة في الأجور، حيث لا تزال مستويات الأجور تسعى للحاق بركب طفرة التضخم في ٢٠٢١ - ٢٠٢٢. وأدى ذلك إلى دفع بعض البنوك المركزية إلى تأجيل تنفيذ خطط تيسير سياساتها (الفصل الثاني)، مما وضع الموارد العامة تحت ضغوط أكبر، وخاصة في البلدان التي تعاني من تكاليف خدمة الدين المرتفعة بالفعل وزيادة احتياجات إعادة التمويل.

## الشكل البياني ١-٢: مفاجآت التضخم وأهمية الأغذية في مؤشر أسعار المستهلكين



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

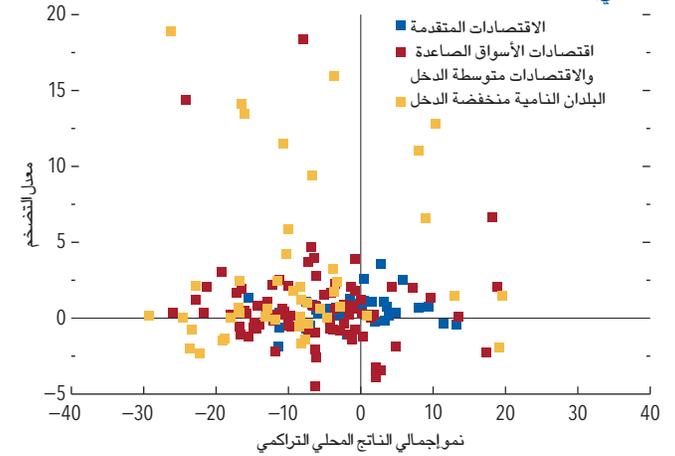
ملحوظة: الخط المتصل يشير إلى منحني الانحدار الحدي.

وترجع الصعوبة في زحزحة تضخم أسعار الخدمات إلى حد ما لارتفاع النمو الاسمي للأجور مقارنة بالاتجاهات العامة السائدة قبل الجائحة. وحتى مع بدء انحسار ضغوط سوق العمل (الشكل البياني ١-٤، اللوحة ٢)، فقد واصل المفاوضون على الأجور سعيهم لتحقيق زيادات كبيرة لمواجهة أزمة غلاء المعيشة التي بدأ الشعور بها بعد طفرة التضخم في ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١-٤، اللوحة ١). ويلاحظ أن الارتفاع المستمر في النمو الاسمي للأجور بعد طفرة التضخم متسق مع النوبات التضخمية السابقة - عندما تلحق الأجور الحقيقية بمستوى توازنها الذي تحدده إنتاجية العمالة - ولا يمثل بالضرورة خطرا يهدد بخلق دوامة من الارتفاعات المتعاقبة في الأجور والأسعار (راجع الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

ومع التوقعات بسد فجوات الناتج، وافترض عدم حدوث اضطرابات في عرض العمالة بالاقتصادات المتقدمة، فمن المنتظر أن ينخفض نمو الأجور. ويتوقف تحول الزيادات الأخيرة إلى مزيد من التضخم الأساسي المطرد على العاملين التاليين: (١) تأثير زيادات الأجور الحقيقية الأخيرة على تكلفة العمل لكل وحدة، التي تعتمد بحد ذاتها على إنتاجية العمالة، و(٢) مدى استعداد الشركات لاستيعاب زيادة تكلفة العمل لكل وحدة في هوامش أرباحها.

ورغم التباين في كيفية تأثير هذين العاملين في أكبر اقتصادين من الاقتصادات المتقدمة فمن المفترض أن يسعها بمواصلة تراجع معدل التضخم. ففي الولايات المتحدة، كان نمو الأجور راجعا لمكاسب الإنتاجية الأخيرة، مما أدى إلى احتواء تكلفة العمل لكل وحدة. وفي منطقة اليورو، تجاوزت زيادات الأجور مستوى الإنتاجية، مما رفع تكلفة العمل لكل وحدة (الشكل البياني ١-٤، اللوحة ٣). غير أنه من المفترض أن تكون الشركات الأوروبية قادرة على استيعاب تلك التكلفة، نظرا للزيادات الكبيرة في حصة أرباحها في السنوات الأخيرة (الشكل البياني ١-٤، اللوحة ٤).

## الشكل البياني ١-١: تعديلات توقعات النمو والتضخم (بالنقاط المئوية، مقارنة بعدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي)



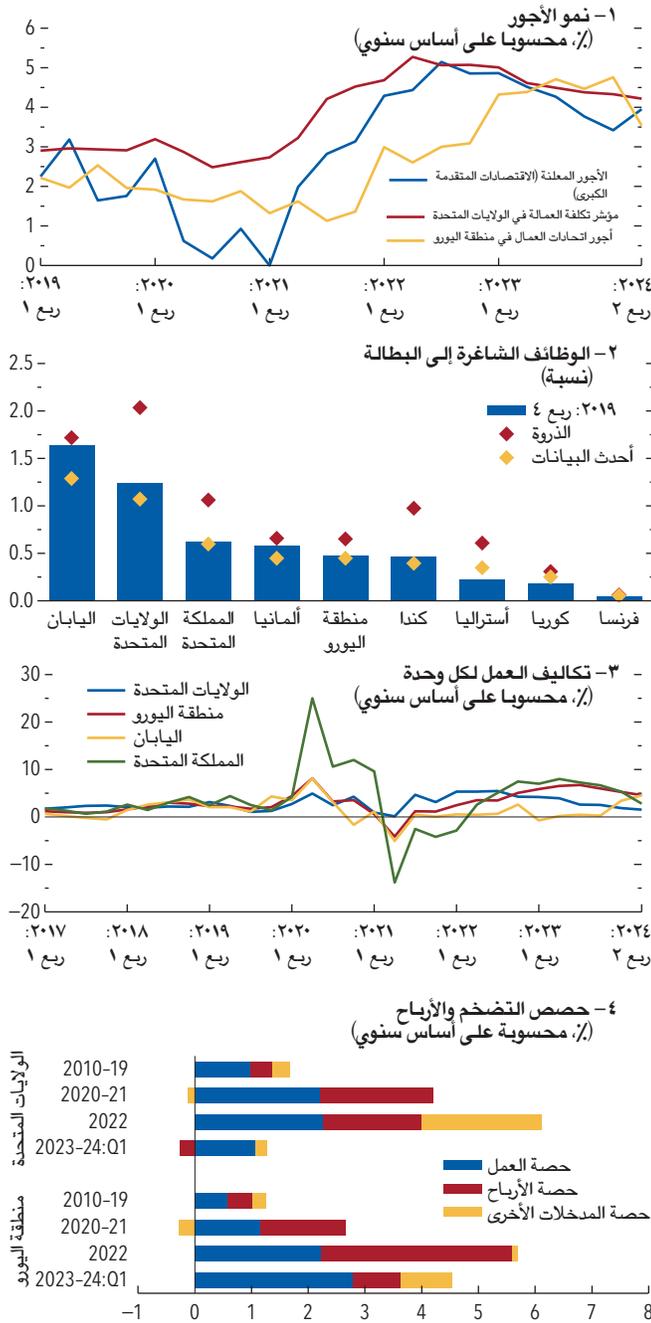
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يبين المحور السيني آخر تقديرات نمو إجمالي الناتج المحلي التراكمي من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ في انحراف عن تنبؤات عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ويبين المحور الصادي آخر تقديرات معدل التضخم في ٢٠٢٤ في انحراف عن تنبؤات عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

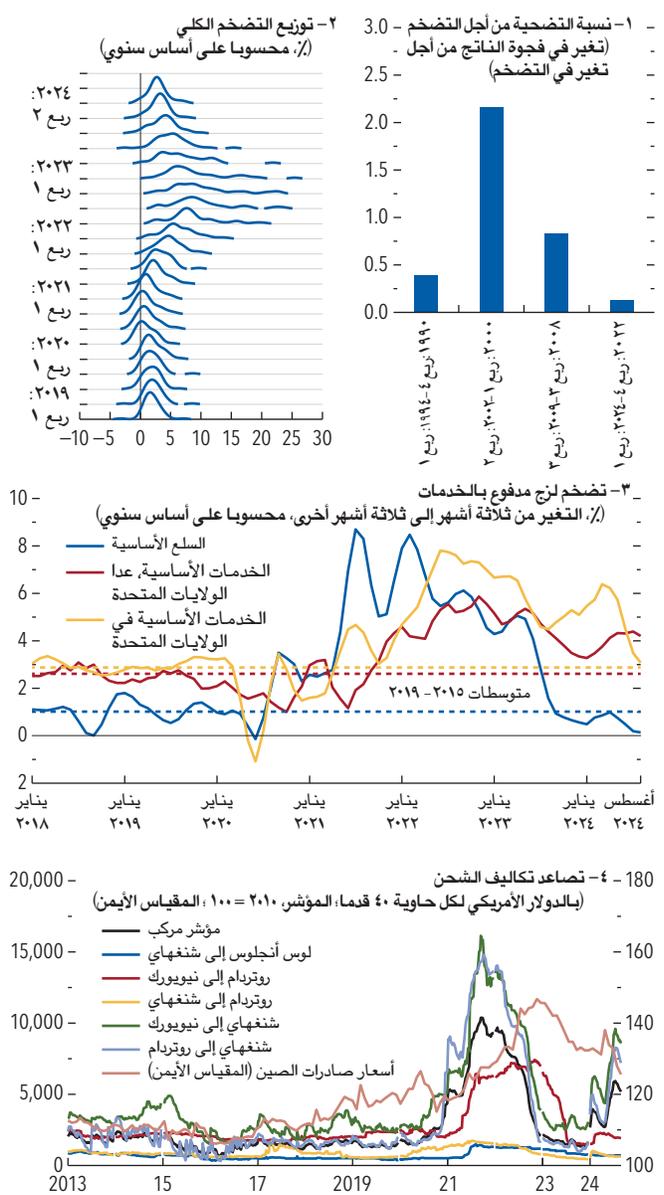
على تهدة أسواق العمل (عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وبالإضافة إلى ذلك، أدت الاختناقات القطاعية المؤقتة أثناء فترة الجائحة وبعدها إلى ازدياد انحدار منحني فيليبس مما يعني انخفاض نسبة التضخمية (أي التراخي الاقتصادي اللازم لخفض التضخم). ووفقا لما يرد شرحه في الفصل الثاني، فإن الزيادة المؤقتة في انحدار منحني فيليبس تساعد في تفسير طفرة التضخم في ٢٠٢٤ وتراجع معدل التضخم بدون عناء نسبيا - حتى الآن (الشكل البياني ١-٣، اللوحة ١).

ومنذ بداية ٢٠٢٤، ساهمت الدلائل على الانحسار التدريجي للاختلالات الدورية في تقريب معدلات التضخم أكثر عبر مختلف البلدان (الشكل البياني ١-٣، اللوحة ٢). واستمر تراجع معدل التضخم بوجه عام حسب المتوقع وإن بدت عليه علامات التباطؤ في النصف الأول من السنة، مما يوحي بتعرضه لعثرات على الطريق إلى استقرار الأسعار (عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وكان الاطراد في التضخم الأساسي مدفوعا أساسا بتضخم أسعار الخدمات. فقد ارتفع تضخم أسعار الخدمات الأساسية إلى ٤,٢٪ بزيادة حوالي ٥٠٪ مقارنة بالفترة التي سبقت الجائحة في كبرى الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة (باستثناء الولايات المتحدة). وعلى العكس من ذلك، انخفض تضخم أسعار السلع الأساسية تماما حتى بلغ الصفر (الشكل البياني ١-٣، اللوحة ٣). وأدت زيادات رسوم الشحن في الآونة الأخيرة، وخاصة على ممرات الشحن من الصين وإليها، إلى فرض ضغوط رافعة على أسعار السلع. غير أن مصدر هذه الضغوط الرافعة تضاعف حتى الآن نتيجة تراجع أسعار الصادرات من الصين (الشكل البياني ١-٣، اللوحة ٤).

الشكل البياني ١-٤: تطورات أسواق العمل



الشكل البياني ٣-١: آخر تطورات التضخم



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تضم العينة ٣٧ اقتصادا متقدما. وتبين اللوحة ٢ كثافة توزيع تطورات التضخم الكلي عبر ٣٢ اقتصادا متقدما و ١٣ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويشير الخط الرأسي إلى وسط الربع الأول من عام ٢٠١٩. وفي اللوحة ٣، المجمعان هما متوسطات مرجحة بتعادل القوى الشرائية. وتضم العينة ١١ اقتصادا متقدما و ٩ اقتصادات من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تمثل ٥٥٪ تقريبا من الناتج العالمي في عام ٢٠٢١ بالأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية.

المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ والمكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ٤، يستخدم في تفكيك عناصر التضخم في الولايات المتحدة بيانات عن حصص عوامل الإنتاج من قطاع الشركات غير المالية فقط. ويستند تفكيك العناصر في منطقة اليورو إلى بيانات الاقتصاد ككل.

## مزيج السياسات: سياسة التشديد النقدي وسياسة التيسير المالي

ساهمت التطورات الاقتصادية على مدار السنوات الأربع الماضية بدور كبير في كيفية استخدام البلدان سياساتها المالية العامة والنقدية منذ تفشي الجائحة.

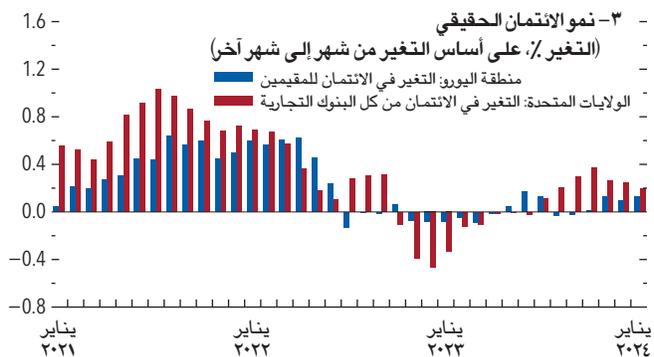
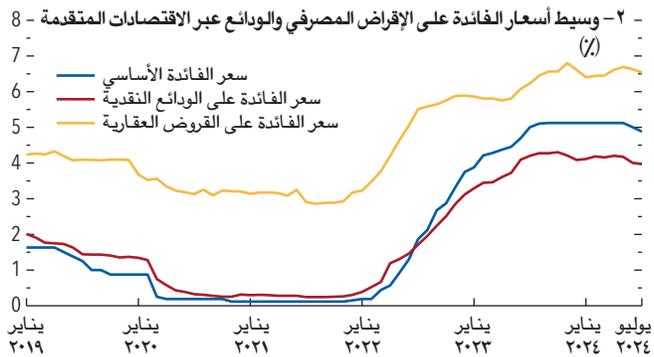
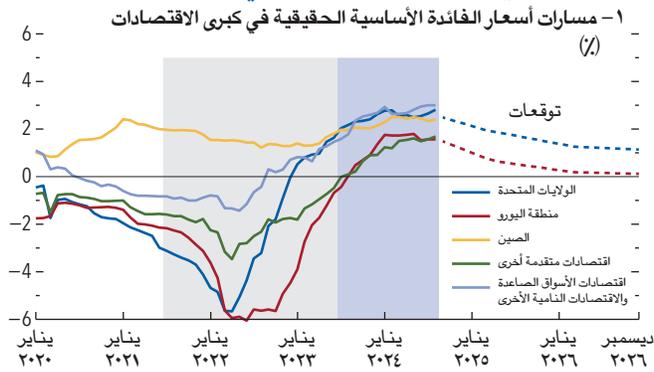
ففي أعقاب فترة مبدئية من التيسير تم تشديد السياسة النقدية بدرجة كبيرة، استهلته البنوك المركزية في كثير من الأسواق الصاعدة في مرحلة مبكرة قبل البنوك المركزية الكبرى في الاقتصادات المتقدمة (الفصل الثاني). وفي النصف الأول من عام ٢٠٢٣، توقفت معظم البنوك المركزية عن زيادة أسعار الفائدة الأساسية الاسمية. ولكن الأسعار الحقيقية واصلت ارتفاعها مع بدء تراجع التوقعات التضخمية (الشكل البياني ١-٥، اللوحة ١)، مما أدى إلى زيادة تشديد موقف السياسة النقدية. وفي الوقت الراهن تتجاوز أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية تقديرات أسعار الفائدة الطبيعية ومن ثم تعمل على تهدئة النشاط الاقتصادي وإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف.

وقد أدت أسعار الفائدة الأساسية المرتفعة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العقارية والقروض المصرفية، وهو دلالة على أن الركيزة الأولى لانتقال أثر السياسة النقدية حققت النتيجة المتوقعة. وكان تمرير الأثر إلى أسعار السوق تدريجياً، ولكن يبدو أنه بلغ نهايته. وبدورها تسببت زيادة تكاليف الاقتراض في إعاقة نمو الائتمان الخاص والاستثمار، مما خفض الطلب الإجمالي (الشكل البياني ١-٥، اللوحان ٢ و ٣). وهناك تناقض صارخ في حالة سياسة المالية العامة. فقد ظلت السياسة المالية العامة أكثر تيسيراً رغم الارتداد الإيجابي القوي في النشاط الاقتصادي في ٢٠٢٢ والضغط التضخمي المعمم. وكان هناك قدر ملحوظ من الخروج عن المسار المحدد في خطط ضبط أوضاع المالية العامة (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير المرصد المالي)، باستثناء البلدان النامية منخفضة الدخل، حيث أدى ضيق الحيز المالي إلى تقييد قدرتها على التصدي لأزمته الطاقة والغذاء (الشكل البياني ١-٦، اللوحة ١).

وخلال الفترة من عام ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤، تم تشديد السياسة النقدية بدرجة كبيرة في معظم البلدان، بينما تخلت السياسة المالية عن الركب، بل وكانت تيسيرية في حالات كثيرة (الشكل البياني ١-٦، اللوحة ٢)، مما زاد من تعقيد مهمة البنوك المركزية في إطار سعيها لكبح التضخم وتأجيل عملية إعادة بناء هوامش الأمان المالي الضرورية. وربما تكون سياسة التشديد النقدي المقترنة بتيسير السياسة المالية نسبياً، التي تنسم بأهميتها بصفة خاصة في الولايات المتحدة، هي من أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع قيمة الدولار في ٢٠٢٤.

ومن المتوقع أن يتغير ذلك. فمع استمرار الاتجاه السعودي لتكاليف خدمة الدين العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وحدث قفزة مؤخراً في الولايات المتحدة (الشكل البياني ١-٦، اللوحة ٣)، يفترض السيناريو الأساسي التناوب في مزيج السياسات. ومن المتوقع أن يتسبب الضبط المالي الضروري في العديد من الاقتصادات في تباطؤ وتيرة النمو ويستدعي تيسير السياسة النقدية، وهو ما يفترض أن يساعد الحكومات على تقليص العجزات بسهولة أكبر (راجع دراسة بعنوان: "Policy Priorities: From Restoring Price Stability to Rebuilding Buffers").

## الشكل البياني ١-٥: انتقال الأثر النقدي



المصادر: بنك التسويات الدولية؛ ومؤسسة Consensus Economics؛ والبنك المركزي الأوروبي؛ ومجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ١، تبين المساحة الرمادية فترات التشديد الاستثنائي (رفع سعر الفائدة الاسمي، عدا الصين)، وتشير المساحة الزرقاء إلى فترات التشديد غير الاستثنائي (التوقف عن رفع سعر الفائدة الاسمي، عدا الصين). وتضم العينة ١٦ اقتصاداً متقدماً و ٦٥ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. المجملات "الأخرى" هي قيم وسيطة. وتُحسب أسعار الفائدة الحقيقية بخضم توقعات التضخم للإثني عشر شهراً القادمة، المحتسبة على أساس مسح المتنبئين المحترفين لمتوسط التنبؤات المجمعة. من أسعار الفائدة الأساسية الاسمية. ويتم إعداد توقعات التضخم للإثني عشر شهراً القادمة كحاصل التنبؤات المرجحة بأوزان عن السنة التقويمية الجارية والتالية (راجع دراسة 2018 Formai and Buono). وتستند التوقعات في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بالنسبة لأسعار الفائدة الحقيقية إلى أسعار الفائدة الأساسية الضمنية في ضوء توقعات السوق، وبالنسبة لتوقعات التضخم إلى عقود مبادلة التضخم. وتضم اللوحة ٢ أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي اللوحة ٣ يتم تكميش نمو الائتمان باستخدام مكمّش إجمالي الناتج المحلي.

## عودة تقلبات الأسواق المالية

تعرضت الأسواق المالية العالمية لاضطرابات هائلة في الأسبوع الأول من شهر أغسطس، مما أدى إلى توقف الصعود المنتظم والسريع لأسواق الأسهم. وتسببت البيانات المتعلقة بضعف نمو التوظيف أكثر من المتوقع في إثارة المخاوف من حدوث ركود محتمل في الولايات المتحدة، مما يترتب عليه تصحيح سوق الأوراق المالية. وأدى ذلك، مع اقترانه بقرار بنك اليابان برفع أسعار الفائدة، إلى سرعة تصفية المراكز الاستثمارية لتجارة المناقلة الممولة بالين الياباني مما ترتب عليه تعظيم التصحيح في أسواق الأسهم (راجع الإطار ١-٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي والإطار ١-٤ في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

وسرعان ما استقرت الأسواق. فقد عاد "مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار" إلى متوسطه بالمعايير التاريخية، بعد ارتفاعه إلى أعلى نقطة منذ عام ٢٠٢٠. غير أن مواطن الضعف التي ساهمت في الزيادة الأخيرة في تقلبات السوق لا تزال قائمة؛ وتشمل الانفصال بين عدم اليقين الاقتصادي وتقلب السوق (راجع الفصل الأول في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي) وتقييمات الأسهم المبالغ فيها، لا سيما في قطاع التكنولوجيا.

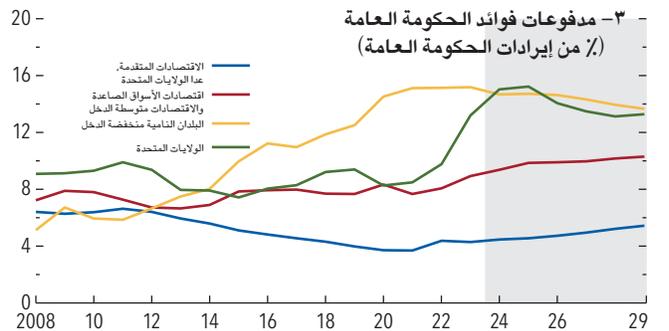
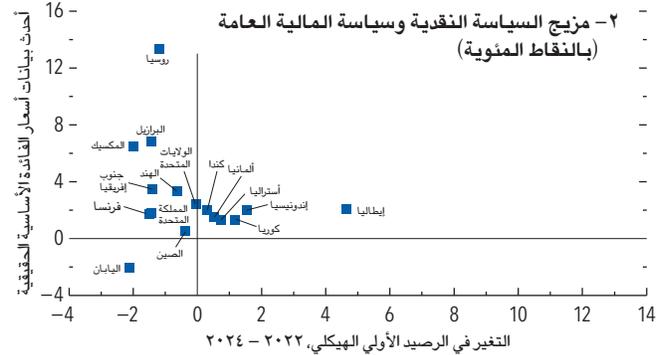
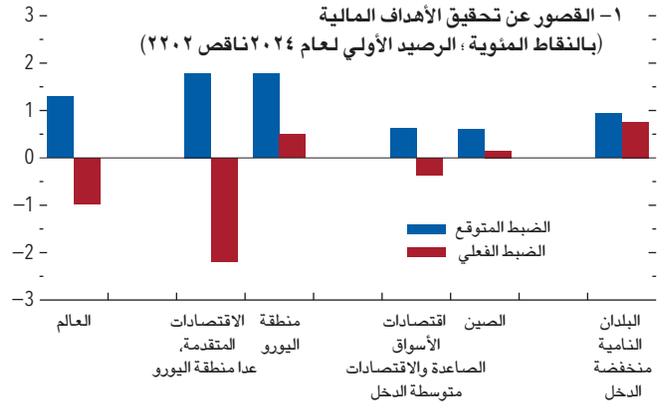
وجاءت تعديلات التوقعات السوقية بالنسبة للسياسة النقدية في الولايات المتحدة لتحقيق الاتساق بدرجة كبيرة بين آفاق تخفيضات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، مما أدى إلى توقف ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل عملات كبرى الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك لا تزال الضغوط الخافضة لسعر العملة عالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ١-٧، اللوحة ١). فكثير من تلك الاقتصادات، التي بدأت رفع أسعار الفائدة في مرحلة مبكرة، بدأت كذلك التيسير في وقت مبكر، الأمر الذي أدى إلى تضيق الفروق بين أسعار الفائدة الأساسية في تلك الاقتصادات مقارنة بالولايات المتحدة.

وبالنسبة لبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي واجهت زيادة كبيرة في احتياجاتها للتمويل الخارجي قصير الأجل - غالباً بنسبة كبيرة من هامشها الوقائي من صافي الاحتياطيات الدولية - فقد ارتفعت فروق العائد على الاقتراض السيادي منذ شهر إبريل، مما أدى إلى تفاقم التحديات (الشكل البياني ١-٧، اللوحة ٢). ورغم أن عدداً قليلاً من هذه الاقتصادات في حالة المديونية الحرجة - التي تُعرّف بتجاوز فروق العائد ألف نقطة أساس - فإن شدة الاعتماد على التمويل الخارجي قصير الأجل يكشف عن قابلية التأثر بتقلبات أسعار العملة المفاجئة.

## تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية لكن تأثيرها محدود حتى الآن على التجارة العالمية

رغم التوترات الجغرافية-السياسية الجارية، لم يتدهور حجم التجارة العالمية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. غير

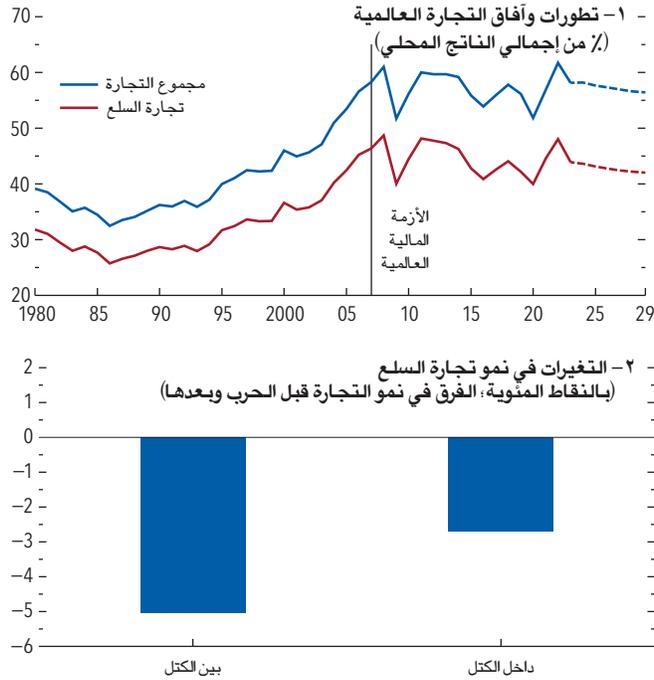
## الشكل البياني ١-٦: موقف سياسة المالية العامة



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، الضبط المتوقع والضبط الفعلي من عدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي وعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، على التوالي؛ وتستخدم هذه اللوحة الرصيد الأولي لتوسيع نطاق تغطية البلد المعني. وفي اللوحة ٢، يشير الرصيد الأولي إلى الرصيد الأولي الهيكلي للحكومة العامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي المحتمل، ويتم عرض اقتصادات مجموعة العشرين، باستثناء الأرجنتين والمملكة العربية السعودية وتركيا بسبب نقص البيانات المتاحة. وفي اللوحة ٣، تستند التوقعات إلى عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

## الشكل البياني ١-٨: العولمة والتشردم التشردم التجاري



المصدر: دراسة Gopinath and others 2024؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تُعرّف "التجارة" بأنها حاصل جمع الصادرات والواردات. ويُعبّر عن بيانات التجارة العالمية وإجمالي الناتج المحلي بقيمة الدولار الأمريكي الحالية لأغراض حساب نسبتها المئوية. والأجزاء المتقطعة من خطوط الرسم البياني تشير إلى تنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي اللوحة ٢، يحسب التغيير كمتوسط نمو التجارة خلال الفترة بين ٢٠٢٢: الربع ٢ و٢٠٢٤: الربع ١ ناقص متوسط نمو التجارة خلال الفترة بين ٢٠١٧: الربع ١ و٢٠٢٢: الربع ١ داخل الكتل وبينها. وبالنسبة للفترة الراهنة، يستند تعريف الكتلة إلى كتلة غربية افتراضية تركز على الولايات المتحدة وأوروبا وكتلة شرقية افتراضية تركز على الصين وروسيا. وتحسب معدلات النمو ربع السنوية الثنائية كالفروق في التجارة الثنائية اللوغاريتمية، والتي يتم إعداد مجملاتها باستخدام التجارة الاسمية الثنائية كأوزان ترجيحية.

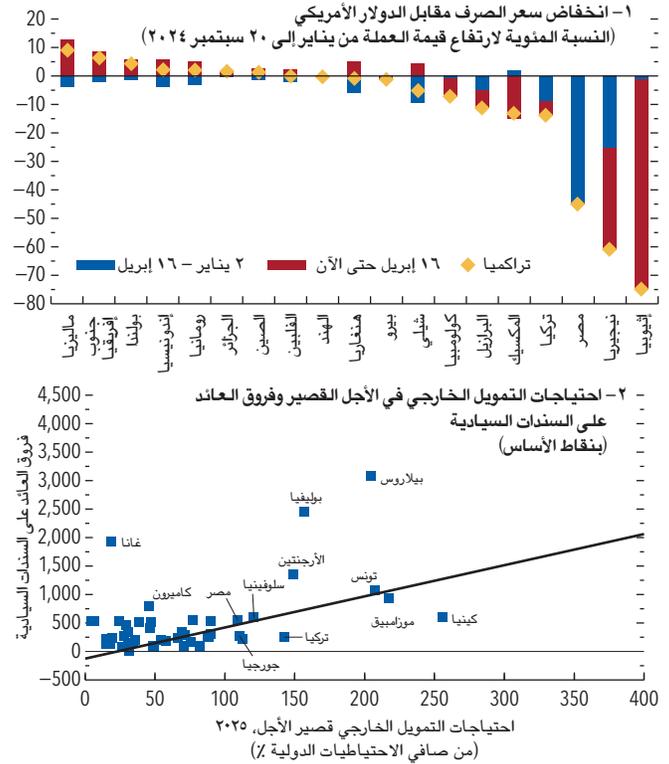
واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (مما يعرقل تقارب الدخل). وزيادة التكاليف والمخاطر على مؤسسات الأعمال، وفرض تكلفة اقتصادية أكبر على تنفيذ التحول الأخضر (الإطار ١-١).

## الآفاق: مستقرة لكنها مخيبة للآمال - التأهب لأوقات عدم اليقين

لم يطرأ تغيير يُذكر على آفاق النمو العالمي منذ عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ففي أعقاب التعافي المشاهد في فترة ما بعد الجائحة، ظلت التوقعات العالمية لنمو إجمالي الناتج المحلي في حدود ٣٪ تقريباً، في الأجلين القصير والمتوسط. ويمتد ضعف النمو لأبعد من فترة تراجع التضخم مما يوحي بطول أمد الأثر السلبي على النمو الممكن (راجع الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

غير أن الصورة أبعد ما يمكن وصفها بالتجانسة، وهناك تحولات قطاعية وإقليمية مهمة كانت الركيزة للآفاق العالمية

## الشكل البياني ١-٧: الضغوط على الأسواق الصاعدة



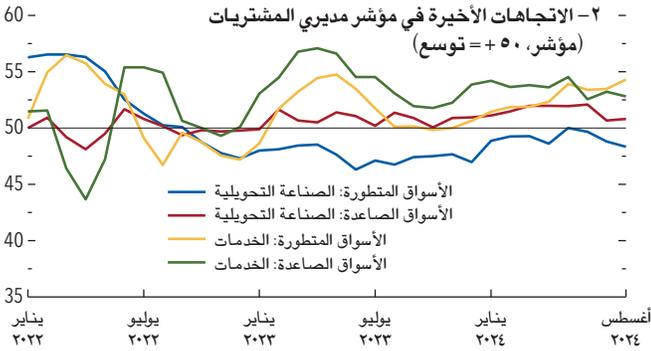
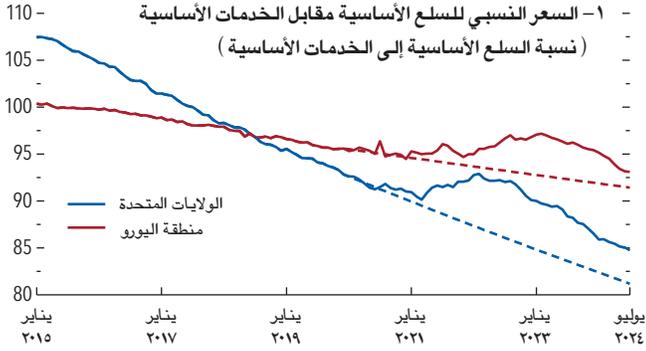
المصدر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، يتم احتساب النسبة المئوية لارتفاع قيمة العملة كالفارق في أسعار الصرف اللوغاريتمية. وفي اللوحة ٢، خط الانحدار المطابق هو  $y = -19.5 + 4.47x$  مع ميل إحصائية "t" يساوي ٢.٥١. والانحدار مرجح بإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية. وتُستبعد من العينة البلدان المصدرة للنفط في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

أن هناك بعض بوادر التشردم الجغرافي-الاقتصادي بدأت تظهر على الساحة، مع تزايد التجارة ضمن الكتل الجغرافية-السياسية وليس فيما بينها (الشكل البياني ١-٨). وعلى وجه التحديد، بمقارنة متوسطات الفترتين ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ و٢٠٢٢ إلى الربع الأول من ٢٠٢٤، يلاحظ أن نمو التجارة السلعية بين الكتل المتباعدة على الصعيد الجغرافي-السياسي سجل تراجعاً أكبر بنسبة ٢,٥ نقطة مئوية تقريباً مقارنة بنمو التجارة السلعية بين بلدان الكتلة الواحدة.

وإذا استمر تطور التوترات الجغرافية-السياسية على نحو مماثل للوضع السائد أثناء الحرب الباردة فمن الممكن أن يخلق مشهداً أكثر تشردماً للتجارة العالمية (الشكل البياني ١-٩). ورغم أن التشردم، إذا اقترن بازدياد حجم التجارة بين بلدان الكتلة الواحدة، قد لا يعني بالضرورة سرعة التراجع عن العولمة (دراسة Gopinath and others 2024)، فإنه قد يضعف صلابة سلاسل الإمداد العالمية، ويرفع تكاليف التمويل، ويعطل تدفقات رأس المال عبر الحدود (راجع الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي) ويتسبب في خفض كفاءة الأسواق، وإبطاء وتيرة نقل المعرفة بين الاقتصادات المتقدمة

الشكل البياني ١-١٠: تناوب مستمر إلى الخدمات



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الخطوط المتصلة تشير إلى نمو إجمالي الناتج المحلي من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والخطوط المتقطعة تشير إلى تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، على التوالي.

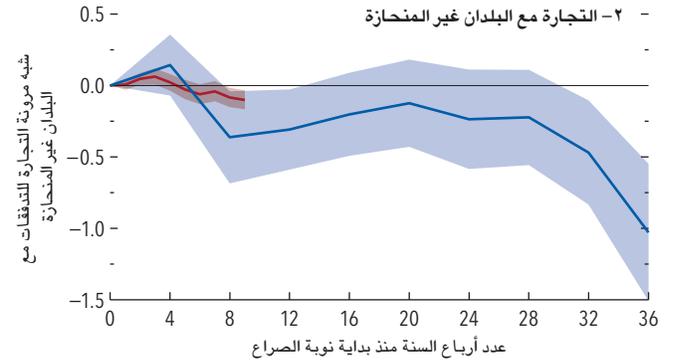
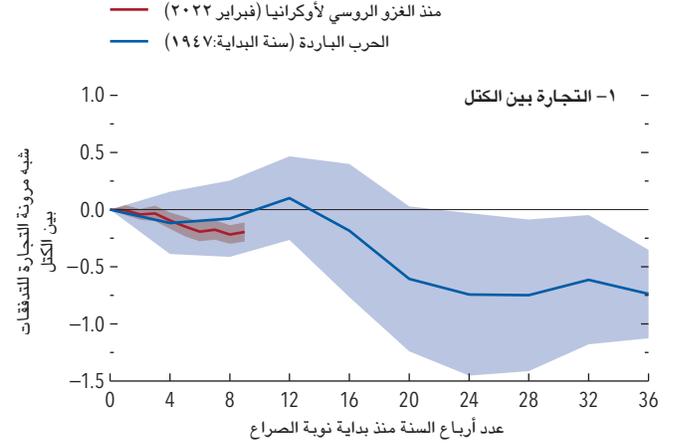
الخدمات في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة لكنها تضعف النشاط في قطاع الصناعة التحويلية. ويتزايد كذلك تحول الإنتاج التصنيعي نحو اقتصادات الأسواق الصاعدة - لاسيما الصين والهند - في ظل فقدان الاقتصادات المتقدمة قدرتها على المنافسة (الشكل البياني ١-١٠، اللوحة ٢).

الافتراضات العالمية:

وقبل أن نتناول مناقشة التطورات الإقليمية، من الضروري أن نستعرض أهم الافتراضات بشأن أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية وسياسة المالية العامة التي تستند إليها توقعات السيناريو الأساسي.

مع الإقرار بحالة عدم اليقين الاستثنائي بشأن السياسات المرتبط بالحكومات المنتخبة حديثاً في ٢٠٢٤ (في ٦٤ بلداً تمثل حوالي نصف سكان العالم)، فإن توقعات السيناريو الأساسي يحدها من الجهتين سيناريو هان بديلان يوضحان أهم انعكاسات التحولات في التجارة وسياسة المالية العامة على النمو والتضخم. وبينما يفترض أن يوفر السيناريو هان شرحاً توضيحياً فإنهما يستعرضان بدائل معقولة على أساس كمي بشأن السيناريو الأساسي (الإطار ١-٢).

الشكل البياني ١-٩: التشرد التجاري: الحرب الباردة والوقت الراهن (بالنقاط المتوية)

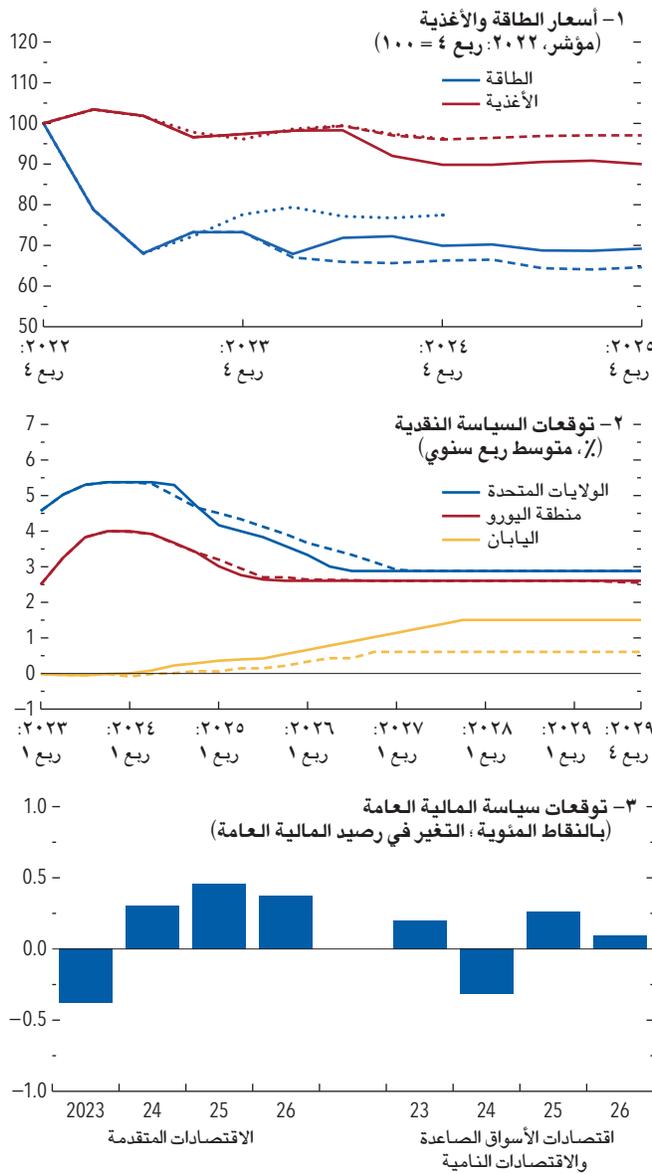


المصادر: دراسة Gopinath and others 2024، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يرصد هذا الشكل البياني التغيير في التجارة العالمية بين الكتل (اللوحة ١) ومع البلدان غير المنحازة (اللوحة ٢) أثناء الحرب الباردة (الخط الأزرق، حيث  $t_0 = 1947$ ) ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا (الخط الأحمر حيث  $t_0 = 2022$ )، وفي كل نوبة صراع. يرصد الشكل البياني شبه مرونة التجارة للتدفقات، التي يتم تقديرها باستخدام منهج الفرق في الفروق، مع قيم التجارة السلعية الثنائية على المحور الصادي، وبتحديد الآثار الثابتة للعلاقة بين المستوردين والمصدرين، وسنة المصدرين، ونطاقات الثقة المصاحبة بنسبة ٩٠٪، والفئة المفقودة هنا هي التجارة بين الكتل. وتم الحصول على نتائج الحرب الباردة باستخدام بيانات سنوية من ١٩٢٠ إلى ١٩٩٠ - باستثناء سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، مع اعتبار سنة ١٩٤٧ سنة مستبعدة - ويستند تعريف الكتلة إلى دراسة (Gokmen (2017). أما النتائج المتعلقة بأحدث فترة فتستند إلى بيانات التجارة ربع السنوية من ٢٠١٧: الربع ١ إلى ٢٠٢٤: الربع ١ (مع اعتبار الربع ٤ من سنة ٢٠٢١ كربع سنة مستبعد). مع استناد التعريف الأوسع للكتل إلى مسافة النقطة الأمثل (مقياس قائم على أنماط التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة محسوباً بدراسة [Bailey, Strezhnev, and Voeten (2017]).

المستقرة التي ظهرت على السطح منذ عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومقارنة بالاتجاهات السائدة قبل الجائحة، لا تزال أسعار السلع مرتفعة مقابل أسعار الخدمات، مما يمثل أنراً ممتداً لفترة الجائحة وتوابعها، التي شهدت قوة الطلب على السلع بجانب قيود الإمداد (الشكل البياني ١-١٠، اللوحة ١). وبالتالي، وراء أرقام النمو المستقر هناك تحول عالمي في الوقت الحالي من استهلاك السلع إلى استهلاك الخدمات. وتميل إعادة التوازن هذه إلى إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي في قطاع

### الشكل البياني ١-١١: الافتراضات العالمية:



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحتين ١ و ٢، تشير الخطوط المتصلة إلى التوقعات من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والخطوط المتقطعة من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. كذلك، يشير الخط ذو النقاط في اللوحة ١ إلى التوقعات من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي اللوحة ٣، رصيد المالية العامة المستخدم هو الرصيد الأولي الهيكلي للحكومة العامة، وهو الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية والمصحح لمراعاة نطاق أوسع من العوامل غير الدورية مثل التغييرات في أسعار الأصول والسلع الأولية.

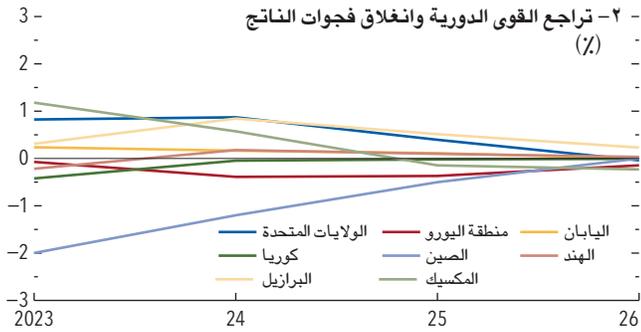
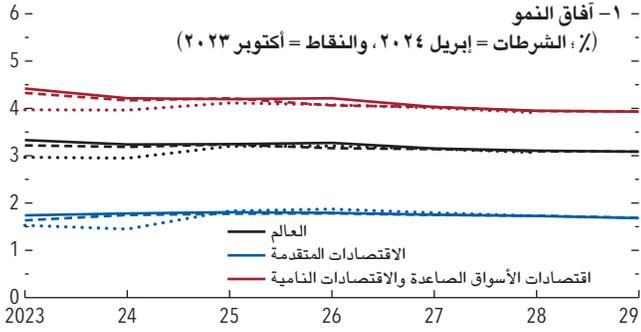
المحلي عند حوالي ٨٨٪ في عام ٢٠٢٤، رغم وجود بعض الفروق عبر بلدان المنطقة. وتظهر تناقضات كبيرة كذلك في مجموعة بلدان اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. حيث من المتوقع أن تظل مواقف المالية العامة تيسيرية نسبياً في المتوسط في الأسواق الصاعدة، وأن يستمر ضبط أوضاع المالية العامة في الاقتصادات النامية. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، فقد العديد من البلدان

• **افتراضات أسعار السلع الأولية:** من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط بنسبة قدرها ٠,٩٪ في ٢٠٢٤ لتصل إلى حوالي ٨١ دولاراً للبرميل نظراً لأن تخفيضات الإنتاج التي أقرها تحالف أوبك بلس (منظمة البلدان المصدرة للنفط زائد مجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء، ومنها روسيا) أدت إلى استمرار نمو الطلب العالمي على النفط، ولأن التوترات الجغرافية-السياسية في منطقة الشرق الأوسط توازن أثر النمو القوي في المعروض من البلدان خارج هذا التحالف. غير أنه من المتوقع بوجه عام أن تنخفض أسعار السلع الأولية المستخدمة كوقود بمتوسط قدره ٣,٨٪ - نتيجة تراجع أسعار الغاز الطبيعي (بنسبة ١٦,٤٪) والفحم (بنسبة ١٨,٠٪) هبوطاً من مستويات ذروتها في ٢٠٢٢ - ولكن بسرعة أقل مما كان مفترضاً في شهر إبريل (الشكل البياني ١-١١، اللوحة ١). ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الأغذية بنسبة قدرها ٥,٢٪ في ٢٠٢٤ ثم تنخفض أكثر في ٢٠٢٥ بنسبة قدرها ٤,٥٪ نظراً لأن التنبؤات تشير إلى بلوغ الإنتاج العالمي من الحبوب أعلى مستوياته القياسية في ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

• **افتراضات السياسة النقدية:** تحول المسار المتوقع لأسعار الفائدة الأساسية في كبرى البنوك المركزية بالاقتصادات المتقدمة مقارنة بالمسار المتوقع في شهر إبريل ٢٠٢٤. ففي منطقة اليورو، من المتوقع حدوث تخفيضات بواقع ١٠٠ نقطة أساس في ٢٠٢٤ و ٥٠ نقطة أساس في ٢٠٢٥، ليصل سعر الفائدة الأساسي ٢,٥٪ بحلول يونيو ٢٠٢٥. وفي الولايات المتحدة، تحول الاحتياطي الفيدرالي نحو تخفيض أسعار الفائدة في شهر سبتمبر، وشرع بتخفيض قدره ٥٠ نقطة أساس. ومن المتوقع أن يصل سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى مستواه التوازني طويل الأجل وقدره ٢,٩٪ في الربع الثالث من ٢٠٢٦، قبل سنة تقريباً مما كان متوقفاً في شهر إبريل الماضي. وفي اليابان، بالرغم من ذلك، تم تعديل توقعات سعر الفائدة الأساسي بالزيادة (مقارنة بعدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). نتيجة قيام بنك اليابان برفع سعر الفائدة في شهر يوليو. ومن المنتظر أن يواصل سعر الفائدة الأساسي الارتفاع تدريجياً على المدى المتوسط ليصل إلى مستوى محايد عند حوالي ١,٥٪، بما يتسق مع الحفاظ على ثبات التضخم والتوقعات التضخمية حول ركيزتها المستهدفة التي حددها بنك اليابان بنسبة ٢٪.

• **افتراضات سياسة المالية العامة:** من المتوقع في المتوسط أن تقوم الحكومات في الاقتصادات المتقدمة بتشديد مواقف سياساتها المالية العامة في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥. فتتخفف العجوزات الأولية إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٩. ومع ذلك فإن التناقضات بين منطقة اليورو والولايات المتحدة تتسم بالأهمية. ففي السيناريو الأساسي، لا يتم تقليص عجز المالية العامة الأمريكي إلا عند الهامش الحدي، ليظل عند حوالي ٦,٠٪ في عام ٢٠٢٩، فيما يرجع حوالي نصفه إلى مصروفات أسعار الفائدة. وفي ظل السياسات الرهانة، لا يتم تثبيت الدين العام في الولايات المتحدة، بحيث يصل إلى قرابة ١٣١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٩. ومن جهة أخرى، في منطقة اليورو، من المتوقع أن يكون قد تم بالفعل تثبيت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج

## الشكل البياني ١-١٢: آفاق النمو



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في الوحة ١، الخطوط المتصلة تشير إلى نمو إجمالي الناتج المحلي من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والخطوط المتقطعة وذات النقاط تشير إلى تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، على التوالي.

تراجع شتى العوامل الدورية وعودة النشاط الاقتصادي للاتفاق مرة أخرى مع المستويات الممكنة. ففي الولايات المتحدة، من المتوقع تباطؤ النمو، بحيث ينخفض الناتج إلى المستوى الممكن بحلول عام ٢٠٢٩. وفي المملكة المتحدة ومنطقة اليورو، من جهة أخرى، من المتوقع تسارع النشاط، بحيث يرتفع لسد فجوة الناتج. وفي اليابان، حيث تم سد فجوة الناتج بالفعل، من المتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي تماشياً مع المستوى الممكن.

• **ففي الولايات المتحدة**، تم تعديل توقعات النمو لعام ٢٠٢٤ إلى ٢,٨٪ بزيادة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات شهر يوليو، على خلفية قوة النتائج في الاستهلاك والاستثمار غير السكني. وترجع صلابة الاستهلاك إلى حد كبير لقوة الزيادات في الأجور الحقيقية (وخاصة بين الأسر منخفضة الدخل) وأثر الثروة. ومن المنتظر أن يتباطأ النمو ليصل إلى ٢,٢٪ في ٢٠٢٥ في ظل التشديد التدريجي لسياسة المالية العامة وتباطؤ الاستهلاك نتيجة تهدئة النشاط في سوق العمل. ومع انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي دون المستوى الممكن، من المتوقع البدء في سد فجوة الناتج في عام ٢٠٢٥.

• **وبالنسبة لمنطقة اليورو**، يبدو أن النمو قد بلغ أدنى نقطة في عام ٢٠٢٣. وبقدر أضعف مما كان متوقفاً في إبريل ويوليو من عام ٢٠٢٤، من المتوقع انتعاش نمو إجمالي الناتج

منخفضة الدخل القدرة على النفاذ إلى السوق أو اضطرت إلى تقليص عجزاتها بدرجة كبيرة لأن أسعار الفائدة المرتفعة رفعت تكاليف الاقتراض (راجع الفصل الأول في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ومن المتوقع أن يؤدي الضبط المالي القسري إلى خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان من ٥٣,٢ في ٢٠٢٤ إلى ٤٥,٨٪ في ٢٠٢٩، بانخفاض حوالي ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً.

## الآفاق حسب السيناريو الأساسي: نمو مستقر مع استمرار تراجع معدل التضخم

من المتوقع أن يظل النمو العالمي ثابتاً بوجه عام - يتباطأ من ٣,٣٪ في ٢٠٢٣ إلى ٣,١٪ بحلول عام ٢٠٢٩ - ولا يتغير إلى حد كبير عن تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في إبريل ٢٠٢٤ وأكتوبر ٢٠٢٣ (الجدولان ١-١ و ١-٢؛ والشكل البياني ١-١٢). ولكن بخلاف الأمور الواضحة، نجد أن التعديلات الموازنة قاربت بين التوقعات للاقتصادات الكبرى مع انحسار العوامل الدورية واقترب نمو إجمالي الناتج المحلي من المستوى الممكن. ومع انحسار التضخم، من المتوقع أن تمضي أسعار الفائدة الأساسية على نفس النهج، مما يحول دون حدوث زيادات مفرطة في أسعار الفائدة الحقيقية. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة تدريجياً باتجاه مستوياتها الطبيعية: بحيث تكون مستويات أسعار الفائدة الحقيقية الخالية من المخاطر متوافقة مع الناتج عند المستوى الممكن والتضخم في الحدود المستهدفة.

ورغم أن تعديلات التنبؤات العالمية منذ شهر إبريل كانت محدودة، فإن التحولات الموازنة على مستوى مجموعات البلدان تعبر عن الصدمات والسياسات الأخيرة، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فقد أدت تخفيضات الإنتاج والشحن بالنسبة للسلع الأولية (لا سيما النفط)، والصراعات، والاضطرابات المدنية إلى تخفيض التوقعات بالنسبة لآفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإفريقيا جنوب الصحراء. وفي الوقت نفسه، أدى الطلب المتزايد على أشباه الموصلات والإلكترونيات، مدفوعاً بالاستثمارات الكبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى ازدياد قوة النمو في آسيا الصاعدة.

## آفاق النمو: الاقتصادات الكبرى تتقارب أكثر

بعد التعافي الذي أعقب إعادة فتح الاقتصاد في ٢٠٢٢، تباطأ النمو بدرجة ملحوظة في الاقتصادات المتقدمة خلال ٢٠٢٣ ومن المتوقع بقائه مستقراً، بحيث يتراوح بين ١,٧٪ و ١,٨٪ حتى عام ٢٠٢٩. غير أن هذا الاستقرار الواضح يخفي في طياته تباين ديناميكية النمو في مختلف البلدان في ظل

<sup>١</sup> بالنسبة للمجمعات العالمية والإقليمية، فإن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هذا يستخدم الصيغة المعدلة مؤخرًا لأوزان إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية استناداً للإصدار الأخير من برنامج المقارنات الدولية؛ راجع الملحق الإحصائي للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي <sup>١</sup>	الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي <sup>١</sup>		توقعات		٢٠٢٣	
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥		
٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٣,٢	٣,٣	الناتج العالمي
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	١,٨	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٢	٢,٢	٢,٩	الولايات المتحدة
٠,٣-	٠,٠	٠,٣-	٠,١-	١,٢	٠,٨	منطقة اليورو
٠,٥-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٨	٠,٠	ألمانيا
٠,٣-	٠,٤	٠,٢-	٠,٢	١,١	١,١	فرنسا
٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٨	٠,٧	إيطاليا
٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	٢,١	٢,٩	إسبانيا
٠,١	٠,٦-	٠,١	٠,٤-	١,١	٠,٣	اليابان
٠,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٤	١,٥	١,١	المملكة المتحدة
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٢,٤	١,٣	كندا
٠,٢-	٠,١	٠,٠	٠,١	٢,٢	٢,١	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,٠	٤,٢	٤,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,١	٠,١	٠,١-	٠,١-	٥,٠	٥,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٤	٠,٢	٠,٠	٠,٢-	٤,٥	٤,٨	الصين
٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٧,٠	الهند <sup>٣</sup>
٠,٦-	٠,١	٠,٣-	٠,٠	٢,٢	٣,٢	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٥-	٠,٤	٠,٢-	٠,٤	١,٣	٣,٦	روسيا
٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٣	٢,٥	٢,١	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,١	٠,٨	٠,٢-	٠,٩	٢,٢	٣,٠	البرازيل
٠,١-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٧-	١,٣	١,٥	المكسيك
٠,٣-	٠,٤-	٠,٠	٠,٠	٣,٩	٢,٤	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١,٤-	١,١-	٠,١-	٠,٢-	٤,٦	١,٥	المملكة العربية السعودية
٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,١-	٤,٢	٣,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٢	٠,٤-	٠,٢	٠,٢-	٣,٢	٢,٩	نيجيريا
٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٢	١,٥	١,١	جنوب إفريقيا
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٨	٢,٧	المنتزعة
٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	١,٦	١,١	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق
٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,١	٤,٥	٤,٥	الاتحاد الأوروبي
٠,٢-	٠,٦-	٠,١	٠,١-	٤,٠	٢,١	آسيان-٥ <sup>٤</sup>
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١-	٤,٢	٤,٢	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٤-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٢-	٤,٧	٤,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٣,٤	٣,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٣,٤	٣,١	حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)
٠,٤-	٠,١	٠,٣-	٠,٣-	٢,٤	٢,١	الواردات
٠,٨	٠,٣-	٠,١	٠,٤	٤,٩	٤,٦	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٢,٧	٢,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٧	٠,٩	٠,٥	٠,٤	٤,٦	٤,٦	الصادرات
٤,١-	٣,٤	٤,٤-	٠,١	١٠,٤-	٠,٩	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٠,٢	٢,٨	١,٨-	٢,١-	٠,٢-	٢,٩	النفط <sup>٥</sup>
٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,١-	٤,٣	٥,٨	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٢,٠	٢,٦	أسعار المستهلكين العالمية <sup>٦</sup>
٠,٢-	٠,٣-	٠,٠	٠,١-	٥,٩	٧,٩	الاقتصادات المتقدمة <sup>٧</sup>
						اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>٨</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض أن تظل أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ٣٠ يوليو ٢٠٢٤ إلى ٢٧ أغسطس ٢٠٢٤. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. مجملات البيانات ربع السنوية معدلة لاستبعاد التغيرات الموسمية.

<sup>١</sup> الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. أرقام النمو على المستويين العالمي والإقليمي تستند إلى الأوزان الترجيحية الجديدة على أساس تعادل القوى الشرائية والمستمدة من الإصدار الأخير من مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٢١ (راجع الإطار م٢)، ولا يمكن مقارنتها بالأرقام المتضمنة في عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي أو عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

<sup>٢</sup> باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

<sup>٣</sup> بالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية. ويستند إجمالي الناتج المحلي اعتباراً من عام ٢٠١١ وما بعده إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق مع اعتبار السنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ سنة الأساس.

<sup>٤</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

<sup>٥</sup> متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر النفط بالدولار الأمريكي للبرميل ٨٠,٥٩ دولاراً في ٢٠٢٣؛ أما السعر المفترض، على أساس أسواق العقود المستقبلية، فهو ٨١,٢٩ دولاراً في ٢٠٢٤ و ٧٢,٨٤ دولاراً في ٢٠٢٥.

<sup>٦</sup> باستثناء فنزويلا. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (تتمة)  
(التغير: %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

على أساس ربع سنوي مقارنة بالربع الرابع من العام<sup>٨</sup>

الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي <sup>١</sup>	الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي <sup>١</sup>		توقعات			٢٠٢٣	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥		
٠,٠	٠,١	٠,٢-	٠,١	٣,١	٣,٣	٣,٤	الناتج العالمي
٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,٢	١,٧	١,٩	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
٠,١	٠,٤	٠,١	٠,٥	١,٩	٢,٥	٣,٢	الولايات المتحدة
٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٣-	١,٣	١,٢	٠,٢	منطقة اليورو
٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	١,٣	٠,٢	٠,٢-	ألمانيا
٠,٠	٠,٤-	٠,٠	٠,١-	١,٥	٠,٧	١,٣	فرنسا
٠,٠	٠,٣	٠,٧-	٠,٥	٠,٦	١,٠	٠,٣	إيطاليا
٠,١-	١,٠	٠,١-	٠,٦	٢,٠	٢,٩	٢,٣	إسبانيا
٠,٣-	٠,١	٠,١-	٠,٢	٠,٢	١,٨	٠,٩	اليابان
٠,٢-	٠,٦	٠,٥-	٠,٦	١,١	٢,١	٠,٣-	المملكة المتحدة
٠,٢-	٠,٥	٠,١-	٠,١	٢,١	٢,٣	١,٠	كندا
٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٢,٦	١,٨	٢,٠	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,١	٤,٣	٤,٤	٤,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٣	٠,٣	٠,٠	٠,١	٥,٠	٥,٤	٥,٩	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٦	٠,١	٠,٢-	٠,١-	٤,٧	٤,٥	٥,٤	الصين
٠,١	٠,٣	٠,٠	٠,٢	٦,٥	٦,٧	٧,٨	الهند <sup>٣</sup>
٠,١	٠,٩-	٠,٧-	٠,١-	٢,٧	٢,٣	٤,٣	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,٦	١,٢	٢,٤	٤,٨	روسيا
٠,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٣-	٢,٩	٢,١	١,٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٧	٠,٥	٠,٢	٠,٦	٢,٢	٣,٥	٢,٢	البرازيل
٠,٤-	٠,٦-	٠,٣	١,٧-	١,٤	١,٣	٢,٣	المكسيك
...	...	...	...	...	...	...	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١,٣-	١,٠-	٠,٣	٠,٥-	٤,٦	٢,١	٤,٣-	المملكة العربية السعودية
...	...	...	...	...	...	...	إفريقيا جنوب الصحراء
١,٢	٠,٠	١,٠	٠,٢	٣,٧	٣,٥	٣,٢	نيجيريا
٠,٢-	٠,٤	٠,١	٠,٤	١,٠	١,٧	١,٣	جنوب إفريقيا
...	...	...	...	...	...	...	للتذكير
٠,٠	٠,١	٠,٢-	٠,١	٢,٦	٢,٨	٢,٨	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق
٠,٣-	٠,٠	٠,٤-	٠,١-	١,٤	١,٦	٠,٥	الاتحاد الأوروبي
٠,١-	١,٢	٠,٢	٠,٨	٣,٠	٦,٣	٤,٢	آسيا-٥ <sup>٤</sup>
...	...	...	...	...	...	...	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,١	٤,٣	٤,٤	٤,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
...	...	...	...	...	...	...	البلدان النامية منخفضة الدخل
٠,٦	١,٣-	٠,٨	٤,٩-	٤,٩-	٧,٣-	٤,٤-	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي) <sup>٥</sup>
٠,١	٣,٠	٠,٠	٣,٩-	٠,٥	٣,٨	٠,٢-	النفط <sup>٥</sup>
...	...	...	...	...	...	...	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٣,٥	٥,٣	٥,٧	أسعار المستهلكين العالمية <sup>٦</sup>
٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	٢,٠	٢,٣	٣,٢	الاقتصادات المتقدمة <sup>٧</sup>
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٤,٧	٧,٧	٧,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>٦</sup>

<sup>٧</sup> معدلات التضخم لعامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، هي كالتالي: ٢,٤٪ و ٢,٠٪ في منطقة اليورو، و ٢,٢٪ و ٢,٠٪ في اليابان، و ٣,٠٪ و ١,٩٪ في الولايات المتحدة.  
<sup>٨</sup> بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٥٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ١-٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق (التغير %)

الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		توقعات			
			٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
						الناتج العالمي
						الاقتصادات المتقدمة
						اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
						آسيا الصاعدة والنامية
						أوروبا الصاعدة والنامية
						أمريكا اللاتينية والكاريبي
						الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
						إفريقيا جنوب الصحراء
						للتذكيرة
						الاتحاد الأوروبي
						الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
						اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
						البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُصنّف معدلات النمو الكلي كمتوسط مرجح، يستخدم فيه متوسط متحرك لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي عن السنوات الثلاث السابقة كوزن ترجيحي.

١ الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

## آفاق النمو: آسيا تدعم النمو في الأسواق الصاعدة

على غرار الوضع في الاقتصادات المتقدمة، تتسم آفاق النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بالاستقرار إلى حد كبير خلال السنتين القادمتين في حدود ٤,٢٪ تقريباً وتستقر عند نسبة ٣,٩٪ بحلول عام ٢٠٢٩. ومثلما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة، تنشأ قوى ديناميكية موازنة فيما بين مجموعات البلدان. وبالمقارنة مع توقعات النمو في شهر إبريل، تم تعديل توقعات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بزيادة قدرها ٠,١ نقطة مئوية بالنسبة لعام ٢٠٢٤، مما يرجع لرفع التوقعات بالنسبة لآسيا (الصين والهند) التي توازن خفض التوقعات لمنطقتي إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتتجاوزته (الجدول ١-١).

● ومن المتوقع انحسار النمو القوي في آسيا الصاعدة من ٥,٧٪ في ٢٠٢٣ إلى ٥,٠٪ في ٢٠٢٥. ويرجع ذلك لتباطؤ النشاط المستمر في أكبر بلدين بالمنطقة، ففي الهند، من المنتظر أن يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي من ٨,٢٪ في ٢٠٢٣ إلى ٧٪ في ٢٠٢٤ ثم ٦,٥٪ في ٢٠٢٥، نتيجة انتهاء حالة الطلب المكبوح المتراكم خلال فترة الجائحة، وعودة الاقتصاد للاتساق مع مستوياته الممكنة. وفي الصين، من المتوقع أن يكون تباطؤ النشاط أكثر تدرجاً. وعلى الرغم من الضعف المستمر في القطاع العقاري وضعف ثقة المستهلكين، فمن المتوقع عدم تباطؤ النمو إلا بقدر طفيف ليصل إلى ٤,٨٪ في ٢٠٢٤، ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن صافي الصادرات أكثر من المتوقع. وبالمقارنة مع التوقعات في شهر إبريل، تم تعديل التنبؤات بزيادة قدرها

المحلي بنسبة محدودة ليصل إلى ٠,٨٪ في ٢٠٢٤ نتيجة لتحسن أداء الصادرات، لا سيما الصادرات السلعية. وفي عام ٢٠٢٥، من المتوقع زيادة النمو أكثر إلى ١,٢٪ بدعم من قوة الطلب المحلي. ومن المنتظر أن يؤدي تزايد الأجر الحقيقية إلى إعطاء دفعة للاستهلاك، كما يتوقع أن يؤدي التيسير التدريجي في السياسة النقدية إلى دعم الاستثمار. ويلاحظ أن الضعف المستمر في الصناعة التحويلية يؤثر سلباً على النمو في بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا. ومع ذلك، بينما يتوقع أن يستفيد الطلب المحلي في إيطاليا من "خطة التعافي الوطني والقدرة على الصمود" التي يمولها الاتحاد الأوروبي، فإن ألمانيا تعاني من الضغوط الناجمة عن ضبط أوضاع المالية العامة والتراجع الحاد في أسعار العقارات. ● وهناك قوى ديناميكية موازنة تسهم أيضاً بدور مؤثر في الاقتصادات المتقدمة الأخرى، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو في اليابان في ٢٠٢٤، حيث يرجع التباطؤ الاقتصادي للانقطاعات المؤقتة في سلاسل التوريد والإلغاء التدريجي للعوامل غير المتكررة التي عززت النشاط في ٢٠٢٣، مثل طفرة السياحة. وبالمقارنة مع توقعات شهر إبريل، تم تخفيض توقعات النمو، بنسبة قدرها ٠,٦ نقطة مئوية، لتصل إلى ٠,٣٪ في ٢٠٢٤، مما يرجع لانقطاع الإمدادات المؤقتة في صناعة السيارات وأثر فترة الأساس في تعديلات البيانات التاريخية. ومن المتوقع تسارع النمو ليصل إلى ١,١٪ في ٢٠٢٥، حيث يتلقى النمو دفعة منشطة من الاستهلاك الخاص مع ازدياد قوة نمو الأجر الحقيقية. وفي المقابل، تشير التوقعات إلى تسارع النمو في المملكة المتحدة ليصل إلى ١,١٪ في عام ٢٠٢٤ ثم يواصل تحسنه ليصل إلى ١,٥٪ في ٢٠٢٥ حيث يسهم تراجع التضخم وأسعار الفائدة في تنشيط الطلب المحلي.

وفي تركيا، من المتوقع أن يتباطأ النمو من ٥,١٪ في ٢٠٢٣ إلى ٢,٧٪ في ٢٠٢٥، مع تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة التحول إلى التشديد في السياسة النقدية وسياسة المالية العامة منذ منتصف عام ٢٠٢٣.

## آفاق التضخم: تراجع تدريجي نحو المستوى المستهدف

رغم احتمال التعرض للعثرات على مسار تحقيق استقرار الأسعار، فإن توقعات السيناريو الأساسي تشير إلى استمرار انخفاض التضخم الكلي العالمي من ٦,٧٪ في ٢٠٢٣ إلى ٥,٨٪ في ٢٠٢٤ و ٤,٣٪ في ٢٠٢٥. ومن المنتظر أن يكون تراجع معدل التضخم أسرع في الاقتصادات المتقدمة - بانخفاض بواقع نقطتين مؤويتين من عام ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤ وثباته عند حوالي ٢٪ في ٢٠٢٥ - مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حيث يتوقع تراجع التضخم من ٨,١٪ في ٢٠٢٣ إلى ٧,٩٪ في ٢٠٢٤ ثم ينخفض بوتيرة أسرع في ٢٠٢٥ ليصل إلى ٥,٩٪.

غير أن هناك قدرا كبيرا من التباين عبر اقتصادات الأسواق الصاعدة وهو ما يتضح في الفرق بين التضخم الوسيط والمتوسط (الشكل البياني ١-١٣، اللوحة ١). فمن المتوقع أن يكون التضخم في آسيا الصاعدة على نفس مستوى التضخم في الاقتصادات المتقدمة، عند ٢,١٪ في ٢٠٢٤ و ٢,٧٪ في ٢٠٢٥، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا للتشديد النقدي المبكر ومراقبة الأسعار في العديد من بلدان المنطقة. وفي المقابل، لا تزال تنبؤات التضخم في أوروبا الصاعدة والنامية، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء في حدود الرقمين نتيجة قيم شاذة كبيرة وسط انتقال أثر الهبوط السابق في قيمة العملة وتصحيحات الأسعار الجبرية (مصر) وضعف الأداء في الزراعة (إثيوبيا). وبالنسبة لمعظم البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، انخفضت معدلات التضخم بدرجة ملحوظة من مستويات ذروتها ولا تزال مستمرة في اتجاه هبوطي. غير أنه تم رفع التوقعات لبلدان كبيرة في المنطقة منذ صدور عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وترجع إلى مزيج من العوامل، هي (١) قوة نمو الأجور التي تحول دون سرعة تراجع معدل التضخم في قطاع الخدمات (البرازيل، المكسيك)، و(٢) الأحداث المتعلقة بالطقس (كولومبيا)، و(٣) الارتفاعات الحادة في تعريفات الكهرباء الخاضعة للتنظيم.

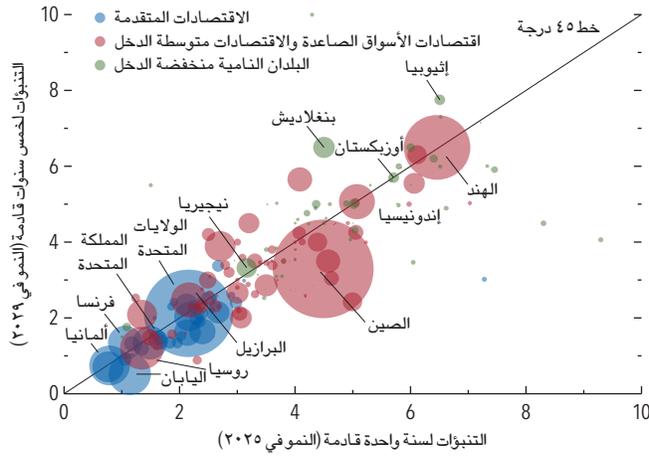
ويأتي التراجع في التضخم العالمي في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ انعكاسا للانخفاض في التضخم الأساسي، على عكس الوضع في عام ٢٠٢٣ عندما انخفض التضخم الكلي نتيجة انخفاض أسعار الوقود. ومن المتوقع انخفاض التضخم الأساسي بنسبة قدرها ١,٣ نقطة مئوية في ٢٠٢٤، بعد تراجع بنسبة قدرها ٠,١ نقطة مئوية في ٢٠٢٣، وتأتي الاقتصادات المتقدمة في موقع الصدارة من هذا الانخفاض. ومن بين العوامل المساهمة في خفض التضخم الأساسي الأثر المتأخر لتشديد السياسات النقدية بالإضافة إلى

٠,٢ نقطة مئوية في ٢٠٢٤ و ٠,٤ نقطة مئوية في ٢٠٢٥. وقد تؤدي التدابير المتخذة مؤخرا على صعيد السياسات إلى احتمال تجاوز التوقعات بشأن النمو في الأجل القريب.

- وفي المقابل، تشير التوقعات إلى تعافي النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ليصل إلى ٣,٩٪ في ٢٠٢٥ مقارنة بنسبة تقديرية بلغت ٢,١٪ في ٢٠٢٣، حيث يفترض انحسار الأثر الواقع على المنطقة نتيجة الانقطاعات المؤقتة في إنتاج النفط وشحنه. ومقارنة بتوقعات شهر إبريل، تم تخفيض توقعات النمو لعام ٢٠٢٤ بنسبة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية، مما يرجع أساسا لتمديد تخفيضات الإنتاج النفطي في المملكة العربية السعودية والأثر السلبي للصراع الدائر في السودان.
- وبالنسبة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع بالمثل ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ٤,٢٪ في ٢٠٢٥ مقارنة بنسبة تقديرية بلغت ٣,٦٪ في ٢٠٢٣، في ظل انحسار الآثار المعاكسة لصدمات الطقس السابقة وتيسير قيود التوريد تدريجيا. ومقارنة بتوقعات شهر إبريل، تم تخفيض التنبؤات بالنسبة للمنطقة بنسبة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية في ٢٠٢٤ و ٠,١ نقطة مئوية في ٢٠٢٥. وإلى جانب الصراع الدائر الذي أدى إلى انكماش بنسبة ٢٦٪ في اقتصاد جنوب السودان، فإن تعديل التوقعات يعكس كذلك تباطؤ النمو في نيجيريا في ظل ضعف النشاط أكثر من المتوقع في النصف الأول من العام الجاري.
- وبالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، من المتوقع أن يتراجع النمو من ٢,٢٪ في ٢٠٢٣ إلى ٢,١٪ في ٢٠٢٤، ثم يتعافى إلى ٢,٥٪ في ٢٠٢٥. ففي البرازيل، من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٣,٠٪ في ٢٠٢٤ و ٢,٢٪ في ٢٠٢٥. ويمثل هذا التعديل زيادة التوقعات بنسبة ٠,٩ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٤ مقارنة بتوقعات عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، نتيجة قوة الاستهلاك الخاص والاستثمار في النصف الأول من السنة على خلفية سوق العمل التي تتسم بنقص المعروض، والتحويلات الحكومية، وانخفاض الاضطرابات من الفيضانات دون المتوقع. غير أنه في ظل السياسة النقدية التي لا تزال تيسيرية وتوقعات التهدئة في سوق العمل، من المتوقع أن ينخفض النمو في ٢٠٢٥. وفي المكسيك، يتوقع أن يبلغ النمو ١,٥٪ في ٢٠٢٤، انعكاسا لضعف الطلب المحلي على خلفية تشديد السياسة النقدية، ثم يتباطأ ليصل إلى ١,٣٪ في ٢٠٢٥ على خلفية تشديد سياسة المالية العامة. وفي المجمل، نجد أن التعديلات الموازنة تترك تنبؤات النمو في المنطقة دون تغيير بوجه عام منذ شهر إبريل.

- ومن المتوقع أن يستمر النمو المطرد في أوروبا الصاعدة والنامية بمعدل ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٤ لكنه يتراجع بدرجة ملحوظة إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٥. ويرجع هذا الانخفاض للتباطؤ الاقتصادي الحاد في روسيا من ٣,٦٪ في ٢٠٢٣ إلى ١,٣٪ في ٢٠٢٥ مع تباطؤ الاستهلاك الخاص والاستثمار في ظل تحسن المعروض في سوق العمل وتباطؤ نمو الأجور.

## الشكل البياني ١-١: الآفاق على المدى المتوسط (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: حجم الفقاعة يمثل حجم الاقتصاد باستخدام إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٤ بالدولار الدولي حسب تعادل القوى الشرائية.

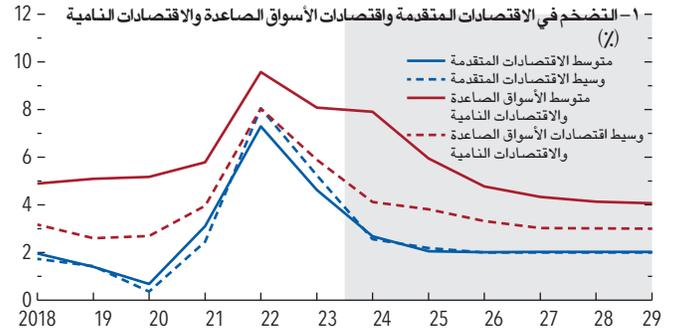
يتوقع أن تكون معظم الاقتصادات قد بلغت مستهدفاتها أو أصبحت على مقربة منها.

## الآفاق على المدى المتوسط: نمط النمو الضعيف بدأ يترسخ

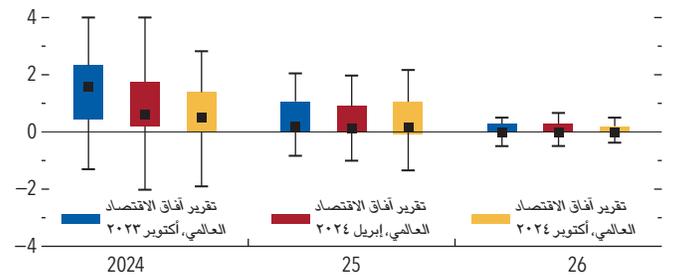
في غياب محرك قوي لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، من المتوقع أن يظل نمو الناتج ضعيفا على المدى المتوسط (راجع الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ورغم توقعات عودة السياسة النقدية إلى موقف محايد بحلول عام ٢٠٢٥ في أكبر اقتصادات العالم، فمن المتوقع أن يظل النمو واهنا في معظم الاقتصادات على المدى المتوسط. ففي حالة العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، نجد أن تنبؤات الخمس سنوات القادمة أضعف من تنبؤات لسنة واحدة قادمة (الشكل البياني ١-١)، مما يشير إلى بقاء التيارات المعاكسة المزمدة على المدى المتوسط.

ولا تزال التحديات الهيكلية مثل شيخوخة السكان، وضعف الاستثمار، وانخفاض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالمعايير التاريخية تعوق النمو العالمي. فتنبؤات النمو العالمي لخمس سنوات قادمة ثابتة عند نسبة قدرها ٣,١٪، مما يشير إلى استمرار توقعات الأداء الباهت في الأجل المتوسط مقارنة بتنبؤات الفترة السابقة للجائحة. ولا تزال توقعات النمو على المدى المتوسط في الاقتصادات المتقدمة دون أي تغيير يذكر بالمقارنة بالتوقعات في شهر إبريل ٢٠٢٤. ورغم توقعات انتعاش الاستثمار وعودة نمو الإنتاجية أيضا إلى المستويات الطبيعية إلى حد ما، فمن المرجح أن تؤدي التحديات الديمغرافية المستمرة إلى خلق أثر موازن. وتتناول دراسة Cerdeiro, Hong,

## الشكل البياني ١-٣: آفاق التضخم (%)



## ٢- آفاق التضخم (بالنقاط المنوية: الانحراف عن مستهدف التضخم)



المصادر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

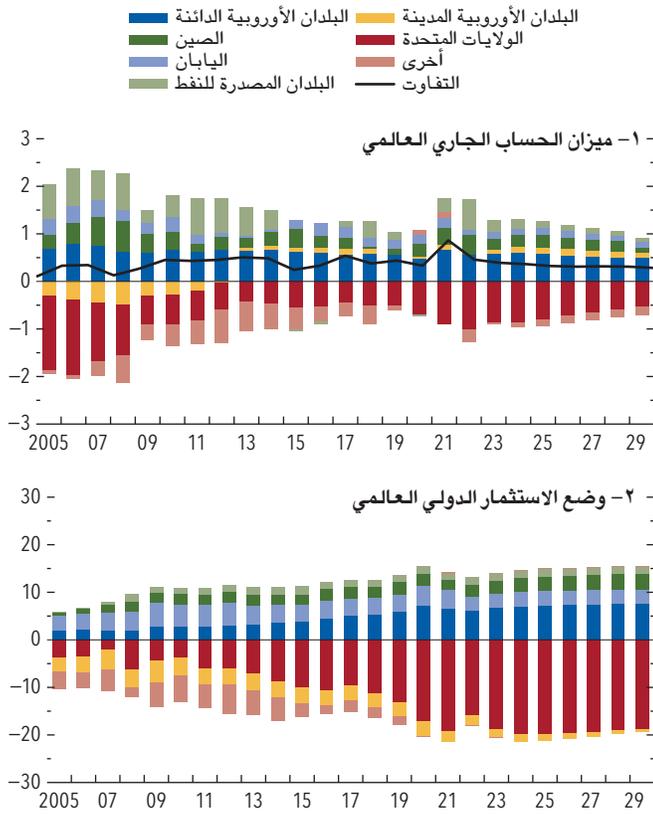
ملحوظة: في اللوحة ١، تُحسب المتوسطات باستخدام إجمالي الناتج المحلي حسب تعادل القوى الشرائية كأوزان ترجيحية. وتوضح اللوحة ٢ التوزيع (مخطط الصناديق والعارضات) من كل عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. والمربعات في وسط الصناديق هي قيم وسيطة، والحدود العليا (الدنيا) في الصناديق هي الربع الثالث (الأول). وتبين العارضات الحد الأقصى والحد الأدنى ضمن حد إحصائي يبلغ ١,٥ ضعف من المدى الربعي من الربع الأعلى والربع الأدنى، على التوالي.

تناقص انتقال الأثر من الانخفاضات السابقة في الأسعار، وخاصة أسعار الطاقة.

وفي المجمل، من المتوقع أن تستغرق عودة التضخم إلى المستوى المستهدف حتى عام ٢٠٢٥ في معظم الحالات. ورغم أن وتيرة تراجع معدل التضخم في الاقتصاد الوسيط كانت أسرع من المتوقع في أكتوبر ٢٠٢٣، فمن المتوقع الآن أن يكون التباين عبر الاقتصادات أوسع نطاقا. وبمقارنة مستهدفات التضخم الرسمية مع آخر التنبؤات لعينة ممثلة من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة التي تعتمد إطارا لاستهداف التضخم يتبين أن متوسط التضخم السنوي سوف يتجاوز المستهدفات (أو النقطة الوسطى في نطاقات المستهدفات) في أكثر من ثلاثة أرباع هذه الاقتصادات في عام ٢٠٢٥ (الشكل البياني ١-٣، اللوحة ٢). غير أن جانبا كبيرا من هذه النتيجة يرجع إلى الآثار المرحلة السنوية من عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع تراجع التضخم بانتظام على أساس تسلسلي، وبنهاية عام ٢٠٢٥

## الشكل البياني ١-١٥: وضع الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي

(% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: البلدان الأوروبية الدائنة هي النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وكسمبرغ وهولندا والنرويج وسلوفينيا والسويد وسويسرا؛ البلدان الأوروبية المدينة هي قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا؛ البلدان المصدرة للنفط هي الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

مرتفعة بالمعايير الدولية في عام ٢٠٢٢، حيث ترجع هذه الزيادات إلى توسع أرصدة الحسابات الجارية. غير أنه يُتوقع أن تسجل تراجعاً طفيفاً على المدى المتوسط في ظل تقلص أرصدة الحساب الجاري تدريجياً. وفي بعض الاقتصادات، سوف يظل إجمالي الخصوم الخارجية كبيراً من منظور تاريخي ويشكل مخاطر الضغوط الخارجية.

## المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد: التطورات السلبية هي الغالبة

نتناول فيما يلي مناقشة أبرز المخاطر وأوجه عدم اليقين المحيطة بآفاق الاقتصاد. ويعرض الإطار ١-٢ تحليلاً قائماً على نموذج يحدد كم المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي والسيناريوهات المعقولة - بما في ذلك التحولات في التجارة وسياسات المالية العامة.

(Kammer and (2024) مناقشة المحركات الأساسية لتباعد مسارات الإنتاجية الأخيرة بين الولايات المتحدة ومنطقة اليورو التي قد تستمر في تحديد طبيعة الاتجاهات العامة للنمو على المدى المتوسط في تلك الاقتصادات.

وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لم يطرأ أي تحسن في توقعات النمو على المدى المتوسط مقارنة بتوقعات عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ولا تزال أضعف كثيراً مما كانت عليه في تنبؤات الفترة التي سبقت الجائحة. ويرجع ذلك جزئياً لبقاء الندوب لفترة مطولة من جراء الصدمات التي لحقت بالاقتصاد في السنوات القليلة الماضية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل. ويرجع أيضاً لبطء وتيرة الإصلاحات الهيكلية، مما يعوق نمو الإنتاجية.

ويوحي التباطؤ الاقتصادي المتوقع في أكبر اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بطول مسار سد فجوات الدخل بين البلدان الفقيرة والغنية. فمن شأن بقاء النمو محصوراً في المعدلات المنخفضة أن يؤدي كذلك إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل في الاقتصادات. ويشير تحليل أجراه خبراء الصندوق إلى أن استمرار فترات النمو الاقتصادي المنخفض لمدة أربع سنوات أو أكثر يؤدي غالباً إلى زيادة تفاوت الدخل في البلدان، لأن تباطؤ خلق فرص العمل ونمو الأجور - إلى جانب ضعف مراكز المالية العامة الذي يحول دون إعادة توزيع الدخل - غالباً ما يؤثر سلباً على أصحاب الدخل المنخفض أكثر من غيرهم (دراسة IMF 2024).

## نمو التجارة منخفض بالمعايير التاريخية، لكنه يتماشى مع نمو الناتج

من المتوقع أن تواصل التجارة العالمية النمو بما يتماشى مع إجمالي الناتج المحلي، لتصل إلى متوسط نمو سنوي بنسبة ٣,٢٥٪ في ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، بعد فترة من الركود في ٢٠٢٣. ورغم زيادة القيود عبر الحدود التي تؤثر سلباً على التجارة بين الكتل المتباعدة على الصعيد الجغرافي-السياسي، فمن المتوقع أن تظل نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي ثابتة. ولا تزال التجارة بين بلدان الكتلة الواحدة والتجارة مع أطراف ثالثة بمثابة قوى تعويضية حتى الآن. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يستمر تراجع أرصدة الحسابات الجارية العالمية - أي حاصل جمع الفوائض والعجزات بالقيم المطلقة - بالمقارنة مع مستويات الذروة التي بلغت في ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١-١٥). فوفقاً لما ورد في تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠٢٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن الانخفاض الملحوظ في أرصدة الحسابات الجارية في ٢٠٢٣ نحو مستوياتها في الفترة التي سبقت الجائحة كان راجعاً لفوائض الحساب الجاري الكبيرة في البلدان المصدرة للسلع الأولية، والتعافي الاقتصادي المستمر من الجائحة، وتباطؤ النشاط الاقتصادي في التجارة السلعية العالمية خلال عام ٢٠٢٣. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع تقلص الأرصدة العالمية تدريجياً في ظل تراجع أسعار السلع الأولية. وقد بلغت مراكز الأرصدة الدائنة والمدينة مستويات

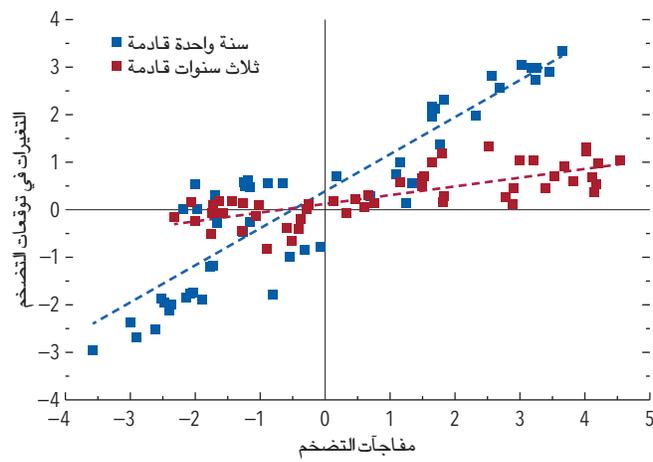
## مخاطر التطورات السلبية

منذ صدور عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، ازداد الاهتمام بالمخاطر المعاكسة.

- تأثير تشديد السياسة النقدية أكبر من المراد: رغم توقعات عودة أسعار الفائدة الأساسية إلى مستوياتها الطبيعية، فإن تركيز انتقال أثر زيادات أسعار الفائدة السابقة في الفترات اللاحقة بدرجة أكبر من المتوقع قد يؤدي إلى تباطؤ النمو بأسرع من المتوقع على المدى القريب وتزايد البطالة. ورغم أن التأثير على النمو لا يرجح أن يكون طويل الأمد في ظل التيسير النقدي المتزامن، فإن سرعة ضعف النشاط الاقتصادي قد تؤثر سلباً أيضاً على معنويات المستهلكين والأعمال. وسوف يلقي هذا بعبء أكبر على إنفاق الأسر المعيشية ويدفع مؤسسات الأعمال إلى تقليص خطط استثماراتها، ويمكن لأي منهما (أو كلاهما) أن يخلق حلقة من التأثيرات المتردة السلبية مع النمو. ومع ذلك، في مثل هذه الظروف، فإن انخفاض أسعار الطاقة يمكن أن يخفف حدة بعض الآثار السلبية على النمو نظراً لأن انخفاض الطلب سيدفع أسعار النفط للهبوط.

- الأسواق المالية تعيد تسعير الأصول نتيجة إعادة تقييم السياسة النقدية: يشرف الاقتصاد العالمي على الانتهاء من الشوط الأخير في تراجع معدل التضخم، مما قد يخلق تحديات أكبر من المتوقع على السياسة النقدية إذا جاءت تكلفة خفض التضخم من حيث البطالة (نسبة التضحية) أقرب إلى تقديرات الفترة التي سبقت الجائحة مقارنة بما تشير إليه الأدلة الأخيرة (الشكل البياني ١-١٣، اللوحة ١). وإذا تبين أن التضخم الأساسي أطول أمداً من المتوقع فقد يلجأ المستهلكون إلى تعديل توقعاتهم التضخمية على المدى القريب (الشكل البياني ١-١٦)، مما يدفع البنوك المركزية إلى تعديل مسار استعادة السياسة النقدية العادية. وسيؤدي ذلك إلى إضعاف ثقة المستهلكين والأعمال، وإعادة تسعير الأصول في الأسواق وتشديد أوضاع المالية العامة، وتباطؤ التعافي الاقتصادي. ونظراً لمواطن الضعف القائمة (راجع الفصل الأول في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي)، فقد تعود اضطرابات الأسواق المالية للظهور، مما يجعل من إجراء تصحيح كبير في أسعار الأصول. وهناك إمكانية لانتقال آثار العدوى وقد تزيد من المخاطر على الاستقرار المالي عن طريق تحفيز ضغوط الديون السيادية في الأسواق الصاعدة، من بين جملة أمور.
- ضغوط الديون السيادية تتكثف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رغم تراجع فروق العائد منذ بلوغها الذروة في يوليو ٢٠٢٢، فإن بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لا تزال معرضة للتأثر من احتمال إعادة تسعير المخاطر. فقد يؤدي ذلك إلى زيادة فروق العائد على سندات السيادية ويدفعها للدخول في حالة المديونية الحرجة. وسوف تكون أشد البلدان تأثراً هي البلدان ذات الاحتياجات التمويلية الخارجية الكبيرة

## الشكل البياني ١-١٦: مفاجآت التضخم والتغيرات في توقعات التضخم



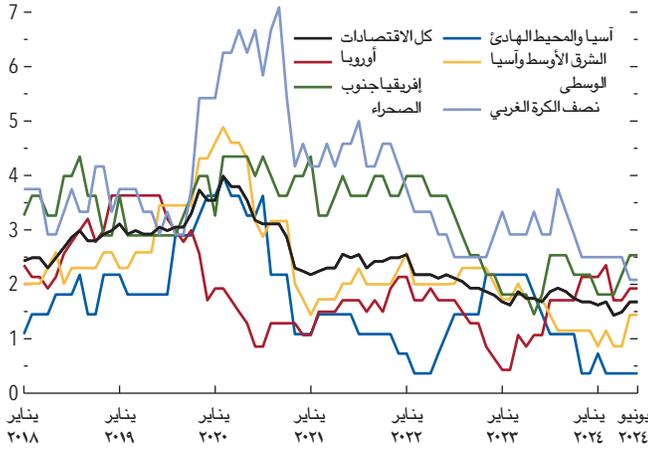
المصادر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، مسح توقعات المستهلكين؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يغطي الشكل البياني الفترة من يناير ٢٠٢٠ حتى مايو ٢٠٢٤. الخطوط المتقطعة تبين القيمة المطابقة. تُقاس مفاجآت التضخم كالفارق بين التضخم الفعلي المحسوب على أساس سنوي وتوقعات التضخم لسنة واحدة (ثلاث سنوات) من السنة (الثلاث سنوات) السابقة. تُقاس التغيرات في توقعات التضخم كالتغيرات في توقعات التضخم في سنة واحدة (ثلاث سنوات) مقارنة بسنة (ثلاث سنوات) سابقة.

وهوامش الاحتياطات الدولية المنخفضة، نظراً لأن كثيراً منها يعاني بالفعل من فروق العائد الكبيرة على الاقتراض السيادي (الشكل البياني ١-٧، اللوحة ٢). ومع ضيق حيز التصرف من سياسة المالية العامة، يمكن أن يتسبب الضبط المالي المتمركز في بداية الفترة في تباطؤ النشاط الاقتصادي فجأة بينما لا يزال التعافي هشاً. وسوف تكون البلدان منخفضة الدخل معرضة للمخاطر بصفة خاصة نظراً لضيق الحيز المالي لديها وضرورة مواصلة الإنفاق على البرامج التي تدعم الفئات الأشد عرضة للمخاطر.

- انكماش القطاع العقاري في الصين أكثر من المتوقع: قد تتفاقم الأوضاع في سوق العقارات مع إجراء المزيد من تصحيحات الأسعار في ظل انكماش المبيعات والاستثمار. وتشير تجربة اليابان في التسعينات وتجربة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ إلى احتمال تصحيح الأسعار مرة أخرى هو أحد مخاطر التطورات السلبية المحتملة إذا لم يتم التصدي للأزمة بالقدر الكافي. فزيادة خفض الأسعار يمكن أن تؤثر سلباً على ثقة المستهلكين (حالياً في أدنى مستوياتها بالمعايير التاريخية) وإضعاف استهلاك الأسر المعيشية. وقد يتسبب ذلك في تعثر الطلب المحلي، مع انتقال أثر التداعيات السلبية إلى الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء نظراً لتزايد بصمة الصين في التجارة العالمية (راجع الفصل الرابع في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وأي دفعة تنشيطية حكومية لمواجهة الضعف في الطلب المحلي

الشكل البياني ١-١٧: مستويات القلاقل الاجتماعية (النسبة المئوية للاقتصادات التي تشهد قلاقل اجتماعية كبرى)



المصادر: دراسة Barrett and others 2022؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني نسبة الاقتصادات في إحدى مناطق العالم التي تشهد أحداثا كبرى من القلاقل الاجتماعية (بما في ذلك الاحتجاجات والشغب والتظاهرات العارمة) في الإثني عشر شهرا السابقة.

## احتمال تجاوز التوقعات

من المحتمل كذلك تحقيق نتائج مواتية في النمو العالمي أكثر من المتوقع في تنبؤات السيناريو الأساسي:

- **قوة تعافي الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة:** قد تتسارع وتيرة الاستثمار العام في الاقتصادات المتقدمة لتحقيق مختلف أهداف السياسات الملحة، من التحول الأخضر إلى تحديث البنية التحتية وزيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا. ومن شأن مثل هذا النوع من الاستثمار أن يجذب القطاع الخاص، مما يزيد حجم الاستثمارات الخاصة، ويؤدي إلى انتعاش أكبر من المتوقع في الطلب العالمي والتجارة العالمية. غير أن ارتفاع الطلب الكلي قد يفرض ضغوطا تضخمية، وإن كان من الممكن تخفيف حدة هذه الضغوط حسب مدى تعزيز هذه الاستثمارات للطاقة الإنتاجية على جانب العرض (راجع الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويعتمد ذلك على كيفية تمويل هذه الاستثمارات: فقد يؤدي القصور عن تحقيق الأهداف المالية في الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة تباطؤ جهود البنوك المركزية في إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف.
- **قوة زخم الإصلاحات الهيكلية:** قد تتسارع وتيرة جهود الإصلاح الهيكلية في العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة لتجنب التخلف أكثر عن ركب الإنتاجية والنمو الممكن مقارنة بالاقتصادات النظيرة الأكثر إنتاجية. فمن الممكن زيادة النمو على المدى المتوسط بتعجيل

سوف تزيد من الضغط على الموارد العامة. وتقديم الدعم في قطاعات معينة، إذا كان موجها لتنشيط الصادرات، يمكن أن يتسبب في تفاقم التوترات التجارية مع شركاء الصين التجاريين.

- **تجدد الزيادات الحادة في أسعار السلع الأولية نتيجة الصدمات المناخية، أو الصراعات الإقليمية، أو اتساع نطاق التوترات الجغرافية-السياسية:** تزايد حدة الصراعات الإقليمية، وخاصة في ظل اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط، أو الحرب في أوكرانيا، يمكن أن يسفر عن زيادة اضطراب التجارة، مما يؤدي إلى زيادات مستمرة في أسعار الأغذية والطاقة والسلع الأولية الأخرى. وقد يترتب على تقلبات أسعار السلع الأولية ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في البلدان المستوردة للسلع الأولية، وتضييق حيز التصرف المتاح للبنوك المركزية. وقد تؤدي موجات الحرارة المتطرفة وفترات الجفاف المطولة مع الارتفاع القياسي في درجات الحرارة على مستوى العالم إلى التأثير سلبا أيضا على مواسم الحصاد، الأمر الذي يزيد الضغوط على أسعار الأغذية والأمن الغذائي. ومن المرجح أن تتأثر البلدان منخفضة الدخل أكثر من سواها، نظرا لأن تكاليف الغذاء والطاقة تشكل جزءا كبيرا من إنفاق قطاع الأسر في تلك البلدان.

- **تصعيد السياسات الحمائية في البلدان:** التراجع واسع النطاق عن النظام التجاري العالمي القائم على القواعد يدفع العديد من البلدان إلى اتخاذ إجراءات أحادية. ولن يقتصر تكثيف السياسات الحمائية على تفاقم التوترات التجارية وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية فحسب، بل إنه قد يؤثر سلبا أيضا على آفاق النمو في المدى المتوسط بالحد من انتقال الآثار الإيجابية للابتكار ونقل التكنولوجيا، التي كانت المحفز للنمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع بداية التحول إلى العولمة.
- **استئناف القلاقل الاجتماعية:** ازدادت أحداث القلاقل الاجتماعية - بما في ذلك الاحتجاجات وأحداث الشغب والتظاهرات العارمة - في بعض المناطق، وإن ظلت على المستوى العالمي أقل عددا بالمقارنة مع ذروتها الأخيرة في الفترة من أواخر ٢٠١٩ إلى أوائل ٢٠٢٠ (الشكل البياني ١-١٧). غير أن عودة ظهور الاضطرابات الاجتماعية، المحتمل أن تكون مدفوعة بارتفاع التضخم وزيادة الضرائب وما يصاحبهما من خسارة في القوة الشرائية؛ وانتقال أثر التداعيات من الصراعات؛ وتزايد عدم المساواة يمكن أن تتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان ذات النطاق المحدود للتخفيف من حدة هذه الآثار عن طريق السياسات (دراسة Hadzi-Vaskov, Pienknagura, and Ricci 2023). وقد تتسبب القلاقل الاجتماعية كذلك في تعقيد تمرير الإصلاحات اللازمة وتنفيذها. ويؤكد الفصل الثالث الأهمية البالغة لدور توافق الآراء الاجتماعي في نجاح تنفيذ الإصلاحات الهيكلية على نحو مستدام.

حالات خاصة، عندما تتحول نوبات العزوف عن المخاطر إلى ارتفاع في تكاليف الاقتراض - مما يفرض المزيد من الضغوط على القطاعات المالية - تتضح الأهمية البالغة للرقابة الوثيقة وتوفر هوامش الأمان المريحة.

- **توخي الدقة في ضبط السياسة النقدية:** يتعين توخي الدقة في ضبط السياسة النقدية لضمان استعادة استقرار الأسعار مع دعم النمو والتوظيف. ففي الاقتصادات التي تتسم بتجاوز التضخم الأساسي المستويات المستهدفة باستمرار، هناك أهمية بالغة للحفاظ على موقف تقييدي في السياسة النقدية، مع الإبقاء على أسعار الفائدة الحقيقية أعلى من المستوى المحايد حتى تظهر أدلة واضحة على التهدئة المستمرة في التضخم الأساسي. ويتسم هذا المنهج بأهمية بالغة في الحفاظ على إنجازات العديد من البنوك المركزية في تثبيت التوقعات التضخمية طويلة الأجل حول ركيزة مستهدفة. وحيثما يتراجع التضخم الأساسي على نحو متسق، متزامنا مع التوقعات التضخمية، فسوف يستدعي الأمر التحول إلى موقف أكثر حيادا في السياسة النقدية. وفي مثل تلك الحالات، يمكن خفض سعر الفائدة الأساسي تدريجيا لتجنب أي زيادات مفرطة في أسعار الفائدة الحقيقية. ولدى هدوء النشاط الاقتصادي بأسرع من المتوقع، وإلى درجة تحافظ على بقاء التضخم قيد السيطرة وعلى مسار هبوطي نحو المستوى المستهدف، يمكن خفض أسعار الفائدة الحقيقية لدعم النمو والتوظيف والحفاظ على الناتج قريبا من المستوى الممكن. مع مراعاة الفواصل الزمنية في انتقال أثر السياسة النقدية، وعلى مدار هذه العملية بالكامل، من الضروري تعريف الجمهور على نحو متسق بالالتزام باستقرار الأسعار.
- **تخفيف التقلبات المربكة في الصرف الأجنبي:** مع اتباع البلدان مسارات مختلفة لتحقيق التراجع في معدل التضخم، قد تصبح سياسات البنوك المركزية أقل تزامنا مع التغييرات، مما يحتمل أن يؤدي إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال. وعلى سبيل المثال، نجد أن استمرار التضخم في الولايات المتحدة لفترة أطول من المتوقع يمكن أن يرفع توقعات أسعار الفائدة، فيتسبب في ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي. وسيؤدي ذلك إلى رفع الأسعار المحلية في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة أكبر على الواردات وتشكل وارداتها بالدولار الأمريكي حصة أكبر من مجموع الواردات، مما يحتمل أن يفرض ضغطا على قطاعاتها المالية (دراسة Gopinath and Gourinchas 2022؛ ودراسة Adrian, Natalucci, and Wu 2024). ويوفر إطار السياسات المتكامل الذي أعده صندوق النقد الدولي مبادئ توجيهية متوافقة مع ظروف كل بلد على حدة بشأن استجابات السياسات الملائمة في مثل تلك السيناريوهات. وبالنسبة للبلدان التي لديها أسواق نقد أجنبي عميقة ومستويات منخفضة من الديون بالنقد الأجنبي، من المحيد قيامها بتصحيح أسعار الفائدة الأساسية والسماح بمرونة سعر الصرف. ولدى نشوء الضغوط السوقية، فإن الاستخدام العاجل والحاسم للأدوات التي توفر دعم السيولة، مع تجنب الخطر الأخلاقي، يمكن أن يساعد في الحد من العدوى.

تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بالغة التأثير على الاقتصاد الكلي لزيادة المشاركة في سوق العمل (مثل تدابير تحسين دمج المهاجرين والنساء)، أو الحد من سوء توزيع الموارد في أسواق العمل ورأس المال، أو المساعدة في تنشيط الابتكار في مجال الأعمال (دراسة Arnold, Claveres, and Frie 2024).

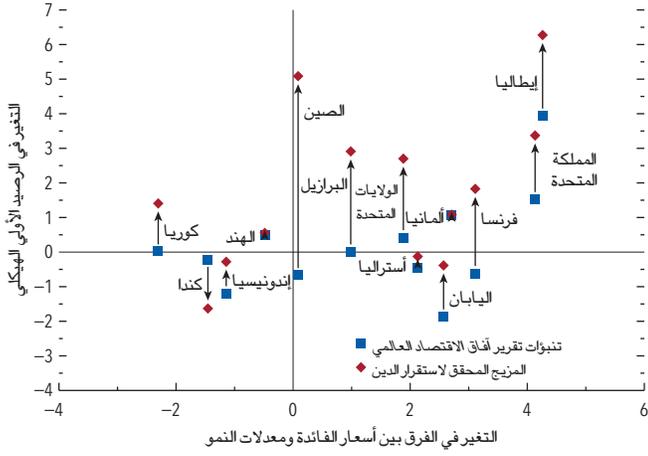
## أولويات السياسات: من استعادة استقرار الأسعار إلى إعادة بناء هوامش الأمان

ينبغي توخي الدقة في ضبط السياسات قريبة المدى وترتيب تسلسلها لضمان تحقيق الهبوط السلس. ومع اعتماد البنوك المركزية موقفا أقل تقييدا، تصبح الحاجة ملحة للتركيز مجددا على ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. وهذا ضروري لاستعادة مرونة الميزانية، وتمويل الاستثمارات ذات الأولوية، وضمان استدامة القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل. وإذا انخفض التضخم واقترب من المستويات المستهدفة، ينبغي أن تراعي البنوك المركزية كذلك انعكاسات السياسة النقدية على النمو والتوظيف، طالما أنها لا تضعف الهدف المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار. ومن شأن تيسير السياسة النقدية، مع بقاء التضخم والتوقعات التضخمية على مسار هبوطي نحو المستوى المستهدف، أن يدعم النمو والتوظيف ويخفض تكاليف خدمة الدين. وهذا بدوره سوف يسهل ضبط أوضاع المالية العامة في سياق حلقة آثار مرتدة مواتية حيث تعمل سياسة المالية العامة المتشددة على تمهيد السبيل لتيسير السياسة النقدية. ومن شأن تنفيذ الإصلاحات القوية المعززة للعرض أن يساعد في كبح التضخم وخفض المديونية، مما يمكن الاقتصادات من إعطاء دفعة للنمو للوصول إلى المعدلات السائدة في الفترة السابقة للجائحة، وتسريع عجلة التقدم نحو معايير الدخل الأعلى. والتعاون متعدد الأطراف ضروري لخفض التكاليف والمخاطر المرتبطة بالتشردم الجغرافي-الاقتصادي والتغير المناخي، وتسريع التحول إلى الطاقة الخضراء، ودعم إعادة هيكلة الدين.

## ضمان تحقيق هبوط سلس

مع المضي قدما في سد فجوات الناتج تدريجيا وبينما يأخذ التضخم مسارا هبوطيا ويقترب من بلوغ المستويات المستهدفة في كثير من البلدان، ينبغي أن تتمثل الأولوية في ضمان تحقيق هبوط سلس. وينبغي أن تظل السياسة النقدية مرنة مع اتخاذ تدابير التصحيح على أساس تحليل شامل لما يستجد من بيانات وانعكاساتها على توقعات النمو والتضخم. ومثلما سبق، ينبغي الحفاظ على ثبات التوقعات التضخمية قصيرة الأجل وطويلة الأجل حول ركيزتها. فمن الممكن أن يؤدي التباين في وتيرة تراجع معدلات التضخم وتيسير السياسات النقدية بين مختلف الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى زيادة تقلبات أسعار الصرف، مما يتحتم معها استخدام أدوات بديلة في بعض الحالات. وفي

### الشكل البياني ١-١٨: الضبط المالي اللازم (بالنقاط المئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "المزيج المحقق لاستقرار الدين" يشير إلى التغيير في الرصيد الأولي الهيكلي اللازم لتثبيت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عند مستوياتها في ٢٠٢٣. في ظل التغيير المتوقع في الفرق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤.

العامة كذلك خفض الطلب الكلي والمساعدة في تخفيف الضغوط التضخمية الكلية. وبالنسبة للبلدان ذات الحيز المالي المحدود، فإن إعادة توزيع الإنفاق نحو المبادرات التي تدعم الإنتاجية والتنافسية وتعززها يمكنها تنشيط النمو الاقتصادي وتخفيف بعض الضغوط على الإنفاق الكلي. غير أنه من الضروري ضمان استمرار الدعم للفئات الأشد تأثراً أثناء الضبط المالي، بتوفير الحماية لأهم بنود الإنفاق الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي. وللحفاظ على التأييد الشعبي والمصادقية والثقة، ومنع ردود أفعال السوق المربكة، وضمان استدامة القدرة على تحمل الدين، من الضروري التعبير عن الالتزام التام، ووضع خطط محددة بوضوح لسياسة المالية العامة على المدى المتوسط، والتواصل بوضوح حول الأهداف والأساس المنطقي للسياسات، وتوخي الحرص في تسلسل الإصلاحات (راجع الفصل الثالث).

• **التعجيل بوضع خطط المالية العامة الموثوقة لتجنب التصحيحات المربكة:** تتطلب استعادة هوامش الأمان المالي المستنزفة مسارا للضبط المالي تراعى فيه دقة المعايير مع الظروف الاقتصادية لكل بلد على حدة. فتأجيل الضبط المالي بلا داع يمكن أن يؤدي إلى تصحيحات مربكة تفرضها الأسواق، بينما يمكن أن يؤدي الإفراط في تركيز التصحيحات في بداية الفترة إلى الإضرار بالنشاط الاقتصادي وزيادة الأعباء على كاهل الفئات الضعيفة في المجتمع. وحيثما كان الضبط المالي ضرورياً، ينبغي توخي التدرج في وتيرته ودقة إبلاغها للجمهور لتجنب أي تصحيحات مفاجئة يمكن أن تخفف النشاط الاقتصادي، وتسبب زيادات حادة في نسب الدين، وتضعف التأييد العام لخطط المالية العامة. وفي بعض الحالات، قد يكون تركيز التصحيحات المالية

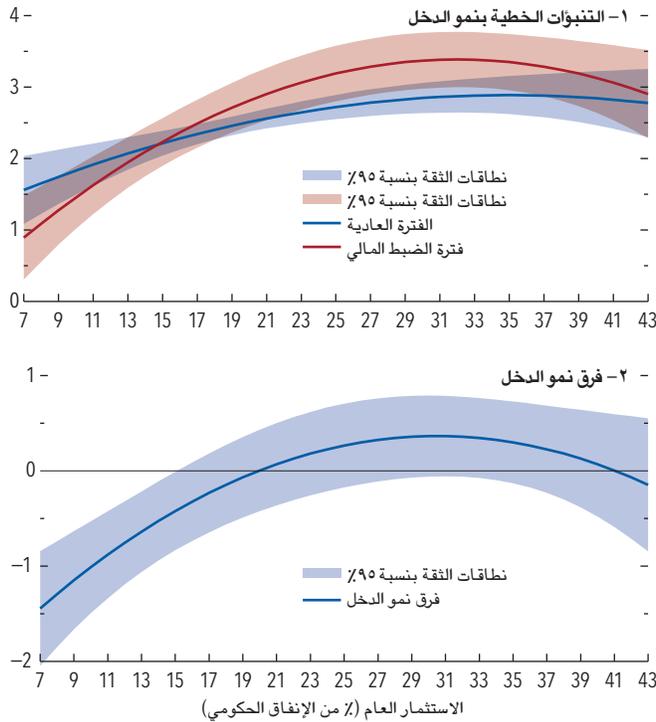
وفي المقابل، بالنسبة للبلدان ذات أسواق الصرف الأجنبي الضحلة أو التي لديها ديون كبيرة بالنقد الأجنبي، فإن تشديد الأوضاع المالية العالمية قد يؤدي إلى حدوث زيادة في علاوات المخاطر ويسفر عن نوبات "اهتياج السوق إزاء وقف السياسة النقدية الاستثنائية" حيث يتخلص المستثمرون من أصولهم المقومة بالعملة المحلية، مما يفرض المخاطر النظامية على الاستقرار المالي وأجواء عدم اليقين حول النمو. وفي هذه الأوضاع، مع المحافظة على السياسات النقدية والمالية العامة المناسبة، قد يكون من الملائم تنفيذ تدخلات مؤقتة في أسواق الصرف أو اتخاذ تدابير إدارة تدفقات رأس المال. ومن المفترض أن تساعد تدابير السلامة الاحترازية الكلية في التخفيف من حدة مواطن الضعف المالي الناشئة عن الانكشافات الكبيرة للديون المقومة بالنقد الأجنبي. وعندما تنذر تحركات أسعار الصرف بخاطر انفلات ركيزة التوقعات التضخمية، يمكن للتدخلات المؤقتة في سوق الصرف الأجنبي أن تدعم السياسة النقدية، شريطة توفر الاحتياطات الكافية وأن تكون تكلفة استخدام السياسة النقدية وحدها باهظة. ويمكن للبلدان المعرضة لمخاطر الصدمات الخارجية أن تنظر في استخدام شبكات الأمان المالي العالمية التي توفرها المؤسسات المالية الدولية، مثل الاتفاقات المالية الوقائية من صندوق النقد الدولي.

• **استعادة هوامش أمان السلامة الاحترازية الكلية وضمان الاستقرار المالي:** بينما لا تزال تكاليف الاقتراض أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة، فإن هناك أهمية بالغة لتوخي الدقة في متابعة حالات الاختلال الكبيرة في أوضاع التمويل وتقوية أعمال الرقابة. وهذا يشمل تنفيذ إصلاحات اتفاقية بازل الثالثة لحماية النظام المالي من التداعيات المحتملة لإعادة تسعير المخاطر المفاجئة وترقب الضغوط في القطاع المصرفي. وحيثما أمكن، ينبغي إعادة بناء هوامش أمان السلامة الاحترازية الكلية المستخدمة أثناء الجائحة وأزمة الطاقة العالمية في ٢٠٢١ تدريجياً وذلك في سياق التطور السريع في سوق العقارات. وفي حالة الضغوط السوقية، ينبغي أن تتأهب البنوك المركزية لاستخدام أدوات الاستقرار المالي اللازمة، مما يوفر دعم السيولة الفوري والقوي للحد من العدوى (دراسة Adrian, Gopinath, and Gourinchas 2023).

### إعادة بناء هوامش الأمان المالي مع تجنب الدخول في حالة المديونية الحرجة

لا تزال عجوزات المالية العامة والديون الحكومية أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة، كما لا تزال تكاليف خدمة الدين مرتفعة ومتزايدة في كثير من البلدان. ولضمان استدامة القدرة على تحمل الدين واستعادة مرونة الميزانية على المدى الطويل، من الضروري أن تلجأ بلدان كثيرة، بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء، إلى تشديد سياسة المالية العامة (الشكل البياني ١-١٨). ففي البلدان التي لا يزال التضخم مرتفعاً فيها، يمكن لضبط أوضاع المالية

## الشكل البياني ١-١٩: عناصر الإنفاق الحكومي ومستقبل نمو الدخل (بالنقاط المئوية)



ملحوظة: "الضبط المالي" يُعرّف بأنه انخفاض بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي أو أكثر في العجز الأولي في سنتين متتاليتين بعد أن يكون العجز الأولي قد تخطى حاجز نسبة ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. وترصد اللوحة ١ تنبؤات نمو الدخل على المدى المتوسط (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، متوسط متحرك لمدة خمس سنوات تالية) في الفترتين. وترصد اللوحة ٢ الفروق في تأثير النمو في الفترتين. وتوضح أن نسبة الاستثمار العام في الإنفاق تتسم بنفس القدر من الأهمية أثناء عمليات الضبط المالي وفي أوقات اليسر.

## الحكمة في تحقيق نمو أسرع على المدى المتوسط ومكافحة التغير المناخي

لتعزيز الإنتاجية ومعالجة أبرز الاختناقات الهيكلية هناك أهمية بالغة لتنفيذ الإصلاحات الموجهة نحو مجالات معينة تشمل الرعاية الصحية، والتعليم، وأسواق العمل، والتنافس، والتحول الرقمي. والتواصل الفعال والواضح من أجل حشد توافق الآراء ومشاركة الأطراف المعنية هو عامل حيوي لنجاح تنفيذ هذه الإصلاحات. وفي بعض البلدان، نجد أن إصلاحات الجيل الأول التي تهدف إلى إنعاش الأسواق المحلية وفتح الاقتصادات، بما فيها إصلاحات الحوكمة لتقوية المؤسسات، يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النمو (دراسة Budina and others 2023).

• **إحراز التقدم في الإصلاحات الهيكلية الكلية:** الإصلاحات التي يتم تنفيذها وفق تسلسل مدروس وتستهدف مواطن الضعف الهيكلي طويل الأجل هي إصلاحات بالغة الأهمية

في بداية الفترة ضروريا لرفع الضغوط عن الديون السيادية، لا سيما في البلدان التي فقدت بالفعل القدرة على النفاذ إلى الأسواق أو توشك على ذلك. ولتحقيق الضبط المالي الدائم من الضروري وضع خطة ماثوقة على المدى المتوسط. وينبغي أن ترسل هذه الخطة إشارة بالالتزام بتحقيق المستهدفات متوسطة المدى وأن تحدد التدابير الكافية لذلك على أساس افتراضات واقعية بشأن أسعار الفائدة، والإيرادات والإنفاق، وآثار الضبط المالي على النمو. وبالإضافة إلى ذلك، لضمان مصداقية هذه الخطة من الضروري وضع إطار مؤسسي قوي، بما في ذلك أطر تشريعية ومالية ملزمة لدعم خطط الضبط المالي على المدى المتوسط.

• **حماية التدابير الداعمة للنمو مع الحد من عدم المساواة:** خلال ضبط أوضاع المالية العامة، هناك أهمية بالغة للحفاظ على منهج داعم للنمو في التصحيحات مع التخفيف من التأثيرات السلبية للضبط المالي على الفقر وعدم المساواة، وهو ما يمكن أن يساعد في زيادة المقبولية الاجتماعية وكسب التأييد السياسي. ومن شأن مواصلة الاستثمارات العامة، لا سيما في المجالات التي تعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية - مثل البنية التحتية العامة والرقمية - أن تحقق النمو الإيجابي (الشكل البياني ١-١٩). وإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للحد من أوجه عدم الكفاءة في الأسواق وزيادة عرض العمالة يمكنهما تعظيم منافع هذه الاستثمارات الداعمة للنمو. علما بأن العناصر الرئيسية لخطة الضبط المالي المصممة بدقة سوف تتباين عبر البلدان (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الرائد المالي).

• **ضمان استدامة القدرة على تحمل الدين:** هناك بلدان كثيرة، لا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، استنفدت قدراتها على خدمة ديونها في ظل تكاليف الاقتراض وفروق العائد على السندات السيادية التي لا تزال مرتفعة ومن ثم أصبحت بحاجة إلى تصحيحات كبيرة لأوضاع المالية العامة لضمان استدامة القدرة على تحمل الدين الحكومي (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الرائد المالي). وفي الحالات التي تكون فيها البلدان معرضة لخطر كبير من الدخول في وضع مديونية حرج أو تكون قد دخلت بالفعل في هذا الوضع، فإن تحقيق استدامة القدرة على تحمل الدين لن يقتصر فقط على ضرورة الضبط المالي في الوقت المناسب، بل سيقضي أيضا إعادة هيكلة الديون (راجع الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وفي الوقت الحالي، يساهم التقدم المحرز مؤخرا نحو تحسين الأطر الدولية لتسوية الديون السيادية، بما في ذلك الإطار المشترك لمعالجة الديون الذي وضعته مجموعة العشرين واجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية، في الجمع بين المدينيين والدائنين وتيسير إعادة هيكلة الديون على نحو محدد المسار. وهناك أهمية بالغة لمواصلة البناء على هاتين المبادرتين ورفع كفاءة التنسيق بين الدائنين في الحالات غير المؤهلة للمعالجة ضمن الإطار المشترك لمعالجة الديون.

وللحد من مخاطر أمن الطاقة على المدى الطويل، ينبغي مضاهاة خفض الاستثمارات في الوقود الأحفوري بزيادات في إمدادات الطاقة النظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات في التكيف مع تغير المناخ ومشروعات البنية التحتية المناخية ضرورية، ولا سيما بالنسبة للمناطق الأكثر عرضة للصدمات المناخية. ومن العوامل الضرورية لبناء الصلابة في مواجهة تغير المناخ تحسين نظم رصد المخاطر المناخية وأطر إدارة المخاطر وتقوية شبكات الأمان والتأمين. وسوف تتطلب تعبئة التمويل للعمل المناخي من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها، على حد سواء، في البلدان منخفضة الدخل تنسيق الجهود بين المنظمات الدولية ومستثمري القطاع الخاص والسلطات الوطنية والجهات المانحة (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير الرائد المالي).

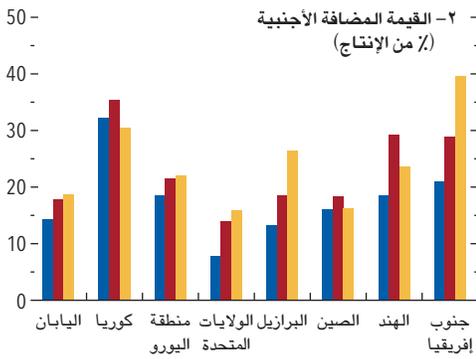
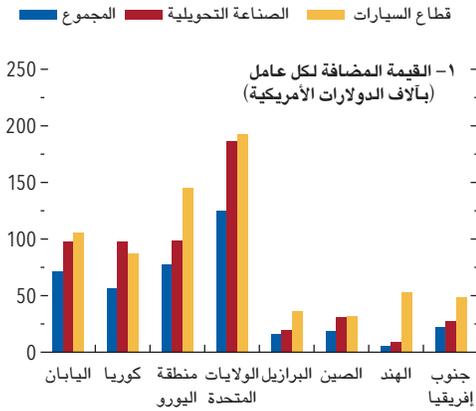
- **توثيق التعاون متعدد الأطراف:** يمثل التعاون متعدد الأطراف عاملاً أساسياً في منع التشرذم، ومواصلة النمو والاستقرار الاقتصادي، والتصدي للتغير المناخي. وينبغي أن تتسم السياسات التجارية بالوضوح والشفافية لتثبيت التوقعات، وتقليل تشوهات الاستثمار، والحد من التقلبات في الأسواق، بما فيها أسواق السلع الأولية الزراعية والمعادن الحيوية. ولمكافحة التغير المناخي، فإن إنشاء اتفاقية "ممر أخضر" سيضمن تدفق المعادن الحيوية اللازمة للتحويل الأخضر، كما أن زيادة تبادل البيانات حول هذه المعادن يمكن أن يحد من عدم اليقين وتقلب الأسعار. ويمكن تصور أن السياسات الصناعية يمكنها معالجة المؤثرات الخارجية السلبية أو إخفاقات السوق المترسخة التي يتعذر على السياسات الأفقية معالجتها. غير أنه ينبغي توخي الدقة في تصميم السياسات الصناعية، بحيث تزيد منافعها عن تكلفتها، كما ينبغي أن توفر الحماية للاستدامة المالية والاستقرار الخارجي. وينبغي أن تتجنب هذه السياسات التدابير الحمائية وتظل ممثلة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ويمكن لتشجيع إقامة منصة مشتركة لنقل التكنولوجيا منخفضة الكربون إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وتنظيم التكنولوجيا الإحلالية مثل الذكاء الاصطناعي أن يساعد على الحد من الانبعاثات ودعم الرخاء العالمي. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتمثل الأولويات في استعادة آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي تعمل بشكل كامل وبكفاءة عالية وزيادة الوضوح والتكامل بين الاعتبارات المناخية والقواعد التجارية.

لإنعاش نمو الإنتاجية وجذب رأس المال لمشروعات البنية التحتية ورأس المال البشري، وخاصة عندما يكون الحيز المالي محدوداً. ويتسم هذا الأمر بأهمية متزايدة في ظل استمرار تدهور توقعات النمو على المدى المتوسط. ومن أهم الإصلاحات في هذا الشأن تعزيز رأس المال البشري بتوسيع نطاق تغطية الرعاية الصحية وزيادة فرص الاستفادة من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم العالي، مع التركيز على يسر التكلفة والجودة؛ والحد من جمود سوق العمل وزيادة المشاركة في قوة العمل، وخاصة بين النساء؛ وتخفيض الحواجز أمام المنافسة ودعم الشركات البادئة؛ وإحراز التقدم في التحويل الرقمي. ومن خلال تسريع عجلة النمو، فإن مثل هذه الإصلاحات يمكنها كذلك القضاء على المخاوف من تكاليف التحويل إلى الطاقة النظيفة على النمو الممكن في الأجل القصير (راجع الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) وخلق الحيز المالي اللازم للتنفيذ. ونظراً للتحديات التاريخية في تمرير الإصلاحات الهيكلية، ينبغي أن ينخرط صناع السياسات في جهود التواصل المؤثر والفعال لبناء توافق الآراء. وهناك أهمية حاسمة لتصميم تدابير مدروسة على صعيد السياسات لضمان استدامة الإصلاحات وتقاسم منافعها على نطاق واسع. وهذا يعني المشاركة المبكرة مع الأطراف المعنية الرئيسية أثناء تصميم السياسات وصياغة تدابير مكملة وتعويضية تراعي الآثار التوزيعية المحتملة للإصلاحات. ومن شأن المشاركة المستمرة والمؤسسات القوية المساعدة في بناء جسور الثقة (راجع الفصل الثالث).

- **تجويل التحويل الأخضر والتصدي للتغير المناخي:** يلزم اتخاذ إجراءات شاملة وعالمية على مستوى السياسات لتحقيق أهداف خفض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بهدف تقييد الزيادات في درجة الحرارة العالمية في حدود ١,٥ - ٢,٠ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. ومن شأن آليات تسعير الكربون، ودعم الاستثمارات الخضراء، وتعديل سعر الكربون على الحدود أن تدعم التحويل الأخضر مع الحفاظ على الاتساق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وينبغي تصميم السياسات الصناعية الخضراء في الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وغيرها من البلدان، لتكون مكملة لتسعير الكربون وتجنب العناصر التمييزية وأن تكون متسقة تماماً مع التزامات تلك البلدان بموجب القانون الدولي. ومن الممكن تحقيق تخفيضات كبيرة في الانبعاثات بمساعدة الشركات ذات الانبعاثات العالية لكل وحدة من الناتج على اعتماد التكنولوجيا الرائدة.

## الإطار ١-١: صناعة السيارات على المستوى العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية

## الشكل البياني ١-١-١: الإنتاجية وسلاسل القيمة العالمية في قطاع السيارات



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات "Trade in Employment" ومؤشرات "Value-Added". وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الاحتراق الداخلي التقليدي، وهو ما يشكل عقبة مهمة أمام اعتماد السيارات الكهربائية على نطاق واسع. وتستهدف هذه السياسات سلسلة القيمة بالكامل للسيارة الكهربائية، أي السيارات، والبطاريات، واستخراج المعادن ومعالجتها. وتعتمد تخفيضات التكلفة على ركيزتين رئيسيتين، هما الابتكار وزيادة عائدات الحجم. وهذا يفسر التسابق العالمي على الابتكار في مجال السيارات الكهربائية بين كبار صانعي السيارات ومصنعي البطاريات مما أدى إلى صعود كثير من القادمين الجدد في الولايات المتحدة (لوسيد، ريفيان، تسلا) وأكثر منهم في الصين (بي واي دي، غيلي، وولينغ، وغيرها). وكان صعود مصنعي بطاريات الليثيوم أيون أسرع نظرا لأن هذه الصناعة لم تبدأ إلا منذ ٢٥ عاما.

ونتيجة للسياسات والانفراجات التكنولوجية في مجال البطاريات، فقد تسارع التحول العالمي من السيارات التقليدية إلى السيارات الكهربائية في السنوات الأخيرة

تصاعد اعتماد السيارات الكهربائية يمثل تحولا جوهريا في صناعة السيارات عالميا. وسوف تكون له تبعات واسعة النطاق في أنماط الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والتوظيف. ويوثق هذا الإطار بعض أهم الخطوات في تطور قطاع السيارات ويضع مخططا يوضح الانعكاسات الممكنة على المستوى الاقتصادي والمستوى الإقليمي.

وتبرز صناعة السيارات بين قطاعات الصناعة التحويلية من عدة أوجه: أولا، هذه الصناعة كثيفة استخدام رأس المال، مع درجة عالية من الاستثمار (بما في ذلك في مجال الابتكار)، كما أن حصة كبيرة من رأس المال هي قيمة مضافة. ويعتمد هذا القطاع على العمالة الماهرة ويدفع أجورا تعكس القيمة المضافة العالية لكل عامل (الشكل البياني ١-١-١، اللوحة ١). ثانيا، تعمل الشركات متعددة الجنسيات في هذا القطاع في بلدان كثيرة ضمن سلاسل قيمة عالمية عميقة تُقاس بحصة القيمة المضافة الأجنبية في الإنتاج (الشكل البياني ١-١-١، اللوحة ٢). وأخيرا، على الرغم من المنافسين الكثيرين في هذه الصناعة، فإن صانعي السيارات يحققون تمايزا فعالا في منتجاتهم ويستخلصون نصيبا كبيرا من فائض المستهلكين، لا سيما في الفئات الأفضل والأعلى سعرا. ونظرا لأن هذا القطاع يتميز بالأجور العالية، ويحقق أرباحا كبيرة، ويستخدم درجة عالية من التكنولوجيا، ويتمتع بأسواق تصدير كبيرة، فإن العديد من البلدان يعتبره قطاعا استراتيجيا.

وفي عام ٢٠٢٢، نتج عن قطاع النقل انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بنسبة قدرها ٣٦٪ في الولايات المتحدة، وبنسبة ٢١٪ في الاتحاد الأوروبي، و٨٪ في الصين (تقرير الوكالة الدولية للطاقة IEA 2024b). وقد تعذر خفض الانبعاثات الصادرة عن النقل بنفس وتيرة الانبعاثات الصادرة عن توليد الكهرباء والصناعة في السنوات الخمس عشرة الماضية. وبالتالي، فإن التحول إلى السيارات الكهربائية للاستخدام في التنقل الشخصي يمثل جانبا مهما في تخفيض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري. ولتشجيع اعتماد السيارات الكهربائية، تم تنفيذ السياسات على جانبي العرض والطلب عبر العالم (تقرير الوكالة الدولية للطاقة IEA 2024a).

وعلى جانب الطلب، وضع الاتحاد الأوروبي هدفا طموحا بخفض الانبعاثات من السيارات بنسبة ٥٠٪ في الفترة من ٢٠٣٠ إلى ٢٠٣٥ مقارنة بمستويات عام ٢٠٢١ وذلك في إطار خطة خفض الانبعاثات الأوروبية "Fit for 55". وفي الولايات المتحدة، يتضمن "قانون خفض التضخم" تقديم الدعم على شراء السيارات الكهربائية ونشر محطات شحنها. وتهدف سياسات جانب العرض إلى سد فجوتي التكلفة والراحة بين السيارات الكهربائية وسيارات محركات

مؤلفا هذا الإطار هما بنجامين كارتون وفيليب وينغندر.

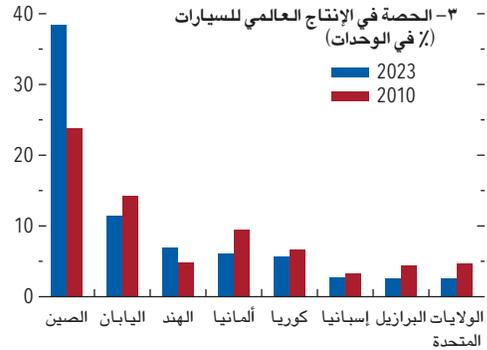
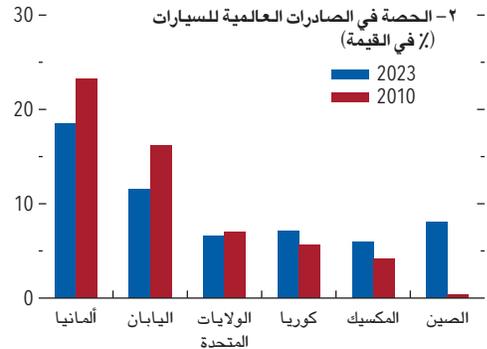
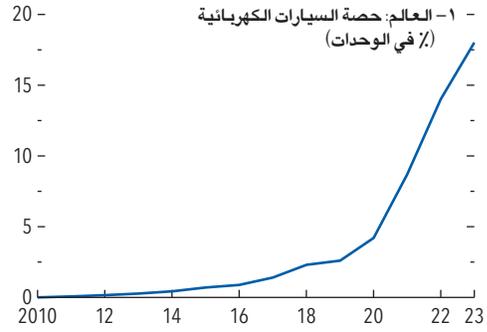
الإطار ١-١: (تتمة)

(الشكل البياني ١-١-٢، اللوحة ١) وجاء مقترنا بإعادة توزيع المزايا النسبية. وعلى وجه التحديد، ازداد دور الصين في الإنتاج والصادرات بدرجة ملحوظة مقارنة بدورها منذ ١٥ عاما (الشكل البياني ١-١-٢، اللوحتان ٢ و٣).

وسوف يكون التحول إلى السيارات الكهربائية له انعكاسات اقتصادية كلية على المستويين العالمي والإقليمي. وتعرض ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي (Wingender and others 2024) تقديرات الانعكاسات الاقتصادية الكلية لحدوث تحول مدفوع بالسياسات إلى السيارات الكهربائية في الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٣٥. وهناك قناتان رئيسيتان تساهمان بدور مؤثر: (١) صدور أمر تنظيمي يدفع الطلب بعيدا عن السيارات التقليدية وباتجاه السيارات الكهربائية، و(٢) مواصلة الصين التمتع بمزايا التكلفة النسبية في بناء السيارات الكهربائية. وفي ظل سيناريوهات واقعية لنفاذ السيارات الكهربائية إلى السوق، ينخفض إجمالي الناتج المحلي في أوروبا بحوالي ٠,٣٪ في الأجل المتوسط. وفي هذه السيناريوهات يتراجع التوظيف في قطاع السيارات، ويعاد توزيع العمالة تدريجيا إلى قطاعات أقل كثافة لاستخدام رأس المال (مع قيمة مضافة أقل لكل عامل).

ويؤكد التحليل أيضا أن قابلية استيراد السيارات الكهربائية من الصين تخفف المفاضلات بين الأهداف الاقتصادية والمناخية. ومع قلة عدد السيارات الكهربائية المستوردة، يتعين أن تكون السياسات المناخية أكثر صرامة لبلوغ نفس الأهداف المناخية، وتنخفض القوة الشرائية للأسر المعيشية. وتؤدي واردات السيارات الكهربائية أيضا إلى إعادة توزيع المكاسب والخسائر بين البلدان المتخصصة في تصنيع السيارات (خسائر في الحصة السوقية) والبلدان المستوردة للسيارات على أساس صاف (مكاسب في القوة الشرائية). وسوف يكون للتحول إلى السيارات الكهربائية انعكاسات تتجاوز تصنيع السيارات: بالنسبة لقطاع الطاقة، على سبيل المثال، مع حدوث تحول من البنزين إلى الكهرباء لتزويد أساطيل السيارات بالوقود، أو بالنسبة للطلب على الموارد المعدنية.

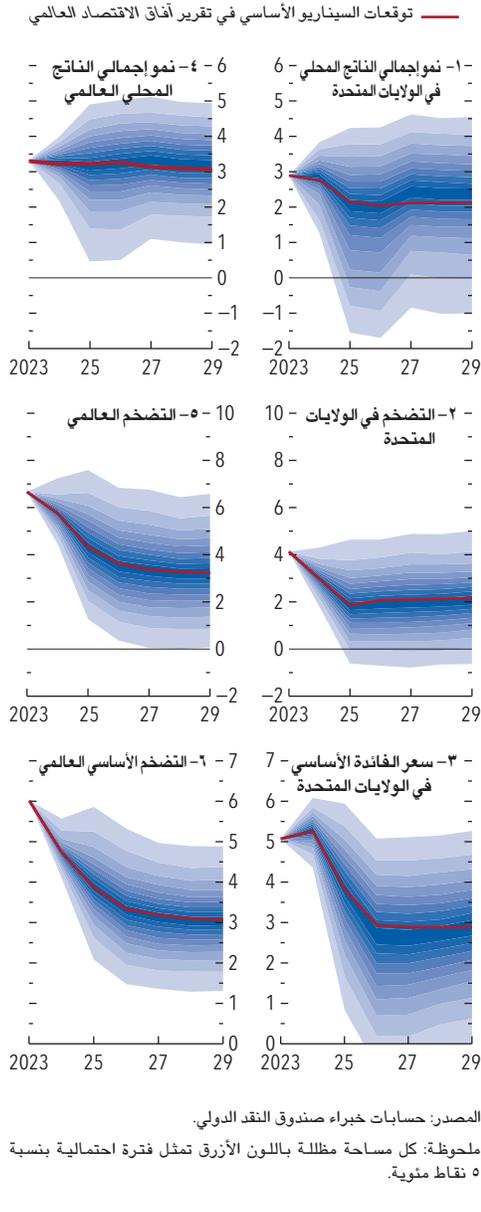
الشكل البياني ١-١-٢: حصة السيارات الكهربائية في العالم



المصادر: تقرير الوكالة الدولية للطاقة IEA 2024a؛ والمنظمة الدولية لمصنعي السيارات؛ ومركز التجارة الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الإطار ١-٢: تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

### الشكل البياني ١-٢-١: عدم اليقين المحيط بتنبؤات النمو العالمي وتوقعات التضخم (%)



أيضا نحو التطورات السلبية، بينما تظل مخاطر التضخم العالمي متوازنة بوجه عام. وتشير التقديرات إلى أن احتمالية هبوط النمو العالمي في ٢٠٢٥ إلى أقل من ٢٪ تبلغ حوالي ١٧٪. أما احتمالية هبوط المقاييس العالمية لمتوسط التضخم الكلي والتضخم الأساسي إلى أقل من ٣٪ في ٢٠٢٥ فتقدر بحوالي ٢٠٪ و١٥٪، على التوالي.

يستخدم في هذا الإطار نموذج مجموعة العشرين والنموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل من إعداد صندوق النقد الدولي لاشتقاق نطاقات الثقة حول تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وإعداد تقدير كمي لسيناريوهين بديلين.

وتعتبر المخاطر المحيطة بالنمو في الوقت الحالي مائلة قليلا باتجاه التطورات السلبية. وتشير التقديرات إلى احتمال انخفاض النمو العالمي إلى أقل من ٢٪ في ٢٠٢٥ - وهي نتيجة لم تحدث سوى خمس مرات منذ عام ١٩٧٠ - بينما أصبحت النسبة الآن تبلغ ١٧٪، مقارنة بنسبة قدرها ١٢٪ في شهر إبريل، ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى ارتفاع احتمالات الركود قليلا في الولايات المتحدة. أما مخاطر التضخم العالمي فتعتبر متوازنة بوجه عام.

### نطاقات الثقة

يستخدم نموذج مجموعة العشرين (دراسة Andrie and others (2015)) هنا لتفسير البيانات التاريخية واسترجاع بيانات الصدمات الاقتصادية الضمنية. وتمت معاينة الصدمات ثم أعيدت إلى النموذج مرة أخرى لتوليد توزيعات تنبؤية. وعلى عكس الوضع في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تمت معاينة الصدمات من السنوات التي وقعت خلالها نوبات الركود في الولايات المتحدة بدرجة أكبر من غيرها عند إعداد نطاقات الثقة لتوقعات عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. ويرجع هذا المنهج لتقديرات ازدياد مخاطر الركود في الولايات المتحدة إلى حد ما في الأجل القريب نتيجة تطورات سوق العمل<sup>١</sup>. وتمت المعاينة الزائدة للبيانات من خمس نوبات ركود، في أعوام ١٩٦٩، و١٩٨٢، و١٩٩٠، و٢٠٠١، و٢٠٠٨. وتمت المعاينة الزائدة كذلك لصدمات كل البلدان عن تلك السنوات للاستفادة من التحركات المشتركة المحتملة في البيانات.

وتوضح اللوحات ١-٣ في الشكل البياني ١-٢-١ توزيعات النمو والتضخم الكلي وسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية على التوالي في الولايات المتحدة. واحتمالية هبوط النمو في الولايات المتحدة إلى أقل من ٠,٨٪ في ٢٠٢٥ - بما يتوافق مع نوبة ركود قصيرة الأمد في الولايات المتحدة تبدأ في الربع الرابع من ٢٠٢٤ - تبلغ حوالي ٢٥٪. وهذه الزيادة متواضعة مقارنة بمخاطر الركود في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (١٧٪). وتشير التقديرات إلى أن احتمال هبوط متوسط التضخم الكلي في الولايات المتحدة إلى أقل من ١,٥٪ في ٢٠٢٥ هو في حدود ٤٠٪؛ واحتمال هبوط سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى أقل من ٣٪ في ٢٠٢٥ في حدود ٢٨٪.

وتوضح اللوحات ٤-٦ في الشكل البياني ١-٢-١ توزيعات النمو والتضخم الكلي والتضخم الأساسي على التوالي في العالم. ويميل ميزان المخاطر في النمو العالمي

مؤلفو هذا الإطار هم جاريد بيبي، وكريس جاكسون، وجين كينديبيرغ-هانلون، وديريك موير، ورفائيل بورتيلو.  
<sup>١</sup> لا تؤخذ في الاعتبار انعكاسات زيادة مخاطر الركود على توزيع تنبؤات النمو لعام ٢٠٢٤، لأن نتائج النصف الأول معلومة بالفعل وأي ركود افتراضي لن يحدث قبل الربع الرابع من السنة في أقرب تقدير.

## الإطار ١-٢: (تابع)

### السيناريوهات:

وقد استخدم بعد ذلك نموذج مجموعة العشرين والنموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل لمحاكاة سيناريوهين، كل منهما يتألف من عدة طبقات. السيناريو ألف يعتبر سيناريو معقولاً لتحقيق التطورات السلبية كبديل للسيناريو الأساسي الحالي. والسيناريو باء يتناول السياسات الداعمة لمعالجة الاختلالات القائمة في الاقتصاد العالمي. وإذا ما تم تنفيذها، فإن السياسات في السيناريو باء يمكن أن تخفض احتمال تحقق السياسات في السيناريو ألف. ويفترض كلا السيناريوهين استجابات داخلية المنشأ على صعيد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة (أدوات الضبط المالي التلقائي). ومن المفترض أيضاً أن يساهم استقرار أسعار الصرف بدور في سياسة الصين النقدية.<sup>٢</sup>

ويتألف السيناريو ألف من خمس طبقات:

زيادة عالمية في التعريفات الجمركية. تؤدي التغيرات التجارية إلى حدوث زيادة دائمة في التعريفات الجمركية بدءاً من منتصف ٢٠٢٥ وتؤثر على شريحة كبيرة من التجارة العالمية. فتفرض الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين تعريفات جمركية بنسبة قدرها ١٠٪ على التدفقات التجارية بين المناطق الثلاث؛ وتفرض تعريفات بنسبة ١٠٪ أيضاً على التدفقات التجارية (في كلا الاتجاهين) بين الولايات المتحدة وبقية العالم. وتؤثر زيادة التعريفات مباشرة على حوالي ربع التجارة السلعية بالكامل، وهو ما يمثل قرابة ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.<sup>٣</sup> ويتم تحويل الإيرادات المتولدة من التعريفات إلى الأسر المعيشية. زيادة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية. أدت الزيادات الحادة في التعريفات الجمركية الأمريكية في ٢٠١٨ - ٢٠١٩ إلى زيادة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية المستقبلية وأثرت سلباً على الاستثمار، وخاصة في الصناعة التحويلية. وفي السيناريو ألف، تؤدي زيادات التعريفات الجمركية بالمثل إلى زيادة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية اعتباراً من منتصف عام ٢٠٢٥ والسنوات التالية.<sup>٤</sup> ومن المفترض تراجع الاستثمار الكلي في الولايات المتحدة بحوالي ٤٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي، وهو ما يمثل حوالي ضعف

<sup>٢</sup> يُستخدم النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل في السيناريو ألف، لأنه أكثر ملاءمة لتحليل التعريفات الجمركية ويوفر معالجة أكثر تفصيلاً لضرائب الشركات (دراسة Anderson and others 2013؛ ودراسة Carton, Fernandez- Corugedo, and Hunt 2019). ويستخدم السيناريو باء نموذج مجموعة العشرين.

<sup>٣</sup> سبق تحليل سيناريوهات التعريفات الجمركية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وحصة التجارة العالمية التي تأثرت بالتعريفات الجمركية هذه المرة أكبر بحوالي أربع مرات مقارنة بالحصة في تلك السيناريوهات السابقة. والزيادة في التعريفات الجمركية هذه المرة أصغر (حوالي الثلث من الزيادة في السيناريوهات السابقة).

<sup>٤</sup> راجع، على سبيل المثال، دراسة (Caldara and others (2020). ويتناول الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي عرض مناقشة معمقة لمختلف مقاييس عدم اليقين والقنوات التي تؤثر من خلالها على النشاط الاقتصادي.

الأثر التقديري من النوبة السابقة. وزيادة عدم اليقين هذه لها طابع عالمي، فمنطقة اليورو تشهد تراجعاً في الاستثمار مماثل للتراجع في الولايات المتحدة، وتشهد المناطق الأخرى، بما فيها الصين، صدمة أقل بحوالي النصف. وينحسر التأثير على الاستثمار في عام ٢٠٢٧.

فرض الضرائب على دخل الأعمال في الولايات المتحدة. من المقرر انتهاء العمل في نهاية ٢٠٢٥ بكثير من أحكام قانون التخفيضات الضريبية والوظائف لعام ٢٠١٧ (Tax Cuts and Jobs Act (TCJA) 2017) المتعلقة بفرض الضرائب على دخل الأعمال، مما يؤدي إلى منح مخصصات إهلاك أقل سخاء ورفع سعر الضريبة الفعلي على بعض الأعمال. ويفترض السيناريو ألف تجديد العمل بهذه الأحكام المنتهية صلاحيتها لمدة ١٠ سنوات، مما يخفض ضرائب الدخل بحوالي ٤,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في السيناريو الأساسي، تراكمياً، بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٤.

تدفقات الهجرة إلى الولايات المتحدة وأوروبا. ظلت الهجرة تعزز نمو القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى رفع النمو الممكن وخفض الضغوط التضخمية، ولا سيما في الولايات المتحدة. وبينما تشير توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى عودة أوضاع الهجرة العادية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو على السواء، فإن السيناريو ألف يفترض حدوث مزيد من التخفيضات في صافي الهجرة، بدءاً من عام ٢٠٢٥. ونتيجة لذلك، تنخفض القوة العاملة في الولايات المتحدة بصورة دائمة بنسبة قدرها ١٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وفي منطقة اليورو بنسبة ٠,٧٥٪، مقارنة بالسيناريو الأساسي.

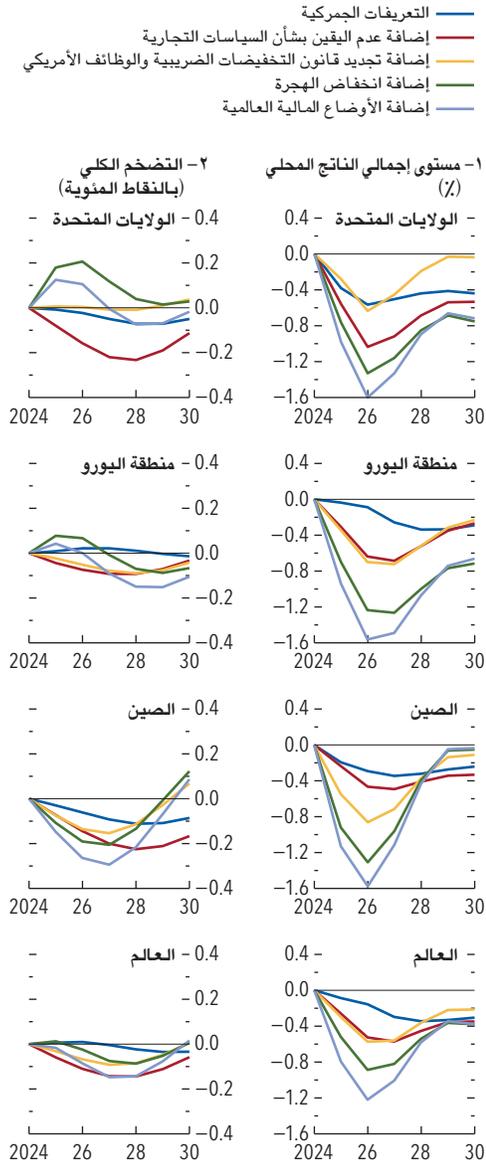
الأوضاع المالية العالمية. هناك ثلاثة عوامل تؤدي إلى تشديد محدود في الأوضاع المالية في ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦: أولاً، يؤثر هذا السيناريو سلباً على الاقتصاد والتجارة وعدم اليقين حول العالم. ثانياً، زيادة تشديد السياسة النقدية الأمريكية (داخلياً) مقارنة بالسيناريو الأساسي، نتيجة زيادة صافية (محدودة) في التضخم بالولايات المتحدة. ثالثاً، ارتفاع الديون، ويقدر أكبر في الولايات المتحدة. مما يزيد من المخاوف بشأن استدامة القدرة على تحمل الدين. ونتيجة لهذه العوامل، ترتفع علاوات السندات السيادية في الأسواق الصاعدة (عدا الصين) بواقع ٥٠ نقطة أساس، بينما ترتفع علاوات أسهم الشركات بواقع ٥٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة والصين و ١٠٠ نقطة أساس في الأسواق الصاعدة الأخرى. وترتفع العلاوات الآجلة كذلك بواقع ٤٠ نقطة أساس في الولايات المتحدة و ٢٥ نقطة أساس في منطقة اليورو.

السيناريو باء يتألف من طبقتين:

إعادة التوازن في الصين. يتم تنفيذ الإصلاحات التي تعزز شبكة الأمان الاجتماعي في الصين عن طريق توسيع نطاق تغطيتها وزيادة فرص الحصول على منافع الضمان الاجتماعي. ونتيجة لذلك، يتراجع معدل الادخار الخاص تدريجياً مقارنة بالسيناريو الأساسي بدءاً من عام ٢٠٢٥ لينخفض بنسبة قدرها ٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج

## الإطار ١-٢: (تابع)

### الشكل البياني ١-٢-٢: تأثير السيناريو ألف على إجمالي الناتج المحلي والتضخم الكلي



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: النتائج مبينة كانهرفات عن توقعات السيناريو الأساسي.

بدرجة أكبر على النشاط الاقتصادي العالمي. فالاستثمار العالمي (غير موضح بالشكلين البيانيين) ينخفض بنسبة تقارب ٢٪ بحلول عام ٢٠٢٦، مما يخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة قدرها ٠,٤٪ على مدار الفترة نفسها، بينما ينخفض التضخم العالمي بواقع ١٠ نقاط مئوية.

ومع تجديد العمل مؤقتاً بأحكام قانون التخفيضات الضريبية والوظائف الأمريكي ترتفع الاستثمارات الأمريكية

المحلي بحلول عام ٢٠٢٧. ويعود معدل الادخار للتقارب تدريجياً نحو السيناريو الأساسي بدءاً من عام ٢٠٣٠. ارتفاع الاستثمار العام في الاتحاد الأوروبي. في ظل نمو الإنتاجية الضعيف وأهداف التحول الأخضر الطموحة تأكدت الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في أوروبا، وهو ما تم دعمه مؤخراً في تقرير "مستقبل القدرة التنافسية الأوروبية" الصادر عن المفوضية الأوروبية. وفي السيناريو بء، تضطلع بلدان الاتحاد الأوروبي بالتوسع في الاستثمار العام على مستوى المنطقة ككل، بزيادة ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة في السيناريو الأساسي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ ويظل مرتفعاً بصفة دائمة بعد ذلك بنسبة قدرها ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في السيناريو الأساسي، بغية الحفاظ على ارتفاع مستوى رأس المال العام. ويُمول حوالي نصف هذه الزيادة بالعجزات المرتفعة والباقي بإعادة تخصيص الإنفاق الحكومي.

### التأثير على الناتج والتضخم في العالم

يعرض الشكلان البيانيان ١-٢-١ و ١-٢-٢ آثار السيناريو هين ألف وباء. وتوضح اللوحة ١ في كل من الشكلين البيانيين الآثار على مستوى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٣٠ بالنسبة لثلاثة اقتصادات (الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو) وبالنسبة للعالم. وتوضح اللوحة ٢ الآثار على التضخم. وتعرض الآثار على إجمالي الناتج المحلي بالنسبة المئوية للانحراف عن السيناريو الأساسي، بينما تعرض الآثار على التضخم الكلي بالنقاط المئوية للانحراف عن السيناريو الأساسي. وفي السيناريو ألف، تؤثر زيادة التعريفات الجمركية على النشاط في كافة المناطق. فمن شأن فرض التعريفات الجمركية على الواردات أن يرفع تكاليف مدخلات الإنتاج المحلية، كما أن زيادة التعريفات الجمركية على الصادرات تخفض الطلب الخارجي. ورغم ضآلة الأثر الصافي على التضخم فإنه يتوقف على مدى القوة النسبية لهاتين القناتين. وهناك تأثير سلبي ضئيل على الاستثمار والتأثير على الاستهلاك محدود، لأن عائدات التعريفات الجمركية يتم تحويلها مرة أخرى إلى الأسر المعيشية. وعلى مستوى مناطق العالم، نجد أن التأثير على الولايات المتحدة أكبر، لأن تدفقات التجارة الأمريكية تخضع بالكامل لهذه التعريفات الجمركية الجديدة: فينخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة قدرها ٠,٤٪ في ٢٠٢٥ و ٠,٦٪ في ٢٠٢٦. أما التأثير على المناطق الأخرى والعالم ككل فيصل إلى ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٦، وتنخفض كذلك الواردات والصادرات العالمية بحوالي ٤٪، مقارنة بالسيناريو الأساسي. ومع ذلك، فإن الآثار على إجمالي الناتج المحلي تتسم بطابع دائم. وبالنسبة لطبقة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية فإن لها تأثير مباشر

° يمكن تقريب التأثير على معدلات النمو بطرح الآثار على الناتج من السنة السابقة.

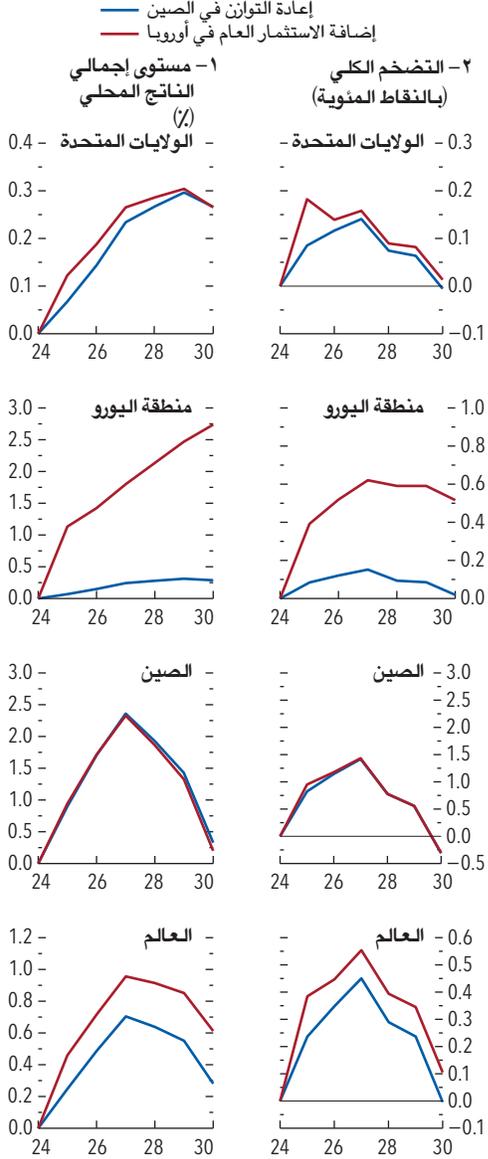
الإطار ١-٢: (تتمة)

بحوالي ٢٪ في ٢٠٢٥ و٤٪ في ٢٠٢٦، مقارنة بالسيناريو الأساسي. ويرتفع إجمالي الناتج المحلي الأمريكي بنسبة قدرها ٠,٤٪، كما يرتفع معدل التضخم بمتوسط قدره ٢٠ نقطة أساس على مدار الفترة ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠، مما يعجل برفع أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة. والتداعيات إلى المناطق الأخرى سلبية نظرا لانخفاض الطلب على الاستثمار بقدر طفيف خارج الولايات المتحدة. وانخفاض تدفقات المهاجرين إلى الولايات المتحدة ومنطقة اليورو يخفض الناتج الممكن بصفة دائمة في كلا المنطقتين ويرفع معدل التضخم تماشيا مع مسار التصحيح. فينخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة قدرها ٠,٥٪ في الولايات المتحدة و٠,٤٪ في منطقة اليورو في ٢٠٢٥، بينما يرتفع التضخم بحوالي ٢٠ نقطة أساس و١٥ نقطة أساس للمنطقتين، على التوالي. ومع هبوط الطلب المحلي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، يهبط كذلك إجمالي الناتج المحلي في بقية العالم. وأخيرا، نجد أن التشديد في الأوضاع المالية العالمية يخفض النشاط الاقتصادي عالميا، وبدرجة أكبر في الأسواق الصاعدة عدا الصين (غير موضحة بالشكلين البيانيين).

ويتمثل الأثر المجمع للسيناريو ألف في حدوث انخفاض في إجمالي الناتج المحلي العالمي بحوالي ٠,٨٪ بحلول عام ٢٠٢٥ و١,٣٪ بحلول عام ٢٠٢٦، مقارنة بالسيناريو الأساسي، مع انحسار بعض الآثار بمرور الوقت. فينخفض إجمالي الناتج المحلي بحوالي ١٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي في ٢٠٢٥. وفي المقابل، نجد أن التأثير محدود على التضخم العالمي، بواقع -١٠ نقاط مئوية بحلول ٢٠٢٦، مما يرجع إلى دور عوامل العرض والطلب في السيناريو.

وفي السيناريو باء، نجد أن طبقة إعادة التوازن في الصين تتولد عنها زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية في الصين. فيرتفع الأثر الإيجابي على إجمالي الناتج المحلي في الصين إلى مستوى الذروة عند ٢,٥٪ بحلول ٢٠٢٧ مقارنة بالسيناريو الأساسي، ويرتفع التضخم الكلي بواقع ٩٠ نقطة أساس في ٢٠٢٥ وبحد أقصى ١٤٠ نقطة أساس في ٢٠٢٧. وتؤدي إعادة التوازن إلى تخفيض الحساب الجاري في الصين بأكثر من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي وتعود بالنفع على النشاط العالمي، وإن كان أثرها محدودا على التضخم خارج الصين. وبالنسبة لطبقة الاستثمار العام في الاتحاد الأوروبي فإنها تؤدي إلى رفع مستوى إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو على نحو مطرد بحيث يصل إلى ذروته بزيادة قدرها ٢,٥٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٣٠. كذلك تزداد الإنتاجية، مما يرفع الاستثمار الخاص والناتج الممكن ويحد من الضغوط التضخمية: حيث يرتفع التضخم بحوالي ٤٠ نقطة أساس مقارنة بالسيناريو الأساسي على مدار الفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠. وتتسم التداعيات إلى المناطق الأخرى بضعفها. ويتمثل الأثر المجمع لطبقة السيناريو باء في حدوث ارتفاع بنسبة ٠,٥٪ في إجمالي الناتج المحلي العالمي وارتفاع قدره ٣٠ نقطة أساس في التضخم الكلي في ٢٠٢٥.

الشكل البياني ١-٢-٣: تأثير السيناريو باء على إجمالي الناتج المحلي والتضخم الكلي

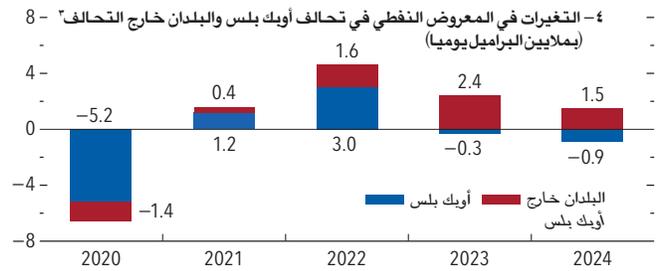
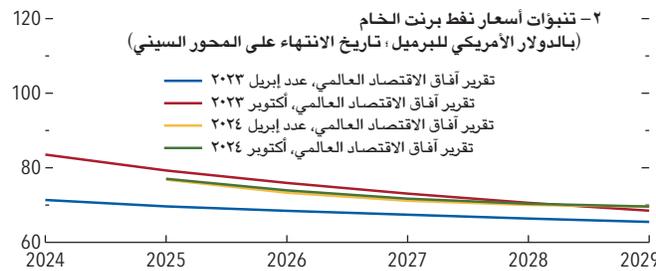


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: النتائج مبينة كانهزافات عن توقعات السيناريو الأساسي.

## تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات الأسواق والآثار التضخمية لصدمة إمداد المعادن

### الشكل البياني ١- ت خ ١-١: تطورات أسواق السلع الأولية



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ومؤسسة Consensus Economics ومؤسسة Haver Analytics؛ ونظام أسعار المنتجات الأولية، في صندوق النقد الدولي؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وقاعدة بيانات Refinitiv Datastream؛ والإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ تُطبق آخر قيمة فعلية لمؤشر أسعار المستهلكين على التنبؤات بالخط المتقطع.  
٢ التنبؤات بشأن النمو في السابق مستمدة من الوكالة الدولية للطاقة والمساحة المظلمة هي لتنبؤات ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥. والخط الأزرق للسيارات الأساسي في المساحة المظلمة يمثل تنبؤات الوكالة الدولية للطاقة. وتتضمن كذلك التنبؤات من مؤسسة Consensus Economics ومنظمة أوبك، والوكالة الدولية للطاقة. ولا توفر مؤسسة Consensus Economics تنبؤات عن عام ٢٠٢٥. وكل التنبؤات مستمدة من أحدث تقارير سبتمبر ٢٠٢٤ الصادرة عن تلك الكيانات.  
٣ تحالف أوبك بلس يشير إلى البلدان الأعضاء في منظمة أوبك زائد بعض البلدان الأخرى المنتجة للنفط. وقد تم تعديل الأرقام لمراعاة خروج أنغولا من منظمة أوبك. والبيانات مستمدة من الوكالة الدولية للطاقة التي تفترض تمديد العمل بتخفيضات الإنتاج التي أقرها تحالف أوبك بلس لعام ٢٠٢٤.

ارتفعت أسعار السلع الأولية الرئيسية بين شهري فبراير وأغسطس ٢٠٢٤، مدفوعة بزيادة أسعار الغاز الطبيعي والمعادن النفيسة والمشروبات. ففي أسواق النفط، أدت تخفيضات الإنتاج التي أقرها تحالف أوبك بلس (منظمة البلدان المصدرة للنفط زائد مجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء، ومنها روسيا) والتوترات الجغرافية-السياسية في الشرق الأوسط إلى موازنة أثر النمو القوي في المعروض من البلدان خارج التحالف. وواصلت أسعار المشروبات ارتفاعها مدفوعاً بتأثير ظاهرة النينو على المحاصيل الاستوائية. وزادت أسعار الذهب نتيجة عدم اليقين الجغرافي-السياسي وتزايد توقعات خفض أسعار الفائدة. ويتناول هذا التقرير الخاص تحليل دور المعادن في الاقتصاد وتأثيرها على التضخم.<sup>١</sup>

### تطورات أسواق السلع الأولية

ثبات أسعار النفط في الفترة بين فبراير وأغسطس ٢٠٢٤ في ظل تخفيضات الإنتاج التي أقرها تحالف أوبك بلس والتوترات في منطقة الشرق الأوسط. حافظت أسعار النفط على ثباتها، قبل تراجعها في سبتمبر، مع تداول النفط في نطاق يتراوح بين ٧٥ دولاراً و٩٠ دولاراً للبرميل بين شهري فبراير وأغسطس، بمتوسط ٨٣ دولاراً للبرميل. وكان المتوقع أن يضاها نمو الطلب على النفط متوسطه في القرن الحادي والعشرين، إلا أن هذا التنبؤ كان محفوفاً بدرجة عالية من عدم اليقين (الشكل البياني ١-١ ت خ ١-١)، وقد أدت تخفيضات الإنتاج الكبيرة التي أقرها تحالف أوبك بلس، وبلغت إجمالاً ٥,٨٦ مليون برميل يومياً، إلى إرساء حد أدنى للأسعار، مما يوازن إلى حد ما أثر النمو القوي في المعروض من البلدان خارج التحالف، بقيادة كندا وغينيا والولايات المتحدة (الشكل البياني ١-١ ت خ ١، اللوحة ٤).

وأدت المخاوف من توسع التصاعد في التوترات الإقليمية في الشرق الأوسط إلى زيادة علاوات المخاطر المتقلبة في أسعار النفط، رغم أنه لم تطرأ حتى الآن انقطاعات كبيرة في الإمدادات. فقد أدت زيادة الهجمات البحرية في البحر الأحمر إلى اختلال تدفقات الشحن البحري للنفط، مما خفض حركة النقل عبر قناة السويس بحوالي الثلثين وتحويل مسارها بحد كبير حول رأس الرجاء الصالح، وإن كانت أسعار شحن الناقلات لمنتجات النفط والنفط الخام على السواء قد انخفضت لتعود إلى مستوياتها السائدة قبل بدء الصراع. واستمر تداول النفط الروسي، الذي يتم

١ ساهم في إعداد هذا التقرير الخاص كل من كريستيان بوغمانز، وجورج ميراندا-بينتو، وأندريا بيسكاتوري (رئيس الفريق)، ومارتن شور، وشوليانغ وانغ، وقدم المساعدة البحثية كل من وينشوان دونغ، وماكسيميليانو جيريز أوسين، وجوزيف موسى، وتيانشو كي. ويستند هذا التقرير الخاص إلى دراسة Miranda-Pinto and others (2024).

٢ تشير تنبؤات الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها الصادر في سبتمبر إلى متوسط نمو الطلب في ٢٠٢٤ قدره ٠,٩٠ مليون برميل يومياً مقارنة بتنبؤات أوبك وقدرها ٢,٠٠ مليون برميل يومياً، وتنبؤات الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة بواقع ٠,٩٤ مليون برميل يومياً، واستطلاع مؤسسة Consensus Economics بواقع ٠,٧٥ مليون برميل يومياً. والجانب الأكبر من هذا التفاوت يرجع لوتيرة نمو الطلب في الاقتصادات خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

شهر يوليو، تراجعت أسعار النحاس والألمنيوم على السواء نتيجة ضعف توقعات الطلب من الصين.

**تراجع أسعار السلع الأولية الزراعية.** خلال الفترة بين فبراير وأغسطس ٢٠٢٤، سجل مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الأغذية والمشروبات انخفاضا طفيفا، بنسبة ٢,٤٪، حيث تم تعويض الزيادات الكبيرة في أسعار المشروبات وتجاوزها نتيجة الانخفاضات في أسعار فئات الأغذية الأخرى. وتراجعت أسعار محاصيل الحبوب بنسبة قدرها ١٤,٣٪، بينما تشير تنبؤات أسعار الإنتاج العالمي من الحبوب إلى ارتفاعها إلى مستوى قياسي على مدار السنة التسويقية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥. وارتفعت أسعار الكاكاو بنسبة ٢٠,٤٪، لتصل إلى الذروة القياسية في شهر إبريل، تماشيا مع توقعات منظمة الكاكاو الدولية بتراجع إمدادات الكاكاو العالمية بنسبة قدرها ١١٪ خلال السنة التسويقية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ نتيجة ظاهرة النينيو ومرض المحاصيل في غرب إفريقيا. وسارت أسعار القهوة على نفس المنهج، بحيث ارتفعت بنسبة قدرها ٣٣,٨٪، في أعقاب مخاوف من نقص الإمدادات مرتبطة بالأحوال الجوية في أهم البلدان المنتجة، أي البرازيل وفييت نام. وتراجعت أسعار الأرز بنسبة ٧,٥٪، مسجلة هبوطا عن مستوى الذروة متعدد السنوات الذي حققته في شهر يناير من العام الجاري، بينما تحسنت أوضاع المحاصيل في الهند وأنداء أخرى من آسيا. وتنشأ احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة من زيادة تعطل حركة التجارة في البحر الأسود والقيود الجديدة المفروضة على تصدير الأغذية. وتشكل مواسم الحصاد الأكبر من المتوقع أهم احتمالات التطورات المعاكسة.

## المعادن لها أهميتها: الأهمية الاقتصادية لمدخلات الإنتاج الحيوية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لا يزال للنفط، بين السلع الأولية، دور جوهري كمصدر للصدمة في الاقتصاد العالمي والتضخم حول العالم (راجع، على سبيل المثال، دراسة Hamilton 1983؛ ودراستي Kilian 2008, 2009). غير أن التحول من منتجات الوقود الأحفوري إلى المعادن كمدخلات إنتاج لنظم الطاقة قد يجعل الاقتصاد العالمي أقل كثافة في استخدام النفط وأكثر كثافة نسبيا في استخدام المعادن (دراسة Bóer, Pescatori, and Stuermer 2024). وتشير تنبؤات الوكالة الدولية للطاقة إلى احتمال زيادة نمو الطلب على النحاس بأكثر من ١,٥ ضعف مستواه الحالي وأن استهلاك النفط قد ينخفض بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ ضمن سيناريو صافي الانبعاثات الصفري (الشكل البياني ١-ت خ-٢؛ وتقرير الوكالة الدولية للطاقة IEA 2022). وفي الوقت نفسه، فإن إنتاج المعادن قد يصبح أقل موثوقية بسبب التوترات الجغرافية-السياسية. ونظرا لأن إنتاج معظم المعادن يتم بتركزه الجغرافي-السياسي (أكثر من إنتاج النفط) وأن معظم المعادن ليست سهلة الإحلال، فإن تعطل حركة التجارة قد يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار، مع تزايد تأثيرها الاقتصادي نظرا لزيادة اعتماد الاقتصاد العالمي ونظم الطاقة العالمية على المعادن (دراسة Alvarez and others 2023).<sup>٣</sup>

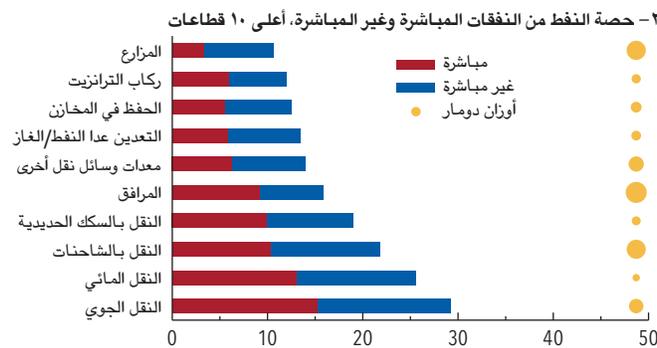
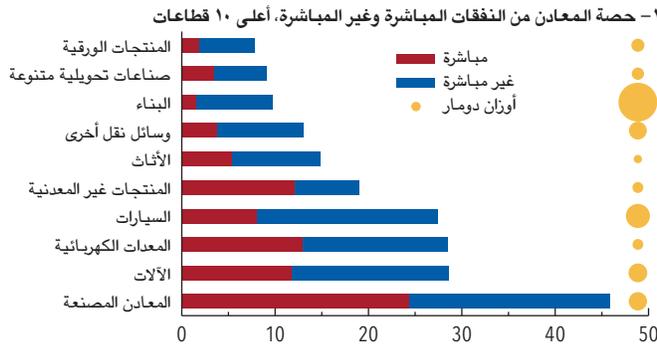
<sup>٣</sup> القيود التجارية الجديدة، بما فيها القيود على تجارة المعادن، زادت إلى الضعف تقريبا منذ بداية الحرب في أوكرانيا (دراسة Gopinath and others 2024).

تصديره أساسا إلى الصين والهند، بسعر يتجاوز الحد الأقصى للسعر في مجموعة السبعة على مدار معظم السنة الماضية - ولكن بخضم يتراوح بين ١٥ دولارا و٢٠ دولارا لخام برنت. وتشير توقعات أسواق العقود المستقبلية إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة قدرها ٠,٩٪ على أساس سنوي مقارنة لتصل إلى متوسط قدره ٨١,٣ دولارا للبرميل في ٢٠٢٤ ثم تنخفض إلى ٦٧,٠ دولارا في ٢٠٢٩ (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٢). وتميل كفة المخاطر التي تكتنف هذه الآفاق نحو التطورات السلبية. فاحتمالات تجاوز التوقعات في الأسعار نتيجة تصاعد حدة الصراع في الشرق الأوسط أو تمدد تحالف أوبك بلس تخفيضات الإنتاج لفترة أطول توازنها احتمالات ضعف الطلب على النفط في الصين والولايات المتحدة - الذي يمثل في مجموعه حوالي ٤٠٪ من الطلب العالمي - وكذلك في اليابان واقتصادات متقدمة أخرى، واحتمال حدوث زيادة في إنتاج تحالف أوبك بلس لاستعادة الحصة السوقية.

**ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي جراء الأحوال الجوية ومخاوف نقص الإمدادات.** ارتفعت أسعار مركز Title Transfer Facility لتداول الغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة قدرها ٢٦,٤٪ في الفترة من فبراير إلى أغسطس لتصل إلى ١٠,٢ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وإن ظلت أقل كثيرا من مستويات الذروة التي بلغت في ٢٠٢٢. وكانت زيادات الأسعار مدفوعة بطقس فصل الصيف الأدفأ من المتوقع في نصف الكرة الشمالي واحتمال حدوث انقطاع فيما تبقى من إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب. غير أن ضعف النشاط الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي وارتفاع مستويات التخزين أدت إلى كبح أي زيادات أخرى في الأسعار. وبالنسبة للغاز الطبيعي المسال، ارتفعت الأسعار الآسيوية بنسبة قدرها ٤٩,٨٪ في أعقاب قوة الطلب على الواردات من جانب اليابان ومن الصين والهند بصفة خاصة، كما ارتفعت أسعار مركز Henry Hub الأمريكي بنسبة قدرها ١٦,٨٪. وتشير توقعات أسواق العقود المستقبلية إلى بلوغ متوسط أسعار مركز Title Transfer Facility قدره ١٠,٤ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٢٤. وقد ترتفع أسعار مركز Henry Hub من ٢,٣ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في ٢٠٢٤ إلى ٣,٦ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٢٩، حيث يتوقع زيادة الطاقة التصديرية في الولايات المتحدة إلى الضعف تقريبا حتى نهاية ٢٠٢٧، وفقا لتنبؤات الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة. وتتم المخاطر المحيطة بهذه الآفاق بتوازنها.

**ارتفاع أسعار المعادن.** سجل مؤشر أسعار المعادن الذي أعده صندوق النقد الدولي زيادة في الأسعار بنسبة ٧,٧٪ في الفترة بين فبراير وأغسطس ٢٠٢٤ (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ١). وسجلت أسعار الذهب ارتفاعا بنسبة ٢١,٩٪ لتبلغ أعلى مستوياتها القياسية مقابل الدولار الأمريكي، مدفوعة بعدم اليقين الجغرافي-السياسي، وتوقعات تخفيضات أسعار الفائدة الأمريكية، والتضخم السابق في مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي. وفي المقابل، انخفضت أسعار خام الحديد بنسبة قدرها ١٩,٩٪، نتيجة انخفاض الطلب من قطاعي الحديد والصلب والبناء والتشييد في الصين. وارتفعت أسعار النحاس (الألمنيوم) بنسبة بلغت ٨,١٪ (٧,٨٪)، لتصل إلى مستوى قياسي اسمي في أوائل شهر يوليو، مدفوعة بتزايد الطلب من مصادر الطاقة المتجددة، وشبكات الكهرباء، والسيارات الكهربائية، ومراكز البيانات. ومع ذلك، بدءا من

الشكل البياني ١- ت خ-٣: حصة المعادن والنفط من نفقات المدخلات الوسيطة في إجمالي الناتج بالولايات المتحدة (%)



المصدر: دراسة Miranda-Pinto and others 2024.

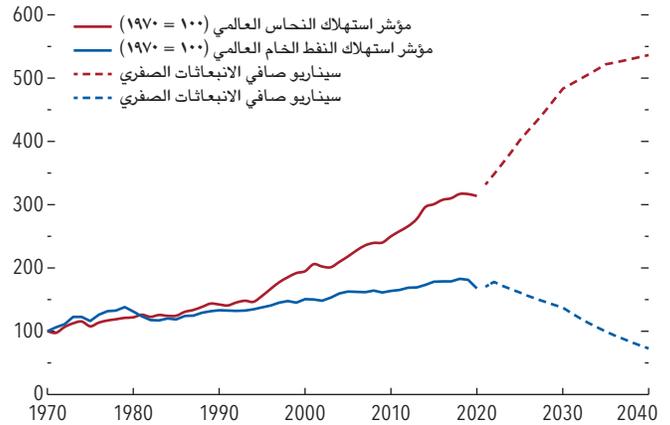
ملحوظة: المباشرة: هي حصة المعادن (النفط) من نفقات المدخلات الوسيطة القطاعية في إجمالي الناتج القطاعي. غير المباشرة: هي عنصر حصة "معكوس مصفوفة ليونتيف" ناقص "النفقات المباشرة". أوزان "دومار" هي نسبة القيمة الاسمية لإجمالي الناتج في كل صناعة إلى إجمالي الناتج المحلي ويعبر عنها بحجم الفقاعة. ويسجل قطاع البناء أعلى مستوى في أوزان دومار (٩,٥٩٪) بينما يسجل قطاع النقل المائي أدنى مستوى (٠,٠٣٪). ويُعرف قطاع المعادن بأنه مجموع قطاع التعدين بخلاف النفط والغاز وقطاع المعادن الرئيسية. وقطاع النفط هو مجموع قطاع التعدين في النفط والغاز وقطاع الصناعات البترولية التحويلية.

كوقود لإنتاج الطاقة، لا سيما في مجال النقل (الجوي والمائي وبالشاحنات وبالسكك الحديدية) والمرافق (الشكل البياني ١- ت خ-٣، اللوحة ٢). وهذا ما يجعل صدمة أسعار النفط أسرع تأثيراً على التضخم الكلي. وبمجرد أن نأخذ في الاعتبار طبيعة العنصر غير المباشر، تبرز أهمية المعادن المصنعة والآلات، حيث تبلغ حصتهما ٢٨٪ و٤٦٪، على التوالي، في الولايات المتحدة (الشكل البياني ١- ت خ-٣، اللوحة ١). وتزداد حصتهما أيضاً بالنسبة لإنتاج السيارات والمعدات والأجهزة الكهربائية.

## المعادن مهمة في شبكات الإنتاج بالعديد من البلدان

تبرز أهمية المعادن بدرجة أكبر في شبكات الإنتاج في بعض البلدان مقارنة بالولايات المتحدة. ويرصد الشكل البياني ١- ت خ-٤ (شبكة إجمالي المدخلات والمخرجات) حجم الانكشاف للمعادن والنفط، على المستوى الكلي، بالنسبة

الشكل البياني ١- ت خ-٢: استهلاك النحاس والنفط (مؤشر)



المصادر: دراسة Boer, Pescatori, and Stuermer 2024؛ ودراسة Schwerhoff and Stuermer 2019؛ وتقدير الوكالة الدولية للطاقة ٢٠٢٢؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: نفترض أن الاستهلاك يساوي الإنتاج في الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٢٠.

ومن خلال استخدام طرق السلاسل الزمنية في الاقتصاد القياسي ونموذج شبكة الإنتاج الكمي، يبحث هذا التقرير الخاص في كيفية استخدام المعادن في الاقتصادات وكيفية تأثيرها على التقلبات في التضخم، وذلك باستخدام النفط كمعيار للمقارنة.

## المعادن مدمجة في السلع الاستثمارية

تندمج المعادن الرئيسية في إنتاج السلع الاستثمارية بطريقة مختلفة مقارنة بالنفط. وفي الواقع، رغم أن المعادن كالنحاس والألمنيوم لا تشكل سوى جزءاً ضئيلاً من الإنفاق الاستهلاكي النهائي (على سبيل المثال، ٠,٠١٪ مقابل ٢,٦٪ لمنتجات النفط والفحم في الولايات المتحدة)، فإنها مدخلات وسيطة مباشرة ذات أهمية بالغة في السلع الاستثمارية. وعلى سبيل المثال، تمثل المعادن أكثر من ١٠٪ من نفقات مدخلات الإنتاج المباشرة في القطاعات الأمريكية لإنتاج المعدات الإلكترونية والآلات (الشكل البياني ١- ت خ-٣، اللوحة ١).

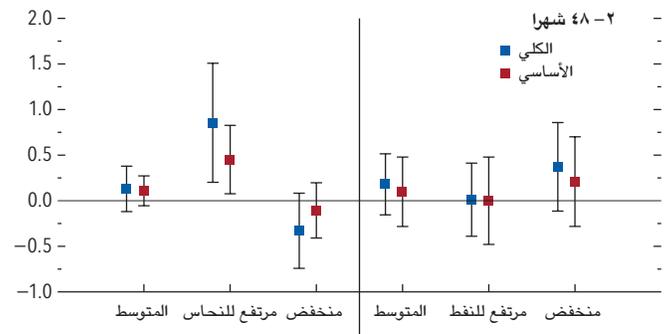
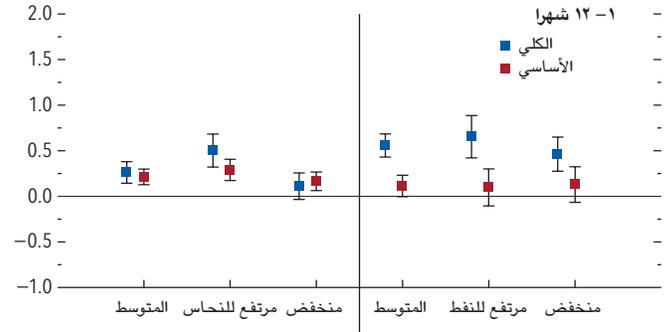
ونظراً لأن المعادن مدمجة في السلع الاستثمارية فهي تمثل كذلك مدخلات إنتاج غير مباشرة. وعلى سبيل المثال، بالنسبة لإنتاج السيارات، لا يقتصر استخدام المعادن على إنتاج هيكل السيارة فحسب، وإنما يشمل كذلك إنتاج الآلات أيضاً المستخدمة في تجميعها. ولرصد هذه الآثار غير المباشرة، يُستخدم نموذج شبكة الإنتاج بأسعار مرنة (راجع على سبيل المثال، دراسة Balke and Wynne 2000).

وحسبما يتضح من التجارب لاحقاً، نظراً لأن أهم القطاعات التي تمارس عمليات الإنتاج الرئيسية الموفرة لرأس المال منكشفة بدرجة كبيرة على المعادن فإن ذلك يعني تباطؤ وطول أمد استجابة التضخم إزاء صدمات أسعار المعادن. وفي المقابل، نجد أن الغاز والبترول أقل اندماجاً في إنتاج الآلات والسلع الاستثمارية. وبدلاً من ذلك، يتم استخدامهما في المقام الأول



## الشكل البياني ١- ت خ-٥: الاستجابة للدفعات (٧)

يوضح هذا الشكل البياني الاستجابة للدفعات عند حدوث زيادة بنسبة 10٪ في أسعار النحاس (الجانب الأيسر) والنفط (الجانب الأيمن) بالنسبة للبلدان ذات الانكشاف المرتفع (المتين التسعين) والمنخفض (المتين العاشر) في شبكات إنتاجها بالنسبة للمعادن والنفط.



المصادر: دراسة Baumeister and Hamilton 2019؛ ودراسة Baumeister, Ohnsorge, and Verduzco-Bustos 2024؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح اللوحة ١ الاستجابة للدفعات لمدة ١٢ شهرا، بينما توضح اللوحة ٢ الاستجابة للدفعات لمدة ٤٨ شهرا. النحاس = الاستجابة للدفعات من صدمة إمدادات النحاس. النفط = الاستجابة للدفعات من صدمة إمدادات النفط. "مرتفع" و"منخفض" تشيران إلى المتين التسعين والمتين العاشر لانكشاف شبكات الإنتاج للمعادن (بالنسبة لصدمة النحاس) والنفط (بالنسبة لصدمة النفط). وتعتبر المربعات الزرقاء والحمراء عن الاستجابة للتضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين والتضخم الأساسي لمؤشر أسعار المستهلكين. وتعتبر العارضات عن فترات الثقة بنسبة ٩٠٪.

والأساسي. حيث يلاحظ أن أي زيادة بنسبة ١٠٪ في أسعار النحاس ترفع التضخم الكلي والأساسي بنحو ٠,٢ نقطة مئوية في غضون ١٢ شهرا، بينما تؤثر صدمات أسعار النفط تأثيرا بالغا على التضخم الكلي، وليس التضخم الأساسي.

ومع ذلك، هناك فروق كبيرة في استجابة التضخم كدالة لحجم انكشاف شبكات الإنتاج في البلدان للمعادن والنفط. فبالنسبة للبلدان ذات المستويات المرتفعة من انكشاف شبكات إنتاجها للمعادن والنفط نجد أن الأثر التراكمي لمدة ١٢ شهرا الزيادة بنسبة ١٠٪ في الأسعار على التضخم الكلي (الأساسي) هي ٠,٥ (٠,٣) نقطة مئوية بالنسبة للنحاس و٠,٧ (٠,١) نقطة مئوية بالنسبة للنفط. وبالنسبة للبلدان ذات المستويات المنخفضة من انكشاف شبكات إنتاجها للمعادن والنفط نجد أن أثر زيادة بنسبة ١٠٪ في الأسعار على التضخم الكلي (الأساسي) هي ٠,١ (٠,٢) نقطة مئوية بالنسبة للنحاس و٠,٥ (٠,١) نقطة مئوية بالنسبة للنفط. ولإبراز الآثار المؤجلة والمستمرة على التضخم الكلي والأساسي، توضح اللوحة ٢ من البياني ١- ت خ-٥ الآثار

التراكمية لمدة ٤٨ شهرا لصدمة إمدادات المعادن والنفط. فبالنسبة للبلدان ذات المستويات المرتفعة من انكشاف شبكات إنتاجها للمعادن نجد أن أي زيادة بنسبة ١٠٪ في أسعار النحاس تؤدي إلى زيادة تراكمية بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية على مدار ٤٨ شهرا في التضخم الأساسي. وفي المقابل، نجد أن الزيادة بنسبة ١٠٪ في أسعار النفط لا تتسبب في أي زيادة ملحوظة في التضخم الأساسي على المدى الطويل.<sup>٧</sup> وفي المجمل، تؤكد النتائج المستندة إلى التجارب دور الآثار المؤجلة والمستمرة لأسعار المعادن على التضخم من خلال الآثار طويلة الأمد لشبكات الإنتاج على التكاليف الحدية من خلال تكلفة رأس المال.<sup>٨</sup>

## الاستنتاجات والانعكاسات على السياسة

المعادن الرئيسية لها دور رئيسي كمدخلات وسيطة لإنتاج السلع الاستثمارية في شبكات الإنتاج. وحسب كيفية دخول صدمات إمدادات المعادن إلى شبكات الإنتاج فإن آثارها على التضخم الأساسي والكلي قد تكون كبيرة وطويلة الأمد. وفي المقابل، نجد أن صدمات إمدادات النفط تؤثر غالبا على التضخم الكلي.

هل هذا يجعل عمل البنوك المركزية أسهل أم أكثر صعوبة؟ كانت البنوك المركزية في المعتاد "تجاهل" صدمات أسعار النفط، إذا لم تكن كبيرة بدرجة مفرطة. غير أنه مع تحول نظام الطاقة عن الوقود الأحفوري، فإن اتباع مثل هذا المنهج قد لا يحقق النتيجة المرجوة عندما تواجه الاقتصادات تقلبات كبيرة في أسعار المعادن.<sup>٩</sup> وقد يتعين على السلطات النقدية في آخر المطاف التحرك لمعالجة صدمات إمداد المعادن، لأن هذه الصدمات لها تأثير أطول أمدا على التضخم الأساسي. وفي الختام، يجب أن تتأهب البنوك المركزية للتعامل مع اقتصاد عالمي يحتمل أن يكون أكثر كثافة لاستخدام المعادن تكون صدمات أسعار المعادن فيه أكثر أهمية. وبينما يبدو تأثيرها في البداية أقل وضوحا فقد يتبين أنه طويل الأمد تماما.

<sup>٧</sup> استمرار صدمات أسعار النحاس والنفط يكاد يكون متطابقا. غير أن صدمات أسعار النحاس تحدث أثرا أقوى على أسعار النحاس لمدة ٤٨ شهرا مقارنة بأثر صدمات عرض النفط على أسعار النفط. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع المرفق ١-١ المنشور على شبكة الإنترنت. ويلاحظ أن التفاوت بين البلدان غير ملموس في حالة النفط.

<sup>٨</sup> يتوافق طول أمد آثار صدمات أسعار المعادن مع نسخة النموذج المتضمن رصيد رأس المال (راجع المرفق ١-١ على شبكة الإنترنت). وكذلك، نظرا لأن النحاس يمثل ٣٠٪ من مؤشر المعادن الأساسية المرجح بالتجارة الذي أعده صندوق النقد الدولي، فإن هذه التقديرات هي الحد السفلي في حالة صدمة الإمداد التي ترفع أسعار المعادن الأساسية بنسبة ١٠٪، حيث من المتوقع أن يكون هذا الأثر أكبر ثلاث مرات.

<sup>٩</sup> صدمات الإمداد في أسواق المعادن تتسم بطابع أكثر تشتتا مقارنة بأسواق النفط، لأنها لا تصيب كل سوق من أسواق المعادن في آن واحد. وهذا ما جعل قوة صدمات الإمداد في قطاع المعادن الرئيسية الكلي أصغر مقارنة بقطاع البترول.

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٢</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
...	...	...	٢,٣	٢,٥	٢,٢	٥,٣	٧,٩	٩,٩	١,٧	١,٧	١,٥	أوروبا
٥,٨	٦,٠	٥,٩	٣,٠	٣,١	٢,٨	٢,٠	٢,٤	٥,٧	١,٤	١,٠	٠,٥	أوروبا المتقدمة
٦,٤	٦,٥	٦,٦	٢,٤	٢,٦	١,٦	٢,٠	٢,٤	٥,٤	١,٢	٠,٨	٠,٤	منطقة اليورو <sup>٥</sup>
٣,٢	٣,٤	٣,٠	٦,٤	٦,٦	٦,٢	٢,٠	٢,٤	٦,٠	٠,٨	٠,٠	٠,٣-	ألمانيا
٧,٢	٧,٤	٧,٤	٠,١-	٠,١	١,٠-	١,٦	٢,٣	٥,٧	١,١	١,١	١,١	فرنسا
٧,٢	٧,٠	٧,٧	١,٤	١,١	٠,٠	٢,١	١,٣	٥,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٧	إيطاليا
١١,٢	١١,٦	١٢,٢	٣,٢	٣,٤	٢,٧	١,٩	٢,٨	٣,٤	٢,١	٢,٩	٢,٧	إسبانيا
٤,٢	٣,٩	٣,٦	١٠,١	١٠,٠	٩,٩	٢,٣	٣,٢	٤,١	١,٦	٠,٦	٠,١	هولندا
٥,٧	٥,٧	٥,٥	٠,٠	٠,٣-	١,٠-	٢,١	٤,٣	٢,٣	١,٢	١,١	١,٤	بلجيكا
٤,٤	٤,٤	٤,٣	١١,٢	١٢,٠	٨,١	١,٨	١,٧	٥,٢	٢,٢	٠,٢-	٥,٥-	آيرلندا
٥,٦	٥,٦	٥,١	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٥	٣,٠	٧,٧	١,١	٠,٦-	٠,٨-	النمسا
٦,٤	٦,٥	٦,٦	٢,٣	٢,٠	١,٤	٢,١	٢,٥	٥,٣	٢,٣	١,٩	٢,٣	البرتغال
١٠,١	١٠,٥	١١,١	٥,٣-	٦,٥-	٦,٩-	٢,١	٢,٩	٤,٢	٢,٠	٢,٣	٢,٠	اليونان
٧,٤	٨,٣	٧,٢	١,٢-	١,٢-	١,١-	١,٩	١,٢	٤,٣	٢,٠	٠,٢-	١,٢-	فنلندا
٥,٧	٥,٦	٥,٨	١,٤-	١,٧-	١,٦-	٥,١	٢,٨	١١,٠	١,٩	٢,٢	١,٦	الجمهورية السلوفاكية
٥,٥	٥,٦	٦,٢	٠,٩	١,٥	١,١	٢,٨	٤,٠	٨,٤	٢,٩	٣,٤	٣,١	كرواتيا
٧,١	٧,٣	٦,٩	٢,٩	٢,٨	١,٩	٢,٤	٠,٩	٨,٧	٢,٦	٢,٤	٠,٣-	ليتوانيا
٣,٥	٣,٥	٣,٧	٢,٥	٣,٤	٤,٥	٢,٧	٢,٠	٧,٤	٢,٦	١,٥	٢,١	سلوفينيا
٥,٩	٥,٨	٥,٢	٧,٠	٦,٩	٦,٨	٢,٦	٢,٥	٢,٩	٢,٧	١,٣	١,١-	لكسمبرغ
٦,٥	٦,٧	٦,٥	٣,٦-	٣,٨-	٤,٠-	٢,٢	١,٤	٩,١	٢,٣	١,٢	٠,٣-	لاتفيا
٧,١	٧,٥	٦,٤	٣,٣-	٣,٤-	١,٧-	٢,٠	٣,٤	٩,١	١,٦	٠,٩-	٣,٠-	إستونيا
٥,١	٥,٣	٦,١	٨,٣-	١٠,١-	١٢,١-	٢,٠	٢,٢	٣,٩	٣,١	٣,٣	٢,٥	قبرص
٤,٠	٣,٠	٣,١	٢,٣	١,٢	٠,٩	٢,٥	٢,٧	٥,٦	٤,٠	٥,٠	٧,٥	مالطا
٤,١	٤,٣	٤,٠	٢,٨-	٢,٨-	٢,٠-	٢,١	٢,٦	٧,٣	١,٥	١,١	٠,٣	المملكة المتحدة
٢,٥	٢,٤	٢,٠	٧,٦	٨,٢	٦,٩	١,٠	١,٣	٢,١	١,٣	١,٣	٠,٧	سويسرا
٨,٣	٨,٥	٧,٧	٦,١	٦,٦	٦,٥	٢,٠	٢,١	٥,٩	٢,٤	٠,٩	٠,٢-	السويد
٢,٥	٢,٨	٢,٦	٠,٣	٠,١	٠,٤	٢,٠	٢,٣	١٠,٧	٢,٣	١,١	٠,١-	الجمهورية التشيكية
٣,٨	٤,٣	٣,٦	١٢,٥	١٤,٥	١٧,٩	٢,٤	٣,٣	٥,٥	١,٨	١,٥	٠,٥	النرويج
٣,٠	٢,٩	٢,٨	٩,٣	٩,٠	٩,٨	٢,٢	١,٨	٣,٤	١,٦	١,٩	٢,٥	الدانمرك
٣,٨	٣,٨	٣,٤	٠,١	٠,٢	١,١	٣,٣	٦,٠	٨,٧	٢,٤	٠,٦	٥,٠	أيسلندا
١,٦	١,٦	١,٦	١٧,٣	١٧,٢	١٧,٠	٢,٥	٣,٦	٥,٦	١,٦	١,٤	١,٤	أندورا
٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,٢	٦,٢	١٣,٩	٢,٠	١,٣	٥,٩	١,٣	٠,٧	٠,٤	سان مارينو
...	...	...	٠,٧-	٠,٣-	٠,٥-	١١,١	١٦,٩	١٧,١	٢,٢	٣,٢	٣,٣	أوروبا الصاعدة والنامية <sup>٦</sup>
٣,٠	٢,٦	٣,٢	٢,٦	٢,٧	٢,٥	٥,٩	٧,٩	٥,٩	١,٣	٣,٦	٣,٦	روسيا
٩,٩	٩,٣	٩,٤	٢,١-	٢,٢-	٤,٠-	٣٣,٠	٦٠,٩	٥٣,٩	٢,٧	٣,٠	٥,١	تركيا
٣,٣	٣,٢	٢,٨	٠,٠	٠,٨	١,٥	٤,٥	٣,٩	١١,٤	٣,٥	٣,٠	٠,٢	بولندا
٥,٤	٥,٦	٥,٦	٧,٠-	٧,٥-	٧,٠-	٣,٦	٥,٣	١٠,٤	٣,٣	١,٩	٢,١	رومانيا
١٢,٧	١٤,٢	١٩,١	١٤,٣-	٨,١-	٥,٤-	٩,٠	٥,٨	١٢,٩	٢,٥	٣,٠	٥,٣	أوكرانيا <sup>٧</sup>
٤,٢	٤,٤	٤,١	٠,٦	١,٦	٠,٢	٣,٥	٣,٨	١٧,١	٢,٩	١,٥	٠,٩-	هنغاريا
٢,٩	٣,٠	٣,٥	٢,٤-	٢,٠-	١,٨-	٦,٤	٦,٠	٥,٠	٢,٣	٣,٦	٣,٩	بيلاروس
٤,٢	٤,٣	٤,٤	١,٧-	١,٠-	٠,٣-	٢,٦	٢,٨	٨,٦	٢,٥	٢,٣	١,٨	بلغاريا
٩,٠	٩,١	٩,٤	٤,٨-	٤,٢-	٢,٦-	٣,٦	٤,٥	١٢,٤	٤,١	٣,٩	٢,٥	صربيا

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "الف ٦" و"الف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.

<sup>٥</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ما عدا سلوفينيا.

<sup>٦</sup> تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

<sup>٧</sup> راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بأوكرانيا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٣</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
...	...	...	١,٩	١,٩	١,٩	٢,٦	٢,٢	٢,٦	٤,٤	٤,٦	٥,٠	آسيا
٣,٠	٢,٩	٢,٨	٤,٦	٤,٧	٤,٤	٢,١	٢,٤	٣,٦	١,٩	١,٦	٢,٠	آسيا المتقدمة
٢,٥	٢,٥	٢,٦	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٢,٠	٢,٢	٢,٣	١,١	٠,٣	١,٧	اليابان
٣,٠	٢,٩	٢,٧	٣,٦	٣,٩	١,٩	٢,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٢	٢,٥	١,٤	كوريا
٤,٤	٤,١	٣,٧	١,١-	٠,٩-	٠,٣	٣,٣	٣,٣	٥,٦	٢,١	١,٢	٢,٠	أستراليا
٣,٧	٣,٧	٣,٧	١٤,٦	١٤,٨	١٣,٨	١,٧	٢,١	٢,٥	٢,٧	٣,٧	١,٣	مقاطعة تايوان الصينية
١,٩	١,٩	١,٩	١٧,٧	١٧,٨	١٩,٨	٢,٢	٢,٦	٤,٨	٢,٥	٢,٦	١,١	سنغافورة
٢,٧	٢,٨	٢,٩	٩,٢	٩,٨	٩,٢	٢,٣	١,٧	٢,١	٣,٠	٣,٢	٣,٣	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٥,١	٥,١	٣,٧	٥,٠-	٦,٣-	٦,٩-	٢,٢	٢,٧	٥,٧	١,٩	٠,٠	٠,٦	نيوزيلندا
١,٨	١,٨	٢,٧	٣٣,٣	٣٣,٢	٣٦,٠	٢,٠	١,١	٠,٩	٧,٣	١٠,٦	٨٠,٥	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
...	...	...	٠,٩	٠,٨	١,٠	٢,٧	٢,١	٢,٤	٥,٠	٥,٣	٥,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٥,١	٥,١	٥,٢	١,٦	١,٤	١,٤	١,٧	٠,٤	٠,٢	٤,٥	٤,٨	٥,٢	الصين
...	...	...	١,٣-	١,١-	٠,٧-	٤,١	٤,٤	٥,٤	٦,٥	٧,٠	٨,٢	الهند <sup>٤</sup>
٥,١	٥,٢	٥,٣	١,٢-	١,٠-	٠,٢-	٢,٥	٢,٥	٣,٧	٥,١	٥,٠	٥,٠	إندونيسيا
١,٠	١,١	١,٠	٢,٠	١,٨	١,٤	١,٢	٠,٥	١,٢	٣,٠	٢,٨	١,٩	تايلند
٢,٠	٢,١	٢,٠	٢,٧	٣,٠	٥,٨	٣,٥	٤,١	٣,٣	٦,١	٦,١	٥,٠	فيتنام
٣,٥	٣,٥	٣,٦	٢,٨	٢,٦	١,٥	٢,٥	٢,٨	٢,٥	٤,٤	٤,٨	٣,٦	ماليزيا
٥,٢	٤,٤	٤,٤	١,٨-	٢,٢-	٢,٦-	٣,٠	٣,٣	٦,٠	٦,١	٥,٨	٥,٥	الفلبين
...	...	...	١,٤-	٠,٩-	١,٠-	٩,٦	٩,٧	١١,٥	٤,١	٤,٣	٤,١	بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى <sup>٥</sup>
...	...	...	٢,٧	٢,٧	٣,١	٢,٣	٢,٣	٣,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٠	للتذكرة
...	...	...	١,٠	٠,٩	١,٠	٢,٤	١,٨	٢,٠	٥,١	٥,٤	٥,٨	آسيان-٦ <sup>٦</sup>
...	...	...	١,٠	٠,٩	١,٠	٢,٤	١,٨	٢,٠	٥,١	٥,٤	٥,٨	آسيا الصاعدة <sup>٧</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و"ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> %: وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالهند في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

<sup>٥</sup> بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

<sup>٦</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

<sup>٧</sup> آسيا الصاعدة تشمل الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيتنام.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي، %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٣</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
...	...	...	٢,٨-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٠	٣,١	٤,٢	٢,١	٢,٥	٢,٨	أمريكا الشمالية
٤,٤	٤,١	٣,٦	٣,١-	٣,٣-	٣,٣-	١,٩	٣,٠	٤,١	٢,٢	٢,٨	٢,٩	الولايات المتحدة
٣,٣	٣,٠	٢,٨	٠,٩-	٠,٧-	٠,٣-	٣,٨	٤,٧	٥,٥	١,٣	١,٥	٣,٢	المكسيك
٦,٢	٦,٢	٥,٤	١,٣-	١,٠-	٠,٧-	١,٩	٢,٤	٣,٩	٢,٤	١,٣	١,٢	كندا
٦,٥	٦,٢	٥,٩	...	...	...	١,٩	١,٦	٣,٥	٠,٨-	١,٠	٠,٦	بورتو ريكو <sup>٤</sup>
...	...	...	١,٣-	١,٢-	١,٤-	١٠,٩	٢٣,٧	١٩,٨	٢,٧	١,٨	١,٥	أمريكا الجنوبية <sup>٥</sup>
٧,٢	٧,٢	٨,٠	١,٨-	١,٧-	١,٠-	٣,٦	٤,٣	٤,٦	٢,٢	٣,٠	٢,٩	البرازيل
٧,٦	٨,٢	٦,١	٠,٦	٠,٦	٣,٢-	٦٢,٧	٢٢٩,٨	١٣٣,٥	٥,٠	٣,٥-	١,٦-	الأرجنتين
١٠,٠	١٠,٢	١٠,٢	٢,٦-	٢,٥-	٢,٥-	٤,٥	٦,٧	١١,٧	٢,٥	١,٦	٠,٦	كولومبيا
٨,٠	٨,٥	٨,٧	٢,٧-	٢,٣-	٣,٥-	٤,٢	٣,٩	٧,٦	٢,٤	٢,٥	٠,٢	شيلي
٦,٥	٦,٨	٦,٨	٠,١-	٠,٣	٠,٨	١,٩	٢,٥	٦,٣	٢,٦	٣,٠	٠,٦-	بيرو
٤,٠	٤,٢	٣,٤	٢,٤	٢,٨	١,٩	٢,٢	١,٩	٢,٢	١,٢	٠,٣	٢,٤	إكوادور
...	...	...	٣,٣	٤,١	٣,١	٧١,٧	٥٩,٦	٣٣٧,٥	٣,٠	٣,٠	٤,٠	فنزويلا
٥,١	٥,٠	٤,٩	٥,٥-	٥,٤-	٢,٦-	٤,٢	٤,٣	٢,٦	٢,٢	١,٦	٣,١	بوليفيا
٦,٣	٦,٣	٦,٢	٢,٥-	٠,٦-	٠,٣	٤,٠	٣,٨	٤,٦	٣,٨	١,٨	٤,٧	باراغواي
٨,٠	٨,٤	٨,٣	٢,٦-	٢,٧-	٣,٨-	٥,٤	٤,٩	٥,٩	٣,٠	٣,٢	٠,٤	أوروغواي
...	...	...	١,٢-	١,١-	١,٣-	٣,٥	٢,٦	٤,٢	٣,٨	٣,٨	٤,١	أمريكا الوسطى <sup>٦</sup>
...	...	...	١,٧	٥,٦	٢,٢	٦,٢	٦,٩	١٣,١	٥,٥	١١,٩	٧,٥	الكاريببي <sup>٧</sup>
...	...	...	١,١-	٠,٩-	١,١-	٨,٥	١٦,٨	١٤,٨	٢,٥	٢,١	٢,٢	أمريكا اللاتينية والكاريببي <sup>٨</sup>
...	...	...	١٠,٨-	١١,١-	١١,٦-	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٣,٦	٤,٥	٣,٩	الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي <sup>٩</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.  
<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "الف" و"الف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر. وتستثنى فنزويلا من المجالات.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> بورتو ريكو هي إقليم تابع للولايات المتحدة ولكن يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

<sup>٥</sup> راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالأرجنتين وتلك المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

<sup>٦</sup> أمريكا الوسطى تشير إلى مجموعة بلدان "أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية" (CAPDR) وتشمل كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

<sup>٧</sup> تتألف منطقة الكاريبي من أنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهاييتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو.

<sup>٨</sup> تتألف منطقة أمريكا اللاتينية والكاريببي من المكسيك واقتصادات من منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالأرجنتين وتلك المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

<sup>٩</sup> الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي يضم أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغيلا ومونتسيرات وهما ليسا من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٣</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
...	...	...	٠,٨	١,٧	٣,٧	١٠,٧	١٤,٦	١٥,٦	٣,٩	٢,٤	٢,١	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	...	...	٢,٧	٤,٠	٦,٢	٨,٢	٨,٦	١١,١	٣,٩	٢,٤	٢,٠	البلدان المصدرة للنفط <sup>٤</sup>
...	...	٣,٨	١,٨-	٠,٤	٣,٢	١,٩	١,٧	٢,٣	٤,٦	١,٥	٠,٨-	المملكة العربية السعودية
٨,٤	٨,٠	٨,١	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢٩,٥	٣١,٧	٤٠,٧	٣,١	٣,٧	٥,٠	إيران
...	...	...	٨,٢	٨,٨	١٠,٧	٢,١	٢,٣	١,٦	٥,١	٤,٠	٣,٦	الإمارات العربية المتحدة
٤,٨	٤,٨	٤,٨	٢,٧-	١,٥-	٣,٣-	٧,٢	٨,٦	١٤,٦	٤,٦	٣,٥	٥,١	كازاخستان
...	...	...	٠,٨-	١,٣	٢,٥	٥,٢	٥,٣	٩,٣	٣,٠	٣,٨	٤,١	الجزائر
...	...	...	٣,٤-	١,٩-	٤,٥	٣,٥	٣,٢	٤,٤	٤,١	٠,١	٢,٩-	العراق
...	...	...	١٣,٣	١٣,٤	١٧,١	١,٤	١,٠	٣,١	١,٩	١,٥	١,٢	قطر
...	...	...	٢٣,٧	٢٨,٢	٣١,٤	٢,٤	٣,٠	٣,٦	٣,٣	٢,٧-	٣,٦-	الكويت
٥,٣	٥,٤	٥,٥	٥,٩	٦,١	١١,٥	٤,٨	٢,١	٨,٨	٢,٥	٣,٢	١,١	أذربيجان
...	...	...	١,٤	٢,٣	٢,٤	١,٥	١,٣	٠,٩	٣,١	١,٠	١,٣	عمان
...	...	...	٢,٧	٤,٠	٤,٧	٨,٠	٦,٣	١,٦-	٢,٣	٢,٣	٢,٠	تركمانستان
...	...	٦,٣	٤,٥	٥,٣	٥,٩	١,٨	١,٤	٠,١	٣,٢	٣,٠	٣,٠	البحرين
...	...	...	٤,٤-	٤,٦-	٣,١-	١٤,٧	٢٤,٧	٢٢,٨	٤,٠	٢,٤	٢,١	البلدان المستوردة للنفط <sup>٥</sup>
٧,٤	٧,٢	٧,٢	٦,٤-	٦,٦-	١,٢-	٢١,٢	٣٣,٣	٢٤,٤	٤,١	٢,٧	٣,٨	مصر
٧,٥	٨,٠	٨,٥	٠,٩-	٠,٢-	١,٠-	٩,٥	٢٣,٤	٢٩,٢	٣,٢	٢,٤	٠,٢-	باكستان
١٢,٦	١٣,٤	١٣,٠	٢,٣-	٢,٠-	٠,٦-	٢,٣	١,٧	٦,١	٣,٦	٢,٨	٣,٤	المغرب
٥,٨	٦,٣	٦,٨	٦,١-	٦,٣-	٧,٧-	٩,٤	١٠,٠	١٠,٠	٥,٧	٥,٦	٦,٣	أوزبكستان
...	...	١٦,٤	٣,٤-	٣,٥-	٢,٧-	٦,٧	٧,١	٩,٣	١,٦	١,٦	٠,٠	تونس
٥٥,٧	٥٨,٠	٤٦,٠	٨,٦-	٣,٩-	٣,٦-	١١٨,٩	٢٠٠,١	٧٧,٢	٨,٣	٢٠,٣-	١٨,٣-	السودان <sup>٦</sup>
...	...	٢٢,٠	٤,٠-	٥,٠-	٣,٥-	٢,٤	٢,١	٢,١	٢,٩	٢,٤	٢,٦	الأردن
١٤,٥	١٤,٥	١٦,٤	٥,٩-	٥,٨-	٤,٣-	٢,٦	١,١	٢,٥	٦,٠	٧,٦	٧,٥	جورجيا
١٣,٥	١٣,٠	١٢,٦	٤,٨-	٤,٢-	٢,٣-	٣,١	٠,٢	٢,٠	٤,٩	٦,٠	٨,٣	أرمينيا
...	...	...	١,٧-	٠,٣	٤,٩	٥,٩	٤,٥	٣,٧	٤,٥	٦,٨	٨,٣	طاجيكستان
٩,٠	٩,٠	٩,٠	٦,٥-	٢١,٧-	٤٨,٢-	٥,٠	٥,١	١٠,٨	٥,٠	٦,٥	٦,٢	جمهورية قيرغيزستان
...	...	...	٨,٧-	٧,٢-	٨,٨-	٤,٠	٢,٧	٤,٩	٤,٢	٤,٤	٦,٥	موريتانيا
...	...	...	...	...	١٦,٦-	...	...	٥,٩	...	...	٥,٤-	الضفة الغربية وغزة <sup>٧</sup>
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	للتذكرة
...	...	...	٢,٠-	١,٥-	٢,١-	٦,٩	٦,٩	٩,٨	٤,٥	٤,٣	٤,٩	القوقاز وآسيا الوسطى
...	...	...	١,٣	٢,٢	٤,٦	١١,٤	١٥,٩	١٦,٥	٣,٩	٢,١	١,٦	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان <sup>٨</sup>
...	...	...	١,٥	٢,٥	٥,١	١١,٦	١٤,٨	١٥,٠	٤,٠	٢,١	١,٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٣,٤	٣,١	٣,٥	٤,٤	٣,٤	٤,٨	٣,٠	٣,١	٤,٢	٢,٧	٠,٧	٢,٠	إسرائيل <sup>٨,٧</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و"ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> تشمل ليبيا واليمن.

<sup>٥</sup> تشمل جيبوتي ولبنان والصومال. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بلبنان في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

<sup>٦</sup> تستبعد أفغانستان وسوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعهما السياسية. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية لكل منهما في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

<sup>٧</sup> راجع الملحوظات ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بإسرائيل، والسودان، والضفة الغربية وغزة في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

<sup>٨</sup> تعرض بيانات إسرائيل، رغم أنها ليست عضوا في هذه المجموعة، لأسباب جغرافية لكنها غير مدرجة في المجلات الإقليمية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٣</sup>	رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
	توقعات			توقعات			توقعات					
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣			
...	...	...	٢,٩-	٣,٢-	٢,٧-	١٢,٣	١٨,١	١٧,٦	٤,٢	٣,٦	٣,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
...	...	...	٠,٢	١,٠	٢,٢	٢٢,٦	٢٩,٣	٢٠,٧	٣,٢	٢,٧	٢,٤	البلدان المصدرة للنفط <sup>٤</sup>
...	...	...	٠,٧-	٠,٥-	١,٧	٢٥,٠	٣٢,٥	٢٤,٧	٣,٢	٢,٩	٢,٩	نيجيريا
...	...	...	١,٥	٣,٣	٣,٨	٢١,٣	٢٨,٤	١٣,٦	٢,٨	٢,٤	١,٠	أنغولا
...	...	...	٣,١	٥,١	٥,٤	٢,٢	٢,١	٣,٦	٢,٦	٣,١	٢,٤	غابون
...	...	...	٢,٥-	١,٧-	٠,٩-	٣,٧	٤,٩	٤,١	٣,٨	٣,٢	٤,٩	تشاد
...	...	...	٢,٧-	٠,٤-	٠,٨-	٢,٨	٤,٠	٢,٥	٤,٨-	٥,٨	٦,٢-	غينيا الاستوائية
...	...	...	٢,٥-	٣,٣-	٣,٦-	٥,٢	٦,٣	٩,٤	٣,٩	٣,١	٣,١	البلدان متوسطة الدخل <sup>٥</sup>
٣٣,٩	٣٣,٧	٣٣,١	١,٩-	١,٦-	١,٦-	٤,٥	٤,٧	٥,٩	١,٥	١,١	٠,٧	جنوب إفريقيا
...	...	...	٤,١-	٤,١-	٤,٠-	٥,٢	٥,١	٧,٧	٥,٠	٥,٠	٥,٦	كينيا
...	...	...	٢,٠-	٢,٥-	١,٤-	١١,٥	١٩,٥	٣٩,٢	٤,٤	٣,١	٢,٩	غانا
...	...	...	١,٣-	٥,٤-	٨,٠-	٣,٠	٣,٨	٤,٤	٦,٤	٦,٥	٦,٢	كوت ديفوار
...	...	...	٣,٥-	٢,٨-	٣,٩-	٣,٥	٤,٤	٧,٤	٤,٢	٣,٩	٣,٢	كاميرون
...	...	...	٨,٣-	١٢,٧-	١٨,٨-	٢,٠	١,٥	٥,٩	٩,٣	٦,٠	٤,٦	السنغال
...	...	...	٦,٩	٠,٢-	١,٩-	١٢,١	١٤,٦	١٠,٩	٦,٦	٢,٣	٥,٤	زامبيا
...	...	...	٥,٧-	٥,٩-	٦,٠-	١١,٠	٢٣,١	٢٦,٣	٥,٩	٥,٢	٥,٧	البلدان منخفضة الدخل <sup>٦</sup>
...	...	...	٤,٨-	٣,٤-	٢,٩-	٢٣,٣	٢٣,٩	٣٠,٢	٦,٥	٦,١	٧,٢	إثيوبيا
...	...	...	٣,٤-	٣,٩-	٥,٣-	٤,٠	٣,٢	٣,٨	٦,٠	٥,٤	٥,١	تنزانيا
...	...	...	٢,٠-	٤,٠-	٦,٣-	٩,٢	١٧,٨	١٩,٩	٥,٠	٤,٧	٨,٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
...	...	...	٦,٦-	٦,٦-	٧,٤-	٤,٤	٣,٥	٥,٤	٧,٥	٥,٩	٤,٦	أوغندا
...	...	...	٣,٥-	٥,٥-	٧,١-	٢,٠	٢,٥	٢,١	٤,٤	٣,٨	٤,٤	مالي
...	...	...	١,٢-	٣,٨-	٨,٠-	٢,٠	٢,١	٠,٧	٥,٨	٥,٥	٣,١	بوركينافاسو

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "الف ٦" و"الف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> تشمل جمهورية الكونغو و جنوب السودان.

<sup>٥</sup> تشمل بنن وبوتسوانا وكابو فيردي وجزر القمر وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وساو تومي وبرينسيبي وسيشيل.

<sup>٦</sup> تشمل بوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي (التغير السنوي %، بسعر الدولار الدولي الثابت في ٢٠١٧ على أساس تعادل القوى الشرائية)

توقعات	المتوسط										
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦
العالم	٢,٣	٢,٧	٢,٣	٢,٦	٥,٦	٣,٩-	١,٨	٢,٥	٢,٥	١,٩	٢,٢
الاقتصادات المتقدمة	١,٥	١,٣	١,١	٢,٥	٥,٨	٤,٥-	١,٤	١,٨	٢,١	١,٣	٥,٩
الولايات المتحدة	١,٧	٢,٣	٢,٤	٢,٢	٥,٧	٣,٠-	٢,١	٢,٤	١,٨	١,١	٥,٨
منطقة اليورو <sup>١</sup>	١,٠	٥,٥-	٥,٠	٣,٢	٦,٤	٦,٥-	١,٣	١,٥	٢,٤	١,٥	٥,٥
ألمانيا	٥,٦	٥,٤-	١,١-	٥,٦	٣,٦	٤,٢-	٥,٨	٥,٨	٢,٣	١,٥	١,٤
فرنسا	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٢,٣	٦,٤	٧,٨-	١,٧	١,٣	٢,٠	٥,٥	٥,٥
إيطاليا	٥,٨	٥,٧	٥,٨	٥,٠	٩,٧	٨,٦-	٥,٦	١,٠	١,٨	١,٥	٥,٩-
إسبانيا	١,٠	١,٧	٢,٣	٥,٥	٦,٧	١١,٤-	١,١	٢,٠	٢,٧	٢,٨	٥,١-
اليابان	١,٦	٥,٨	٢,٢	١,٥	٣,٠	٣,٩-	٥,٢-	٥,٨	١,٨	٥,٨	٥,٦
المملكة المتحدة	١,١	٥,٦	٥,١-	٤,٠	٨,٣	١٠,٧-	١,١	٥,٨	٢,٠	١,١	٥,٤
كندا	١,٥	١,٥-	١,٥-	٢,١	٤,٧	٦,١-	٥,٤	١,٣	١,٨	٥,٠	٥,٦
اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>	١,٧	١,٥	٥,٧	١,٨	٦,٠	٢,٢-	١,٣	٢,١	٢,٥	١,٨	٢,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,١	٣,٧	٣,٣	٢,٩	٥,٩	٣,١-	٢,٤	٣,٤	٣,٣	٢,٨	٤,٠
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٤	٤,٧	٥,٢	٣,٩	٧,٠	١,٤-	٤,٥	٥,٥	٥,٦	٥,٨	٦,٧
الصين	٤,٦	٤,٩	٥,٤	٣,٠	٨,٤	٢,١	٥,٦	٦,٣	٦,٤	٦,٢	٩,٠
الهند <sup>٣</sup>	٥,٥	٦,٠	٧,٣	٦,٣	٨,٨	٦,٧-	٢,٨	٥,٣	٥,٦	٧,٠	٥,٣
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,٥	٣,٤	٣,٦	٢,٠	٧,٤	١,٨-	٢,٣	٣,٣	٣,٦	١,٢	٢,٧
روسيا	١,٧	٣,٨	٣,٩	٥,٩-	٦,٢	٢,٥-	٢,١	٢,٧	١,٦	٥,١-	٢,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٨	١,٢	١,٥	٣,٥	٦,٦	٧,٩-	٥,٩-	٥,٢	٥,٣	٢,٠-	١,٨
البرازيل	١,٨	٢,٦	٢,٥	٢,٦	٤,٣	٣,٩-	٥,٦	١,١	٥,٧	٤,٠-	١,٩
المكسيك	٥,٥	٥,٦	٢,٣	٢,٩	٥,٤	٩,١-	١,٣-	١,٠	٥,٩	٥,٨	٥,٥
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,١	٤,٨	٥,١	٣,٣	٢,٧	٤,٣-	٥,١	١,٠	٥,٠	٢,٠	١,٦
المملكة العربية السعودية	٢,٥	٥,٥-	٢,٧-	٢,٨	٧,٧	٨,١-	١,٥	٥,٩	٥,٨	١,٩-	٥,٥
إفريقيا جنوب الصحراء	١,٦	٥,٩	٥,٩	١,٤	٢,١	٤,٣-	٥,٤	٥,٥	٥,١	١,٤-	٢,٢
نيجيريا	٥,٧	٥,٤	٥,٣	٥,٧	١,١	٤,٣-	٥,٤-	٥,٧-	١,٨-	٤,٢-	٣,٦
جنوب إفريقيا	٥,٠	٥,٤-	٥,٨-	٥,٧	٣,٨	٧,٥-	١,٣-	٥,٠	٥,٣-	٥,٨-	١,١
للتذكير											
الاتحاد الأوروبي	١,٤	٥,٨	٥,٢	٣,٥	٦,٧	٥,٨-	١,٨	٢,٠	٢,٨	١,٧	٥,٩
آسيان-٥ <sup>٤</sup>	٣,٦	٣,٥	٣,٠	٤,٥	٣,٣	٥,٥-	٣,٢	٣,٨	٤,٠	٣,٥	٣,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢,٢	٥,٢	٥,٠	٣,٣	٢,٩	٤,٥-	٥,٣-	٥,٥	٥,٥-	٢,٥	١,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,٤	٣,٥	٣,٧	٣,٣	٦,٥	٢,٩-	٢,٦	٣,٧	٣,٦	٣,١	٤,٢
البلدان النامية منخفضة الدخل	٢,٤	٣,١	١,٧	٢,٠	١,٩	٢,٣-	٢,٥	٢,٢	٢,٠	٥,٩	٣,١

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> البيانات محسوبة كحاصل جمع بيانات البلدان المنفردة في منطقة اليورو.

<sup>٢</sup> باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

<sup>٣</sup> راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالهند في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> آسيان-٥ تشمل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

- Budina, Nina, Christian H. Ebeke, Florence Jaumotte, Andrea Medici, Augustus J. Pantoni, Marina M. Tavares, and Bella Yao. 2023. "Structural Reforms to Accelerate Growth, Ease Policy Trade-Offs, and Support the Green Transition in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 23/07, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Buono, Ines, and Sara Formai. 2018. "New Evidence on the Evolution of the Anchoring of Inflation Expectations." *Journal of Macroeconomics* 57 (September): 39–54. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0164070417300034#sec0008>.
- Caldara, Dario, Matteo Iacoviello, Patrick Molligo, Andrea Prestipino, and Andrea Raffo. 2020. "The Economic Effects of Trade Policy Uncertainty." *Journal of Monetary Economics* 109 (January): 38–59.
- Carton, Benjamin, Emilio Fernandez-Corugedo, and Benjamin Hunt. 2019. "Corporate Tax Reform: From Income to Cash Flow Taxes." IMF Working Paper 13/55, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cerdeiro, Diego, Gee Hee Hong, and Alfred Kammer. 2024. "How to Awaken Europe's Private Sector and Boost Economic Growth." *IMF Blog*, September 11.
- Gokmen, Gunes. 2017. "Clash of Civilizations and the Impact of Cultural Differences on Trade." *Journal of Development Economics* 127: 449–58.
- Gopinath, Gita, and Pierre-Olivier Gourinchas. 2022. "How Countries Should Respond to the Strong Dollar." *IMF Blog*, October 14.
- Gopinath, Gita, Pierre-Olivier Gourinchas, Andrea F. Presbitero, and Petia Topalova. 2024. "Changing Global Linkages: A New Cold War?" IMF Working Paper 24/76, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hadzi-Vaskov, Metodij, Samuel Pienknagura, and Luca Antonio Ricci. 2023. "The Macroeconomic Impact of Social Unrest." *BE Journal of Macroeconomics* 23 (2): 917–58.
- Hamilton, James D. 1983. "Oil and the Macroeconomy since World War II." *Journal of Political Economy* 91 (2): 228–48.
- International Energy Agency (IEA). 2022. *World Energy Outlook*. Paris: IEA.
- International Energy Agency (IEA). 2024a. *Global EV Outlook 2024*. Paris: IEA.
- International Energy Agency (IEA). 2024b. "Greenhouse Gas Emissions from Energy." Updated August 2024. Paris: IEA. <https://www.iea.org/data-and-statistics/data-product/greenhouse-gas-emissions-from-energy>.
- International Monetary Fund (IMF). 2024. "G20 Background Note on the Impact of Growth on Inequality and Social Outcomes." IMF, Washington, DC.
- Kass-Hanna, Tannous, Kangni Kpodar, and Dawit Tessema. 2020. "Public Investment over the Fiscal Cycle." In *Well Spent: How Strong Infrastructure Governance Can End Waste in Public*
- Adrian, Tobias, Gita Gopinath, and Pierre-Olivier Gourinchas. 2023. "Central Banks Can Fend Off Financial Turmoil and Still Fight Inflation." *IMF Blog*, June 5.
- Adrian, Tobias, Fabio Natalucci, and Jason Wu. 2024. "Financial Stability Implications of Emerging Market Currency Developments." *IMF Blog*, July 22.
- Alvarez, Jorge, Mehdi Benatiya Andaloussi, Chiara Maggi, Alexandre Sollaci, Martin Stuermer, and Petia Topalova. 2023. "Geoeconomic Fragmentation and Commodity Markets." IMF Working Paper 23/201, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/001/2023/201/article-A001-en.pdf>.
- Anderson, Derek, Ben Hunt, Mika Kortelainen, Michael Kumhof, Douglas Laxton, Dirk Muir, Susanna Mursula, and Stephen Snudden. 2013. "Getting to Know GIMF: The Simulation Properties of the Global Integrated Monetary and Fiscal Model." IMF Working Paper 2013/055, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Andrle, Michal, Patrick Blagrove, Pedro Espallat, Keiko Honjo, Benjamin Hunt, Mika Kortelainen, René Lalonde, and others. 2015. "The Flexible System of Global Models—FSGM." IMF Working Paper 15/64, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/The-Flexible-System-of-Global-Models-FSGM-42796>.
- Arnold, Nathaniel A., Guillaume Claveres, and Jan Frie. 2024. "Stepping Up Venture Capital to Finance Innovation in Europe." IMF Working Paper 24/146, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bailey, Michael A., Anton Strezhnev, and Erik Voeten. 2017. "Estimating Dynamic State Preferences from United Nations Voting Data." *Journal of Conflict Resolution* 61 (2): 430–56.
- Balke, Nathan S., and Mark A. Wynne. 2000. "An Equilibrium Analysis of Relative Price Changes and Aggregate Inflation." *Journal of Monetary Economics* 45 (2): 269–92.
- Barrett, Philip, Maximiliano Appendino, Kate Nguyen, and Jorge de Leon Miranda. 2022. "Measuring Social Unrest Using Media Reports." *Journal of Development Economics* 158: 102924.
- Baumeister, Christiane, and James D. Hamilton. 2019. "Structural Interpretation of Vector Autoregressions with Incomplete Identification: Revisiting the Role of Oil Supply and Demand Shocks." *American Economic Review* 109 (5): 1873–910.
- Baumeister, Christiane, Franziska Ohnsorge, and Guillermo Verduzco-Bustos. 2024. "Evaluating the Role of Demand and Supply Shocks in Copper and Aluminum Price Fluctuations." Unpublished, World Bank, Washington, DC.
- Boer, Lukas, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. 2024. "Energy Transition Metals: Bottleneck for Net-Zero Emissions?" *Journal of the European Economic Association* 22 (1): 200–29.

- Schwerhoff, Gregor, and Martin Stuermer. 2019. "Non-renewable Resources, Extraction Technology, and Endogenous Growth." Working Paper 1506, Research Department, Federal Reserve Bank of Dallas.
- Silva, Alvaro. 2023. "Inflation in disaggregated small open economies." Unpublished, University of Maryland, College Park, MD.
- Wingender, Philippe, Jiaxiong Yao, Robert Zymek, Benjamin Carton, Diego Cerdeiro, and Anke Weber. 2024. "Europe's Shift to Electric Vehicles amid Intensifying Global Competition." IMF Working Paper 2024/218, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Investment*, edited by Gerd Schwarz, Manal Fouad, Torben S. Hansen, and Genevieve Verdier, 85–105. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Kilian, Lutz. 2008. "The Economic Effects of Energy Price Shocks." *Journal of Economic Literature* 46 (4): 871–909.
- Kilian, Lutz. 2009. "Not All Oil Price Shocks Are Alike: Disentangling Demand and Supply Shocks in the Crude Oil Market." *American Economic Review* 99 (3): 1053–69.
- Miranda-Pinto, Jorge, Andrea Pescatori, Martin Stuermer, and Xueliang Wang. 2024. "Beyond Energy: The Inflationary Effects of Metal Price Shocks in Production Networks." IMF Working Paper 24/215, International Monetary Fund, Washington, DC.

## التشديد الكبير: رؤى مستمدة من فترة التضخم الأخيرة

غير المسبوق<sup>١</sup> الذي نفذته الاقتصادات المتقدمة وبعض الأسواق الصاعدة إلى زيادة المدخرات في البداية، كما كان فعالا في احتواء التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. ولكن مع مرور الوقت، أدى سحب تلك المدخرات إلى إعطاء دفعة للطلب، مما أدى إلى اتساع الاختلالات بين العرض والطلب وتحفيز التضخم مع استمرار قصور الطاقة الإنتاجية. وقد تفاقم الوضع بسبب الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى حدوث أزمة عالمية في الغذاء والطاقة. وبحلول منتصف عام ٢٠٢٢، ارتفع التضخم العالمي بمقدار ثلاثة أضعاف عن مستويات ما قبل الجائحة (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ١).

وكانت هذه الضغوط التضخمية بمثابة اختبار لأطر السياسة النقدية وأسفرت عن دورة تشديد عالمية، أو "التشديد الكبير". وبات من الصعب على البنوك المركزية معايرة وتيرة استجابات السياسات النقدية وتوقيتها بسبب طبيعة الصدمات على مستوى القطاعات، والتحويلات في الأسعار النسبية المصاحبة لها، وعدم اليقين بشأن آثارها التضخمية في نهاية المطاف، فضلا عن الرغبة في الحيلولة دون حدوث ندوب من جراء الجائحة. واضطرت البنوك المركزية إلى الاعتماد على أدوات وأطر لم تفسر بالكامل سمات المشهد الاقتصادي الجديد. وقد تزامن استخدام العديد من البلدان لروافع السياسات المتعددة، بما في ذلك سياسات الميزانية العمومية وتدابير كبح الأسعار والسياسة المالية، وهو ما استلزم تقييم آثارها المشتركة بصورة أنية. ورغم الطابع العالمي لدورة التشديد، لم تبدأ البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة في نفس الوقت، حيث تحركت بعضها (في البرازيل وشيلي على سبيل المثال) قبل الأخرى، حسب الظروف الخاصة بكل بلد وتوقيت الصدمات وآثارها المتفاوتة.

ومن خلال تقييم التجربة التي مرت منذ أواخر عام ٢٠٢٠، يسعى هذا الفصل إلى فصل مساهمة الصدمات عن مساهمة استجابات السياسات لتفسير ارتفاع التضخم وتراجعها لاحقا، بهدف استخلاص الدروس لصناع السياسات النقدية. ويمكن أن تكون نتائج هذا الفصل مفيدة عندما يكون من المرجح أن تؤدي التوترات الجغرافية-السياسية المتصاعدة والظواهر الجوية المتطرفة إلى زيادة الصدمات القطاعية، وعندما تقوم

لقد اتسمت التجربة التضخمية العالمية الأخيرة بمجموعة معقدة من الأحداث. فأثناء حالات الإغلاق العام بسبب جائحة كوفيد-١٩، تحول الطلب نحو السلع، ثم تحول نحو الخدمات مع إعادة فتح الاقتصادات. وحدثت هذه التحولات في الطلب في سياق انقطاعات الإمداد والتنشيط المالي والنقدي غير المسبوق. وأدت الحرب في أوكرانيا لاحقا إلى ارتفاعات حادة في أسعار السلع الأولية. وتشير الأدلة إلى أن انتقال آثار الضغوط السعري القطاعية إلى التضخم الأساسي، وتزايد انحدار العلاقة بين التضخم وتراخي النشاط الاقتصادي - أي منحني فيليبس - من العناصر الضرورية لفهم الطفرة التضخمية العالمية، وتعكس هذه الأدلة اختناقات سلاسل الإمداد في القطاعات الرئيسية نتيجة تحول الطلب عبر القطاعات وارتفاعه بمرور الوقت بسبب سحب المدخرات. ويقدم هذا الفصل درسًا جديدًا للسياسة النقدية، كما يؤكد درسًا قديما. وفي الحالات القصوى، حين تصبح اختناقات سلاسل الإمداد عبر القطاعات واسعة الانتشار عبر الاقتصاد وتتفاعل مع الطلب القوي، قد تنشأ طفرة تضخمية يمكن تحجيمها سريعا من خلال تشديد السياسات بتكلفة محدودة على الناتج. وبخلاف ذلك، فإن قواعد السياسات التقليدية، مثل تلك التي تستهدف مقاييس التضخم الأساسي، عادة ما تكون فعالة عندما تقتصر اختناقات سلاسل الإمداد على قطاعات محددة.

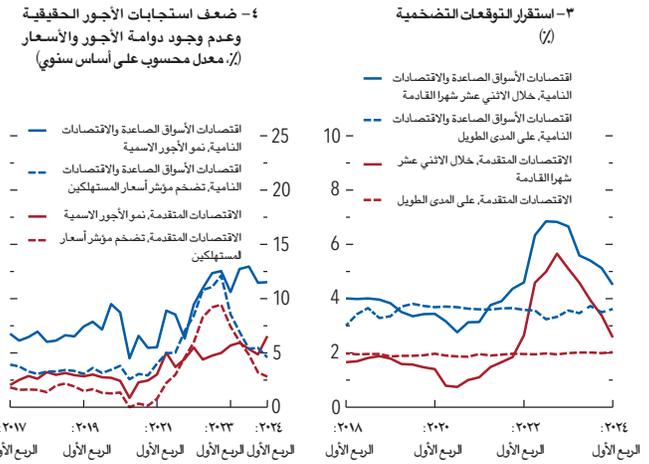
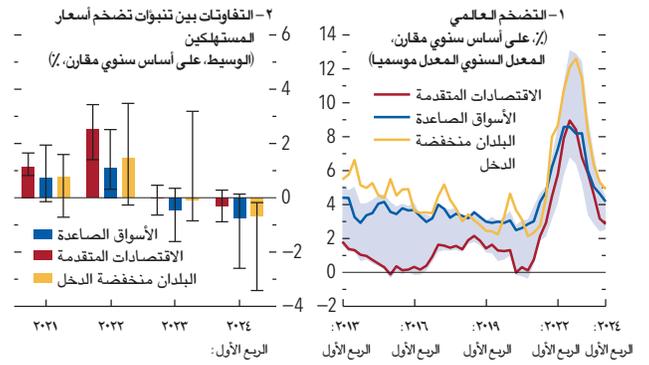
### مقدمة

شهدت السنوات الثلاث الماضية مجموعة استثنائية من الأحداث التضخمية. ففي البداية، تسببت جائحة كوفيد-١٩ في إغلاق اقتصادي واسع الانتشار، مما دفع العديد من الشركات إلى تخفيض الإنتاج. وعندما بدأ التعافي مع استمرار القيود المرتبطة بالجائحة، حدثت طفرة في طلب المستهلكين على السلع. ولكن المنتجين وجدوا معاناة في زيادة العرض بالسرعة الكافية في ظل الانقطاعات المستمرة في سلاسل الإمداد، مما أدى إلى ضغوط سعري في قطاع السلع. وعند إعادة فتح الاقتصادات، تحولت الضغوط السعري مع إطلاق الطلب المكبوح على الخدمات. وأدى التنشيط المالي والنقدي

مؤلفو هذا الفصل هم هورهي ألفارث (رئيسا مشاركا)، وأمينة بوز (رئيسا مشاركا)، وتوماس كروين، وألبرتو موسو، وغالب كمال أوزهان، ونيكولاس ساندر، وسيباستيان ويندييه، وسيهوان يانغ، وبتوجيه من جون-مارك ناتال. وقدم المساعدة البحثية كانران زينغ، وويلي لين. ويتقدم المؤلفون بالشكر إلى بنجامين كارتون، ورافاييل بورتينو، وسيلفانا تينيريرو على ما أبدوه من تعليقات مفيدة للغاية.

<sup>١</sup> بلغ متوسط دفعات التنشيط المالي حوالي ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة و٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الصاعدة (دراسة 2024 Deb and others). وبلغت سياسات التيسير الكمي حوالي ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في العديد من الاقتصادات المتقدمة (دراسة Erceg and others 2024).

## الشكل البياني ٢-١: ديناميكية التضخم عبر الحدود



المصادر: مؤسسة Consensus Economics، ومؤسسة Haver Analytics، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تمثل الخطوط وسيط تضخم مؤشر أسعار المستهلكين داخل كل مجموعة تحليلية. ويشير النطاق إلى المئين ٢٥ حتى المئين ٧٥ للبيانات عبر الاقتصادات. وفي اللوحة ٢، يتم اشتقاق التفاوتات بين التنبؤات بالمقارنة بين تنبؤات التضخم خلال سنة قادمة والأرقام الفعلية في عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتمثل الأعمدة وسيط معدلات التضخم، وتمتد الخطوط الطولية من المئين ٢٥ إلى المئين ٧٥ للبيانات عبر الاقتصادات. وتشير بيانات الربع الأول من عام ٢٠٢٤ إلى التغيرات السنوية % كنسبة محسوبة على أساس سنوي مقارن. وتعرض اللوحة ٣ توقعات التضخم ربع السنوية خلال الاثني عشر شهرا والخمس سنوات القادمة. وتعرض اللوحة ٤ الأجور الحقيقية محسوبة كأجور اسمية (تُحدّد لكل عامل). تتم قسمتها على مؤشر أسعار المستهلكين ثم يتم ربطها بمؤشر = ١٠٠ في كل بلد في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ويشير كل خط إلى وسيط المجموعة.

البنوك المركزية بمراجعة استراتيجيات وأطر السياسات النقدية. ويدور التحليل الوارد في هذا الفصل حول الأسئلة التالية:

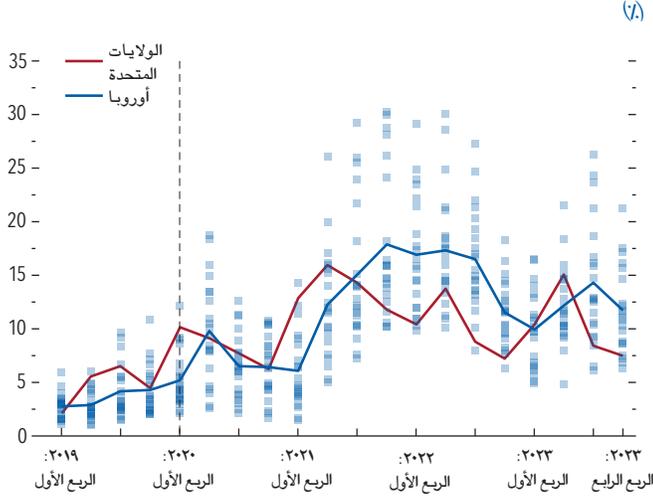
- ما الذي يفسر ديناميكية التضخم الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؟ وما هو دور الصدمات القطاعية وأوجه قصور الطاقة الإنتاجية، وكيف تفاعلت مع السياسات النقدية والمالية؟
- هل اتسمت استجابة السياسة النقدية أو انتقال آثارها بالبُعد عن المألوف مقارنة بما سبق؟
- ما الدروس التي يمكن استخلاصها للسياسة النقدية؟ وهل أحدث الطابع العالمي للتشديد فرقا؟

ويتناول الفصل هذه الأسئلة في ثلاثة أجزاء. فهو يطرح أولاً حقائق مبسطة، باستخدام البيانات الأولية ومن منظور منحنيات فيليبس التجريبية. ويوثق الجزء الثاني استجابة السياسة النقدية وانتقال آثارها عبر البلدان والأزمنة. وثالثاً، تشجع النتائج المستخلصة من القسم التجريبي على وضع نموذج جديد لشبكة متعددة القطاعات. ويستخدم هذا النموذج في وضع سيناريوهات مغايرة للواقع لتقييم أهمية قصور الطاقة الإنتاجية في القطاعات، والطابع العالمي للتشديد النقدي، والعوامل الأساسية الأخرى في ارتفاع معدلات التضخم مؤخراً وتراجعها لاحقاً. ويقارن هذا الجزء أيضاً أداء قواعد بسيطة بديلة للسياسات في ظل سيناريوهات مختلفة.

وفيما يلي النتائج الرئيسية لهذا الفصل:

- كان حدوث طفرات الأسعار في قطاعات محددة واتساع نطاقها بمرور الوقت من السمات التي تميز نوبة التضخم الأخيرة. وقد ظهرت الضغوط السعرية في وقت أقرب، وكانت أوضح في قطاع السلع والقطاعات ذات الاعتماد الأكبر على الطاقة وذات الأسعار المرنة. وكان هناك دور مهم لتداعيات ارتفاع الأسعار في قطاع الطاقة والقطاعات الأخرى على التضخم الأساسي. وبصفة عامة، هناك أدلة قليلة في معظم الاقتصادات - ربما باستثناء الولايات المتحدة - تشير إلى أن التضخم كان مدفوعاً بقوة سوق العمل، على الأقل في الوقت الذي بلغ فيه التضخم ذروته.
- زاد انحدار منحنيات فيليبس للأسعار، بينما لم يزد انحدار منحنيات فيليبس للأجور. فالعلاقة بين التراخي الاقتصادي والتضخم المشاهدة في البيانات - أي منحنيات فيليبس للأسعار - اتجهت نحو الصعود وزاد انحدارها. وبعبارة أخرى، زاد التضخم بوتيرة أسرع من المتوقعة عندما انخفضت معدلات البطالة، وفي السياق ذاته، تراجع التضخم وكان فقدان الوظائف أقل من المتوقع. ولم يكن الحال كذلك بالنسبة لمنحنيات فيليبس للأجور، حيث لم ترتفع الأجور بنفس الطريقة التي ارتفعت بها الأسعار.
- يمكن أن يسهم تفاعل اختناقات سلاسل الإمداد مع ضغوط الطلب في إيجاد تفسير منطقي لزيادة انحدار منحنيات فيليبس للأسعار. فتراجع الطاقة الإنتاجية في القطاعات التي كان الطلب عليها مرتفعاً - على سبيل المثال، في قطاع السلع المعمرة في بداية الجائحة وفي قطاع النقل أثناء إعادة فتح الاقتصاد - ساهم بشكل كبير في الضغوط التضخمية.
- قد يكون التشديد على مستوى العالم أكثر فعالية من التشديد من جانب فرادى البلدان، لأنه قد يؤدي إلى خفض أسعار السلع التجارية، وخاصة السلع الأولية.
- يشكل انتشار اختناقات سلاسل الإمداد وتفاعلها مع الطلب عنصراً أساسياً في استجابات السياسات. ولا يزال تشخيص محركات التضخم عنصراً حيوياً، رغم صعوبته في الوقت الفعلي.

## الشكل البياني ٢-٢: التشتت في تحركات الأسعار عبر القطاعات



المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني متوسط تشتت الأسعار عبر القطاعات والذي يقاس باستخدام الانحراف المعياري في تضخم مؤشر أسعار المنتجين على مستوى القطاعات في حالة البلدان الأوروبية (النرويج، والمملكة المتحدة، وبلدان الاتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة. ويمثل الخط الأحمر الانحراف المعياري ربع السنوي في مؤشر أسعار المنتجين عبر القطاعات في الولايات

المتقدمة، حيث بلغ وسيط أخطاء التنبؤ ٢,٥ نقطة مئوية (١,١ نقطة مئوية في الأسواق الصاعدة و١,٥ نقطة مئوية في البلدان منخفضة الدخل). كذلك كان التقدم في مكافحة التضخم أسرع من المتوقع في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، حيث كانت أخطاء التنبؤ سالبة هذه المرة، وخاصة بالنسبة للتوقعات التي أجريت في عام ٢٠٢٣ بشأن التضخم في عام ٢٠٢٤.

ورغم أن التضخم العالمي بلغ مستويات غير مسبوقه في التاريخ الحديث، لم تتحقق المخاوف من انفلات توقعات التضخم عن ركيزتها المستهدفة والتي تذكرنا بسبعينات القرن العشرين (دراسة Carvalho and others 2023)، رغم ارتفاع التوقعات والأجور الاسمية على المدى القصير (الشكل البياني ٢-١، اللوحتان ٣ و٤). والجدير بالاهتمام هو استمرار احتواء نمو الأجور الحقيقية في أغلب الاقتصادات، وعدم حدوث دوامات الأجور والأسعار - أي التسارع المترام للأجور الاسمية والأسعار - بما يتسق مع معظم التجارب السابقة (دراسة Alvarez and others 2024).

وكانت هناك سمة مميزة لهذه النوبة التضخمية وهي انتشار التحولات القطاعية الكبيرة المدفوعة بالعرض والطلب. ونتيجة لهذه التحولات، تغيرت الأسعار النسبية وزاد التباين في التضخم عبر القطاعات زيادة حادة (الشكل البياني ٢-٢). وكانت هناك قوتان رئيسيتان مؤثرتان في هذا الصدد. أولاً، تحول الطلب في البداية نحو السلع في ظل حالات الإغلاق العام والانقطاع في سلاسل الإمداد (الشكل البياني ٢-٣، اللوحتان ١ و٢). وقد أدى ذلك إلى ارتفاع التضخم في أسعار السلع، قبل إعادة التوازن

- عندما يكون منحنى فيليبس شديد الانحدار بالنسبة للاقتصاد ككل، تتعاظم منافع التشديد النقدي. وبعبارة أخرى، فإن تخفيف الآثار التضخمية للطلب في ظل انتشار اختناقات سلاسل الإمداد - كما حدث مؤخراً - يمثل نسبة تضخمية مواتية.
- ومع ذلك، عندما تقتصر قيود الإمداد على قطاع السلع الأولية، فإن قواعد السياسات التقليدية، مثل تلك التي تستهدف مقاييس التضخم الأساسي، تظل ملائمة. وتؤدي الاستجابة القوية للأسعار المرنة للسلع الأولية، عندما تقتصر قيود الإمداد على تلك القطاعات، إلى انخفاض التضخم بسرعة ولكن قد ينجم عنها ركود في وقت لاحق. وفي المقابل، يؤدي استهداف الأسعار الجامدة إلى تراجع التضخم بوتيرة أكثر تدرجاً في ظل مسار أكثر سلاسة للنتائج.

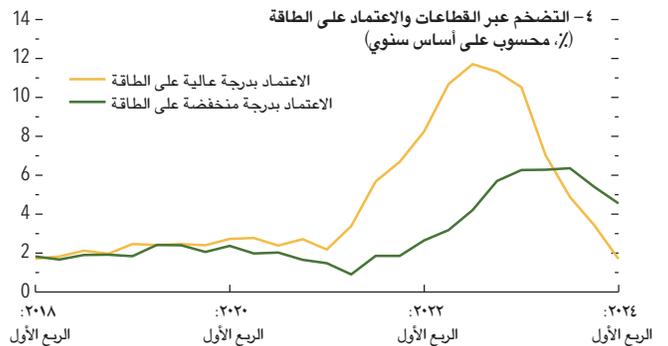
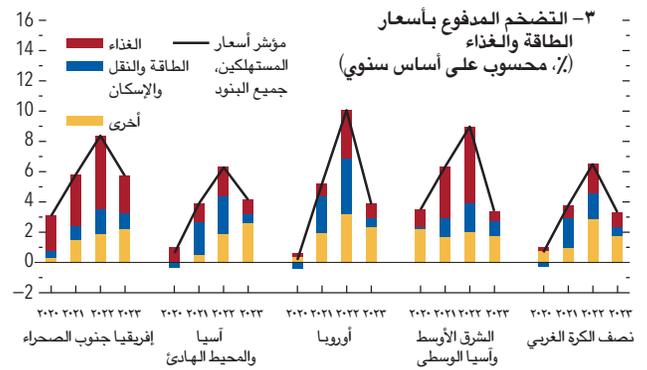
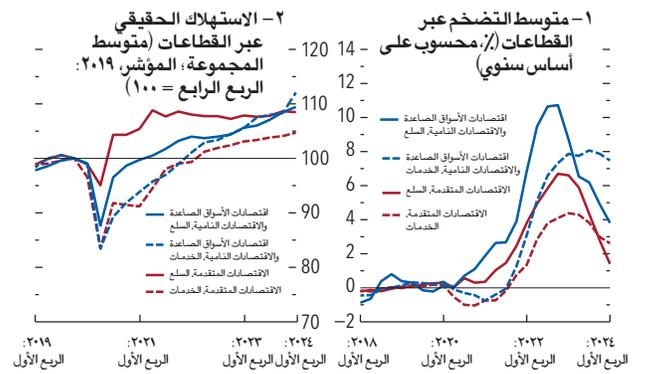
ويركز هذا الفصل في الأساس على دور أسعار الفائدة الأساسية من خلال قنوات الطلب التقليدية. وبالتالي، فهو مكمل لدراسات أخرى تركز على دور عمليات الإفصاح العام من جانب البنوك المركزية في توقعات التضخم (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، ومخاطر الأسواق المالية، وسياسات الميزانيات العمومية (الإطار ٢-١)، وتدابير كبح الأسعار (الإطار ٢-٢)، وتدابير السيولة، والأدوات الأخرى للسياسات بخلاف أسعار الفائدة الأساسية. ورغم أن هناك دروس في هذه المجالات يمكن استخلاصها من التجارب الأخيرة، فإن استقرار توقعات التضخم طويل الأجل وعدم وجود عسر مالي واسع النطاق يشجعان على تركيز الفصل على أسعار الفائدة، والتراخي الاقتصادي، ونشاط القطاعات.

## ماذا حدث؟ تحليل مفصل لديناميكية التضخم

بدءاً من أواخر عام ٢٠٢٠، ارتفع التضخم بشكل مترام وغير متوقع في مختلف أنحاء العالم إلى مستويات لم نشهدها منذ سبعينات القرن العشرين (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ١). فقد بلغ التضخم السنوي ذروته في عام ٢٠٢٢ مسجلاً حوالي ٨٪ في وسيط الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، وتجاوز ذلك في وسيط البلدان منخفضة الدخل، قبل أن يتراجع على مدار عام ٢٠٢٣. وكانت الطفرة التضخمية غير متوقعة إلى حد كبير. فبدءاً من عام ٢٠٢١، نجد أن تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مثل العديد من التنبؤات الأخرى، قدرت التضخم بأقل من الواقع بالنسبة للعديد من البلدان، كما يتضح من أخطاء التنبؤ الموجبة في اللوحة ٢ من الشكل البياني ٢-١. وكانت أخطاء التنبؤ الموجبة أكبر في عام ٢٠٢٢، وخاصة بالنسبة للاقتصادات

<sup>٢</sup> تعرض دراسة Koch and Noureldin (2024) تحليلاً متعمقاً لأخطاء التنبؤ بالتضخم.

## الشكل البياني ٢-٣: خصائص القطاعات وديناميكية التضخم



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، بوابة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي؛ ورسائل خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض اللوحة ١ متوسط معدلات تضخم أسعار السلع (ما عدا الغذاء والطاقة) والخدمات في عينة من ٣٠ اقتصاداً متقدماً و١٣ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمرور الوقت. وتعرض البيانات كانحرافات عن متوسط عامي ٢٠١٩ و٢٠١٩. وتعرض اللوحة ٢ متوسط الاستهلاك الحقيقي عبر القطاعات المرجح بإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية عبر الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مستعداً كنسبة مئوية من مستواه في الربع الرابع من عام ٢٠١٩. وتعرض اللوحة ٣ وسيط المساهمات ومعدل التضخم الكلي لكل منطقة. وفي اللوحة ٤، تحسب درجة الاعتماد على الطاقة بمجموع حصص النفط والغاز والمرافق في المدخلات عبر القطاعات. وتعرف القطاعات بأنها تعتمد على الطاقة إذا كانت درجة اعتمادها أعلى من الوسيط، أما باقي القطاعات فتعتمد بدرجة منخفضة على الطاقة. ويتم تخفيض معدلات التضخم عبر القطاعات (التي تقاس على أساس مخفضات القيمة المضافة عبر القطاعات) باستخدام الوسيط داخل كل مجموعة.

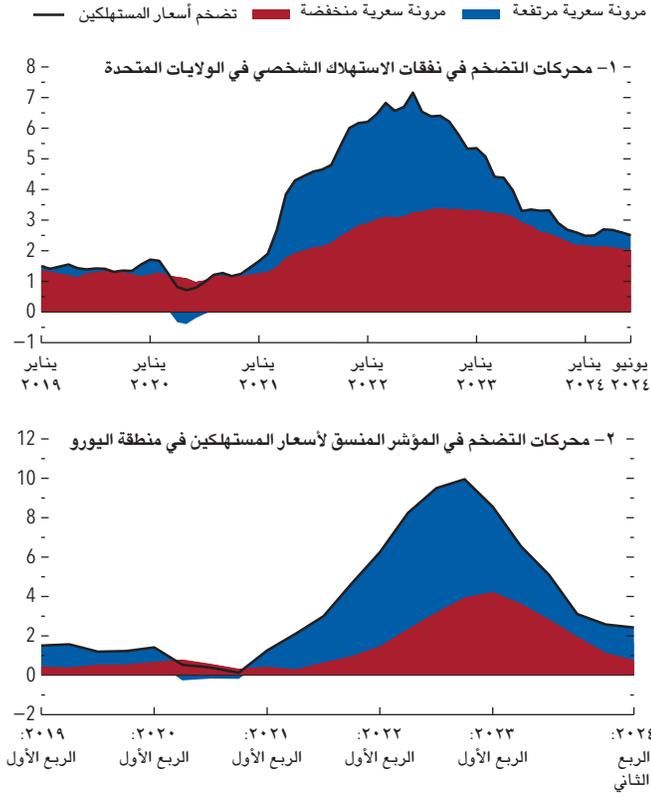
للطلب مع تخفيف قيود الإغلاق العام. ولذلك، بلغ التضخم في أسعار السلع ذروته في وقت أقرب وعند مستوى أعلى مقارنة بالتضخم في أسعار الخدمات. ثانياً، فرضت الحرب في أوكرانيا ضغوطاً كبيرة على مكونات التضخم الكلي غير الأساسية. وكانت هاتان القوتان مسؤولتين عن الجزء الأكبر من ارتفاع التضخم الكلي وتراجعها لاحقاً (الشكل البياني ٢-٣، اللوحة ٣)، مع وجود دور رئيسي لتضخم أسعار الغذاء، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بينما كانت أسعار الطاقة هي المحرك الرئيسي لديناميكية التضخم في أوروبا.

وكان لارتفاع أسعار السلع الأولية آثار كبيرة على العمليات المتممة للإنتاج، لأن السلع الأولية تعد أحد مدخلات الإنتاج في العديد من القطاعات الأخرى. وباستخدام جداول المدخلات والمخرجات الدولية، يتم في هذا الفصل تقدير مدى اعتماد القطاعات بشكل مباشر أو غير مباشر على الطاقة من خلال سلاسل الإمداد. فقد ارتفع التضخم في البداية في القطاعات التي تعتمد على الطاقة في عام ٢٠٢١، حتى قبل بدء الحرب في أوكرانيا. وخلال عام ٢٠٢٢، بلغ التضخم ذروته في القطاعات التي تعتمد على الطاقة؛ واتسع نطاق التضخم وبدأ في الارتفاع في القطاعات ذات الاعتماد المنخفض على الطاقة. وفي حين انخفض التضخم بشكل ملحوظ في القطاعات التي تعتمد على الطاقة، ظل مستواه ثابتاً في القطاعات الأقل اعتماداً على الطاقة في نهاية عام ٢٠٢٣ (الشكل البياني ٢-٣، اللوحة ٤).

ثم أصبحت هذه القطاعات المحركات الأساسية للتضخم الكلي. ويتسق ذلك إلى حد كبير مع الأنماط السابقة لانتقال آثار صدمات الطاقة عبر شبكات القطاعات: حيث تنتشر صدمات الطاقة حسب مرونة الأسعار ومدى الاعتماد على الطاقة عبر القطاعات (الشكل البياني ٢-٢-٦ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت). فيكون انتقال الآثار أقوى في القطاعات الأكثر اعتماداً على الطاقة والقطاعات ذات الأسعار الأكثر مرونة (دراسة Minton and Wheaton 2022، ودراسة Afrouzi، Bhattarai، and Wu 2024). ورغم أن صدمات أسعار الطاقة كانت كبيرة بشكل استثنائي هذه المرة (الشكل البياني ٢-٢-٢ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت)، فإن انتقال آثارها لم يتجاوز المعتاد بالضرورة. ومن المنظور التاريخي، نجد أن ذروة انتقال آثار ارتفاع أسعار الطاقة بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى تضخم مؤشر أسعار المستهلكين على المستوى القطري بلغت حوالي ٠,٠٦ نقطة مئوية في الاقتصادات المتقدمة و٠,١٧ نقطة مئوية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.<sup>٣</sup> وقد كانت القيم متماثلة هذه المرة،

<sup>٣</sup> تقترب هذه التقديرات من تقديرات دراسات Task Force of the Monetary Policy (2010) Committee of the ESCB، وChoi and others (2018)، وMinton (2022)، وA. Afrouzi، Bhattarai، and Wu (2024)، وتعد زيادة التأثير على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية انعكاساً جزئياً لزيادة نسبة القطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة (على سبيل المثال قطاعي التعدين والصناعة التحويلية) في تلك البلدان (راجع أيضاً عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ). كذلك يعرض الشكل البياني ٢-٢-٤ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت اختصاراً للعلاقات غير الخطية في انتقال الآثار. وهي سمة من سمات بعض النماذج الهيكلية، مثل النموذج الوارد في دراسة

الشكل البياني ٢-٥: التضخم عبر القطاعات ومرونة الأسعار  
(%، معدل محسوب على أساس سنوي)



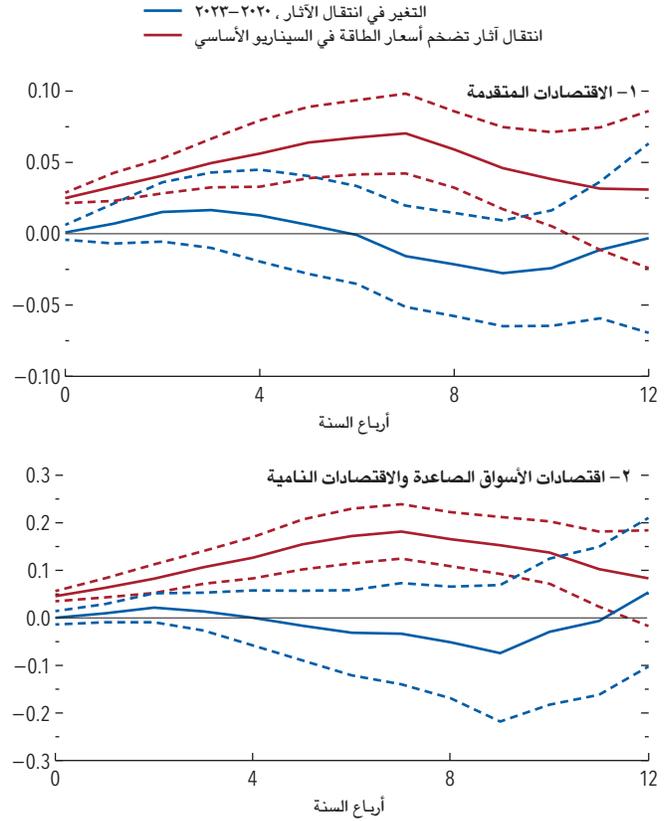
المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يقاس التضخم على أساس التضخم في المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين عبر القطاعات في منطقة اليورو. وتُحسب المرونة السعرية عبر القطاعات باستخدام بيانات من دراسة (Rubbo, 2023). وتتضمن البيانات القطاعية ١٢ قطاعاً من قطاعات المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين. ويتم تقسيم القطاعات على أساس وسيط المرونة السعرية. تم يتم تجميع بيانات التضخم عبر البلدان باستخدام أوزان البلدان المحسوبة على أساس تعادل القوى الشرائية وأوزان المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين داخل البلدان.

وخاصة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في آسيا (الشكل البياني ٢-٢-٢، اللوحة ٤ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت)، شهدت تضخماً كلياً أقل في مؤشر أسعار المستهلكين، مما يشير إلى أن أسعار الطاقة ربما كان لها دور بارز في ديناميكية التضخم - وهو موضوع يعاد النظر فيه في هذا الفصل باستخدام التفكيك الإحصائي لعناصر التضخم في الإطار ٢-٢، حيث يتم استكشاف دور تدابير كبح الأسعار في احتواء التضخم (في أسعار الطاقة).

وفي البداية، كان التضخم الكلي مدفوعاً بقطاعات السلع ذات الأسعار الأكثر مرونة، مثل الطاقة والمركبات والأجهزة المنزلية، ثم قطاعات الخدمات ذات الأسعار المرنة، مثل المطاعم والفنادق والترفيه، وهو ما يرجع جزئياً إلى دور صدمات أسعار الطاقة والسلع الأولية. وتفسر هذه القطاعات ذات الأسعار المرنة الجانب الأكبر من صعود وهبوط التضخم المشاهد في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. ولم تشهد القطاعات ذات الأسعار الأقل مرونة زيادات كبيرة في الأسعار حتى أواخر عام ٢٠٢٢ وأوائل عام ٢٠٢٣. ولكن بنهاية عام ٢٠٢٣، كان التضخم مدفوعاً

الشكل البياني ٢-٤: انتقال آثار أسعار الطاقة إلى تضخم مؤشر أسعار المستهلكين  
(نقاط مئوية)



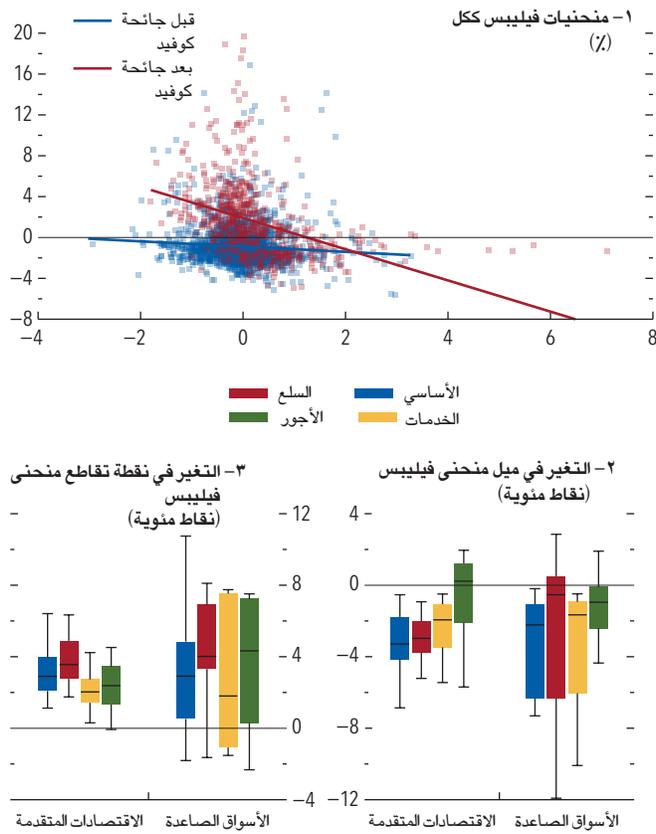
المصادر: Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، بوابة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني نتائج التوقعات المحلية لتضخم مؤشر أسعار المستهلكين على المستوى القطري عند وقوع صدمة في أسعار الطاقة مقدارها ١٠٠ نقطة أساس. وتغطي العينة بيانات ٢٦ اقتصاداً متقدماً و٩ اقتصادات من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤. وتعرف فترة كوفيد بأنها الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ وما بعده. ويتم استبعاد بيانات الربعين الأولين من عام ٢٠٢٠. وتشمل المتغيرات الضابطة فترتي تأخر لفجوة الناتج، وتضخم مؤشر أسعار المستهلكين، وسعر الفائدة الأساسي، والتغير في سعر الصرف الفعلي الاسمي. وتشمل نماذج الانحدار أيضاً آثاراً قطرية ثابتة. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية مرتين حسب البلد وحسب الزمن. وتوضح الخطوط معاملات التوقعات المحلية لمدة تصل إلى اثني عشر ربيع سنة قادمة إلى جانب نطاقات ثقة نسبتها ٩٥٪ (الخطوط المتقطعة).

لأن انتقال آثار أسعار الطاقة إلى تضخم مؤشر أسعار المستهلكين لم تزداد قوته بشكل ملموس عبر مجموعة واسعة من البلدان (الشكل البياني ٢-٤، والشكلان البيانيان ٢-٢-٤ و٢-٢-٥ والمتاحان على شبكة الإنترنت).<sup>٤</sup> وعلاوة على ذلك، نجد أن البلدان التي شهدت تضخماً أقل في أسعار الطاقة،

(2023) Cavallo, Lippi, and Miyahara. ورغم وجود بعض الأدلة على العلاقات غير الخطية في انتقال آثار أسعار الطاقة، لا يوجد دليل على تزايد قوة هذه العلاقات على نطاق واسع بعد الجائحة. وجميع المرفقات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: [www.imf.org/en/Publications/WEO](http://www.imf.org/en/Publications/WEO).  
<sup>٤</sup>قد تتأثر قوة انتقال آثار أسعار النفط عبر البلدان بمستوى الضرائب الانتقائية على الوقود (Ahn 2024)، حيث تزيد قوة انتقال الآثار في البلدان التي تطبق معدلات أقل لهذه الضرائب.

## الشكل البياني ٢-٦: تطور منحنيات فيليبس



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستبعد الشكل البياني بيانات الربعين الأولين من عام ٢٠٢٠. وفي اللوحة ١، يوضع المحور السيني فجوة البطالة ويشير المحور الصادي إلى انحراف التضخم الأساسي. وتُحسب مقاييس التضخم كقيمة متبقية بعد استبعاد الأثر القطري الثابت في كل بلد. وتشير الخطوط الزرقاء والحمراء إلى التطابق الخطي مع عينة من ٢٩ اقتصاداً متقدماً و١٥ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة خلال الفترة من الربع الأول من عام ٢٠١٠ إلى الربع الأول من عام ٢٠٢٤. وتعرف "فترة ما بعد كوفيد" بأنها الربع الأول من عام ٢٠٢٠ وما بعده. ويتم تقدير فجوة البطالة باستخدام مرشح هودريك - بريسكوت لمتغير واحد. ويتم استبعاد القيم الشاذة التي تنحرف فيها معدلات التضخم عن متوسط البلدان بأكثر من ٢٠ نقطة مئوية. وتعرض اللوحتان ٢ و٣ توزيع التغيرات في ميل منحنى فيليبس والتغيرات في نقطة التقاطع عبر البلدان عن التقديرات على المستوى القطري لمنحنيات فيليبس الأولية قبل عام ٢٠٢٠. ويعد. ويتم استبعاد القيم الخارجية (أكثر من ١,٥ مدى ربعي أقل من الربع الأول أو أعلى من الربع الثالث) من المخططات الصندوقية.

وينطبق ذلك أيضاً على نسخة من النموذج أكثر ثراءً تستبعد أثر العوامل الأخرى، بما في ذلك التضخم المتأخر (وبالتالي تستبعد أثر الارتداد المحتمل إلى المتوسط)، وتوقعات التضخم، وأسعار الطاقة والواردات (الشكل البياني ٢-٧، اللوحتان ١ و٢ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت).<sup>٦</sup>

٦ نادت دراسات Hooper, Mishkin, and Sufi, McLeay (2020) and Tenreiro (2020) و Hazell and others (2022) بتحديد منحنيات فيليبس من البيانات الإقليمية لتخفيف المخاوف بشأن الصدمات المدفوعة بالتكلفة التي تؤدي إلى تحيز تقديرات منحنيات فيليبس من البيانات الإجمالية. وهناك تقدير إقليمي داخل منطقة اليورو بأثار ثابتة زمنية (الشكل البياني ٢-٧، اللوحتان ٥ و٦ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت) يؤكد النتائج التي سبق عرضها في هذا الفصل.

في الأساس بالقطاعات ذات الأسعار غير المرنة مثل الملابس والاتصالات والصحة (الشكل البياني ٢-٥، اللوحتان ١ و٢). ويرصد النموذج الهيكلي الوارد في الفصل درجات مختلفة من جمود الأسعار عبر القطاعات وانتقال آثار التضخم من الأسعار المرنة إلى الأسعار الجامدة بمرور الوقت. وقبل التطرق إلى آثار هذه الأنماط على السياسة النقدية، يُجرى هذا القسم تحليلاً أكثر تفصيلاً لديناميكية التضخم هذه من منظور منحنيات فيليبس الكلية والقطاعية.

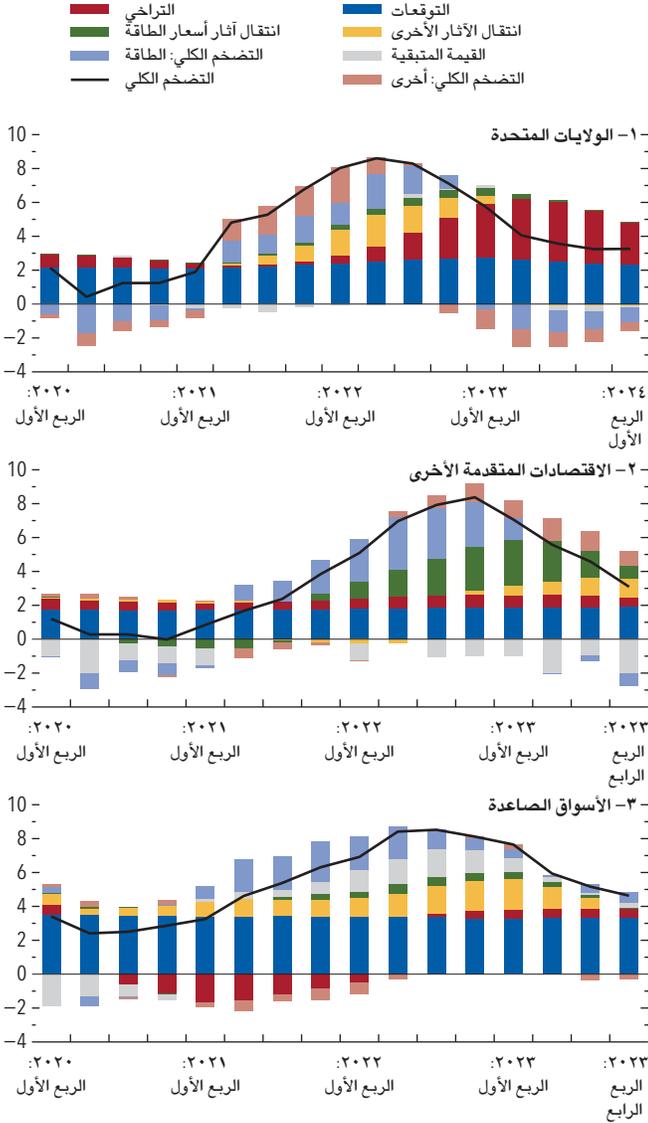
## تحول منحنى فيليبس وتزايد انحداره

يولي صناع السياسات النقدية اهتماماً خاصاً للعلاقة بين التراخي الاقتصادي والتضخم، أو منحنى فيليبس، لأن هذه العلاقة توفر مقياساً لفرص العمل الضائعة والنتائج الضائعة كتكلفة لخفض التضخم. وقبل الجائحة، كانت هذه العلاقة مسطحة نسبياً، مما يشير إلى وجود مفاضلة ضعيفة بين الناتج والتضخم (دراسات Blanchard 2016، و Del Negro and others 2020، و Hazell and others 2022، و Rubbo 2023).<sup>٥</sup> وبعبارة أخرى، كانت الضغوط التضخمية ضعيفة قبل عام ٢٠٢٠، حتى عندما كان الاقتصاد قريباً من التوظيف الكامل. لكن أثناء الجائحة، زاد انحدار منحنى فيليبس التجريبي واتجه نحو الصعود بوضوح (الشكل البياني ٢-٦، ودراسات Benigno and Eggertsson، Ari and others 2023، و Gudmundsson, Jackson, and Portillo 2024، و Inoue, Rossi, and Wang 2024). وكانت هذه الأنماط واضحة بشكل خاص في الاقتصادات المتقدمة؛ وعند إجراء المقارنات عبر القطاعات، كان تحول منحنيات فيليبس التجريبية وتزايد انحدارها أكثر وضوحاً إلى حد ما في حالة تضخم أسعار السلع مقارنة بتضخم أسعار الخدمات (الشكل البياني ٢-٦، اللوحتان ٢ و٣؛ والشكل البياني ٢-٧ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت). وتشير زيادة انحدار منحنى فيليبس التجريبي إلى أنه في حالة حدوث انخفاض معين في التراخي الاقتصادي، شوهد ارتفاع أكبر في التضخم؛ وعلى العكس، ارتبطت زيادة معينة في التراخي الاقتصادي بانخفاض أكبر في التضخم. ويتسق هذا النمط مع النتيجة التي توصل إليها القسم السابق وهي أن التنبؤات، التي ربما استندت إلى منحنيات فيليبس الأكثر استواءً قبل الجائحة، قدرت التضخم بأقل من الواقع عندما كان أخذاً في الارتفاع وبالعكس في تقديره عندما كان أخذاً في الانخفاض. ولاختبار هذه العلاقات على المستوى القطري، يتم في هذا الفصل تقدير علاقات منحنيات فيليبس التجريبية لكل بلد والمقارنة بين المعاملات قبل الجائحة وبعدها. وتؤكد النتائج أن الأنماط كانت شبيهة عالمية عبر مختلف الاقتصادات المتقدمة ومعظم الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٢-٦، اللوحتان ٢ و٣).

<sup>٥</sup> كما ورد في دراسة McLeay and Tenreiro (2020)، فإن منحنى فيليبس المسطح قبل الجائحة قد يكون أيضاً نتيجة جزئية للسياسة النقدية التي استوعبت الصدمات المدفوعة بالتكلفة ونجحت في تحقيق استقرار الاقتصادات في أعقاب صدمات الطلب.

### الشكل البياني ٢-٧: محركات التضخم في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى والأسواق الصاعدة

(٪، المعدل على أساس سنوي مقارن)



المصادر: مؤسسة Consensus Economics، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يتم تقدير محركات التضخم في الولايات المتحدة على أساس بيانات شهرية (وفقا لدراسة Dao and others 2024) ثم يتم تحويلها إلى بيانات ربع سنوية؛ وبالنسبة للبلدان الأخرى، يتم التقدير على أساس بيانات ربع سنوية. ويتم قياس "التراخي" باستخدام نسبة الوظائف الشاغرة إلى البطالة في الاقتصادات المتقدمة واستخدام فجوة البطالة (المقدرة باستخدام مرشح هودريك - بريسكوت لمتغير واحد) في الأسواق الصاعدة. ويتم تجميع المساهمات على المستوى القطري في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة عبر مجموعات البلدان باستخدام أوزان إجمالي الناتج المحلي المحسوبة على أساس تعادل القوى الشرائية. ويتم تحويل القيم المطابقة لفجوة التضخم إلى معدلات على أساس اثني عشر شهرا.

ومع ذلك، كانت الأنماط أقل وضوحا بالنسبة لمنحنى فيليبس التجريبي للأجور، والذي لم يزد انحداره كثيرا سواء في الاقتصادات المتقدمة أو الأسواق الصاعدة، ولكنه اتجه نحو الصعود مع ارتفاع توقعات التضخم قصيرة الأجل (المخططات الصندوقية الخضراء في الشكل البياني ٢-٦، اللوحة ٣). ونظرا لأن الأجور كانت أقل استجابة، فمن المرجح أن ديناميكية التضخم الأخيرة لم تنشأ عن النقص المفرط في معروض سوق العمل، أو على الأقل لم تنشأ عنه وحده. ويقدم النموذج الهيكلي الوارد في الفصل تفسيراً منطقياً لتزايد انحدار منحنى فيليبس بسبب الصدمات والقيود التي تنشأ خارج سوق العمل.

### انتقال آثار صدمات أسعار السلع الأولية

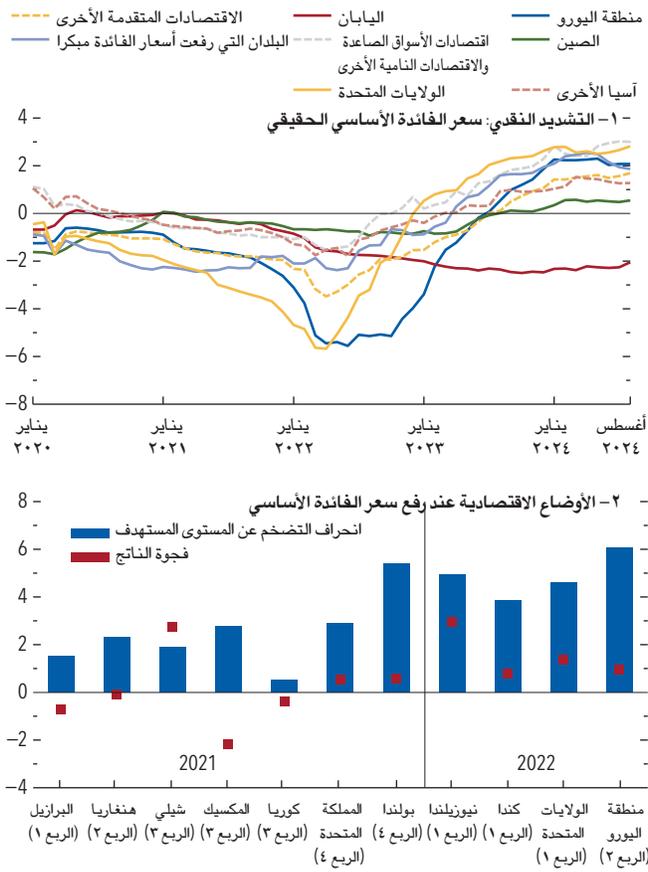
إذا ما تم استخدام تقديرات أكثر ثراء لمنحنى فيليبس (الشكل البياني ٢-٧ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت)، يمكن تفكيك عناصر التضخم في مختلف البلدان من خلال استخدام منهجية مماثلة لتلك الواردة في دراسة Dao and others (2024) و Ball, Leigh, and Mishra (2022). ولا يقوم هذا التفكيك الإحصائي لعناصر التضخم بتقسيم مساهمة صدمات التضخم الهيكلية، بل يوفر بدلا من ذلك تحليل الارتباط بين العوامل الرئيسية المساهمة في ديناميكية التضخم.<sup>٧</sup>

ومنذ منتصف عام ٢٠٢٢، يسهم نقص المعروض في أسواق العمل (وهو مؤشر بديل لحجم التراخي في الاقتصاد) بدور محدود في تفسير ديناميكية التضخم في جميع الاقتصادات، ربما باستثناء الولايات المتحدة خلال الفترة اللاحقة (الشكل البياني ٢-٧). وتتسق هذه النتيجة مع النتائج التي سبقت الإشارة إليها في هذا الفصل بشأن ضعف استجابة الأجور الحقيقية والتغيرات المحدودة في منحنى فيليبس للأجور. وبدلا من ذلك، ساهمت صدمات الطاقة وغيرها من صدمات التضخم الكلي بدور كبير. وانتقلت آثار هذه الصدمات لاحقا إلى التضخم الأوسع نطاقا، حيث ساهمت أسعار الواردات مساهمة كبيرة في انتقال هذه الآثار في الأسواق الصاعدة. وأخيرا، استمر ثبات توقعات التضخم طويل الأجل في مختلف البلدان، ولم تساهم بشكل مباشر في ديناميكية التضخم.

وبشكل أكثر تحديدا، كان التضخم في الولايات المتحدة (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ١) مدفوعا في البداية بصدمات أسعار الطاقة وغيرها من الصدمات الخاصة بكل قطاع، حيث أدت حالات النقص والجاؤة إلى انقطاع سلاسل الإمداد. وانتقلت آثار صدمات التضخم الكلي هذه لاحقا إلى التضخم الأوسع نطاقا في عام ٢٠٢١ وأوائل عام ٢٠٢٢. ولكن

<sup>٧</sup> يرصد تأثير التراخي الاقتصادي أيضا آثار التنشيط المالي أو السياسة النقدية على الطلب الكلي. ويتم رصد التأثير من خلال التوقعات التضخمية قصيرة الأجل في ظل انتقال الآثار، كما يتم رصد تأثير أسعار الغذاء في ظل صدمات التضخم الكلي الأخرى. وتسمح المواصفة المستخدمة في هذا الفصل بأن يؤثر النقص في معروض سوق العمل على التضخم الأساسي بشكل مباشر، وليس بشكل غير مباشر فقط من خلال تضخم الأجور، وهو ما يتسق مع الأدلة الواردة في دراسة Dao and others (2024).

## الشكل البياني ٢-٨: تشديد السياسة النقدية (%)



المصادر: بنك التسويات الدولية، ومؤسسة Consensus Economics، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشمل العينة ١٦ اقتصادا متقدما و٦٥ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. والمجملات الأخرى هي قيم الوسيط والبلدان التي رفعت أسعار الفائدة مبركراً هي البرازيل وشيلي وهنغاريا وكوريا ونيوزيلندا والنرويج وبيرو وبولندا، والتي رفعت أسعار الفائدة قبل البنوك المركزية الرئيسية بكثير. وفي اللوحة ١، يتم إنشاء أسعار الفائدة الحقيقية كأسعار فائدة اسمية مطروحا منها توقعات التضخم خلال سنة قادمة. وتوضح اللوحة ٢ الأوضاع الاقتصادية عند أول رفع لأسعار الفائدة خلال دورة التشديد الحالية في البلدان التي رفعت أسعار الفائدة مبركراً بخلاف بيرو وكندا ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويتم تصنيف البلدان حسب توقيت قيامها بأول رفع لأسعار الفائدة. ويتم إبلاغ بيانات التضخم في صورة انحراف عن معدل التضخم المستهدف من البنك المركزي في ربع السنة الذي يشهد أول تشديد. وتكون بيانات فجوة الناتج سنوية. وأعدت مسميات البيانات الواردة في الشكل البياني باستخدام رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

منذ منتصف عام ٢٠٢٢، كان المحرك الرئيسي للتضخم في الولايات المتحدة هو نقص المعروض في سوق العمل<sup>٨</sup>. وبحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٤، كان نقص المعروض في سوق العمل لا يزال يساهم بنحو ٢,٥ نقطة مئوية في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، وهو ما يقابله جزئياً انكماش محدود في تكاليف الطاقة.

وفي المقابل، كانت مساهمة ركود سوق العمل في التضخم ضئيلة في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة. وكان التضخم في الاقتصادات المتقدمة الأخرى، وخاصة في أوروبا (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٢)، مدفوعاً في البداية بالصددمات الكبيرة في أسعار الطاقة والتي انتقلت آثارها إلى التضخم واسع النطاق، حيث ساهم انتقال آثار صدمات أسعار الطاقة وحده بأكثر من ٢,٥ نقطة مئوية في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين في ذروته. وبالنسبة للأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٣)، كان انتقال آثار أسعار الواردات محركاً مهماً لانتقال آثار التضخم، وهو ما يشمل أي آثار لأسعار الصرف، نظراً لاستخدام أسعار الواردات بالعملة المحلية<sup>٩</sup>.

إن فهم ديناميكية التضخم الأخيرة يتطلب فهم كيف أدت الصدمات القطاعية، بما في ذلك الصدمات في قطاعي الطاقة والسلع الأولية، إلى ضغوط تضخمية واسعة النطاق. وبخلاف النماذج التقليدية التي تعتمد على قطاع واحد، فإن النموذج الهيكلي متعدد القطاعات المستخدم هنا يلقي المزيد من الضوء على انتقال آثار الصدمات القطاعية عبر شبكة الإنتاج.

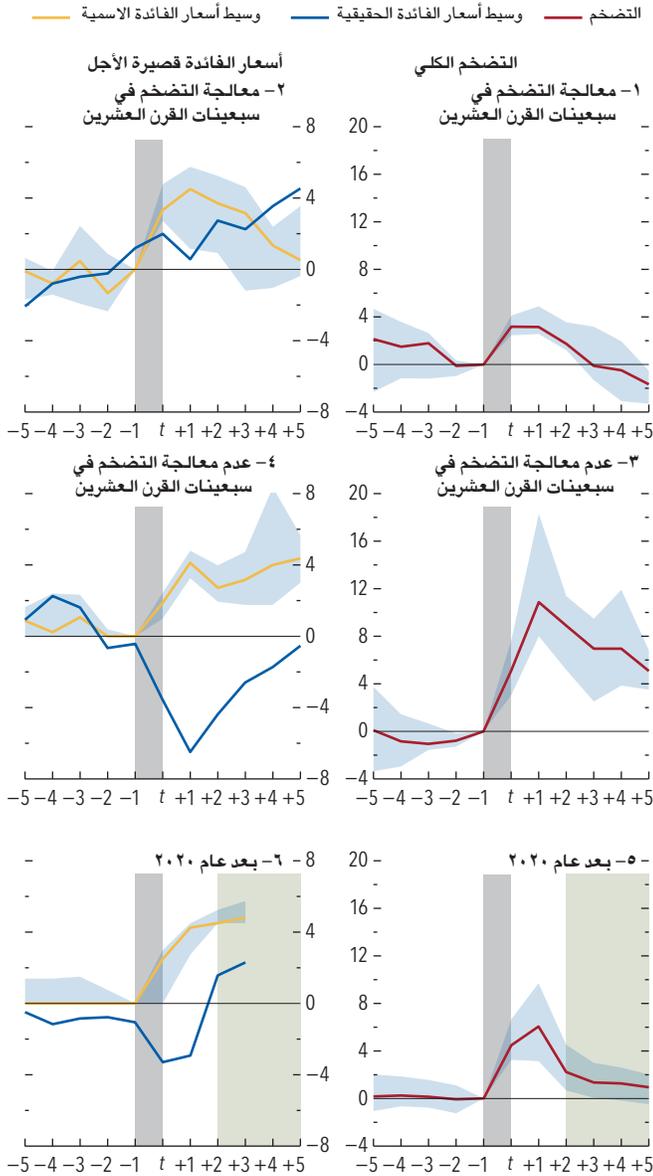
## رد فعل السياسة النقدية

لمواجهة الجائحة، اعتمدت البنوك المركزية على مستوى العالم في البداية سياسات نقدية توسعية تهدف إلى تنشيط الاقتصادات والحفاظ على الاستقرار المالي (الشكل البياني ٢-٨، اللوحة ١). ومع ظهور ضغوط تضخمية أوسع نطاقاً، تحولت البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية. ورغم أن التشديد كان متزامناً بوجه عام، فقد اختلف توقيته الدقيق ووتيرته عبر البلدان، حسب تأثير الصدمات علىفرادى الاقتصادات، وتوقيت الإغلاق العام وإعادة فتح الاقتصادات، والظروف

<sup>٨</sup> كما ورد في دراسات Barnichon and Ball, Leigh, and Mishra (2022) و Shapiro (2024) و Bernanke and Blanchard (2024)، يقاس النقص في معروض سوق العمل في الولايات المتحدة باستخدام نسبة الوظائف الشاغرة إلى البطالة. وفي المناطق الأخرى، يسهم النقص في معروض سوق العمل بدور أقل بكثير. بغض النظر عن مقياس هذا النقص في المعروض (نسبة الوظائف الشاغرة إلى البطالة أو فجوة البطالة). ومرة أخرى، باستثناء في حالة الولايات المتحدة، يؤدي استخدام فجوة الناتج كمقياس للتراخي الاقتصادي إلى نتائج مماثلة (الشكل البياني ٢-٧، اللوحات ٣ و ٤ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت)، وهو ما ينطبق على استخدام التقديرات الخاصة بكل بلد بالنسبة للبلدان التي تتوفر عنها بيانات شهرية.

<sup>٩</sup> يعرض الشكل البياني ٢-٧-٨ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت تقسيماً مفصلاً، ويسلط الضوء، من بين سمات أخرى، على أهمية صدمات الطاقة وصددمات التضخم الكلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في أوروبا الشرقية. ويمكن تفسير القيم المتبقية عبر الأسواق الصاعدة بشكل عام جزئياً من خلال انتقال السيولة العالمية عبر الحدود (Choi and others 2017).

## الشكل البياني ٢-٩: المقارنة بين نوبات التضخم (٧)



المصادر: دراسة Ari and others 2023، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يشير "الوسيط" إلى وسيط النتائج عبر نوبات التضخم، ويتم استبدال معدلات التضخم وأسعار الفائدة الاسمية قصيرة الأجل لتساوي صفراً في العام السابق (t-1)، مع عرض الانحرافات بعد ذلك. ويتم عرض أسعار الفائدة الحقيقية في مستويات وليس انحرافات مستعدلة. وتشير المساحات الزرقاء المظللة إلى المثبتين ٢٥ حتى المثبتين ٧٥ للبيانات عبر نوبات التضخم. وتشير المساحات الرمادية المظللة إلى نوبات تضخم محددة، بينما تشير المساحات الخضراء المظللة إلى التوقعات.

التباين في مرتكزات السياسات الأخرى، مثل حجم التنشيط المالي أو تدابير كبح الأسعار، دافعا لاستجابات مختلفة من السياسة النقدية. وعلى أثر هذه الاختلافات بدأت بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مثل البرازيل وشيلي والمكسيك، في رفع أسعار الفائدة قبل غيرها. وفي المقابل، أبدت آسيا استجابة أكثر اعتدالا، وقامت الولايات المتحدة بتعديل سياساتها في وقت لاحق نسبيا (الشكل البياني ٢-٨، اللوحة ٢).

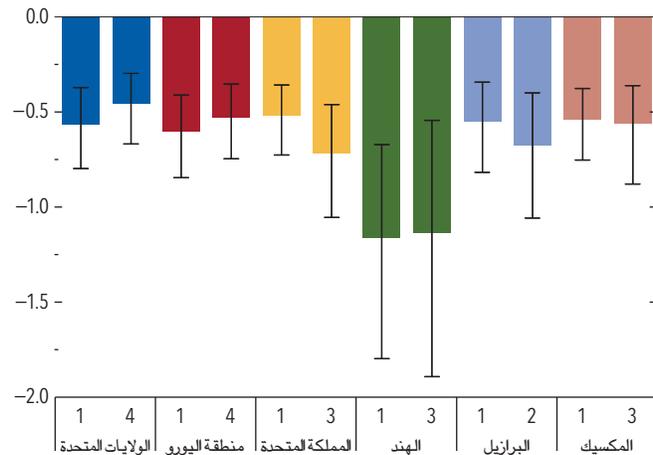
## استجابات السياسات مقارنة بتلك التي شهدتها سبعينات القرن العشرين

إن صدمات أسعار الطاقة التي وقعت في سبعينات القرن العشرين، والتي كانت لها أيضا تداعيات عالمية، توفر معيارا طبيعيا، وإن كان غير كامل، لمقارنة استجابات السياسات خلال الطفرة التضخمية الأخيرة. وهو معيار غير كامل بسبب التغييرات التي أحدثت تحولات في أطر السياسات النقدية ومصادقية هذه السياسات منذ سبعينات القرن العشرين وبسبب تزامن التجربة الأخيرة مع وقوع جائحة.

ويساعد تحديد نوبات التضخم في عينة عالمية على إجراء هذه المقارنات. ووفقا لدراسة Ari and others (2023)، يعرف هذا القسم النوبة التضخمية باعتبارها فترة تشهد ارتفاعا في التضخم بأكثر من نقطتين مئويتين في العام. ثم يتم تصنيف هذه النوبات إلى نوبات "تمت معالجتها" أو نوبات "لم تتم معالجتها"، حيث يُنظر إلى نوبة التضخم على أنها تمت معالجتها إذا انخفض التضخم بنحو نقطة مئوية واحدة عن مستواه خلال فترة الخمس سنوات السابقة للنوبة. وتسفر المقارنة بين النوبات التي حدثت بعد عام ٢٠٢٠ وتلك التي حدثت في سبعينات القرن العشرين عن المشاهدات التالية (الشكل البياني ٢-٩):

- مقارنة بالنوبات التي تمت معالجتها في سبعينات القرن العشرين، كانت نوبات التضخم بعد عام ٢٠٢٠ أكثر وضوحا واستمرارا، حيث تزايدت الضغوط التضخمية بشكل حاد خلالها (المساحات الرمادية المظللة في الشكل البياني) واستمرت تصاعدها في العام التالي.
- كانت ارتفاعات أسعار الفائدة الاسمية خلال النوبات التي تمت معالجتها في سبعينات القرن العشرين أكبر، حيث انتقلت الأسعار الحقيقية سريعا إلى نطاق الانكماش (الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ٢). وفي المقابل، انطوت نوبات التضخم بعد عام ٢٠٢٠ على تصحيح أكثر اعتدالا في أسعار الفائدة الاسمية وموقف توسعي أطول أمدا على صعيد السياسة النقدية، وهو ما يشير إليه استمرار أسعار الفائدة الحقيقية السالبة.
- خلال نوبات التضخم التي لم تتم معالجتها، ظل موقف وسيط السياسة توسعيا، واتسم بتوغل أسعار الفائدة الحقيقية في الاتجاه السالب لفترة أطول مقارنة بتلك التي شوهدت بعد عام ٢٠٢٠.

## الشكل البياني ٢-١٠: انتقال آثار السياسة النقدية إلى مؤشر أسعار المستهلكين خلال فترات التشديد



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الأعمدة إلى وسيط ذروة الاستجابة في البلد المعني، وتمثل الخطوط الطولية الحد الأدنى والأعلى لمجموعة الاستجابات للفترة الأعلى كثافة بعدية بنسبة ٦٨٪. ١ = من تسعينات القرن العشرين إلى عام ٢٠١٩، ٢ = من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٢، ٣ = من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٣، ٤ = من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٣.

المقارنة على انتقال آثار صدمة معيارية لتشديد السياسة النقدية، حسب تقديرات نموذج للانحدار الذاتي للمتجهات يتضمن معاملات متغيرة بمرور الوقت، عبر بلدان مختارة خلال دورات التشديد النقدي منذ تسعينات القرن العشرين<sup>١٠</sup>. وتشير تقديرات النموذج إلى أن ذروة تأثير أسعار المستهلكين تتباين إلى حد ما استجابة لصدمة التشديد (الشكل البياني ٢-١٠، والشكل البياني ٢-٣ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت). ومع ذلك، لا يرصد التحليل وجود اختلاف منهجي ودال إحصائياً في حجم الاستجابات عند مقارنة استجابات الأسعار بعد عام ٢٠٢٢ بمتوسط انتقال الآثار المشاهد خلال دورات التشديد في تسعينات القرن العشرين وحتى عام ٢٠١٩. وتثبت صحة هذا الاستنتاج أيضاً عند مقارنة المسار الكامل للاستجابات للدفعات بمرور الوقت بذروة التأثير فقط (الشكل البياني ٢-٣ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت).

وهناك عدة محاذير في هذا الصدد. فالمنهجية المستخدمة في هذا القسم مصممة لكي ترصد، باستخدام البيانات المتاحة، التغيرات الكبيرة في الانتقال الكلي لآثار تشديد السياسة النقدية حتى الآن في دورات التشديد النقدي عبر البلدان. ولذلك، لا تستبعد هذه المنهجية التغيرات المحدودة، نظراً لعدم اليقين

<sup>١٠</sup> يركز هذا الفصل على الفترة التالية لعام ١٩٩٠ بعد أن اعتمدت البلدان أنظمة استهداف التضخم. ويتم عرض تفاصيل منهجية ونتائج إضافية في المرفق ٢-٣ المتاح على شبكة الإنترنت.

وبصفة عامة، تصنّف النوبة الأخيرة في موضع بين النوبات التي تمت معالجتها وتلك التي لم تتم معالجتها في سبعينات القرن العشرين من حيث ديناميكية التضخم وسرعة استجابة السياسات. وتتأكد صحة هذا الاستنتاج المتعلق باستجابة السياسات عند مقارنة الانحرافات عن أسعار الفائدة الأساسية والتي تدل عليها قاعدة بسيطة للسياسة تستهدف التضخم وفجوة الناتج (الشكل البياني ٢-٢ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت). ورغم أن بيانات التوقعات التضخمية في سبعينات القرن العشرين محدودة، فإن تحديد مؤشر بديل لدرجة ثبات التوقعات التضخمية باستخدام تقلبات التضخم السابقة يشير إلى أن التوقعات التضخمية كانت أكثر ثباتاً هذه المرة (الشكل البياني ٢-٢ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت).

## انتقال أثر تشديد السياسة النقدية: الاستمرارية والتغيرات

وفق ما تم توثيقه في هذا الفصل، فقد بدأ تشديد السياسة النقدية بعد انحسار الآثار الأولية غير العادية للجائحة، حيث اتخذت معظم إجراءات التشديد في وقت لاحق خلال نوبة التضخم. ولكن هل أدت الصدمات غير العادية إلى جعل انتقال آثار السياسة النقدية مختلفاً للغاية عن التجارب السابقة؟ الإجابة ليست واضحة لأن بعض القوى المؤثرة تشير إلى زيادة ضعف انتقال الآثار، بينما تشير قوى أخرى إلى زيادة قوة انتقال الآثار. فعلى سبيل المثال، ربما أصبح انتقال آثار السياسة أضعف من خلال أسواق الإسكان في بعض البلدان، نظراً لأن تزايد الإقبال على القروض العقارية بسعر فائدة ثابت ربما حد من حساسية مدفوعات الأسر لأسعار الفائدة المتزايدة (راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وبالمثل، كانت المدخرات الزائدة لدى الأسر تعمل كاحتياطي وقائي لمواردها المالية في العديد من البلدان. وربما أدت إلى صلاية الاستهلاك حتى مع تشديد السياسات. ولعل الطبيعة المتزامنة للتشديد على مستوى العالم قد أضعفت قناة سعر الصرف التي يتم من خلالها انتقال آثار السياسة النقدية، في حين أنها ربما تكون قد زادت من قوة قنوات أخرى، على سبيل المثال، من خلال الأسعار العالمية للسلع الأولية (دراسات Bernanke, Blanchard and Galí 2007b, Gertler, and Watson 1997 و Auclert and others 2023). وعلاوة على ذلك، فإن زيادة انحدار منحني فيليبس، على النحو الموثق في القسم السابق، ربما تعني أن التشديد قد يكون تأثيره محدوداً على الناتج ولكنه قد يحدث تأثيراً انكماشياً قوياً. ونظراً لهذه القوى المختلفة، يقيس هذا القسم الانتقال الكلي للآثار.

وتشير الأدلة الأولية إلى بعض التباين، ولكن ليس إلى تغير كبير وواسع النطاق في انتقال الآثار بمرور الوقت. وتركز

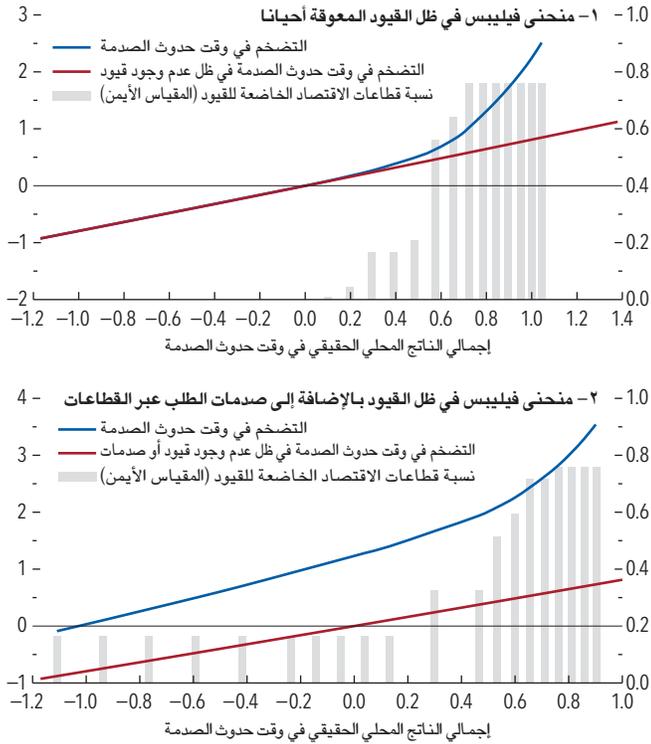
المحيط بالتقديرات، أو إمكانية تغيير استنتاجاتها بمجرد توافر المزيد من البيانات.

## دروس مستفادة للسياسة النقدية: تحليل قائم على نموذج

استرشادا بالنتائج التي توصل إليها هذا الفصل حتى الآن، يضع هذا القسم نموذجا عالميا جديدا يتضمن الروابط بين المدخلات والمخرجات، وهو نموذج الشبكة الديناميكية العالمية، لاستخلاص مزيد من الرؤى بشأن السياسات. وجزير بالاهتمام أن النموذج يتضمن السمات التالية:

- **الروابط الثرية بين المدخلات والمخرجات عبر القطاعات والبلدان:** لمحاكاة انتقال آثار الضغوط السعرية في فرادى القطاعات إلى التضخم الأساسي، كما ورد في القسم التجريبي، ينظر النموذج في عدة قطاعات متصلة عن طريق الروابط بين المدخلات والمخرجات. وقد يتغير الطلب النسبي على كل قطاع سواء كاستجابة لارتفاع الأسعار بشكل أكبر في بعض القطاعات أو إذا تغيرت أذواق الأسر، كما حدث، على سبيل المثال، عندما ارتفع الطلب على السلع مقارنة بالخدمات أثناء حالات الإغلاق العام بسبب الجائحة. ونظرا لأن النموذج يتضمن بلدين لديهما روابط تجارية، يمكنه تقييم دور التشديد المتزامن على مستوى العالم.
- **قيود الإمداد المعوقة أحيانا:** يتضمن النموذج القيود القطاعية المعوقة أحيانا، في شكل قيود على الحد الأقصى لمستوى توظيف العمالة في الشركات. وهذه القيود تحاكي اختناقات سلاسل الإمداد، وهي كما سيتضح عنصر أساسي في تفسير زيادة انحدار منحني فيليبس الكلي مؤخرا والتي وثقها القسم التجريبي وشهدت في العديد من البلدان (دراسة Gudmundsson, Jackson, and Portillo 2024، ودراسة Comin, Johnson, and Jones 2023). وفي الأوقات العادية، نادرا ما يقترب التوظيف من هذه القيود. ولكن في الحالات القصوى، مثل حالات الإغلاق العام، التي قد تشهد انخفاض الحد الأقصى للتوظيف في قطاع ما أو ارتفاع الطلب في قطاعات محددة (السلع المعمرة مثلا)، فإن هذه القيود يمكن أن تحد من الإنتاج. وستؤدي هذه الديناميكية إلى ارتفاع الأسعار في القطاعات التي تعاني من قيود الإمداد المعوقة، وسينتقل تأثيرها أيضا إلى بقية الاقتصاد، وخاصة إذا كانت القطاعات الخاضعة للقيود هي الجهات الرئيسية لتوريد المدخلات لقطاعات الأخرى، وكانت تلك المدخلات غير قابلة للاستبدال بسهولة.
- **الصدمة الكلية والقطاعية:** نظرا للدور المحتمل للتنشيط النقدي والمالي أثناء نوبة معينة، يسمح النموذج بحدوث صدمات السياسة النقدية وصدمة الطلب الكلي، بالإضافة إلى مجموعة ثرية من التحولات القطاعية في الطلب والعرض.

## الشكل البياني ٢-١: منحني فيليبس في ظل القيود المختلفة (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

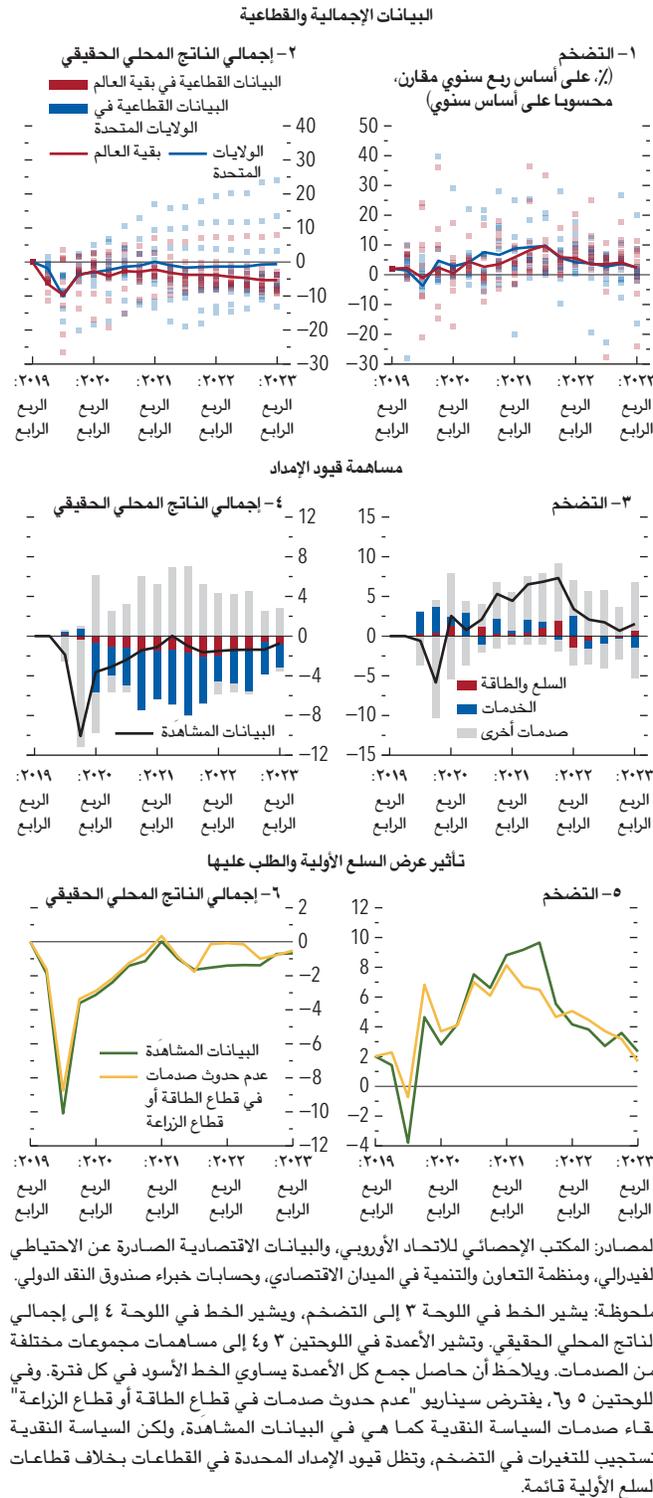
ملحوظة: يوضح الخط الأزرق مزيجا من تأثير إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (المحور السيني) والتضخم (المقياس الأيسر) على صدمات السياسة النقدية ذات الأحجام المختلفة، كما تتضمن اللوحة ٢ صدمة طلب نسبي. وتوضح الأعمدة الرمادية (المقياس الأيمن) نسبة قطاعات الاقتصاد الخاضعة للقيود. ويوضح الخط الأحمر نفس المزيج بدون فرض أي اختناقات في العرض. وسيعتمد شكل منحني فيليبس على اختيار القيود.

## الاختناقات واسعة الانتشار وتفسير منحنيات فيليبس شديدة الانحدار

لتوضيح كيف يمكن للنموذج تفسير زيادة انحدار منحنيات فيليبس، تعرض اللوحتان في الشكل البياني ٢-١ العلاقة بين نزوة تأثير التضخم والناتج في سيناريو تكون فيه السياسة النقدية انكماشية في البداية (على اليسار)، ثم تصبح أكثر توسعا بالتدريج (على اليمين). وفي اللوحتين، يتم تحديد قيود الإمداد بحيث تصبح معوقة في عدد أكبر من القطاعات مع زيادة قوة الطلب.

- **زيادة الانحدار:** عندما تكون السياسة النقدية انكماشية والطلب منخفضا، تعمل القطاعات دون مستوى قيود العمالة، ويؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع معدلات التوظيف وارتفاع معدلات التضخم. ولكن عندما تصبح السياسة أكثر توسعا، يواجه عدد أكبر من القطاعات قيود الإمداد على النحو الذي توضحه الأعمدة الرمادية في اللوحة ١ من

## الشكل البياني ٢-١٢: تأثير قيود الإمداد وصددمات قطاع السلع الأولية (الانحراف %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



الشكل البياني ٢-١١ (راجع أيضا الشكل البياني ٢-٤-١) في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت). وبالتالي، لا تستطيع الشركات في هذه القطاعات زيادة التوظيف والناتج، وبدلا من ذلك، يجب أن ترتفع الأسعار لتحقيق التوازن بين العرض والطلب. وعندما تصبح هذه القيود واسعة الانتشار، فإن جمع قطاعات الاقتصاد الكلي بأكمله يكشف عن وجود علاقة خطية بين التضخم والناتج؛ أي منحنى فيليبس غير خطي ككل (الخط الأزرق). وفي ظل غياب اختناقات سلاسل الإمداد، كان يمكن أن ينتج عن التحليل منحنى فيليبس خطي ككل (الخط الأحمر). مما يؤكد أهمية الاختناقات كآلية رئيسية في النموذج لتفسير نتائج القسم التجريبي.<sup>١١</sup>

• **التحول:** توضح اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢-١١ كيف يمكن أن يتحول منحنى فيليبس عندما تضاف صدمات الطلب النسبي أيضا. ففي هذه الحالة، تعاني القطاعات ذات الطلب المرتفع من قيود الإمداد وتواجه ضغوطا رافعة للأسعار. وفي الوقت نفسه، يقل إنتاج قطاعات أخرى بسبب ضعف الطلب. ويؤدي مزيج ارتفاع الأسعار (في القطاعات الخاضعة للقيود) وضعف الناتج (في القطاعات غير الخاضعة للقيود) إلى تحول منحنى فيليبس الكلي نحو الصعود.

ونظرا لأن النموذج يسمح بزيادة انحدار منحنى فيليبس وتحوله، فإن القوة النسبية للبدلين تحددها البيانات.

## دور القيود والصددمات الخاصة بالسلع الأولية

لتوضيح دور قيود الإمداد والصددمات الخاصة بقطاع السلع الأولية من منظور النموذج، يتم في هذا القسم تهيئة النموذج بناء على البيانات الفعلية وعرض سيناريوهات مغايرة للواقع.

ومع اعتبار الولايات المتحدة وبقية العالم بلدين أو منطقتين في النموذج، يتم قياس الصدمات القطاعية والكلية لمطابقة البيانات. ونظرا لأن بيانات المطابقة تشمل التضخم والناتج، فإن النموذج يطابق التشقت القطاعي الموضح في اللوحين ١ و ٢ من الشكل البياني ٢-١٢ (على غرار القسم التجريبي). وفي نفس الشكل البياني، توضح اللوحة ٤ أن قيود الإمداد كانت تشكل عبئا مستمرا مهما على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال هذه الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت هذه القيود إلى ضغوط كبيرة رافعة للأسعار في

<sup>١١</sup> يمكن أن تؤدي آليات أخرى أيضا إلى زيادة انحدار منحنى فيليبس، مثل عدم الاتساق في تحديد الأجور، والطلب شبه المنكسر على السلع أو احتكاكات المعلومات، والتسعير المعتمد على الحالة (دراسات Ilut, Valchev, and Vincent 2020, 2023 و Benigno and Eggertsson, Harding, Lindé, and Trabandt 2022, 2023 و Dupraz 2024 و Karadi and others 2024).

## تجارب السياسات

يُجرى في هذا القسم مجموعتين من التحليلات لاستخلاص الدروس للسياسات. وتشتمل المجموعة الأولى على سيناريوهات مغايرة للواقع، حيث توضع السياسات بشكل مختلف عما تقوم به البنوك المركزية في الواقع. ونظرا لأن البيانات تتطابق في البداية مع الفترة الأخيرة التي شهدت آثار الجائحة والحرب في أوكرانيا، فإن الدروس المستفادة للسياسات تكون أكثر ارتباطا بالأحداث بعيدة الاحتمال. وتتناول المجموعة الثانية من التحليلات سيناريو افتراضيا عاديا. وهو يتضمن قيود إمداد معوقة للغذاء والطاقة فقط وصدمة موجبة للطالب الكلي. وعلى سبيل المثال، قد يرصد هذا السيناريو حالة تؤدي فيها نوبة جفاف أو صدمة جغرافية-سياسية إلى فرض قيود على سلاسل الإمداد في قطاعي الزراعة والطاقة، ويصاحب ذلك دعم مالي لاحتواء أثارها. ومقارنة بالتجربة التي مرت منذ الجائحة، نجد أن نسبة القطاعات التي تتعرض لاختناقات سلاسل الإمداد ستكون أقل بكثير في هذا السيناريو.

## سيناريوهات مغايرة للواقع

تطرح السيناريوهات المغايرة للواقع السؤال التالي في البداية: هل كانت خيارات السياسات المختلفة التي تنتقيها البنوك المركزية ستحدث فرقا أثناء الطفرة التضخمية؟ وكيف كانت ستفاعل مع الاختناقات؟ للإجابة على هذين السؤالين، يعرض الشكل البياني ٢-١٣ الحالات التي يتم فيها تشديد السياسة قبل المشاهدة بثلاثة أرباع سنة، مع وضع افتراضات مختلفة حول وجود الاختناقات.

- يؤدي تبكير التشديد، كما توضحه الخطوط الحمراء المتصلة، إلى انخفاض ذروة التضخم بنحو نقطتين مئويتين عن البيانات الفعلية (الشكل البياني ٢-١٣، اللوحة ١) ولكنه يؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ٠.٨ نقطة مئوية (الشكل البياني ٢-١٣، اللوحة ٢) في عام ٢٠٢٢.
- تكشف المقارنة بين صيغتي "تبكير التشديد" المغايرتين للواقع عن دور اختناقات سلاسل الإمداد. فعندما يتم فرض قيود الطاقة الإنتاجية عند مستويات مقدرة من مواءمة النموذج للبيانات (الخطوط الحمراء المتصلة)، يكون تشديد السياسة أكثر فعالية في خفض التضخم، حيث تكون تكلفة الناتج منخفضة نسبيا مقارنة بالحالة التي تُستبعد فيها القيود (الخطوط الحمراء المتقطعة). ويرجع ذلك إلى أن القيود تزيد من انحدار منحني فيليبس، كما سبق توضيحه، مما يجعل السياسات التوسعية رافعة للتضخم، بل ويجعل أيضا تكلفة خفض التضخم أقل من خلال تشديد السياسة النقدية. وتوضح هذه المقارنة كيف يمكن أن تؤدي اختناقات سلاسل الإمداد إلى زيادة انحدار منحني فيليبس والتأثير على تكلفة خفض التضخم.

هل كانت خيارات السياسات المختلفة التي تنتقيها البنوك المركزية ستحدث فرقا؟ في السيناريو المغاير للواقع، تقوم

بداية الجائحة، حيث ساهمت بنحو ٢-٣ نقطة مئوية في التضخم في الولايات المتحدة خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وكان لها دور في تراجع التضخم لاحقا، من خلال مساهمة صافية سالبة بعد عام ٢٠٢٣ (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحة ٣).<sup>١٢</sup> ويبدو أن تأثير التضخم أقل أهمية من تأثير إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يُعزى أساسا إلى أن اختناقات سلاسل الإمداد - حتى لو استمرت لفترة ممتدة - ترفع الأسعار بصورة مستمرة، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم لمرّة واحدة وليس بصورة مستمرة.<sup>١٣</sup>

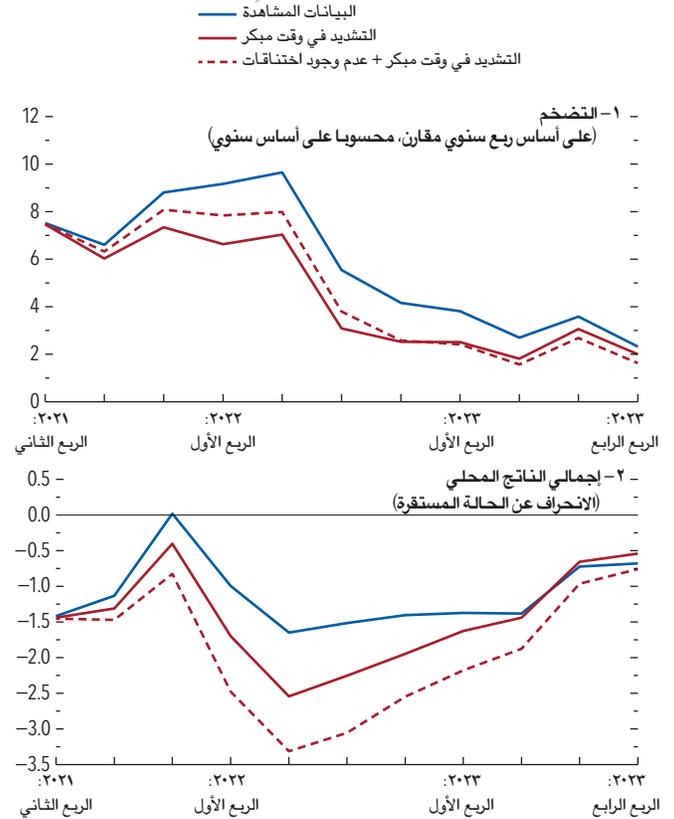
ونظرا لأن التفكيك التجريبي يعطي دورا مهما "لصددمات التضخم الكلي"، بما في ذلك الصدمات التي تتعرض لها أسعار الغذاء والطاقة، يمكن النظر في سيناريو مماثل. وتحديدًا، يتم في اللوحتين ٥ و ٦ في الشكل البياني ٢-١٢ إيقاف عمل الصدمات الخاصة بقطاعي الزراعة والطاقة الخام. وتوضح هذه العملية أن التضخم كان يمكن أن يكون أقل لو تم إيقاف عمل هذه الصدمات، وخاصة في بداية الحرب في أوكرانيا، عندما كان هذان القطاعان خاضعين لأشد قيود الإمداد. إن إيقاف عمل الصدمات الخاصة بقطاعات السلع الأولية يُحدث فرقا أقل في إجمالي الناتج المحلي.

ورغم أن الدور المهم لقطاعي الزراعة والطاقة الخام فيما يتعلق بالتضخم يتسق إلى حد كبير مع التحليل التجريبي (إذا ما استُخدمت النتائج الخاصة بالولايات المتحدة لمقارنة القطاعين، في ظل معايرة النموذج)، لا تتطابق العمليتان. وينشأ أحد الاختلافات المهمة لأن الصدمات الخاصة بقطاعي الزراعة والطاقة الخام، والتي يتم إيقاف عملها في هذه العملية، ليست هي المحركات الوحيدة للأسعار في القطاعات المقابلة لها. ولذلك، لا يعني إيقاف عمل الصدمات التي يتعرض لها هذين القطاعين أن تظل الأسعار فيهما ثابتة طوال العملية. وفي الواقع، يشير التحليل إلى أن هناك دور أيضا لصددمات الطلب الكلي (وخاصة لأن الأسعار في قطاعي الزراعة والطاقة مرنة نسبيا) والقيود في القطاعات الأخرى (التي ترفع أسعار المدخلات). وفي المقابل، تفترض عمليات التفكيك التجريبي أن الأسعار في هذين القطاعين خارجية المنشأ وتقيس مساهماتها في التضخم الأساسي مقارنة بحالة بقائها ثابتة، دون أن تفسر منشأها.

<sup>١٢</sup> تشمل الأعمدة الزرقاء والحمراء في اللوحتين ٣ و ٤ قيود الإمداد وتفاعلاتها مع الصدمات الأخرى. وتشتمل "الصددمات الأخرى"، التي توضحها الأعمدة الرمادية، كل شيء آخر. ونظرا لأن جميع الصدمات تتفاعل مع قيود الإمداد بطرق معقدة، فإن عرض أعمدة أكثر تفصيلا تشير إلى مساهمات الصدمات متنافية الوقوع يمكن أن يكون مضللا.

<sup>١٣</sup> يمكن أن تنشأ اختناقات سلاسل الإمداد نتيجة تشديد قيود الإمداد عند مستوى معين من الطلب وتفاعلها مع الطلب. وتقيس المساهمات المبلّغة التأثير الإجمالي لقيود الإمداد، حيث ترصد آثار قيود الإمداد سواء بمعزل عن الطلب أو مقترنة به.

## الشكل البياني ٢-١٣: السياسة النقدية المغايرة للواقع (%)



المصادر: البيانات الاقتصادية الصادرة عن الاحتياطي الفيدرالي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

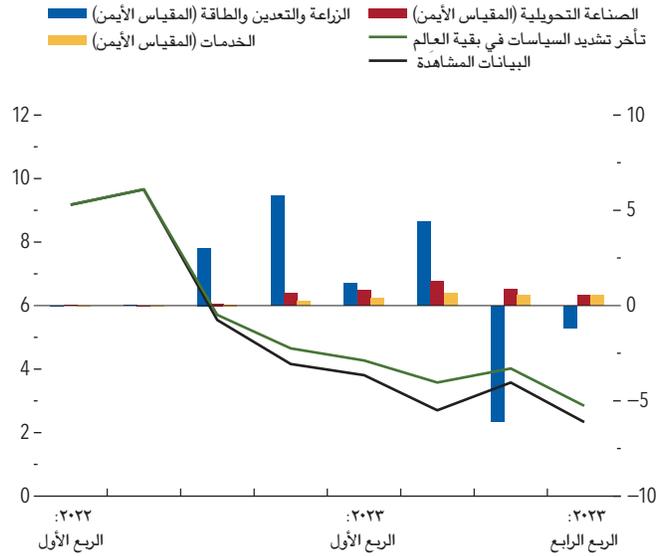
ملحوظة: يفترض سيناريو "التشديد في وقت مبكر" تكبير رفع أسعار الفائدة لمدة ثلاثة أرباع سنة، وتفترض سيناريوهات السياسة النقدية المغايرة للواقع أن تظل قيود العمالة المحددة قائمة، ويفترض سيناريو "عدم وجود اختناقات" أن تظل الفجوة بين الناتج الحدي للعمالة والأجور (سعر الظل للقيود) متسقة مع البيانات، ولكن القيد لا يكون معوقاً.

بقية العالم بتشديد السياسة النقدية بعد الولايات المتحدة (الشكل البياني ٢-١٤). ويؤدي هذا التأخير في تزامن التشديد إلى إبطاء عملية تراجع التضخم المحلي. وتعرض الأعمدة في الشكل البياني ٢-١٤ الفرق بين التضخم المشاهد والسيناريو المغاير للواقع في كل قطاع. ١٥ وتشهد قطاعات الزراعة والتعدين والطاقة - القطاعات ذات الأسعار عالية المرنة - معدلات تضخم أكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى، ورغم أن هذه القطاعات تشهد تراجعاً في التضخم بمرور الوقت، ينشأ عنها موجات أخرى من ارتفاع الأسعار في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات من خلال الروابط بين المدخلات والمخرجات.

<sup>١٤</sup> رغم أن هذه المحاكاة تبحث حالة الولايات المتحدة، هناك آلية مماثلة يمكن تطبيقها على اقتصادات أخرى.

<sup>١٥</sup> يوضح الشكل البياني الآثار المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك على سبيل المثال التأثير المحتمل لأسعار الغذاء والطاقة على أسعار السلع والخدمات الأخرى.

## الشكل البياني ٢-١٤: دور السياسة النقدية المنسقة (%، على أساس ربع سنوي مقارن، محسوبا على أساس سنوي)



المصادر: البيانات الاقتصادية الصادرة عن الاحتياطي الفيدرالي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض سيناريو "تأخر تشديد السياسات في بقية العالم" تأخر رفع أسعار الفائدة في بقية العالم لمدة ثلاثة أرباع سنة وبقاء أسعار الفائدة في الولايات المتحدة كما هي في البيانات المشاهدة، ومن المفترض أن تظل قيود العمالة المحددة قائمة. ويوضح المحور الصادي الأيمن الفرق في التضخم عبر القطاعات بالنقاط المثوية بين البيانات المشاهدة وسيناريو "تأخر تشديد السياسات في بقية العالم".

## السيناريو الافتراضي

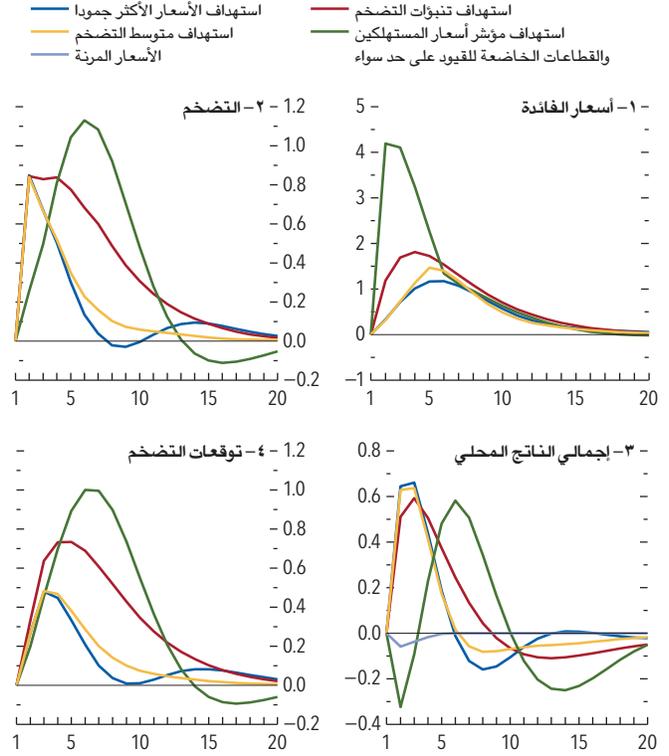
ينتقل التحليل بعد ذلك إلى سيناريو افتراضي يتضمن تعرض الطلب الكلي لصددمات موجبة مع تعرض قيود الطاقة الإنتاجية لصددمات سالبة في قطاعات الزراعة والتعدين والطاقة في البلدين أو المنطقتين المدرجتين في النموذج. وكما أوضح هذا الفصل، فإن هذه المجموعة من الصدمات ستكون أكثر اعتدالاً مقارنة بتلك التي تمت دراستها حتى الآن.

ويقارن الشكل البياني ٢-١٥ بين أربع قواعد بسيطة للسياسة النقدية في هذا السيناريو: (١) قاعدة استهداف التضخم في القطاعات ذات الأسعار الأكثر جموداً،<sup>١٦</sup> (٢) قاعدة "استهداف تنبؤات التضخم"، التي تهدف إلى تثبيت متوسط تضخم أسعار المستهلكين المتحرك خلال أربعة أرباع السنة القادمة، و(٣) قاعدة "استهداف متوسط التضخم"، حيث يستهدف البنك المركزي متوسط التضخم خلال أربعة أرباع السنة السابقة، و(٤) قاعدة تايلور القطاعية التي تستهدف على حد سواء تضخم مؤشر أسعار المستهلكين والتضخم في قطاعات الزراعة والتعدين والطاقة، وهي القطاعات الخاضعة لقيود الإمداد ولكنها أيضاً القطاعات ذات الأسعار الأكثر مرونة. وغالبا ما تكون القواعد الثلاث الأولى مستخدمة أو محل نقاش على نطاق واسع، وتساعد القاعدة الأخيرة في تقييم مدى ملاءمة

<sup>١٦</sup> هذه القطاعات هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل والتأمين، والخدمات المهنية والعلمية والفنية، والتعليم والصحة والخدمات الحكومية، والفنون والأنشطة الترفيهية والترفيهية.

### الشكل البياني ٢-١٥: القواعد البديلة للسياسات

(الانحراف عن الحالة المستقرة %، على أساس ربع سنوي مقارن، محسوباً على أساس سنوي: المحور الصادي، أربع السنة، المحور السيني)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قواعد تايلور متطابقة باستثناء مقياس التضخم المستهدف. فقاعدة "استهداف الأسعار الأكثر جموداً" تستهدف القطاعات الخمسة ذات منحنيات فيليبس الأكثر انحداراً. وقاعدة "استهداف تنبؤات التضخم" تستهدف متوسط تضخم أسعار المستهلكين المتحرك خلال أربعة أرباع السنة القادمة. وقاعدة "استهداف متوسط التضخم" تمثل استهداف متوسط التضخم حيث يستهدف البنك المركزي متوسط التضخم خلال أربعة أرباع السنة السابقة. وقاعدة "استهداف مؤشر أسعار المستهلكين والقطاعات الخاضعة للقيود على حد سواء" تستهدف تضخم مؤشر أسعار المستهلكين والتضخم في قطاعات الزراعة والتعدين والطاقة. وتوضح "الأسعار المرنة" الأسعار النسبية في سيناريو لا يتضمن أوجه جمود اسمية في أي سوق من أسواق القطاعات. وفي كل حالة، تكون قيمة معلّمة تايلور ٣، وقيمة معلّمة الاستمرارية ٥، ولا يتم استهداف إجمالي الناتج المحلي أو فجوة الناتج.

ورغم ارتفاع المعدلات الاسمية، تؤدي هذه القاعدة إلى جعل المعدلات الحقيقية أقل مقارنة بالقواعد الأخرى للسياسات. ويؤدي ذلك إلى زيادة الناتج في البداية، ولكنه يتطلب انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لفترة أطول على المدى المتوسط لإعادة التضخم إلى مستواه المستهدف.<sup>١٧</sup>

• يزداد تشديد قاعدة السياسات التي تعطي وزناً أكبر للغذاء والطاقة بصورة ملحوظة في وقت حدوث الصدمة، لأن أسعار الغذاء والطاقة تكون أكثر مرونة وحساسية لصدمة الطلب، ولأن هذه القطاعات نفسها خاضعة لقيود الإمداد. ولفرض قيود الإمداد، حتى وإن كانت معوقة بشكل دائم، آثار مؤقتة على التضخم (الشكل البياني ٢-٤-٥ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت).<sup>١٨</sup> وعندما تركز السياسة على هذه القطاعات، فإنها يكون رد فعلها إزاء التضخم المؤقت مبالغاً فيه، مما يؤدي إلى حدوث ركود حاد. ومع انحسار الصدمة، تنخفض أسعار الغذاء والطاقة بسرعة أكبر مقارنة بالمؤشر الكلي لأسعار المستهلكين، لأنها أكثر مرونة، مما يؤدي إلى انخفاض سريع في أسعار الفائدة الأساسية، وبالتالي ارتفاع التضخم وإجمالي الناتج المحلي. ورغم أن قاعدة السياسات هذه تجعل الأسعار النسبية أقرب إلى معيار الأسعار المرنة على المدى القصير، تكون تحركات الأسعار النسبية أكثر استمرارية على المدى الأطول، مما يحدث تشوهات في تخصيص الموارد لفترة أطول (الشكل البياني ٢-٤-٦ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت).

• تتضمن قاعدة "استهداف متوسط التضخم" استجابات التضخم وإجمالي الناتج المحلي التي تشبه إلى حد كبير تلك التي تنشأ عن قاعدة استهداف التضخم في القطاعات ذات الأسعار الأكثر جموداً. والفرق الرئيسي هو أن تأخر استجابة قاعدة استهداف متوسط التضخم للتضخم تؤدي إلى عودة التضخم إلى مستواه المستهدف بوتيرة أكثر تدرجاً، مما يؤدي إلى بقاء إجمالي الناتج المحلي الحقيقي دون مستوى الحالة المستقرة على المدى المتوسط لفترة أطول.

### الملخص وانعكاسات السياسات

كانت السمة المميزة للنوبة التضخمية الأخيرة هي الأهمية البالغة للتحولات القطاعية في ظل الدفعة التنشيطية التي تقدمها السياسات وقيود الطاقة الإنتاجية التي نشأت جزئياً عن

<sup>١٧</sup> تعد هذه التطورات السلبية الناجمة عن قواعد السياسات القائمة على التنبؤ مقارنة باستهداف التضخم بناء على معدلاته الفعلية مماثلة للنتائج التي تم التوصل إليها في دراسة (Erceg, Lindé, and Trabandt (2024). ورغم أوجه التشابه الكبيرة في نتائج الدراستين، تختلف الأطر فيهما من حيث السيناريوهات المحددة التي يُنظر فيها والآليات الأساسية. فعلى سبيل المثال، تسمح دراسة (Erceg, Lindé, and Trabandt (2024) لمحددي الأسعار والأجور بإحكام ربطها بالتضخم عقب فترات ارتفاع التضخم المطولة، وهو ما يؤدي إلى زيادة تكاليف التأخر في تشديد السياسات.

<sup>١٨</sup> تتطلب قيود الإمداد زيادة الأسعار لإعادة موازنة الطلب في قطاع ما حتى يتسق مع الإنتاج المتاح الخاضع للقيود. وبمجرد ارتفاع الأسعار، لن تكون هناك حاجة إلى زيادات أخرى في الأسعار لإبقاء الطلب القطاعي منخفضاً. ويكون لذلك أثر مؤقت على التضخم.

تركيز تصحيح السياسات في البداية استجابة لارتفاع الأسعار في القطاعات الخاضعة للقيود. ونظراً لأن السياسة النقدية لا يمكنها سوى تخفيف آثار الاحتكاكات الاسمية على استجابة الاقتصاد للصدمة، توضح اللوحة ٣ من الشكل البياني أيضاً الناتج الاقتصادي القياسي "الفعال" في حالة افتراض المرونة الكاملة للأسعار والأجور.

وتسفر المقارنة بين القواعد البديلة للسياسات عن الرؤى التالية (الشكل البياني ٢-١٥):

• تؤدي قاعدة استهداف التضخم في القطاعات ذات الأسعار الأكثر جموداً إلى تراجع التضخم بوتيرة سريعة نسبياً. وفي المقابل، تؤدي قاعدة استهداف تنبؤات التضخم في النهاية إلى "تنشيط الاقتصاد" من خلال الاستجابة للتضخم على المدى المتوسط، والذي يكون أقل من التضخم في وقت حدوث الصدمة، كما تؤدي إلى ارتفاع حاد في التضخم وتوقعاته.

• **الجمع بين الدرسين:** ينبغي على البنوك المركزية النظر في تضمين أطر سياساتها شروطاً للانسحاب محددة بوضوح تهدف إلى معالجة الضغوط التضخمية في حالة انحدار منحنيات فيليبس ككل. وينبغي أن تستوعب التوجيهات المسبقة شروط الانسحاب تلك وأن تسمح في هذه المواقف بتشديد السياسة في البداية.

ويتسق هذا الاختلاف مع دراسة سابقة أعدها صندوق النقد الدولي تقترح تنقيح الوصفة التقليدية "لغض الطرف" عن صدمات الإمداد المؤقتة. وفي هذا السياق، تؤكد دراسة Gopinath (2022, 2024) أن الآثار غير المباشرة قد تكون كبيرة إذا ما كانت صدمات الإمداد كبيرة وبعيدة الأثر، وخاصة عندما يكون الاقتصاد محموم بالفعل ومعدل التضخم مرتفعاً. إن التمييز الوارد في الفصل بين الاختناقات واسعة الانتشار وتلك التي تقتصر على قطاعات محددة يعكس تركيز الدراسة السابقة على حجم الصدمات ونطاقها. وإضافة إلى ذلك، فإن تركيز الفصل على تفاعل هذه الاختناقات مع ضغوط الطلب يرتبط بالمشاهدة الواردة في الدراسة السابقة بشأن أهمية إدراك أن الاقتصاد محموم بالفعل.

ورغم أن "تنشيط الاقتصاد" قد ينطوي على مزايا - على سبيل المثال، تسهيل تصحيح الأسعار النسبية عندما تكون الصدمات دائمة ويحتاج الاقتصاد بالتالي إلى التكيف (دراسة Guerrieri and others 2021؛ ودراسة Guerrieri and others 2023)، يتعين مقارنة تلك المزايا بمخاطر الانفلات المحتمل للتوقعات التضخمية عن الركيزة المستهدفة ودوامات الأجور والأسعار. وعند تحقيق التوازن بين هذه المخاطر، ينبغي على البنوك المركزية النظر ليس فقط في النتائج المرجحة ولكن أيضاً في توزيع المخاطر، وينبغي عليها منع التضخم من الانحراف بعيداً للغاية عن المستويات المستهدفة لفترة ممتدة، وخاصة عندما تكون توقعات التضخم أقل ثباتاً ومصداقية السياسة أضعف (Gopinath 2024).

إن الفهم الأفضل لديناميكية القطاعات قد يساعد البنوك المركزية على معايرة استجابات السياسات بشكل أكثر فعالية. ولذلك، فإن الاستثمار في تحسين النماذج وجمع البيانات بمرور الوقت سيكون مسعى قيماً.

• إن وضع النماذج التي ترصد الروابط والتباين بين القطاعات - مثل النموذج الوارد في هذا الفصل - يمكن أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح، وهو ما ينبغي النظر فيه عندما تعتمز البنوك المركزية تجديد مناهج إعداد النماذج في سياق مراجعات أطرها (على سبيل المثال، دراسة Bank of England 2024).

• إن جمع بيانات قطاعية أكثر تفصيلاً من شأنه أن يسمح بتصميم شبكات القطاعات وتحسين النماذج. وعن طريق هذه البيانات، يمكن تحديد مدى وسرعة انتشار الضغوط

الانقطاعات في سلاسل الإمداد. ويعطي التفكير الإحصائي دوراً مهماً للضغوط السعرية الناشئة عن فرادى القطاعات وتداعياتها على التضخم الأساسي. وتشير الأدلة أيضاً إلى تحول العلاقة بين التضخم والتراخي الاقتصادي وزيادة انحدارها. واتساقاً مع النتائج التجريبية، يمكن لنموذج هيكلية تم وضعه مؤخراً أن يفسر انتقال آثار الضغوط السعرية الخاصة بكل قطاع إلى بقية الاقتصاد، إلى جانب تحول منحنيات فيليبس وزيادة انحدارها، مع تطبيق آلية تعمل من خلال قيود الإمداد المعوقة المقترنة بصدمات الطلب.

ورغم أن هذه النوبة كانت متفردة، لا يزال بإمكان البنوك المركزية استخلاص الدروس من هذه التجربة، وخاصة عندما تقوم بمراجعة أطر سياساتها النقدية. وفي هذا السياق، يقدم الفصل الرؤى التالية:

غالباً ما يكون لقيود الإمداد القطاعية آثار كبيرة وإن كانت مؤقتة على التضخم عندما يبدأ تأثيرها المعوق. وتنشأ زيادة انحدار منحنى فيليبس من تفاعل هذه القيود مع صدمات الطلب. لذلك، ينبغي أن يهدف صناع السياسات إلى التمييز بين الآثار الفورية والمؤقتة للقيود القطاعية وتأثيرها الأطول أمداً عندما تقتصر بضغوط الطلب.

ويبين الفصل أن هناك اختلافاً مهماً بين زيادة انحدار منحنيات فيليبس ككل وزيادة انحدار منحنيات فيليبس القطاعية. وبذلك، يقدم رؤية جديدة بشأن السياسات ويؤكد رؤية قديمة.

• **الدرس الجديد:** عندما تنتشر اختناقات سلاسل الإمداد وتقتصر بالطلب القوي، يزداد انحدار منحنى فيليبس ككل، كما حدث في النوبة الأخيرة. وفي هذه الحالات، يكون تشديد السياسة فعالاً لقدرته على تخفيف ضغوط الطلب وتخفيض التضخم بسرعة وبتكلفة محدودة على الناتج؛ وبعبارة أخرى، تكون نسبة التضحية منخفضة. وهناك أهمية بالغة لمراقبة ما إذا كانت القطاعات الرئيسية تصطدم باختناقات سلاسل الإمداد في اقتصاد محموم.

• **الدرس القديم:** عندما تقتصر اختناقات سلاسل الإمداد على قطاعات محددة، مثل قطاع السلع الأولية، فإن القواعد المعتادة، مثل تلك التي تركز على التضخم في القطاعات ذات الأسعار الأكثر جموداً، تظل ملائمة (دراسة Blanchard and Galí 2007a، ودراسة Natal 2012). ورغم أن منحنيات فيليبس القطاعية تزداد انحداراً في القطاعات الخاضعة للقيود، فقد لا تنتشر آثارها على نطاق واسع بما يكفي لزيادة انحدار منحنيات فيليبس ككل. وفي تلك الحالة، قد يؤدي التشديد النقدي إلى انخفاض حاد في الأسعار المرنة للسلع الأولية، ولكن على حساب انخفاض الناتج؛ وبمرور الوقت، سينخفض التضخم إلى مستويات أدنى من المستهدف مع انخفاض الأسعار المرنة للسلع الأولية وتفاعل الأسعار الأخرى أيضاً مع تشديد السياسة.

أسعار الصرف ضعيفة مقارنة بقناة انخفاض أسعار السلع التجارية إذا تزامن تشديد السياسات.

ولا تزال أطر السياسات الموثوقة أحد الأصول القيّمة لدى البنوك المركزية. وتشكل التجربة الأخيرة مثالا واضحا على ذلك: فقد ظلت توقعات التضخم ثابتة ولم تحدث دوامات الأجور والأسعار حتى مع تمكن صناع السياسات من اجتياز مفاضلات صعبة بين السياسات في ظل قدر كبير من عدم اليقين في البلدان التي لديها أطر موثوقة. ومن شأن الفهم الأفضل لتشكيل توقعات التضخم عبر مختلف الآفاق الزمنية والوكلاء الاقتصاديين أن يساعد في صنع السياسات المستنيرة (دراسات Adrian 2023؛ و Alvarez and Dizioli 2023؛ و Brandão-Marques and others 2023؛ وعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

ومن المهم التأكيد على أن توفير قياس كمي دقيق لمركبات التضخم في سياق الصدمات المتزامنة أثناء جائحة تحدث للمرة واحدة في القرن هو مهمة صعبة بطبيعتها. وتوفر التحليلات التجريبية المختصرة علاقات ارتباط ذات دلالة. ويؤدي استخدام البيانات الإجمالية أو النماذج المعنية بقطاع واحد إلى صعوبات في تحديد صدمات الطلب والعرض، نظرا لوجود روابط بين المدخلات والمخرجات: فقد تؤدي قيود الإمداد في أحد القطاعات إلى انخفاض الطلب في القطاعات المكملّة التي تنتج مدخلاته الوسيطة. ويمكن للنموذج متعدد القطاعات الوارد في هذا الفصل أن يرصد هذه الروابط ويؤكد على قيود الإمداد، ولكنه يخلّص أيضا إلى أن تفاعلها مع صدمات الطلب لا بد وأنه ساهم بدور مهم في حجم واستمرارية التضخم المشاهد في البيانات.

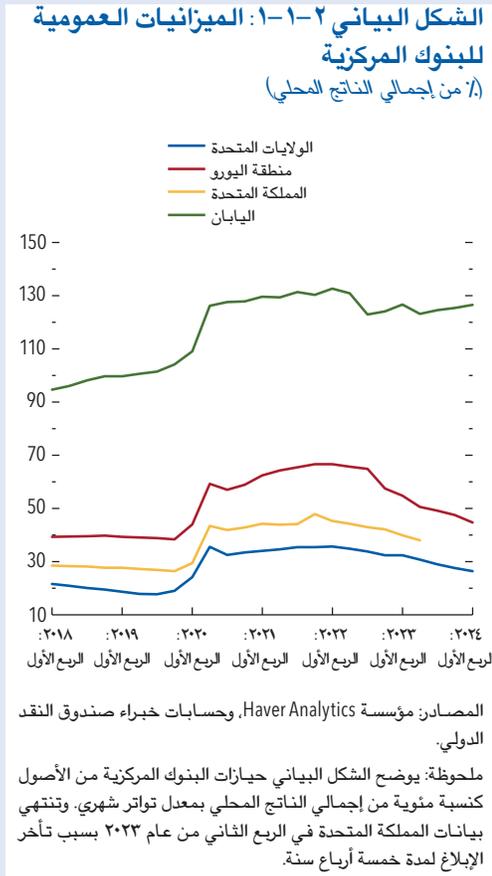
السعرية القطاعية عبر اقتصاد ما، على سبيل المثال حسب مركزية القطاعات أو أهميتها أو درجة جمود الأسعار.

• إن المؤشرات القطاعية عالية التواتر لقيود الإمداد وضغوط الطلب يمكن أن تدعم عملية صنع السياسات في الوقت الفعلي. وقد تنشأ انقطاعات سلاسل الإمداد في قطاعات الإنتاج (مثل نقص المكونات) وفي القطاعات المتممة للإنتاج (مثل الموائى المزدحمة)، وقد تساعد مسوح المنتجين في تحديدها في وقت مبكر. وقد تنشأ القيود أيضا من سوق العمل: فرغم أن العديد من البنوك المركزية تراقب مؤشرات سوق العمل، فإن تحليلها على المستوى القطاعي قد يوفر لها فهما أكثر تفصيلا لحالات النقص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مقاييس عدم الاتساق بين العرض والطلب بشكل عام (مثل الطلبيات المتأخرة) قد يوضح الآثار المتفاعلة لصدمات العرض والطلب.

ويمكن أن تستفيد الاقتصادات المفتوحة من التداعيات الإيجابية لتشديد سياسات البنوك المركزية الأخرى من خلال انخفاض أسعار السلع التجارية. وقد تشكل هذه التداعيات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تتعرض لمستويات عالية من الانكشاف لمخاطر هذه الأسعار – على سبيل المثال، أسعار الغذاء والطاقة، والروافع المحدودة للاستجابة لها من خلال السياسات – مثل البلدان منخفضة الدخل التي لديها أنظمة أسعار صرف ثابتة. كذلك يمكن أن تؤدي انخفاضات أسعار الصرف وانتقال أثارها إلى التضخم إلى فرض ضغوط رافعة للأسعار في البلدان التي لديها أنظمة أسعار صرف مرنة إذا لم ترفع أسعار الفائدة في نفس الوقت.<sup>١٩</sup> ومع ذلك، ستكون قناة

<sup>١٩</sup> رغم أن تحركات العملات هذه يمكن أن تسهل تحويل الإنفاق، فقد تؤدي الاحتكاكات المالية أو ضعف ركائز التوقعات التضخمية إلى إعاقة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

## الإطار ٢-١: دور سياسات الميزانيات العمومية للبنوك المركزية



تخلّص دراسة Erceg and others (2024a) إلى أن صدمة التشديد الكمي التي تعادل انحرافا معياريا واحدا كان لها تأثير ضعيف، وربما سلبي إلى حد ما، على أسعار الفائدة قصيرة الأجل في حين رفعت علاوات الأجل بنحو ١٢ نقطة أساس (الشكل البياني ٢-١-٢). وتخلّص دراسة Du, Forbes, and Luzzetti (2024) إلى أن التشديد الكمي الفعال غالبا ما يكون تأثيره أقوى على أسعار الفائدة طويلة الأجل مقارنة بالتشديد الكمي السلبي خلال النوبة الأخيرة. وتخلّص الدراسة أيضا إلى أن التأثير التراكمي للإعلان عن التشديد الكمي منذ عام ٢٠٢١ كان يعادل على الأكثر رفع أسعار الفائدة مرتين أو ثلاث مرات في بعض البلدان، مما ساهم بشكل محدود في زيادة تشديد موقف السياسة النقدية.<sup>٣</sup>

<sup>٣</sup> بصفة عامة، لم يُستخدم التشديد الكمي كأداة صريحة لتشديد السياسة، بل غالبا ما كان يعمل في الخلفية. وعلاوة على ذلك، نظرا لأن التجربة في مجال التشديد الكمي لم تبدأ إلا في عام ٢٠٢١، فإن ثبات هذه التقديرات إزاء العوامل الخارجية في بيئة اقتصادية كلية مختلفة تماما عن التعافي بعد الجائحة يظل مسألة تجريبية غير محسومة (دراسة Du, Forbes, and Luzzetti 2024).

منذ الأزمة المالية العالمية، توسعت البنوك المركزية في أدواتها باستخدام سياسات الميزانيات العمومية لتحقيق أهدافها عند الحد الأدنى الفعال. ويوثق هذا الإطار عدم وجود تأثير يُذكر حتى الآن لسحب هذه السياسات، وخاصة سياسة التشديد الكمي، ويرجع ذلك جزئيا إلى بطء التنفيذ ووضوحه، وهو ما ساعد عليه الإفصاح المكثف في الوقت المناسب.

وقد شاركت البنوك المركزية في عمليات التيسير الكمي أثناء الجائحة. وكان التيسير الكمي يهدف في البداية إلى تخفيف العسر المالي الحاد المرتبط بالجائحة في ربيع عام ٢٠٢٠، وتم استخدامه في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، واصلت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة توسيع نطاق ميزانياتها العمومية حتى بعد تخفيف العسر المالي من أجل تنشيط الاقتصاد الكلي، رغم أن أسعار الفائدة الأساسية كانت مقيدة بالحد الأدنى الفعال. وبوجه عام، زاد حجم الميزانيات العمومية للبنوك المركزية، خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، بأكثر من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في اليابان والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو، وبنحو ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة (الشكل البياني ٢-١-١). وتشير التقديرات إلى أن التيسير الكمي الذي تم تنفيذه خلال هذه الفترة كانت له آثار هائلة في احتواء العسر المالي ودعم النشاط الاقتصادي.

وبمجرد ارتفاع معدلات التضخم، بدأت البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة الأساسية وسحب سياسات الميزانيات العمومية، ولكن التشديد الكمي ليس مجرد عكس مسار التيسير الكمي<sup>١</sup>. أولا، تلجأ البنوك المركزية بشكل عام إلى التيسير الكمي عندما تكون أسعار الفائدة الأساسية قصيرة الأجل مقيدة بالحد الأدنى الفعال. ولا ينطبق ذلك على التشديد الكمي الذي تم استخدامه بجانب تشديد السياسات. وثانيا، إذا أمكن الإحلال جزئيا على الأقل بين التشديد الكمي وارتفاع أسعار الفائدة، فإن زيادة التشديد الكمي يمكن أن يقابلها جزئيا تباطؤ تشديد أسعار الفائدة الأساسية - وبالتالي فإن آثارها تكون أضعف<sup>٢</sup>. ثالثا، قد يحدث التشديد الكمي لمواجهة زيادة انحدار منحني فيليبس (دراسة Erceg and others 2024a).

وتشير الأدلة إلى أن آثار التشديد الكمي كانت محدودة حتى الآن. واستنادا إلى صدمات مشتريات الأصول واسعة النطاق منذ أواخر تسعينات القرن العشرين،

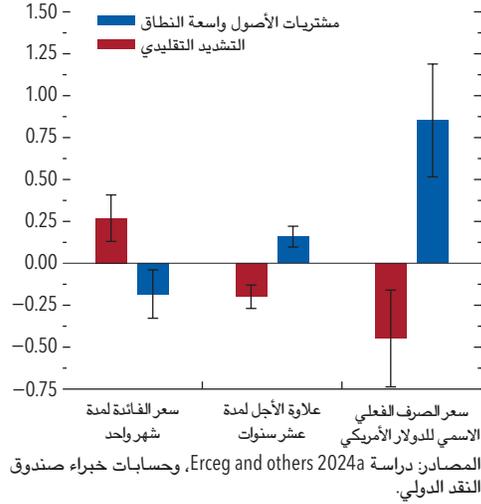
مؤلف هذا الإطار هو توماس كروين.

<sup>١</sup> يمكن أن يحدث التشديد الكمي بشكل سلبي إذا لم يحم البنك المركزي بإعادة استثمار الأصول التي تحل أجال استحقاقها، أو إذا كان نشطا في بيع الأصول (دراسة Du, Forbes, and Luzzetti 2024).

<sup>٢</sup> تشير تقديرات دراسة Erceg and others (2024a) إلى تشابه ذروة التأثير على التضخم الناجم عن صدمة تشديد كمي تعادل انحرافا معياريا واحدا وصدمة مماثلة في الحجم في أسعار الفائدة الأساسية.

## الإطار ٢-١: (تتمة)

### الشكل البياني ٢-١-٢: التأثير المقدر للسياسة النقدية وتشديد القيود على مشتريات الأصول واسعة النطاق

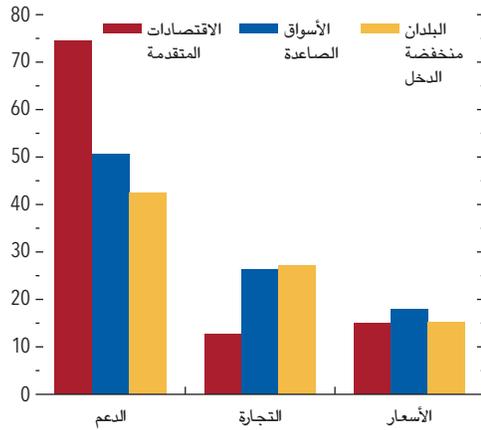


ملحوظة: تُستمد بيانات صدمات السياسة النقدية من دراسة Lewis (2023). ويوضح الشكل البياني وسيط الاستجابات للدفعات ربع السنوية من التقدير الوارد في دراسة Erceg and others (2024a). ويتم إلى جانب نطاقات خطأ بنسبة ٦٨٪ بالنسبة للولايات المتحدة. ويتم معايرة حجم الصدمات لتصبح صدمة مقدارها انحراف معياري واحد.

ومع ذلك، قد يكون للتشديد الكمي آثار أكبر، وخاصة إذا تم إجراؤه بسرعة أكبر أو على نطاق أوسع. وعند قيام أحد البنوك المركزية بتقليص حجم ميزانيته العمومية، فإنه يسحب الاحتياطيات من النظام المصرفي. ورغم وجود سيولة زائدة أثناء الجائحة، فإن آثار التشديد الكمي كان يمكن أن تكون أقوى بمجرد أن تصبح الاحتياطيات نادرة، وهو ما شهدته الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩ (دراسة Du, Forbes, and Luzzetti 2024). وقد تصبح المخاطر على الاستقرار المالي في بؤرة الاهتمام أيضاً: فقد أصبحت البنوك التجارية الأمريكية أكثر اعتماداً على السيولة من خلال زيادة إصدار خطوط الائتمان وزيادة التمويل من خلال الودائع غير المؤمن عليها، مما زاد من خطر السحوبات المفاجئة للودائع، كما حدث في مارس ٢٠٢٣ (دراسة Acharya and others 2023). وأخيراً، يؤدي التشديد الكمي في الاقتصادات المتقدمة إلى ارتفاع قيم عملاتها (من خلال ارتفاع علاوات الأجل) إلى مستويات أعلى مقارنة بالتشديد التقليدي (من خلال أسعار الفائدة الأساسية قصيرة الأجل). وبالتالي تزداد الضغوط على عملات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ٢-١-٢). ويؤدي ذلك إلى اشتداد وطأة المفاضلات بين التضخم والنتائج في تلك الاقتصادات، وخاصة تلك التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت وتضطر إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد للحفاظ على ربط عملاتها (دراسة Erceg and others 2024a). وفي المقابل، يمكن أن يحقق التشديد التقليدي نتائج اقتصادية كلية مماثلة تنطوي على تداعيات سلبية أقل على المستوى الدولي (دراسة Erceg and others 2024a).

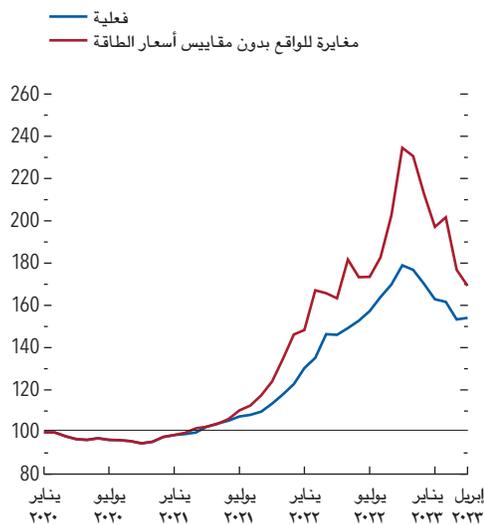
## الإطار ٢-٢: دور سياسات كبح الأسعار

## الشكل البياني ٢-٢-١: السياسات الاستثنائية لتثبيت التضخم أثناء الجائحة (% من البلدان)



المصادر: دراسة 2023 Amaglobeli and others؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "Energy and Food Price Actions". ملحوظة: استنادا إلى المسوح التي أجريت في ١٧٤ بلدا خلال الفترة من مارس إلى يوليو ٢٠٢٢.

## الشكل البياني ٢-٢-٢: مستويات أسعار الطاقة الفعلية والمغايرة للواقع في منطقة اليورو (المؤشر، يناير ٢٠٢٠ = ١٠٠)



المصادر: دراسة 2023 Dao and others، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يشير مصطلح "فعلية" إلى سلاسل بيانات الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين.

لجأت البلدان مرارا وتكرارا إلى أدوات أخرى بخلاف السياسة النقدية لمكافحة التضخم. ولم تكن النوبة التضخمية الأخيرة استثناء من ذلك. ويستعرض هذا الإطار سياسات تثبيت التضخم التي تم تنفيذها في السابق وفي فترة التعافي بعد الجائحة، ويناقش أسسها المنطقية وأوجه القصور فيها.

**دعم الطاقة والاستهلاك.** تم استخدام الدعم في السابق للحفاظ على انخفاض الأسعار، وخاصة أسعار الطاقة (دراسة Black and others 2023). وأثناء الجائحة، دعمت معظم الحكومات الوقود والكهرباء وخفضت ضرائب القيمة المضافة، وضرائب المبيعات، والضرائب الانتقائية على السلع الأساسية (الشكل البياني ٢-٢-١). ويعمل الدعم عن طريق استيعاب الزيادة في التكاليف، وبالتالي الحد من انتقال آثارها إلى الأسعار. ويمكن أن يعمل الدعم على كبح التضخم الناجم عن صدمات مؤقتة مدفوعة بالتكلفة. وتخلص دراسة Dao and others (2023) إلى أن دعم الطاقة ساهم بدور كبير في تثبيت التضخم في منطقة اليورو (الشكل البياني ٢-٢-٢) في النوبة الأخيرة. ومع ذلك، يفرض الدعم تكاليف باهظة على المالية العامة، ولا يتسق مع الأهداف المتعلقة بتغير المناخ، وكثيرا ما لا يستهدف الفئات الضعيفة. ويتسبب الدعم أيضا في تشويه الأسعار النسبية، مما يؤدي إلى الاستهلاك المفرط للسلع المدعومة، وهو ما يتسبب في مزيد من الارتفاع في الأسعار (دراسة Erceg and others 2024b).

**خفض الضرائب على الواردات وفرض القيود على الصادرات.** في أعقاب الجائحة، لجأت العديد من البلدان إلى خفض الضرائب على الواردات وفرض قيود على الصادرات لتثبيت الأسعار المحلية، وخاصة في الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل (الشكل البياني ٢-٢-١). ويؤدي خفض الضرائب على الواردات إلى خفض أسعار السلع المستوردة وزيادة الإمدادات المحلية، في حين أن القيود المفروضة على الصادرات يمكن أن تخفف من الضغط التضخمي المحلية. لكن خفض الضرائب يفرض تكاليف على المالية العامة، وتؤدي السياسات إلى تداعيات سلبية على المستوى الدولي من خلال خفض العرض العالمي أو زيادة الطلب العالمي، وبالتالي المساهمة في مزيد من الارتفاع في الأسعار (دراسة Giordani, Rocha, and Ruta 2016).

**ضوابط الأسعار والأجور.** استنادا إلى البيانات التاريخية، تم استخدام تجميد الأسعار والأجور لكبح التضخم في الولايات المتحدة وأوروبا في ستينات وسبعينات القرن العشرين، وأمثلة أخرى. وتم استخدامه إلى

مؤلف هذا الإطار هو داميان كابيل.

## الإطار ٢-٢: (تتمة)

والأسواق الصاعدة في سبعينات وتسعينات القرن العشرين. وتوضح دراسة (Capelle and Liu (2023) أنه من خلال تزويد الشركات بالحوافز اللازمة للتخفيف من حدة ارتفاع أسعارها، فإن سياسات الضرائب على التضخم يمكن أن تحقق قدرا كبيرا من مكاسب الاستقرار في ظروف معينة. ورغم أن هذه السياسات مفيدة في معالجة التضخم الناجم عن الصدمات المدفوعة بالتكلفة والتغيرات في توقعات التضخم، فإن تنفيذها عمليا يحتاج إلى توضيح، وتعد السياسة النقدية أداة أفضل لخفض التضخم الناشئ عن الطلب الكلي المفرط. وختاما، استخدمت البلدان أدوات إضافية لتثبيت التضخم عندما كان دور السياسة النقدية محدودا، كما هو الحال أثناء الصدمات المدفوعة بالتكلفة أو في ظل ربط سعر الصرف. ومع ذلك، تظل السياسة النقدية هي الأداة الأساسية لإدارة التضخم المدفوع بالطلب. ويتطلب استخدام أدوات بديلة تقييما دقيقا لمدى فعاليتها وإجراء مفاضلات للحد من الآثار الجانبية السلبية المحتملة.

حد ما أيضا منذ الجائحة، وخاصة في الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، وتحديدًا فيما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية (الشكل البياني ٢-٢-١). ويمكن تبرير هذه الضوابط في سياقات محددة، مثل التعامل مع احتكار الشراء (على سبيل المثال، الحد الأدنى للأجور) أو القوة الاحتكارية (على سبيل المثال، تسعير الكهرباء). لكنها غالبًا ما تؤدي إلى نتائج سلبية، مثل ظهور السوق السوداء وحالات النقص، وتحول دون تصحيح الأسعار النسبية. **السياسات الأخرى.** تم استخدام المفاوضات التي تقودها الحكومات في السابق في العديد من البلدان لتنسيق عملية تحديد الأجور والأسعار أثناء الجائحة وكذلك في أوقات أخرى. ورغم أن هذه المفاوضات يمكن أن تسهم بدور فعال في إدارة دوامات الأجور والأسعار وتثبيت التوقعات التضخمية، فإنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى تشويه الأسعار النسبية. وأخيرا، جرت مناقشات واسعة النطاق لسياسات الضرائب على التضخم، والتي تنطوي على ضرائب تتناسب مع الزيادة في أسعار الشركات، وتم تنفيذها في العديد من الاقتصادات المتقدمة

## المراجع

- Bank of England. 2024. "Response of the Bank of England to the Bernanke Review of Forecasting for Monetary Policy Making and Communication at the Bank of England." London. <https://www.bankofengland.co.uk/independent-evaluation-office/forecasting-for-monetary-policy-making-and-communication-at-the-bank-of-england-a-review/response-forecasting-for-monetary-policy-making-and-communication-at-the-bank-of-england-a-review>.
- Barnichon, Regis, and Adam Hale Shapiro. 2024. "Phillips Meets Beveridge." Working Paper 2024-22, Federal Reserve Bank of San Francisco. <https://doi.org/10.24148/wp2024-22>.
- Benigno, Pierpaolo, and Gauti B. Eggertsson. 2023. "It's Baaack: The Surge in Inflation in the 2020s and the Return of the Non-linear Phillips Curve." NBER Working Paper 31197, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://www.nber.org/papers/w31197>.
- Bernanke, Ben S., and Olivier Blanchard. 2024. "An Analysis of Pandemic-Era Inflation in 11 Economies." Peterson Institute for International Economics Working Paper 24-11, Washington, DC. [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=4834622#](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4834622#).
- Bernanke, Ben S., Mark Gertler, and Mark W. Watson. 1997. "Systematic Monetary Policy and the Effects of Oil Price Shocks." *Brookings Papers on Economic Activity* 1997 (1): 91–157.
- Black, Simon, Antung A. Liu, Ian Parry, and Nate Vernon. 2023. "IMF Fossil Fuel Subsidies Data: 2023 Update." IMF Working Paper 23/169, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/08/22/IMF-Fossil-Fuel-Subsidies-Data-2023-Update-537281>.
- Blanchard, Olivier. 2016. "The Phillips Curve: Back to the '60s?." *American Economic Review* 106 (5): 31–34.
- Blanchard, Olivier, and Jordi Galí. 2007a. "Real Wage Rigidities and the New Keynesian Model." *Journal of Money, Credit and Banking* 39 (S1): 35–65.
- Blanchard, Olivier, and Jordi Galí. 2007b. "The Macroeconomic Effects of Oil Price Shocks: Why Are the 2000s So Different from the 1970s?." In *International Dimensions of Monetary Policy*, edited by Jordi Galí and Mark Gertler, 373–421. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Brandão-Marques, Luis, Gaston Gelos, David J. Hofman, Julia Otten, Gurnain Kaur Pasricha, and Zoe Strauss. 2023. "Do Household Expectations Help Predict Inflation?." IMF Working Paper 23/224, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Capelle, Damien, and Yang Liu. 2023. "Optimal Taxation of Inflation." IMF Working Paper 23/254, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/12/08/Optimal-Taxation-of-Inflation-542215>.
- Carvalho, Carlos, Stefano Eusepi, Emanuel Moench, and Bruce Preston. 2023. "Anchored Inflation Expectations." *American Economic Journal: Macroeconomics* 15 (1): 1–47. <https://www.doi.org/10.1257/mac.20200080>.
- Acharya, Viral, Rahul Chauhan, Rajan Raghuram, and Sascha Steffen. 2023. "Liquidity Dependence and the Waning and Waning of Central Bank Balance Sheets." NBER Working Paper 31050, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://www.nber.org/papers/w31050>.
- Adrian, Tobias. 2023. "The Role of Inflation Expectations in Monetary Policy." Remarks delivered at the Institut für Bank and Finanzgeschichte/Deutsche Bundesbank Symposium, May 15. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/05/15/sp-role-inflation-expectations-monetary-policy-tobias-adrian>.
- Afrouzi, Hassan, Saroj Bhattarai, and Edson Wu. 2024. "Relative-Price Changes as Aggregate Supply Shocks Revisited: Theory and Evidence." *Journal of Monetary Economics*, ahead of print, August 8, 2024. <https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2024.103650>.
- Ahn, JaeBin. 2024. "Greenflation or Greensulation? The Case of Fuel Excise Taxes and Oil Price Passthrough." IMF Working Paper 24/153, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alvarez, Jorge, John Bluedorn, Niels-Jakob Hansen, Youyou Huang, Evgenia Pugacheva, and Alexandre Sollaci. 2024. "Wage-Price Spirals: What Is the Historical Evidence?." *Economica* 91 (364).
- Alvarez, Jorge, and Allan Dizioli. 2023. "How Costly Will Reining in Inflation Be? It Depends on How Rational We Are." IMF Working Paper 23/021, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/03/24/Policy-Responses-to-High-Energy-and-Food-Prices-531343>.
- Amaglobeli, David, Mengfei Gu, Emine Hanedar, Gee Hee Hong, and Céline Thévenot. 2023. "Policy Responses to High Energy and Food Prices." IMF Working Paper 23/074, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/03/24/Policy-Responses-to-High-Energy-and-Food-Prices-531343>.
- Ari, Anil, Daniel Garcia-Macia, and Shruti Mishra. 2023. "Has the Phillips Curve Become Steeper?." IMF Working Paper 23/100, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/05/12/Has-the-Phillips-Curve-Become-Steeper-533315>.
- Ari, Anil, Carlos Mulas-Granados, Victor Mylonas, Lev Ratnovski, and Wei Zhao. 2023. "100 Inflation Shocks: Seven Stylized Facts." IMF Working Paper 23/190, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Auclert, Adrien, Hugo Monneray, Matthew Rognlie, and Ludwig Straub. 2023. "Managing an Energy Shock: Fiscal and Monetary Policy." Unpublished, Stanford University, Stanford, CA.
- Ball, Laurence M., Daniel Leigh, and Prachi Mishra. 2022. "Understanding US Inflation during the Covid Era." NBER Working Paper 30613, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

- <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2024/03/29/Central-Bank-Exit-Strategies-Domestic-Transmission-and-International-Spillovers-546938>.
- Erceg, Chris, Marcin Kolasa, Jesper Lindé, and Andrea Pescatori. 2024b. "Can Energy Subsidies Help Slay Inflation?." IMF Working Paper 24/81, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2024/04/05/Can-Energy-Subsidies-Help-Slay-Inflation-547366>.
- Erceg, Chris, Jesper Lindé, and Mathias Trabandt. 2024. "Monetary Policy and Inflation Scares." Unpublished, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Giordani, Paolo, Nadia Rocha, and Michele Ruta. 2016. "Food Prices and the Multiplier Effect of Trade Policy." *Journal of International Economics* 101: 102–22.
- Gopinath, Gita. 2022. "How Will the Pandemic and War Shape Future Monetary Policy?." Presentation, Jackson Hole Economic Policy Symposium, Jackson Hole, WY, August 25.
- Gopinath, Gita. 2024. "Navigating Fragmentation, Conflict, and Large Shocks." Remarks, Eighth Joint NBU [National Bank of Ukraine]–NBP [Narodowy Bank Polski] Annual Research Conference, Kyiv, June 20–21.
- Gudmundsson, Tryggvi, Chris Jackson, and Rafael Portillo. 2024. "The Shifting and Steepening of Phillips Curves during the Pandemic Recovery: International Evidence and Some Theory." IMF Working Paper 24/007, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Guerrieri, Veronica, Guido Lorenzoni, Ludwig Straub, and Iván Werning. 2021. "Monetary Policy in Times of Structural Reallocation." Working Paper 2021-111, Becker Friedman Institute for Economics, University of Chicago, Chicago, IL.
- Guerrieri, Veronica, Michala Marcussen, Lucrezia Reichlin, and Silvana Tenreyro. 2023. *The Art and Science of Patience. Relative Prices and Inflation*. Geneva Report on the World Economy 26. Paris: CEPR Press.
- Harding, Martín, Jesper Lindé, and Mathias Trabandt. 2022. "Resolving the Missing Deflation Puzzle." *Journal of Monetary Economics* 126: 15–34. <https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2021.09.003>.
- Harding, Martín, Jesper Lindé, and Mathias Trabandt. 2023. "Understanding Post-Covid Inflation Dynamics." *Journal of Monetary Economics* 140: 101–18. <https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2023.05.012>.
- Hazell, Jonathon, Juan Herreño, Emi Nakamura, and Jón Steinsson. 2022. "The Slope of the Phillips Curve: Evidence from US States." *Quarterly Journal of Economics* 137 (3): 1299–344. <https://doi.org/10.1093/qje/qjac010>.
- Hooper, Peter, Frederic S. Mishkin, and Amir Sufi. 2020. "Prospects for Inflation in a High Pressure Economy: Is the Phillips Curve Dead or Is It Just Hibernating?." *Research in Economics* 74 (1): 26–62. <https://doi.org/10.1016/j.rie.2019.11.00>.
- Cavallo, Alberto, Francesco Lippi, and Ken Miyahara. 2023. "Large Shocks Travel Fast." NBER Working Paper 31659, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://www.nber.org/papers/w31659>.
- Choi, Sangyup, Davide Furceri, Prakash Loungani, Saurabh Mishra, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2018. "Oil Prices and Inflation Dynamics: Evidence from Advanced and Developing Economies." *Journal of International Money and Finance* 82 (April): 71–96. <https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2017.12.004>.
- Choi, Woon Gyu, Taesu Kang, Geun-Young Kim, and Byongju Lee. 2017. "Global Liquidity Transmission to Emerging Market Economies, and Their Policy Responses." *Journal of International Economics* 109 (November): 153–66. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2017.08.001>.
- Comin, Diego A., Robert C. Johnson, and Callum J. Jones. 2023. "Supply Chain Constraints and Inflation." NBER Working Paper 31179, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://www.nber.org/papers/w31179>.
- Dao, Mai Chi, Alan Dizioli, Chris Jackson, Pierre-Olivier Gourinchas, and Daniel Leigh. 2023. "Unconventional Fiscal Policy in Times of High Inflation." IMF Working Paper 23/178, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/08/31/Unconventional-Fiscal-Policy-in-Times-of-High-Inflation-537454>.
- Dao, Mai Chi, Pierre-Olivier Gourinchas, Daniel Leigh, and Prachi Mishra. 2024. "Understanding the International Rise and Fall of Inflation since 2020." *Journal of Monetary Economics*, ahead of print, August 13, 2024. <https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2024.103658>.
- Deb, Pragyan, Davide Furceri, Jonathan D. Ostry, Nour Tawk, and Naihan Yang. 2024. "The Effects of Fiscal Measures during COVID-19." *Journal of Money, Credit and Banking*, ahead of print, April 25, 2024. <https://doi.org/10.1111/jmcb.13154>.
- Del Negro, Marco, Michele Lenza, Giorgia E. Primiceri, and Andrea Tambalotti. 2020. "What's Up with the Phillips Curve?." NBER Working Paper 27003, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://www.nber.org/papers/w27003>.
- Du, Wenxin, Kristin Forbes, and Matthew Luzzetti. 2024. "Quantitative Tightening around the Globe: What Have We Learned?." NBER Working Paper 32321, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://www.nber.org/papers/w32321>.
- Dupraz, Stephane. 2024. "A Kinked-Demand Theory of Price Rigidity." *Journal of Money, Credit and Banking* 56 (2–3): 325–63.
- Erceg, Chris, Marcin Kolasa, Jesper Lindé, Haroon Mumtaz, and Pawel Zabczyk. 2024a. "Central Bank Exit Strategies: Domestic Transmission and International Spillovers." IMF Working Paper 24/73, International Monetary Fund, Washington, DC.

- Review of Economics and Statistics* 1–46. [https://doi.org/10.1162/rest\\_a\\_01315](https://doi.org/10.1162/rest_a_01315).
- McLeay, Michael, and Silvana Tenreyro. 2020. “Optimal Inflation and the Identification of the Phillips Curve.” *NBER Macroeconomics Annual* 34 (1): 199–255. <https://doi.org/10.1086/707181>.
- Minton, Robert, and Brian Wheaton. 2022. “Hidden Inflation in Supply Chains: Theory and Evidence.” Unpublished, Harvard University, Cambridge, MA, and University of California at Los Angeles.
- Natal, Jean-Marc. 2012. “Monetary Policy Response to Oil Price Shocks.” *Journal of Money, Credit and Banking* 44 (1): 53–101. <https://doi.org/10.1111/j.1538-4616.2011.00469>.
- Rubbo, Elisa. 2023. “Networks, Phillips Curves, and Monetary Policy.” *Econometrica* 91 (4): 1417–55.
- Task Force of the Monetary Policy Committee of the ESCB. 2010. “Energy Markets and the Euro Area Macroeconomy.” Occasional Paper 113, European Central Bank, Frankfurt am Main.
- Ilut, Cosmin, Rosen Valchev, and Nicolas Vincent. 2020. “Paralyzed by Fear: Rigid and Discrete Pricing under Demand Uncertainty.” *Econometrica* 88 (5): 1899–938. <https://www.jstor.org/stable/48597206>.
- Inoue, Atsushi, Barbara Rossi, and Yiru Wang. 2024. “Has the Phillips Curve Flattened?.” Discussion Paper 18846, Centre for Economic Policy Research, London. <https://cepr.org/publications/dp18846>.
- Karadi, Peter, Anton Nakov, Galo Nuño, Ernesto Pasten, and Dominik Thaler. 2024. “Strike while the Iron Is Hot: Optimal Monetary Policy with a Nonlinear Phillips Curve.” Discussion Paper 19339, Centre for Economic Policy Research, London. <https://cepr.org/publications/dp19339>.
- Koch, Christoffer, and Diaa Noureldin. 2024. “How We Missed the Inflation Surge: An Anatomy of Post-2020 Inflation Forecast Errors.” *Journal of Forecasting* 43 (4): 852–70.
- Lewis, Daniel J. 2023. “Announcement-Specific Decompositions of Unconventional Monetary Policy Shocks and Their Effects.”

## فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية

### مقدمة

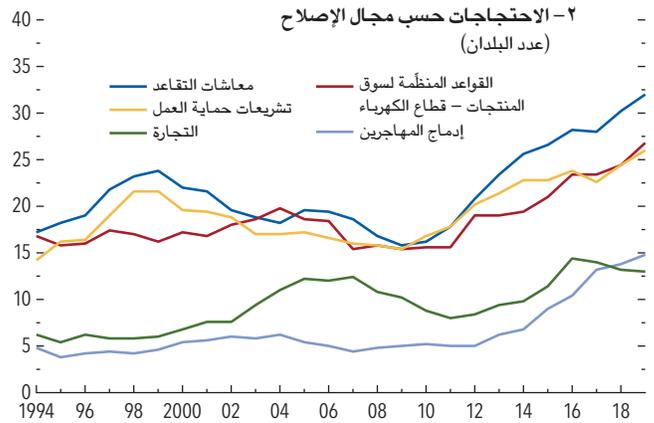
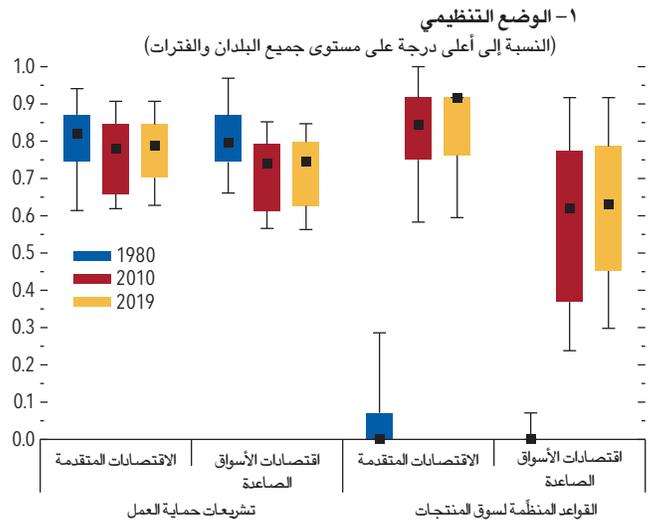
لا يزال الاقتصاد العالمي يجابه فترة مطولة من الضعف الهيكلي، وتظل آفاق المدى المتوسط قاتمة في ظل السياسات الحالية. ويعزى تباطؤ النمو العالمي إلى حد كبير إلى شيخوخة السكان، وضعف الاستثمارات، والاحتكاكات الهيكلية التي تعرقل إعادة توزيع رؤوس الأموال والعمالة على الشركات الإنتاجية (راجع الفصل ٣ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويثير هذا الأمر قلقاً عميقاً لأن الضغوط الديمغرافية من المتوقع أن تستمر، وستتطلب عمليات التحول الهيكلي المتعلقة بالتحول الأخضر والتغيرات التكنولوجية استثمارات كبيرة وإعادة توزيع للموارد.

في هذا السياق، فإن صناع السياسات مطالبون بدفع الإصلاحات الهيكلية قدماً - أي تحديث القواعد والسياسات التي تشكل طريقة عمل الاقتصاد - لتعزيز الإنتاجية، والتوظيف، والنمو. وتتضمن الأولويات الرئيسية تخفيف حواجز الدخل، وتعزيز المنافسة في سوق المنتجات لتيسير إعادة توزيع الموارد على مختلف القطاعات، ومن ثم مساعدة البلدان على الاستفادة من المنافع المحتملة التي تحققها التكنولوجيات الجديدة. وبالمثل، فإن الإصلاحات الرامية إلى تشجيع العمالة على العمل فترة أطول وتيسير إدماج العمال المولودين خارج البلاد وزيادة توافق مهاراتهم مع احتياجات السوق يمكن أن تساعد على تحقيق تأثير موازن في مواجهة التحديات التي تفرضها شيخوخة السكان على عرض العمالة. على الرغم من هذا، ظل التقدم المحرز على صعيد الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو بطيئاً وغير متوازن تاريخياً عبر البلدان ومجالات السياسات (الشكل البياني ٣-١، اللوحة ١). ورغم أن الحل الوسط بشأن الأهداف غير الاقتصادية قد يكون لها دور (على سبيل المثال، إعطاء أولوية لسيطرة الدولة في قطاعات معينة لأسباب تتعلق بالأمن القومي)، غالباً ما يمثل تحقيق قبول اجتماعي للتغييرات في السياسات تحدياً كبيراً (الشكل البياني ٣-١، اللوحة ٢). وأكد جزء كبير من الدراسات التي ناقشت الإصلاحات من منظور الاقتصاد السياسي أن ضعف القبول وبطء التقدم المحرز يعكسان التوزيع غير المتوازن للتكاليف والمنافع التي تترتب عليها، على مستوى الاقتصاد وبمرور الوقت (راجع، على سبيل المثال، دراسة Boeri and Navaretti 2006). لكن هناك وعياً متزايداً بأن مقاومة التغييرات في السياسات غالباً ما تكون متأصلة في نواح سلوكية قد تتضاءل أمامها المصالح الاقتصادية الشخصية واعتبارات تحقيق العدالة التي ظلت تقليدياً ركيزة التحليل من منظور علم الاقتصاد العام. ومن بين مختلف العوامل السلوكية المؤثرة في قبول الإصلاحات، فإن المعلومات المضللة عن المشكلات

في ظل ما يعانيه العالم إزاء استطلاة فترة الضعف الاقتصادي، والتحول الديمغرافية، وضرورة اجتياز مرحلة التحول الأخضر، والاضطرابات التكنولوجية، باتت الحاجة الملحة لتنفيذ إصلاحات هيكلية أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. ومن ثم، فإن صناع السياسات مطالبون بتنفيذ تدابير لتعزيز المنافسة، وتيسير توزيع الموارد على القطاعات الناشئة، وزيادة عرض العمالة في ظل شيخوخة السكان. إلا أنه على الرغم من الحاجة الواضحة للتحرك، غالباً ما ظل تحقيق قبول اجتماعي واسع النطاق لإجراء تغييرات في السياسات عقبة كبرى، مع انحسار جهود الإصلاح منذ الأزمة المالية العالمية بسبب المقاومة المتزايدة من الرأي العام. ويستكشف هذا الفصل العوامل التي تشكل توجهات الرأي العام إزاء الإصلاحات الهيكلية، ويقدم فعالية مختلف الاستراتيجيات في كسب المزيد من القبول الاجتماعي للتغييرات في السياسات. ويخلص إلى أن مقاومة الإصلاحات غالباً ما تتجاوز المصالح الاقتصادية الشخصية، بل هي متأصلة في عوامل سلوكية من بينها التصورات والمعلومات المضللة وانعدام الثقة. ويوضح أن الاستراتيجيات الإعلامية التي تزيد الوعي بضرورة الإصلاحات وتصحح المعلومات المضللة عن السياسات والتصورات الخاطئة بشأن آلية عملها يمكنها تحقيق مزيد من التأييد للإصلاحات. غير أن الاستراتيجيات الفعالة تتطلب أكثر من مجرد تحسين عملية التواصل؛ إذ يجب أن تكون مدعومة بإطار مؤسسي قوي يعزز الثقة، وحوار ثنائي منذ المراحل الأولى لتصميم السياسات. ومن الضروري إجراء مشاورات مستفيضة مع جميع الأطراف المعنية والجمهور لتحديد إجراءات تخفيف الآثار للتصدي للمخاوف الشخصية والمجتمعية التي تضعف تأييد الإصلاحات. ويؤكد هذا الفصل قدرة المناهج المستنيرة والشاملة التي تعمل على أساس من الثقة ليس على زيادة جودة السياسات فحسب، وإنما أيضاً على تحقيق زيادة كبيرة في احتمال تنفيذ إصلاحات هيكلية بالغة الأهمية لتعزيز الإنتاجية والتوظيف والنمو، والحفاظ على استمرارها.

مؤلفو هذا الفصل هم سيلفيا ألبريزيو (رئيسة مشاركا)، وهيبوليت باليما، وبرغيان ديب، وبرتراند غراس (رئيسة مشاركا)، وإيريك هوانغ، وكولومب لادريه، ويوشي، بدعم من يانيف كوهين، وشريهاري راماتشندرا، وأيزاك وارن. كما قدم كل من توهيد آتاشبار، وماكس يارمولينسكي، وأرش شيخ الإسلام المساعدة الحاسوبية والفنية. وعمل كريستوفر روث مستشاراً خارجياً. وقد أفاد الفصل من التعليقات التي أبدتها سانتياغو ليفي والمشاركون في حلقات النقاش الداخلية والمراجعون.

### الشكل البياني ٣-١: الإصلاحات الهيكلية: تقارب غير متوازن في ظل مقاومة عامة



المصادر: قاعدة بيانات الإصلاحات الهيكلية، صندوق النقد الدولي؛ ومشروع Mass Mobilization Project؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ توضح توزيع مؤشرات إصلاح سوق المنتجات وسوق العمل على مستوى البلدان - حيث تشير القيم الأعلى إلى وضع تنظيمي أكثر تيسيراً - يُعبّر عنه كنسبة إلى أعلى درجة على مستوى البلدان والفترات في العينة. ويمثل المحدد داخل كل إطار الوسيط؛ وتوضح الأطراف العليا والسفلى في كل إطار أعلى شريحة ربعية وأدنى شريحة ربعية؛ وتشير المحددات باللون الأسود إلى أعلى شريحة عشرية وأدنى شريحة عشرية. اللوحة 2 توضح المتوسطات المتحركة لخمس سنوات لعدد البلدان التي تواجه احتجاجات، حيث تشير تسميات المحور السيني إلى العام الأخير من النطاق الزمني المتحرك.

التي تتصدى لها الإصلاحات والتصورات الخاطئة عن آلية عمل السياسات يمكن أن تكون عوامل ردع حاسمة للتأييد (راجع، على سبيل المثال، دراستي Douenne and Fabre 2022؛ و Duval and others 2024).

وبدافع من الحاجة الملحة للمضي قدماً في جداول أعمال إصلاح النمو الشامل للجميع، يسعى هذا الفصل إلى تحقيق هدفين متداخلين هما: (١) تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر على القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية، و(٢) تحديد

الاستراتيجيات، والأدوات، والمؤسسات التي يمكن أن تزيد قبول السياسات، بهدف نهائي يتمثل في تمرير الإصلاحات التي تتواءم بشكل وثيق مع الخطط المنشودة، لتنفيذها في نهاية المطاف، واستمرارها بمرور الوقت، وتمهيد الطريق للدفع قدماً بجدول أعمال أوسع نطاقاً. ولتحقيق هذين الهدفين، يحاول هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة التالية:

- نظرة عامة تاريخية. على فترات الإصلاح. إلى أي مدى ظل من الصعب تنفيذ إصلاحات هيكلية؟ ما مدى شيوع الاعتماد على استراتيجيات التواصل والتشاور الفعالة، وأيضاً الاستعانة بتدابير تكميلية أو تعويضية لتخفيف الآثار، للتوصل إلى توافق الآراء، وما مدى فعالية هذه الاستراتيجيات في الواقع العملي؟
- دوافع القبول الاجتماعي. ما دوافع توجهات الأفراد إزاء الإصلاحات؟ إلى أي مدى تحدد الخصائص الفردية والمصالح الاقتصادية الشخصية مستوى التأييد؟ ما دور التصورات، والمعلومات، والمعتقدات الأخرى في دفع التفضيلات فيما يتعلق بالسياسات؟
- مجموعة أدوات السياسات لتحقيق توافق الآراء واستمرارية الإصلاحات. هل يمكن للاستراتيجيات الإعلامية تصحيح التصورات الخاطئة عن الإصلاحات، ولا سيما بشأن ضرورة التغييرات في السياسات وأثرها، والتأثير على التوجهات إزاء الإصلاحات؟ ما الأدوات، والاستراتيجيات، والمؤسسات الأخرى التي يمكن أن تساعد صناع السياسات على تحقيق توافق الآراء، وتحسين عملية تصميم السياسات، وضمان تنفيذ الإصلاحات، بل استمرارها أيضاً؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، يركز هذا الفصل على مجموعة من الإصلاحات في سوق المنتجات وسوق العمل. وهو يبدأ باستغلال قاعدة بيانات سرديّة جديدة لإمطة اللثام عن الحقائق الأساسية حول محاولات الإصلاح منذ منتصف تسعينات القرن الماضي لتيسير القواعد المنظمة لسوق المنتجات وزيادة المنافسة في قطاع الكهرباء، وتقديم حوافز لعرض العمالة من العمالة الأكبر سناً، وإدماج العمال المولودين خارج البلاد في سوق العمل. ثم يجمع أدلة جديدة من المسوح التي أجريت على أفراد من أجل (١) استقصاء مدى تأثير المعتقدات عن السياسات، وبصفة خاصة المعلومات المضللة والتصورات الخاطئة، على تأييد الإصلاحات، و(٢) اختبار ما إذا كان توفير المعلومات - على سبيل المثال عن آلية عمل السياسات أو استكمال الإصلاحات بتدابير تتصدى لمخاوف محددة - يمكن أن يزيد مستوى التأييد. وأخيراً، يجري الفصل مراجعة متعمقة لفترات إصلاح سوق العمل - ١١ فترة - لتطويع الدروس المستخلصة من تحليل المسوح لتناسب السياق، وتحديد مجموعة أوسع نطاقاً من الاستراتيجيات والأدوات التي ساعدت صناع السياسات حتى الآن على تحقيق توافق الآراء والحفاظ على استمرار جهود الإصلاح.

أن تزيد مستوى القبول. وعلى الرغم من هذا، فإن انعدام الثقة في الأطراف المشاركة في الإصلاحات وفي قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات وتدابير تخفيف الآثار بشكل كافٍ لا يزال يمكنها تقويض القبول الاجتماعي.

- ومن شأن وجود مجموعة أدوات واسعة النطاق وبيئة مؤسسية قوية تعزز إجراء حوار ثنائي مع الأطراف المعنية والسكان بشكل عام مساعدة صناعات السياسات على كسب التأييد لتنفيذ إصلاحات والمحافظة على استمرارها. وتتطلب الاستراتيجيات الفعالة ما هو أكثر بكثير من تعزيز التواصل. ويؤكد العرض العام الذي يقدمه هذا الفصل لحالات قُطرية أهمية الثقة في كل من الرسالة والمرسل على حد سواء. وغالبا ما ظل تولي مؤسسات مستقلة غير متحيزة إجراء بحوث السياسات ونشرها أمرا مهما لزيادة الوعي بشأن ضرورة الإصلاحات وتحقيق توافق الآراء. وقد ساعد وجود بيئة مؤسسية قوية يسرت المشاورات مع الأطراف المعنية، بما في ذلك في مرحلة تصميم السياسات، على ترسيخ الثقة في عملية صنع القرار والمضي قدما في تنفيذ الإصلاحات، التي استمرت أيضا من ناحية أخرى، فإن محاولات تمرير إصلاحات لم تصمّم بما يتماشى مع الأوضاع المحلية أو دُفع بها إلى جانب إصلاحات كبرى متعددة أخرى غالبا ما واجهت تحديات كبيرة في التنفيذ، وأخذت مسارا معاكسا في نهاية المطاف.

والنتائج التي خلص إليها هذا الفصل وانعكاساتها على تعزيز فرص تنفيذ الإصلاحات تنطوي على بعض المحاذير. أولا، القبول الاجتماعي ليس العامل الوحيد المهم لنجاح التنفيذ. على سبيل المثال، يمكن لأصحاب المصالح المكتسبة ممارسة نفوذهم على الجهات المعنية بصنع القرار، والتأثير على مسار محاولات الإصلاح، بغض النظر عما إذا كانت الإصلاحات المقترحة تحظى بموافقة السكان على نطاق واسع. ثانيا، الاستراتيجيات التي أكد عليها هذا الفصل لترسيخ القبول الاجتماعي ليست بديلا عن تصميم سياسات سليمة. فالنتائج تؤكد أن ضعف فهم آليات السياسات يقوض التأييد العام، ولكن فهما أفضل لن يساعد (ولا ينبغي له أن يساعد) صناعات القرار على تمرير سياسات سيئة التصميم. ثالثا، المقاومة العامة يمكن أن تكون انعكاسا لمخاوف مبررة بشأن الإصلاحات غير المصممة بشكل مناسب. وفي السياق نفسه، لا ينبغي اعتبار تحقيق القبول الاجتماعي غاية في حد ذاته. فبعض محاولات الإصلاح غير المتسقة، أو التي أتت بنتائج عكسية، أو أضرت بالرفاهية ربما واجهت قدرا ضئيلا من المقاومة الاجتماعية، ومع هذا، فإن الإصلاحات التي تساندها هذه المحاولات لا ينبغي تمريرها. ويؤكد هذا الأمر أهمية النتيجة التي خلص إليها هذا الفصل بشأن دور معرفة السياسات وفهمها. ويمكن لبذل جهد مستمر لإتاحة تحليل مستقل وجدير بالثقة للسياسات على نطاق واسع المساعدة على حماية المجتمعات من المقترحات الشعبوية الانتهازية التي تخفي في طياتها تكاليف ونتائج غير مرغوب

وفيما يلي النتائج الرئيسية التي استخلصها هذا الفصل:

- ظل تمرير الإصلاحات الهيكلية ينطوي عادة على تحديات، إلا أن استخدام استراتيجيات لتحقيق توافق الآراء يرتبط بفرص أكبر للتنفيذ. وتوضح نظرة عامة تاريخية على فترات الإصلاح أن سرعة جهود الإصلاح قد تراجعت إلى أكثر من النصف منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. علاوة على هذا، فإن جزءا كبيرا من الإصلاحات التي تجري محاولات لإدخالها لا ينفذ على الإطلاق - ٢٠٪ تقريبا من السياسات الرامية إلى زيادة المنافسة في قطاع الكهرباء ونحو ٥٠٪ من السياسات التي تقدم حوافز للعمالة للعمل لمدة أطول - أو لم يمرر إلا بعد تخفيفها في ظل وجود مقاومة لها. ويمكن أن يكون السياق الاقتصادي الكلي أو السياق السياسي الذي تجري فيه محاولات الإصلاح مهما في بعض الأحيان، غير أنه لا يبدو عنصرا محددا. وبدلا من ذلك، يكون استخدام استراتيجيات التواصل والتشاور وتدابير تخفيف الآثار مؤشرا تنبؤيا أكثر موثوقية بشأن تنفيذ الإصلاحات.

- وتمثل المعتقدات والتصورات محدّات أساسية للتوجهات إزاء الإصلاحات الهيكلية. فالخصائص الاجتماعية-الاقتصادية التي ترتكز عليها المصالح الاقتصادية الشخصية للأفراد تؤثر بالفعل على الآراء بشأن السياسات. ولكن، على سبيل المثال، في المسوح التي أجريت من أجل هذا الفصل، فإنها لا تمثل سوى ٦٪ من تأييد الأفراد للإصلاحات الرامية إلى زيادة المنافسة في قطاعات الشبكات، و ١١٪ لسياسات إدماج العمال المولودين خارج البلاد. وبدلا من ذلك، تفسر معتقدات الأفراد وتصوراتهم نحو ٨٠٪ من تأييد الإصلاحات، في حين تمثل المعلومات المضللة عن السياسات والتصورات الخاطئة بشأن آلية عملها حوالي نصف هذا التأييد.

- ويمكن لاستراتيجيات التواصل والاستراتيجيات الإعلامية، وأيضا التدابير التكميلية والتعويضية، أن تحدث تحولا في الآراء بشأن السياسات، ولا سيما حينما تُصاغ في سياق من الثقة. وتوضح تجارب المسوح العشوائية لمجالات السياسات المختلفة في بلدان في مراحل مختلفة من التنمية أن توفير معلومات للسكان يمكن أن يصحح التصورات الخاطئة عن السياسات ويزيد مستوى التأييد للإصلاحات. وغالبا ما يمكن لزيادة الوعي بشأن ضرورة الإصلاحات المساعدة في هذا المجال، ويبدو توضيح أثر السياسات وآلية عملها أمرا بالغ الأهمية لزيادة القبول الاجتماعي للإصلاحات. على سبيل المثال، في المسوح التي أجريت من أجل إعداد هذا الفصل، كان التأييد الإضافي لسياسات إدماج المهاجرين في المجموعة التي تلقت معلومات عن آلية عمل تلك السياسات معادلا لأكثر من ٤٠٪ من نسبة المشاركين من المجموعة الضابطة الذين أبدوا اعتراضهم عليها. وتوضح تحليلات المسوح أيضا أن التدابير المصممة لتخفيف الآثار (السياسات التكميلية والتدابير التعويضية) التي لا تتصدى للمصالح الشخصية فحسب، وإنما أيضا للمخاوف التوزيعية والمخاوف المجتمعية الأخرى، يمكن

تتأثر بشكل كبير أيضا بمعتقداتهم وتصوراتهم، بما في ذلك ما يتعلق بآثار السياسات ورغبة صناعات السياسات في تنفيذها كما وعدوا بها، وقدرتهم على ذلك.

على سبيل المثال، أدى فقدان الثقة في خطط تعويض المتضررين من التغييرات في السياسات إلى إخراج الإصلاحات الضريبية وإصلاحات الدعم عن مسارها، أو استلزم استخدام أنظمة تخصيص وحلول أخرى مبنية على التزامات على حساب اعتبارات الكفاءة (راجع دراسات Guillaume, Zytek, and Farzin 2011؛ وDouenne and Fabre 2022؛ وKanbur and Levy 2022). بالمثل، إذا لم يستوعب الرابحون المحتملون كيف أن أي تغيير في السياسات سيفيدهم، فقد لا يثقون فيه أو يؤيدونه (راجع دراسات Stantcheva 2021؛ وDechezleprêtre and others 2022؛ وAlfaro, Chen, and Chor 2023؛ وDabla-Norris and others 2023؛ وDuval and others 2004).

ومع أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، يستقصي الجزء الباقي من الفصل كيف يمكن لصناعات السياسات تعزيز القبول الاجتماعي للسياسات، وصولاً إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على استمرارها. وهو يركز على السياسات التي سبق تعريفها على أنها بالغة الأهمية لتيسير إعادة تخصيص الموارد على مستوى القطاعات وإعطاء دفعة لعرض العمالة في ظل شيخوخة السكان (راجع على سبيل المثال دراسة Ostry, Prati, and Spilimbergo 2009؛ والفصل ٣ من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ والفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ والفصل ٤ من عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Budina and others 2023؛ والفصل ٣ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، ولكنه لا يستكشف آثارها الاقتصادية الكلية - أو ما يشكل تصميم سياسية قوية - لأن هذا الأمر تمت تغطيته باستفاضة.

## تحدي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية: حقائق أساسية

على الرغم من التحديات المعروفة جيداً التي تكتنف عملية تمرير الإصلاحات الهيكلية، يوجد نقص مثير للدهشة في البيانات على مستوى البلدان التي توثق محاولات الإصلاح التي كللت بالنجاح والمحاولات التي منيت بالفشل على حد سواء. ولسد هذه الفجوة، ينشئ هذا الفصل قاعدة بيانات جديدة تعمل على تتبع فترات إصلاح سوق المنتجات وسوق العمل خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٢٣ (المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت).<sup>٢</sup> وتمثل الهدف من الإصلاحات الموثقة في: (١) تيسير القواعد المنظمة لسوق المنتجات لزيادة المنافسة في قطاع الكهرباء، (يُشار إليها فيما بعد باسم القواعد المنظمة لسوق المنتجات - قطاع الكهرباء)، و(٢) تقديم حوافز للعمالة الأكبر سناً للمشاركة في سوق العمل (يُشار إليها فيما بعد

فيها. أخيراً، من الأهمية بمكان فهم الأوضاع الخاصة بكل بلد ومجال من مجالات السياسات، كل على حدة. إلا أنه في ظل محاذير مناسبة، لا يزال بإمكان المبادئ العامة المستخلصة في هذا الفصل من مجالات السياسات المختلفة والبلدان في مختلف مراحل التطور مساعدة صناعات السياسات على خوض غمار التحديات التي تواجه تنفيذ الإصلاحات والحفاظ على استمرارها.

## القبول الاجتماعي للإصلاحات: تمهيد

إن الإصلاحات الهيكلية، في جوهرها، هي تغييرات في السياسات تُدخل تعديلات على الحقوق المكتسبة والريع الاقتصادي بغرض تحسين توزيع الموارد في الاقتصاد. ومن هذا المنطلق، فهي حتماً توجِد رابحين (المستفيدين من مكاسب الكفاءة) وخاسرين (الذين تؤثر الإصلاحات سلباً على ما يحققونه من ريع اقتصادي أو على حقوقهم المكتسبة).<sup>١</sup> على سبيل المثال، قد تؤدي الإصلاحات بغرض زيادة المنافسة إلى زيادة الناتج وخفض الأسعار، وهو ما يفيد العاملين والمستهلكين على مستوى الاقتصاد، ولكن الهدف المباشر هو الريع الذي تحققه بضع شركات تتمتع بالقوة السوقية في ظل القواعد القائمة والعاملون في تلك الشركات.

من جهة أخرى، تكون الانعكاسات على قبول الإصلاحات أقل وضوحاً من مجرد تحديد الرابحين والخاسرين، وموازنة الخسائر في نهاية المطاف. ولا يوجد توازن في توزيع المكاسب المتأتية من الإصلاحات والخسائر الناجمة عنها، ليس على مستوى المجتمع فحسب، بل أيضاً مع مرور الوقت (راجع دراسة Blanchard and Giavazzi 2003). وعادة ما تكون التكاليف أكثر وضوحاً على المدى القصير وتتركز في فئات قليلة جيدة التنظيم وتسهل تعبئتها، في حين تتوزع المكاسب وغالباً ما تتراكم ببطء بمرور الوقت. وتجعل هذه الديناميكية الوضع الراهن جذاباً، إذ لا تظهر تكاليفه على الفور، في حين تكتنف تحقيق المنافع حالة من عدم اليقين (راجع دراسات Fernandez and Rodrik 1991؛ وTompson 2009).

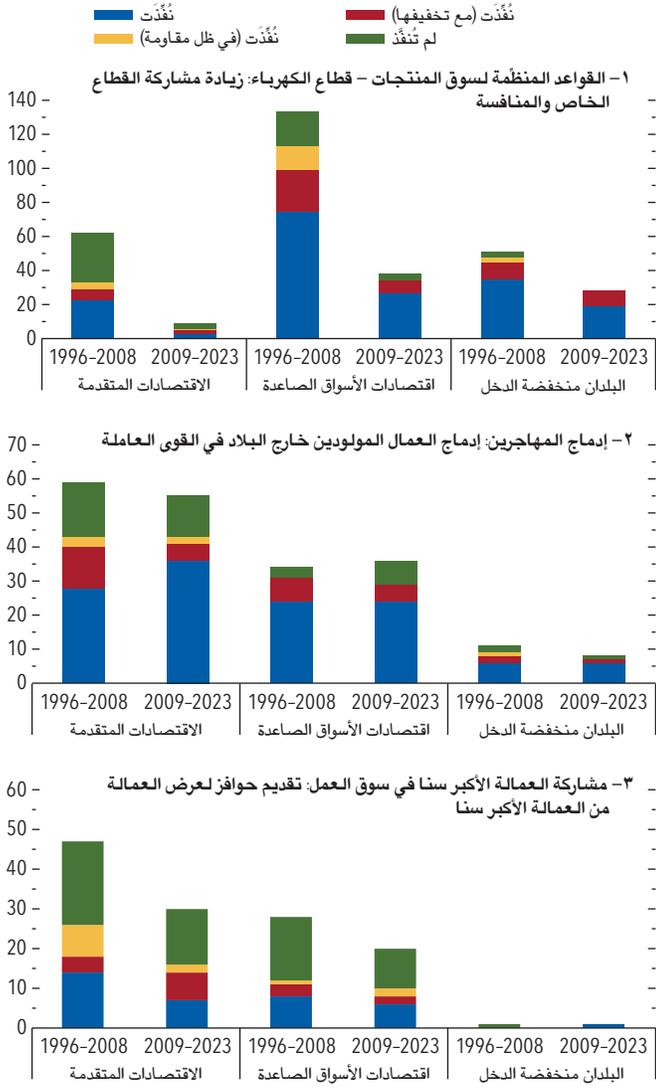
وواقع الأمر أن تحقيق القبول الاجتماعي للإصلاحات يمكن أن ينطوي على تحديات، حتى عندما تكون مصممة لتحقيق التوازن بين زيادة مستوى الرفاهية الكلية وتقديم تعويض عادل لمن تلحق بهم آثار سلبية. ولا يزال جزء متزايد من الدراسات يشير إلى أن المقاومة من الرأي العام لا تستند فقط إلى مصالح اقتصادية شخصية موضوعية راسخة في الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأفراد، مثل الوضع الوظيفي، والعمر، والمستوى التعليمي. فأراء الأفراد في السياسات - وبالتالي، القبول الاجتماعي للإصلاحات -

<sup>١</sup> راجع على سبيل المثال، دراسات (Boeri and Navaretti 2006) و(Tompson and Alesina and others 2023) و(2009)، للاطلاع على مناقشات حول الإصلاحات الهيكلية من منظور الاقتصاد السياسي.

<sup>٢</sup> يمكن الاطلاع على جميع المرفقات من خلال الرابط التالي: [www.imf.org/en/Publications/WEO](http://www.imf.org/en/Publications/WEO)

### الشكل البياني ٣-٢: فترات الإصلاح حسب نتائج التنفيذ (إجمالي عدد فترات الإصلاح)

شهدت كثافة جهود الإصلاح تراجعاً بمرور الوقت، وتم التخلي عن جزء كبير من محاولات الإصلاح أو تنفيذها في ظل مقاومة من الرأي العام مع تخفيفها.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يوضح نسب فترات الإصلاح على مستوى مجالات الإصلاح حسب نتائج التنفيذ: نُفذت (من دون مقاومة)؛ نُفذت ولكن في ظل مقاومة؛ نُفذت ولكن في ظل مقاومة مع تخفيفها؛ لم تُنفذ.

باسم مشاركة العمالة الأكبر سناً في سوق العمل)، و(٣) زيادة إدماج العمال المولودين خارج البلاد في سوق العمل (يُشار إليها فيما بعد باسم إدماج المهاجرين). ويتم إنشاء قاعدة البيانات باستخدام تحليل نصوص التقارير ربع السنوية من إعداد وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست التي تشمل ٢٦ اقتصاداً متقدماً، و٣٦ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة، و١٤ بلداً منخفض الدخل. ولكل مجال من مجالات السياسة التي تم تناولها، تتيح قاعدة البيانات تصنيف المشاهدات القطرية السنوية إلى إحدى الفئات التالية: (١) عدم وجود أي إصلاح ذي صلة قيد المناقشة، أو (٢) وجود إصلاح قيد المناقشة ولكنه لم يُنفذ بعد، أو (٣) تم تنفيذ إصلاح. وتؤكد اختبارات التحقق من صحة البيانات أن مجموعة البيانات ترصد بدقة المعلومات المستقاة من تقارير وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست. وتتمثل ملاحظة أولى مهمة في أن عدد فترات الإصلاح، بما فيها الفترات التي نوقشت فيها التغييرات في السياسات ولكنها لم تُنفذ، قد تراجعت بمرور الوقت تقريباً على مستوى جميع مجالات السياسات ومجموعات البلدان (الشكل البياني ٣-٢). ويوضح تقسيم العينة بالنصف قرب وقت حدوث الأزمة المالية العالمية تراجعاً حاداً للغاية في فترات إصلاح القواعد المنظمة لسوق المنتجات - قطاع الكهرباء، على الرغم من التفاوت الذي لا يزال كبيراً بين البلدان من حيث الأوضاع التنظيمية. كما شهدت سرعة الإصلاحات في مشاركة العمالة الأكبر سناً في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة تباطؤاً في السنوات الأخيرة، على الرغم من ارتفاع العمر المتوقع<sup>٤</sup> وقد يعكس الانخفاض في كثافة الإصلاحات تقلص النطاق المتاح للإصلاحات في بعض مجالات السياسات والبلدان، مثل القواعد المنظمة لسوق المنتجات في قطاعات الشبكات في الاقتصادات المتقدمة. إلا أنه تزامن مع زيادة موثقة في السخط الاجتماعي، ولا سيما منذ الأزمة المالية العالمية، على نحو ما تم رصده في فترات الاضطرابات الأهلية، وأيضاً انعدام الثقة في المؤسسات العامة، وشعور بالاستياء إزاء الديمقراطية، وانخفاض نسبة المشاركة في التصويت (راجع دراسة OECD 2021). ويشير هذا الأمر إلى أن ضعف الإقدام على التغييرات في السياسات بين عامة الناس ربما يكون قد منع صناعات السياسات حتى عن محاولة تنفيذ الإصلاحات الضرورية.

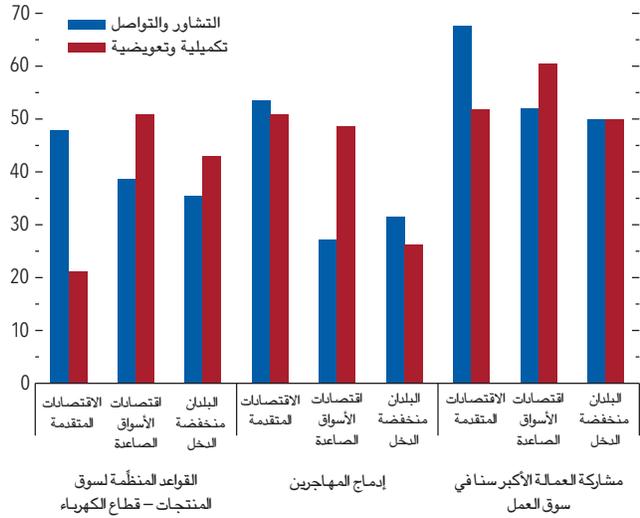
وتكشف البيانات أيضاً إلى أي مدى كان من الصعب تاريخياً تمرير الإصلاحات. فنحو ٥٠٪ فقط من جميع الإصلاحات في القواعد المنظمة لسوق المنتجات - قطاع الكهرباء، ومشاركة

<sup>٣</sup> الفئة الأولى يمكن أن تتضمن كلا من الحالات حيث لم توجد ضرورة لأي إصلاح، والحالات التي كانت توجد فيها ضرورة للإصلاح ولكنه لم يؤخذ في الاعتبار. ولا توضح قواعد البيانات السابقة الخاصة بالإصلاحات الهيكلية (راجع، على سبيل المثال، دراسة Alesina and others 2023) إلا الإصلاحات المنفذة، مع ملاحظات عن عدم وجود إصلاحات تتضمن الفئتين (١) و(٢).  
<sup>٤</sup> لم تُجرى أي محاولات لتنفيذ إصلاحات في مشاركة العمالة الأكبر سناً في سوق العمل في البلدان منخفضة الدخل، وهو أمر لا يثير الدهشة، لأن معظمها لا يزال يستفيد من وجود أعداد متزايدة من السكان الشباب في سن العمل، أو أن لديها برامج معاشات تقاعد في مراحلها الأولى.

### الشكل البياني ٣-٣: استراتيجيات لتحقيق توافق الآراء على الإصلاحات

(نسبة فترات الإصلاح باستخدام كل استراتيجية، %)

استخدام استراتيجيات تحقيق توافق الآراء يتباين بشكل كبير على مستوى الفترات، ومجالات الإصلاح، وفئات الدخل.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يوضح نسب فترات الإصلاح باستخدام كل استراتيجية حسب الإصلاح وفترة الدخل الخاصة بكل بلد.

الإصلاحات المُنفَّذة ٩٠٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل. أما معدل التنفيذ في فترات الإصلاح الخاصة بإدماج المهاجرين فهو قابل للمقارنة على مستوى مجموعات البلدان، بنسبة تبلغ نحو ٨٠٪.

بالإضافة إلى هذا، فإنه في جزء كبير من الفترات التي انتهت بالفعل بتنفيذ إصلاحات، قوبلت تلك الإصلاحات بمقاومة من الرأي العام، على نحو ما أظهرته الإضرابات، والاحتجاجات، وأعمال الشغب: ٢٢٪ تقريباً من فترات إصلاحات إدماج المهاجرين، و٣٠٪ في حالة فترات إصلاح القواعد المنظمة لسوق المنتجات - قطاع الكهرباء، وما يقرب من ٤٠٪ في فترات إصلاح مشاركة العمالة الأكبر سناً في سوق العمل. وفي كثير من تلك الفترات، تعين على صناع السياسات تقليص نطاق الإصلاحات من أجل ضمان تنفيذها (حدث هذا الأمر، على سبيل المثال، في ٤٠٪ تقريباً من فترات إصلاح مشاركة العمالة الأكبر سناً في سوق العمل التي قوبلت بمقاومة، وفيما يبلغ ٤٥٪ من فترات الإصلاح في النصف الثاني من العينة). علاوة على هذا، لم تحل مقاومة الرأي العام دائماً دون تنفيذ الإصلاحات، ولكنها ربما أثرت على استمرارها. وفي واقع الأمر، يكشف تحليل إضافي عن أنه من بين الإصلاحات التي أقرت ولكنها عدلت لاحقاً، واجه الجزء الأكبر منها مقاومة في مرحلة التنفيذ (الشكل البياني في المرفق ٣-٢-١ على شبكة الإنترنت).

### استراتيجيات تحقيق توافق الآراء على الإصلاحات الهيكلية

توضح دراسات سابقة أن جهود التواصل والتشاور الرامية إلى إعلام الناخبين والأطراف المعنية بكل من ضرورة الإصلاحات وأهدافها غالباً ما كان لها دور رئيسي في ضمان التنفيذ والحد من احتمالات تحول مسار السياسات (راجع، على سبيل المثال، دراستي Tompson 2009 و OECD 2010). وإلى جانب المشاركة المبكرة مع جميع الأطراف المعنية، تؤكد تلك الدراسات أيضاً على الدور الذي تضطلع به تدابير تخفيف الآثار في تحقيق توافق الآراء. إلا أن الشواهد على استخدام هذه الاستراتيجيات مستخلصة إلى حد كبير من دراسات حالة تشمل مجموعة قليلة معظمها من الاقتصادات المتقدمة. ولتسليط الضوء على مدى كثافة استخدام هذه الاستراتيجيات والدور الذي ربما اضطلعت به في ضمان تنفيذ الإصلاحات، يوضح هذا القسم أدلة استناداً إلى مؤشرين جديدين (راجع التفاصيل في المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت).

- استخدام استراتيجيات التشاور والتواصل. يسجل متغير صوري ما إذا كان صناع السياسات لجأوا إلى أي من الأدوات العديدة - مثل المشاورات، أو جلسات الاستماع، أو الاستفتاءات، أو هيئات التواصل المستقلة - للتواصل مع مختلف الأطراف المعنية، وإشراكها، والتفاوض معها في أي مرحلة في فترة إصلاح.
- التدابير التكميلية والتعويضية. وبنفس الطريقة، يرصد متغير صوري ما إذا كانت السلطات المعنية نظرت في أي من تدابير تخفيف الآثار العديدة - مثل برامج التدريب

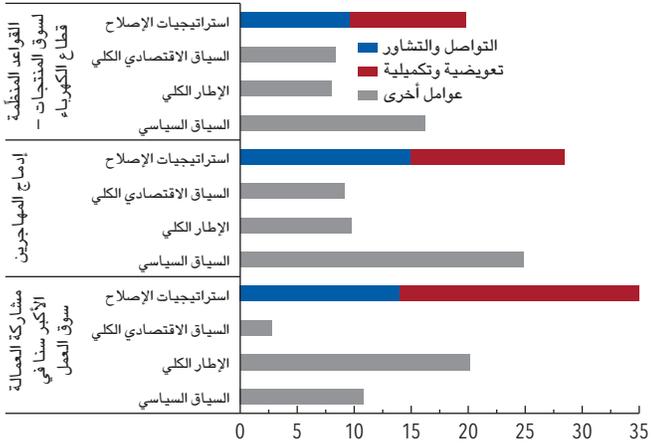
الوظيفي، أو إجراءات حماية الوظائف المؤقتة، أو دعم الأسعار، أو البنود المتعلقة بعدم سريان المواد الملغاة بأثر رجعي - التي تهدف إلى تعويض الأشخاص الذين يتأثرون سلباً بسبب الإصلاحات أو لموازنة تكاليف التحول.

وعلى الرغم من أن البلدان من جميع فئات الدخل قد استخدمت كلا من مجموعتي الاستراتيجيات في مجالات الإصلاح، فإنه في نسبة كبيرة من فترات الإصلاح (نحو نصفها، في المتوسط) لم يكن هذا الاستخدام ظاهراً بما يكفي لرصده في البيانات (الشكل البياني ٣-٣). ويبدو أن الاقتصادات المتقدمة قد لجأت في أغلب الأحوال إلى استراتيجيات التشاور والتواصل، مقارنة باستخدامها التدابير التكميلية والتعويضية، على الرغم من أن نسبة فترات الإصلاح التي استخدمت فيها تدابير تخفيف الآثار هذه قد شهدت زيادة كبيرة منذ الأزمة المالية العالمية. في المقابل، يبدو أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل لا تزال تعتمد اعتماداً أكبر على التدابير التكميلية والتعويضية، ولا سيما في فترات إصلاح القواعد المنظمة لسوق المنتجات - قطاع الكهرباء، التي كان فيها الدعم أو الضوابط على الأسعار جزءاً من حزم السياسات بشكل متكرر.

ويثير التفاوت في استخدام الاستراتيجيات لتحقيق توافق الآراء وفي نتائج التنفيذ عبر فترات الإصلاح سؤالاً طبيعياً هو: هل ساعد استخدام هذه الاستراتيجيات في التغلب على التحديات التي تواجه تمرير الإصلاحات؟ على الرغم من أنه لا يمكن اختبار الآثار السببية بشكل مقنع باستخدام هذه البيانات الإجمالية، يشير استكشاف علاقات الارتباط

### الشكل البياني ٣-٤: الأهمية النسبية لاستراتيجيات الإصلاح للتنبؤ بتنفيذ الإصلاحات (شرح نسبة احتمال التنفيذ، %)

استراتيجيات تحقيق توافق الآراء تعزز فرص تنفيذ الإصلاحات إلى حد كبير.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل القوة التنبؤية النسبية لكل مجموعة من العوامل لتنفيذ مقترحات الإصلاح على مستوى المجالات المختلفة. ويتم الحصول على التقديرات من خلال تحليل الهيمنة على أساس انحياز لوجيستي متعدد الحدود (المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت).

الضوء على هذه المسألة، يستخدم هذا الفصل مسوحا شملت ١٢,٦٠٠ فرد من ستة بلدان تغطي مجالين مختلفين من مجالات السياسات (راجع المرفق ٣-٣ على شبكة الإنترنت؛ ودراسة Albrizio and others 2024a, 2024b):

- **إصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات لزيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع المنافسة في قطاعي الكهرباء والاتصالات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (المسح يُجرى في المكسيك، والمغرب، وجنوب إفريقيا). ولجذب الاستثمارات الخاصة أهمية بالغة لتقليص الفجوات في البنية التحتية التي يمكن أن تؤثر على قدرة هذه الاقتصادات على الاستفادة من المنافع المتحققة من التحول الرقمي وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي (راجع، على سبيل المثال، دراسات Balza and others 2020؛ وDevine and others 2021؛ وCazzaniga and others 2024).** وعلى الرغم من هذا، كانت توجهات الرأي العام إزاء هذه السياسات سلبية إلى حد كبير في الماضي (راجع، على سبيل المثال، دراستي Fay and Morrison 2007؛ وAndrés، وSchwartz، and Guasch 2013).

- **سياسات إدماج المهاجرين لإدماج العمال المولودين خارج البلاد في أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة (مسح يشمل كندا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة)، مثل تحسين الاعتراف بمؤهلات المهاجرين وخبراتهم، وتقديم دورات مجانية لتعلم اللغات وتدريب متخصص، وتوفير برامج**

التاريخي على أساس انحدارات لوغاريتمية متعددة الحدود أن هذه الاستراتيجيات ترتبط بزيادة تتجاوز ٦ نقاط مئوية، في المتوسط، في احتمال تنفيذ الإصلاحات المقترحة على مستوى مجالات السياسات، مع حدوث آثار أقوى على المحاولات التي تواجه مقاومة (الشكل البياني في المرفق ٣-٢-٢ على شبكة الإنترنت). والواقع أنه في فترات الإصلاح التي تُقابل بمقاومة من الرأي العام، يكون من الأرجح الوصول إلى مرحلة التنفيذ حينما تتم الاستعانة بجهود واضحة للتشاور مع الأطراف المعنية في المجتمع أو التواصل معها أكثر مما يحدث حينما لا تستخدم هذه الجهود. كما أن استخدام التدابير التكميلية والتعويضية يرتبط بصفة عامة بزيادة احتمال تنفيذ مقترحات الإصلاح في حالة الفترات التي تُقابل بمقاومة والتي تلقى مقاومة أقل على حد سواء، مع بعض الفروق على مستوى مجالات الإصلاح.

ولا يعني هذا أن استخدام هذه الاستراتيجيات هو العامل الوحيد الذي يحدد نتائج الإصلاح. فالتحليل يستنتج أيضا أن السياق الاقتصادي الكلي والسياسي اللذين تجري فيهما محاولات الإصلاح (على سبيل المثال ما إذا كان الإصلاح يُقترح في أوقات اليأس أو في أعقاب حدوث أزمة حادة، أو في بداية تولي إدارة جديدة مقابل أن يكون أقرب إلى الانتخابات التالية) يمكن إلى حد ما أن يؤثر على احتمال تنفيذ مقترحات الإصلاح. إلا أن علاقات الترابط ليست متسقة دائما، مع تباين دور المتغيرات الفردية وأهميتها على مستوى مجالات الإصلاح (الجدول في المرفق ٣-٢-٣ على شبكة الإنترنت).<sup>٥</sup> بالإضافة إلى هذا، عند مقارنة أهمية استراتيجيات الإصلاح بأهمية العوامل الأخرى من أجل التنبؤ بتنفيذ مقترحات الإصلاح، تفسر استراتيجيات الإصلاح مجتمعة نحو ٢٨٪ من احتمال التنفيذ، في المتوسط، على مستوى مجالات السياسات المختلفة (الشكل البياني ٣-٤). وهذه نسبة كبيرة إلى حد ما، وبالمقارنة، فإن المتغيرات التي ترصد السياق الاقتصادي الكلي أو السياق السياسي تفسر ١٦٪ و ٢٢٪، في المتوسط، على التوالي. وبالجمع بينهما، يشير هذا الأمر إلى أن الاستخدام الفعال لاستراتيجيات التشاور، والتواصل، وتخفيف الآثار يمثل مؤشرا للتنبؤ بنجاح التنفيذ أقوى من السياق الذي تتم فيه محاولات الإصلاح.

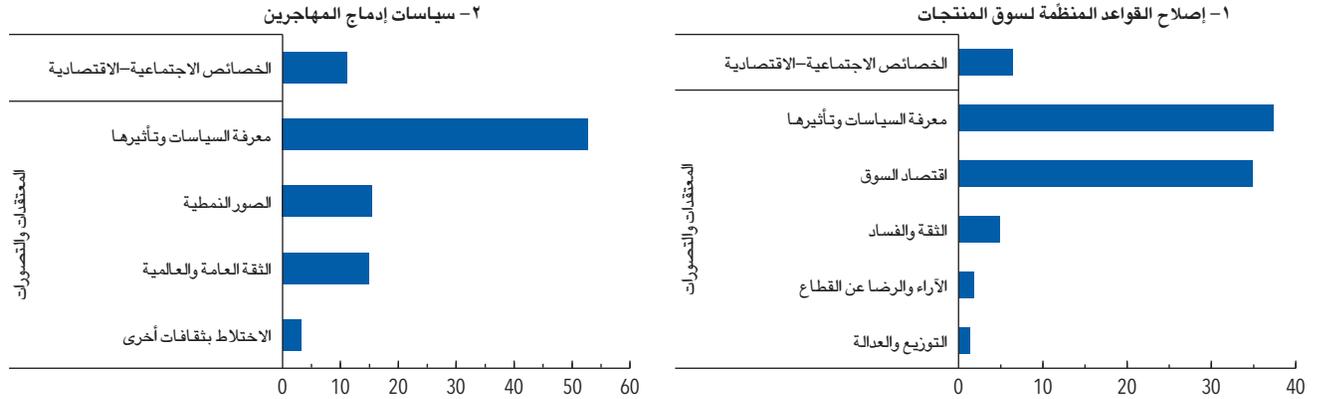
### التوجهات إزاء الإصلاحات: أدلة من المسوح

يُبرز دور استراتيجيات تصميم الإصلاحات الموثقة في القسم السابق أهمية فهم العوامل التي تدفع الأفراد إلى التشكك في التغييرات في السياسات، وكيف يمكن لصناع السياسات إدماج مخاوفهم في عملية تصميم الإصلاحات. ولتسليط

<sup>٥</sup> وثقت دراسات سابقة أيضا علاقات مبهمّة بين احتمال تنفيذ الإصلاحات (فيما يتعلق بعدم الإصلاح، من دون تمييز بين المناقشات حول الإصلاحات والملاحظات الأخرى عن عدم الإصلاح) والدوافع المحتملة المتعلقة بالأوضاع الدورية، والسياسات الاقتصادية الكلية، والعوامل السياسية (راجع المناقشة في دراسة Duval، Furceri، and Miethe 2020).

## الشكل البياني ٣-٥: دوافع تأييد الإصلاحات (شرح نسبة التأييد، %)

تأييد الأفراد للإصلاحات مدفوع بصفة أساسية بالمعتقدات والتصورات، خاصة عن تأثير السياسات.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي استناداً إلى المسح المشترك بين صندوق النقد الدولي ومؤسسة YouGov.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني نتائج تحليل الهيمنة الذي يحدد نسبة التباين في تأييد الإصلاحات أو السياسات الموضحة حسب الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأفراد ومجموعات مختلفة من المعتقدات والتصورات على أساس نموذج انحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (المرفق ٣-٣-١ على شبكة الإنترنت). ويستبعد الانحدار الآثار الثابتة القطرية ومؤشرات المتغير، التي لا تظهر مساهماتها هنا.

من ذلك، تأتي الآراء في السياسات مدفوعة بصفة أساسية بمعتقدات الأفراد وتصوراتهم (الخاطئة)، التي قد يتأثر بعضها بتصميم الإصلاحات (المرفق ٣-٣-١ على شبكة الإنترنت):

- ولا عجب في أن من يعتقدون أن الأنشطة الإنتاجية ينبغي أن تتولاها شركات خاصة بصفة أساسية، وأن الحكومة لا ينبغي لها التدخل في قرارات تحديد الأسعار، يؤيدون إصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات، وبصفة عامة، تمثل المعتقدات بشأن الأسواق نسبة كبيرة (٣٥%) من الآراء المتعلقة بالسياسات. والمجيبون للمسوح الذين يرون أن توزيع الدخل في بلدانهم غير عادل أقل تأييداً لهذه السياسات. وللمخاوف بشأن التوزيع، إلى جانب الثقة والتصورات عن الفساد، تأثير يعادل تأثير الخصائص الفردية في تفسير التأييد.

- وللصور النمطية عن المهاجرين دور رئيسي في تفسير تأييد الأفراد لسياسات إدماج المهاجرين. فالمجيبون للمسوح الذين لديهم فكرة إيجابية عن المهاجرين (أنهم يعملون بجد، على سبيل المثال)، أو يربطون بين المهاجرين واللاجئين، أو يظنون أن الهجرة يمكن أن يكون لها أثر اقتصادي وثقافي إيجابي من الأرجح أن يؤيدوا هذه السياسات، في حين أن العكس صحيح بالنسبة لمن يربطون المهاجرين بالعمالة غير القانونية أو بنتائج اقتصادية أو ثقافية سلبية.

- ومن المهم الإشارة إلى أن معرفة أثر السياسات والتصورات عنه يفسران أكثر من ٥٠% من تأييد سياسات إدماج المهاجرين. فالمجيبون الذين يحدون بشكل صحيح السياسات اللازمة لتحسين إدماج العمال المولودين خارج البلاد، أو الذين يعتقدون أن إدماج المهاجرين يمكن أن يحقق استفادة للاقتصاد من الأرجح أن يؤيدوا هذه السياسات.

الإلحاق بالوظائف التي تربط المهاجرين بأرباب العمل الباحثين عن خبراتهم العملية. ويمكن لهذه السياسات أن تزيد عرض العمالة والإنتاجية في ظل شيخوخة السكان (راجع، على سبيل المثال، دراستي 2016 Aiyar and others؛ و 2017 Mitaritonna, Orefice, and Peri؛ والفصل ٤ من عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، ولكنها غالباً ما تقابل بمقاومة بسبب عدة مخاوف (راجع، على سبيل المثال، دراسات 2018 Dennison and Dražanová؛ و 2020 Alesina and Grigorieff, Roth, and Ubfal؛ و 2024 Tabellini).

## التنبؤ بتأييد السياسات: دور المعتقدات

ما دوافع توجهات الأفراد إزاء الإصلاحات؟ يمكن تحديد التفضيلات فيما يتعلق بالسياسات، أولاً، حسب الخصائص الاقتصادية الكلية للأفراد (مثل العمر، ومستوى التعليم، والوظيفة، ومستوى الدخل، والموقع الجغرافي)، التي تركز عليها مصالحهم الاقتصادية الشخصية. ويمكن أيضاً أن تتأثر بمجموعة كبيرة من التصورات والمعتقدات، من بينها ما يتعلق بالسياسات (أي مقدار ما يعرفه الأفراد عن السياسات، ونظرتهم إلى احتمال أن تؤثر السياسات على نتائج تشغيلهم، مثل الوظائف، والأسعار، ومعدلات الجريمة).

وتكشف النتائج المستخلصة من المسح أن الخصائص الفردية لها دور بالفعل، ولكنها لا تمثل سوى ٦% من تأييد الأفراد لإصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات، و ١١% من تأييدهم لسياسات إدماج المهاجرين (الشكل البياني ٣-٥؛ والشكل البياني في المرفق ٣-٣-٢ على شبكة الإنترنت). بدلا

الجدول ٣-١: فرضيات لزيادة تأييد السياسات

المسح	المتغير: المعلومات المقدمة	الفرضية
إصلاح القواعد المنظمة لسوق المنتجات	الوضع الراهن: أدلة قائمة على الحقائق على تكلفة خدمات الكهرباء أو الاتصالات، وجودتها، وإمكانية الحصول عليها.	الوضع الراهن
سياسات إدماج المهاجرين	الوضع الراهن + آثار السياسات: يضيف أدلة مستندة إلى الأبحاث عن أثر سياسات زيادة المنافسة في قطاعات الشبكات على تكلفة خدمات الكهرباء والاتصالات، وجودتها، وإمكانية الحصول عليها. أثر السياسات: أدلة مستندة إلى الأبحاث عن أثر سياسات إدماج العمال المولودين خارج البلاد على نتائج سوق العمل بالنسبة للعمالة الوطنية، والموارد المالية العامة، ومعدلات الجريمة بين المهاجرين. أثر السياسات + الآليات: يضيف معلومات تفصيلية توضح الآليات التي من خلالها تؤدي سياسات الهجرة إلى تلك النتائج.	أثر السياسات
قصص المهاجرين: ثلاث قصص مستخرجة من مقالات صحفية عن معاناة المهاجرين في سوق العمل، ومقابرتهم، ونجاحهم.	قصص المهاجرين: ثلاث قصص مستخرجة من مقالات صحفية عن معاناة المهاجرين في سوق العمل، ومقابرتهم، ونجاحهم.	التعاطف

المصدر: من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

مقابل الأفراد الذين لا يحصلون على هذا المتغير، يصبح في الإمكان اختبار العلاقة السببية في هذه الفرضيات.<sup>٦</sup> ولاختبار فرضية الوضع الراهن أهمية كبيرة لإصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات، لأنه غالباً ما تترتب عليها تكلفة الفرصة البديلة (على سبيل المثال، فرصة ضائعة لزيادة القدرة التنافسية)، التي يجد الأفراد في تصورها صعوبة أكبر من تصور الخسائر الفعلية بسبب عدم إجراء إصلاحات، كما في حالة برامج معاشات التقاعد غير المستدامة (راجع دراسة Tompson 2009). وتظهر النتائج أن زيادة الوعي بشأن ضرورة الإصلاحات لها أثر إيجابي على إصلاح القواعد المنظمة لسوق المنتجات في قطاع الكهرباء (الشكل البياني ٣-٦). ومقارنة بالتأييد في المجموعة الضابطة، يزداد التأييد بنسبة ٤,٥ نقطة مئوية بين المجيبين الذين يطبق عليهم متغير الوضع الراهن.<sup>٧</sup> ويكون الأثر إيجابياً أيضاً على قطاع الاتصالات، وإن لم تكن له دلالة إحصائية. وربما يعكس هذا الأمر أنه، في المتوسط، يتصور المجيبون أن مشاركة القطاع الخاص أكبر في قطاع الاتصالات، ومن ثم فإن إخبارهم ببساطة بوجود حيز للتحسين لا يغير بالضرورة آراءهم بشأن السماح للشركات الخاصة بالعمل في هذا القطاع.

على الرغم من هذا، حينما تُستكمل المعلومات عن ضرورة الإصلاحات بأدلة مستندة إلى الأبحاث عن الأثر الذي أحدثته

<sup>٦</sup> التحليل يستبعد مجموعة ثرية من الخصائص الفردية، والمعتقدات والتصورات، والآثار الثابتة القطرية (المرفق ٣-٣-٢ على شبكة الإنترنت). علاوة على هذا، فإنه على الرغم من أن أسئلة المسح يمكن أن تستخلص تأييد الأفراد للسياسات بشكل مباشر، يتمثل أحد المخاوف في أن التفضيلات التي يذكرها الأفراد بأنفسهم قد لا تتوافق مع سلوكهم الحقيقي. على الرغم من هذا، توضح عدة دراسات أنه حينما يمكن قياس كل من الإجابات على المسح والسلوكيات في الواقع، عادة ما يكون بينهما ارتباط (راجع، على سبيل المثال، دراسة Fehr, Epper, and Senn 2021). ومع أن السياق هنا لا يتيح قياس السلوك الحقيقي، يتضمن المسح أسئلة تتعلق بمصالح حقيقية (مثل استعداد جماعي لتوقيع التماس) يمكن أن تُستخدم كمقياس بديل. وتعرض النتائج في المرفق ٣-٣-٢ على شبكة الإنترنت.

<sup>٧</sup> في جميع المتغيرات، يحصل المجيبون على مصادر للأدلة على أثر السياسات وروابط إلكترونية للاطلاع على المطبوعات ذات الصلة. ويتضمن المرفق ٣-٣-٢ على شبكة الإنترنت أمثلة على المتغيرات.

كما تفسر المعرفة بالسياسات والتصورات بشأنها النسبة الأكبر (٣٧٪) من تأييد إصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات. ومن الأرجح أن يؤيد الأفراد الإصلاحات إذا اعتقدوا أن دخول الشركات الخاصة المنافسة في القطاع المعني سيؤدي إلى انخفاض أسعار خدمات الكهرباء أو الاتصالات، أو ارتفاع مستوى جودتها، أو توسيع نطاق الحصول عليها.

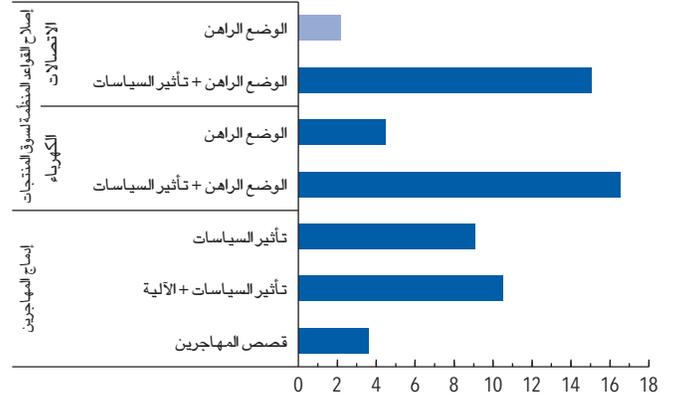
ومما لا شك فيه أن أهمية المعتقدات في تشكيل تأييد السياسات تتجاوز المجالات الواردة في هذا الدراسة. على سبيل المثال، تخلص دراسة Duval and others (2024) إلى أن المعتقدات لها دور في تفسير التوجهات إزاء تشريعات حماية العمل أكبر من دور الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأفراد (مثل الوضع الوظيفي أو مستوى التعليم). وتخلص دراستا Dechezleprêtre and others (2022) و Dabla-Norris and others (2023) إلى نتائج مماثلة فيما يتعلق بسياسات المناخ.

استراتيجيات إعلامية لزيادة قبول الإصلاحات

بسبب التأثير القوي لمعرفة السياسات والتصورات عنها على توجهات الأفراد إزاء الإصلاحات الهيكلية، يستخدم هذا القسم إطاراً تجريبياً لتقصي مدى تأثير توفير المعلومات عن السياسات على تأييد الإصلاحات. ويتم توزيع المجيبين للمسح بشكل عشوائي على المستوى القطري على مجموعات مختلفة قبل استخلاص تصوراتهم وآرائهم بشأن السياسات لاختبار ثلاث فرضيات، موضحة في الجدول ٣-١، عن دور الاستراتيجيات الإعلامية في زيادة مستوى تأييد السياسات: (١) تقديم معلومات عن تكلفة عدم إجراء إصلاحات (فرضية الوضع الراهن). و (٢) شرح أثر السياسات (فرضية أثر السياسات)، و (٣) تقديم سرد واقعي لتجارب المهاجرين (فرضية التعاطف). وبمقارنة الإجابات المتعلقة بتأييد السياسات بين الأفراد الذين يطبق عليهم متغير المعلومات بشكل عشوائي في

## الشكل البياني ٣-٦: تأثير الاستراتيجيات الإعلامية على تأييد الإصلاح (تأييد إضافي مقارنة بالمجموعة الضابطة، نقاط مئوية)

الاستراتيجيات الإعلامية التي تزيد الوعي بضرورة الإصلاحات وتصحح التصورات الخاطئة بشأن آلية عمل السياسات يمكنها زيادة تأييد الإصلاحات بشكل كبير.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي استناداً إلى المسح المشترك بين صندوق النقد الدولي ومؤسسة YouGov.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني الفرق في نسب التأييد بين كل مجموعة مُختبَرَة ومجموعة ضابطة. الأعمدة باللون الأزرق الداكن تدل على أن الفرق له دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٠٪ وفقاً لتحليلات الانحدار في المرفقين ٣-١ و ٣-٢ و ٣-٢ على شبكة الإنترنت.

الأثر على تأييد الإصلاحات أكبر (١٠,٥ نقطة مئوية) حينما يتلقى المجيبون شرحاً للآليات التي تركز عليها آثار السياسات في إطار أثر السياسات + متغير الآلية (بما يعادل نحو ٤٢٪ من نسبة المعارضين في المجموعة الضابطة). ومن المهم الإشارة إلى أن التحليل المتباين يوضح أن شرح آلية عمل السياسات له أثر بالغ في تحويل دفة التأييد بين المجيبين الذين لديهم صور نمطية سلبية عن المهاجرين والمجيبين ذوي الميول السياسية اليمينية (الجدول في المرفق ٣-٣ و ٣-٢ على شبكة الإنترنت).

وتؤكد نتائج إضافية أن تطبيق متغير المعلومات في كلا المسحين يؤثر على تأييد الإصلاحات من خلال معالجة التصورات الخاطئة لدى الأفراد بشأن أثر السياسات. ولهذا المتغير دلالة إحصائية وأثر كبير على نسبة المجيبين في مسح إصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات الذين يتصورون أن المنافسة في تقديم خدمات الكهرباء والاتصالات مفيدة للمستهلكين (الجدول في المرفق ٣-٣ و ٣-١ على شبكة الإنترنت). بالمثل، فإنه من الأرجح أن يعتقد المجيبون الذين يطبق عليهم أحد المتغيرين بشأن أثر السياسات أن سياسات إدماج العمال المهاجرين يمكن أن تحدث أثراً إيجابياً على وظائف العمالة الوطنية، والموارد المالية العامة، ومعدلات الجريمة (الجدول في المرفق ٣-٣ و ٣-٢ على شبكة الإنترنت). ويكون الأثر أقوى لا سيما على معدلات الجريمة، مما يشير إلى أن التصورات الخاطئة عن العمال المولودين خارج البلاد والجريمة تمثل قناة مهمة لتأييد السياسات ذات الصلة بالمهاجرين.

وتجدر الإشارة إلى أن فرضية التعاطف وثيقة الصلة في سياق الهجرة، حيث غالباً ما تكون التوجهات السلبية فيه مدفوعة بمخاوف بشأن الاختلافات في الثقافات وأخلاقيات العمل (راجع دراستي 2018 Dennison and Dražanová و 2023 Alesina, Miano, and Stantcheva). ويُقِيم المتغير ما إذا كان اللجوء إلى التعاطف، من خلال تسليط الضوء على أمثلة حقيقية من المعوقات المتعلقة بالسياسات التي تواجه المهاجرين في دخول سوق العمل، له أثر مختلف عن أثر تقديم معلومات عن منافع سياسات إدماج المهاجرين. والمتغير فعال في الواقع في زيادة تأييد سياسات إدماج المهاجرين، إلا أن أثره أقل وضوحاً مقارنة بمتغير أثر السياسات.

وبالجمع بين تجارب المسحين، فإنها توضح أن المعتقدات ليس لها دور رئيسي في دفع تأييد الإصلاحات فحسب، بل يمكن أيضاً تشكيلها من خلال التدخلات على مستوى السياسات. ويكون تقديم معلومات واضحة عن أثر السياسات فعالاً لا سيما في زيادة التأييد للإصلاحات.<sup>١٠</sup>

إصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات على أسعار خدمات الكهرباء والاتصالات، وجودتها، وإمكانية الحصول عليها في البلدان الأخرى، يصبح الأثر أكبر وذا دلالة إحصائية فيما يتعلق بهذين القطاعين (الوضع الراهن + أثر متغير السياسات في الشكل البياني ٣-٦). مما يمنح تأييداً لفرضية أثر السياسات. وتزداد نسبة المجيبين الذين يمكن أن يؤيدوا إصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات بمقدار ١٦ نقطة مئوية تقريباً، في المتوسط، على مستوى هذين القطاعين، من ٤١,٤٪ في المجموعة الضابطة إلى ٥٧,١٪ بين من يطبق عليهم المتغير.<sup>٨</sup> وهذا التأييد الإضافي يعادل ٤٦,٧٪ من نسبة المجيبين في المجموعة الضابطة الذين عارضوا هذه الإصلاحات.

وبالمثل، فإن نسبة المجيبين الذين يميلون إلى تأييد سياسات إدماج المهاجرين ترتفع بمقدار ٩ نقاط مئوية تقريباً بين المجموعة الضابطة والأفراد الذين يطبق عليهم متغير أثر السياسات (ويكون الأثر ذا دلالة إحصائية).<sup>٩</sup> ويعادل أثر المتغير أيضاً ٣٠٪ من نسبة المجيبين في المجموعة الضابطة الذين يعارضون سياسات إدماج المهاجرين. علاوة على هذا، يكون

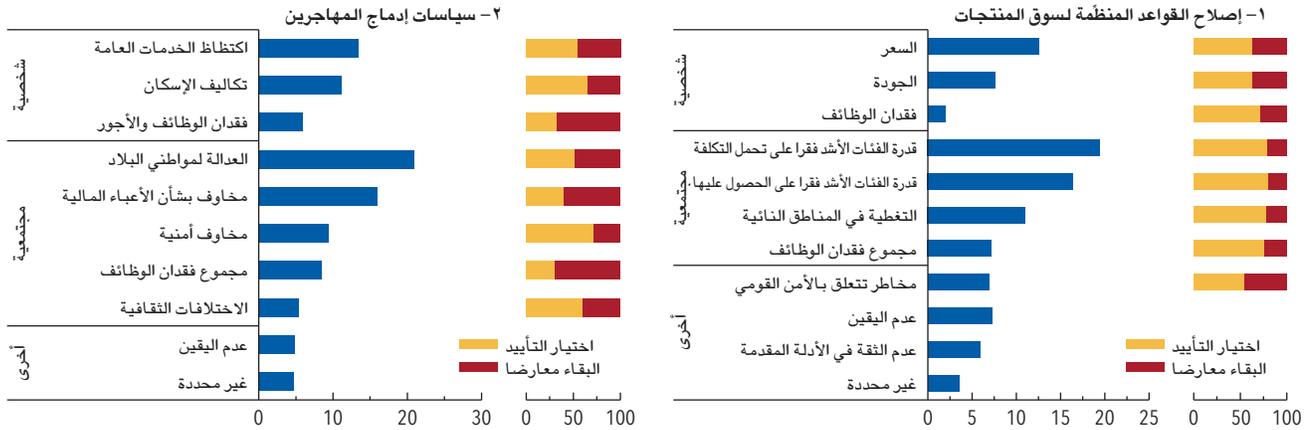
<sup>٨</sup> لقد وجد أيضاً أن تقديم معلومات عن منافع تيسير هذه القواعد يزيد التأييد لإصلاحات سوق العمل (راجع دراسة Duval and others 2024).

<sup>٩</sup> متغير أثر السياسات مصمم لمعالجة أربعة تصورات خاطئة محتملة تتعلق بالدوافع الرئيسية للتوجهات إزاء الهجرة محددة في الدراسات السابقة هي: مخاوف سوق العمل، ومخاوف بشأن الرفاهية، ومخاوف الأمن، والمخاوف الثقافية (راجع دراسات Alesina and Tabellini 2024؛ Dustmann and Preston 2007؛ Dennison and Dražanová 2018؛ and Dražanová 2020؛ Haaland and Roth 2020).

<sup>١٠</sup> على الرغم من أن حملات المعلومات المضللة يمكن أن تؤدي إلى تصورات خاطئة وتراجع مستويات تأييد السياسات (راجع، على سبيل المثال، دراستي Di Tella, Galiani, and Schargrodsky 2012؛ و Alesina and Tabellini 2024)، لا يضعف هذا الأمر دواعي زيادة الجهود الإعلامية التي يبذلها صناع السياسات الساعون إلى تنفيذ الإصلاحات.

### الشكل البياني ٣-٧: أسباب عدم التأيد ودور التدابير التكميلية والتعويضية (نسبة الإجابات، %)

المخاوف بشأن آثار الإصلاحات على الآخرين، ولا سيما الفئات المعرضة للخطر، تمثل معوقات أساسية للإصلاح، إلا أن التدابير الملائمة لتخفيف الآثار يمكن أن تزيد مستوى التأيد.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي استنادا إلى المسح المشترك بين صندوق النقد الدولي ومؤسسة YouGov.

ملحوظة: الأعمدة الزرقاء توضح توزيع أسباب المجيبين لعدم تأييد الإصلاحات (المجموعة الضابطة فقط) والأعمدة الصفراء توضح نسبة المجيبين الذين يمكن أن يختاروا تأييد السياسات إذا قُدمت لهم تدابير تخفيف الآثار، والأعمدة الحمراء توضح نسبة من يظلون ضد السياسات (المرفق ٣-٣-٣ على شبكة الإنترنت).

### فهم مخاوف الأفراد من أجل تحسين تصميم السياسات

- والأسباب الرئيسية للإحجام عن تأييد سياسات إدماج المهاجرين هي المخاوف بشأن العدالة - خاصة الاعتقاد أنه من غير العدل مساعدة المهاجرين في حين يكافح كثير من المواطنين للعثور على وظائف - يليها القلق من أن الخدمات العامة، مثل المستشفيات والمدارس ووسائل النقل العام، قد تصبح مكتظة. وتشكل المخاوف بشأن المصالح الشخصية ٣٠٪ من الإجابات، حيث تبرز أهمية الحصول على الخدمات العامة أو الإسكان أكثر من الحصول على وظائف.

إن مجرد شرح ضرورة الإصلاحات وكيف يمكن للسياسات تحسين النتائج لا يكفي لتحقيق تأييد شامل لها. فالتصدي للمخاوف بشأن التوزيع والآثار الجانبية غير المقصودة والتكاليف على المدى القصير التي تنطوي عليها الإصلاحات يتطلب استراتيجيات إضافية، على النحو الذي تعكسه الأدلة التي تشير إلى أن التدابير التكميلية أو التعويضية قد ساعدت في معظم الأحوال على ترجيح كفة ضمان تنفيذ الإصلاحات. ولتسليط الضوء على هذه الاستراتيجيات، يركز المسح على الأفراد الذين يقولون إنهم لن يؤيدوا التغييرات في السياسات. ويساعد هذا التركيز على (١) تحديد الأسباب الرئيسية لعدم التأيد، و(٢) اختبار ما إذا كان استكمال الإصلاحات بتدابير لتخفيف الآثار يمكن أن يغير اتجاه تأييدهم.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن النتائج توضح أنه، بغض النظر عن المخاوف التي أثارها المجيبون، يمكن لتوفير تدابير تكميلية وتعويضية مصممة بدقة تحقيق زيادة كبيرة في مستويات تأييد الإصلاحات (المرفق ٣-٣-٣ على شبكة الإنترنت). وعلى الرغم من أن النتائج ينبغي تفسيرها على أنها أدلة إرشادية لا سببية، يشير ٥٠-٨٠٪ من المجيبين في المجموعة الضابطة الذين عارضوا في البداية إصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات إلى أنهم قد يغيرون موقفهم إلى تأييد الإصلاحات في حالة اتخاذ تدابير لتخفيف الآثار للتصدي لمخاوفهم - على سبيل المثال، يسأل المجيبون الذين أعربوا عن مخاوفهم بشأن تكلفة خدمات المرافق وجودتها بعد إدخال هذه الإصلاحات عما إذا كانوا سيغيرون موقفهم، مع افتراض التزام الحكومة بإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة (الشكل البياني ٣-٧، اللوحة ١). ويوضح مزيد من التحليل أن تدابير تخفيف الآثار لها دور مهم في زيادة تأييد الأفراد الذين قد يخشون فقدان الوظائف بسبب إصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات، مثل العمالة في شركات المرافق العامة أو الأفراد وثيقي الصلة بهم.

وحيثما تجتمع الإجابات وفقا لما إذا كان لدى الأفراد مخاوف من أن التغييرات في السياسات يمكن أن تلحق بهم ضررا مباشرا (مخاوف شخصية) أو تلحق ضررا بمجتمعهم (مخاوف مجتمعية)، تشير نتائج المسح إلى أن المخاوف المجتمعية لها دور أكبر بكثير (الشكل البياني ٣-٧).

- وأكثر المخاوف التي ذكرت ضد إصلاحات القواعد المنظمة لسوق المنتجات هي تداعياتها على الأسر الأشد فقرا من حيث قدرتها على تحمل تكلفة الخدمات والحصول عليها إذا سُمح لشركات خاصة بإدارة هذا القطاع. وبالجمع بينها، تشكل جميع المخاوف المجتمعية أكثر من نصف مجموع الإجابات. في المقابل، فإن المخاوف بشأن المصالح الشخصية أو المخاوف الشخصية التي تتعلق بأسعار الخدمات أو وجودتها أو احتمال فقدان الوظائف تمثل ٢٢٪ من الإجابات.

### الجدول ٣-٢: فترات إصلاح تشريعات حماية العمل التاريخية

حالات قطرية	تصنيف البلدان في مرحلة الإصلاح	وضع الإصلاح
بوليفيا (١٩٨٥)	بلد منخفض الدخل	تحول المسار في ٢٠٠٦
البرازيل (٢٠١٧)	اقتصاد سوق صاعدة	التنفيذ مع بعض المقاومة
الدانمرك (تسعينات القرن العشرين)	اقتصاد متقدم	التنفيذ والاستمرار
فرنسا (٢٠١٥-٢٠١٧)	اقتصاد متقدم	التنفيذ مع بعض المقاومة
جورجيا (٢٠٠٦)	بلد منخفض الدخل	تحول المسار في ٢٠١٣
ألمانيا (٢٠٠٣-٢٠٠٥)	اقتصاد متقدم	التنفيذ مع بعض المقاومة
الهند (٢٠١٤-٢٠٢٠)	اقتصاد سوق صاعدة	تشريع في ٢٠٢٠ ولكنه لم يُنفذ بعد بالكامل
كوريا (٢٠١٦)	اقتصاد متقدم	سحب الإصلاحات إلى حد كبير بسبب المقاومة
المكسيك (٢٠١٢)	اقتصاد سوق صاعدة	التنفيذ والاستمرار
بيرو (٢٠٠٨)	اقتصاد سوق صاعدة	التنفيذ مع إدخال تعديلات
فيت نام (٢٠١٢)	بلد منخفض الدخل	إقرار قانون عمل جديد في ٢٠١٢ واستمراره

المصدر: من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

صناع السياسات على الحفاظ على استمرار جهود الإصلاح؟ لتسليط الضوء على هذين السؤالين، يفحص هذا القسم ١١ فترة إصلاح في بلدان من مختلف مستويات الدخل (الجدول ٣-٢: والمرفق ٣-٤ على شبكة الإنترنت). ولتيسير إمكانية المقارنة، يركز التحليل على مجال واحد من مجالات السياسات، وهو تشريع حماية العاملين، الذي ثبت فيه أن إقرار إصلاحات كان أمرا بالغ الصعوبة على مدى العقود الأربعة الماضية. وهو أيضا مجال سياسات يمكن أن تؤدي فيه المفاضلات بين الفترات الزمنية إلى مقاومة قوية وحالة جمود سياسي، فمنافع إلغاء القيود التنظيمية لا تتراكم إلا تدريجيا بمرور الوقت، في حين يمكن لإلغائها أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور على المدى القصير (راجع دراسة Blanchard and Giavazzi 2003). كما أن فهم العوامل التي ساعدت على تحقيق توافق الآراء والتغلب على المقاومة السياسية في هذا السياق يمكن أن يكون مفيدا للغاية لمجالات إصلاح أخرى تستلزم مفاضلات مماثلة.

### تحقيق توافق الآراء بشأن الإصلاح

على الرغم من تباين النتائج من حيث وضع التنفيذ، لا تزال السمة المشتركة بين معظم الإصلاحات التي كُلت تشريعها بالنجاح هي تحقيق مستوى معين من توافق الآراء قبل إصدار التشريع. وفي بعض الحالات، تجلت ضرورة الإصلاحات بسبب الأزمات الاقتصادية، مثل أزمة التضخم المفرط في بوليفيا في ثمانينات القرن العشرين، أو ارتفاع معدلات البطالة في بلدان مثل الدانمرك (في أوائل التسعينات)، وألمانيا (أوائل العقد

والحقيقة أن نسبة المجيبين الذين يمكن أن يغيروا موقفهم تتباين بشكل أكبر على مستوى مخاوف محددة، وهي بصفة عامة أقل نسبيا بين المجيبين الذين أبدوا معارضة في البداية لسياسات إدماج المهاجرين، ولكنها لا تزال نسبة كبيرة، حيث تبلغ نحو ٥٠٪ في المتوسط (الشكل البياني ٣-٧، اللوحة ٢). وتتمثل إحدى السياسات التكميلية التي يمكن أن تزيد مستوى التأييد بشكل كبير في التنسيق والتعاون الدوليين. ويُعد توجيه الحماية المؤقتة الصادر عن الاتحاد الأوروبي، الذي تم إقراره لمواجهة التدفق الهائل للمهاجرين خلال الحرب في أوكرانيا، مثالاً جيدا على اتفاق بين البلدان ساعد، مع سياسات البلدان الأعضاء الرامية إلى إزالة الحواجز أمام دخول أسواق العمل، على تحقيق معدلات توظيف مرتفعة للعمال المولودين خارج البلاد في زمن قياسي (الإطار ٣-١).

أما الأفراد الذين قالوا إنهم سيستمرون في معارضة الإصلاحات فقد ذكر معظمهم أسبابا تتعلق بالثقة في الأطراف المعنية وشكوكا بشأن قدرة المؤسسات على تنفيذ الإصلاحات أو تدابير تخفيف الآثار بفاعلية (الجدول في المرفق ٣-٣ على شبكة الإنترنت). ويتسق هذا الأمر مع النتائج الواردة في دراسة OECD (2024)، التي تُظهر أن ٣٩٪ فقط، في المتوسط، من سكان بلد ما يرون أنه من المحتمل أن تشرح الحكومة بوضوح مدى تأثير الأفراد بالإصلاحات، مع انخفاض النسب في بلدان تضعف فيها الثقة في الحكومة. وتسلط هذه النتائج الضوء على أهمية تصميم آليات تبني الثقة في عملية الإصلاح. وتشمل الأمثلة على هذه الآليات استخدام حشد المصادر أو إعداد الميزانية على أساس تشاركي لإتاحة فهم الإصلاحات والتدابير التعويضية وتصميمها والإشراف عليها بشكل جماعي (راجع دراسة OECD 2022)، أو استخدام حالات تجريبية، على النحو الوارد مناقشته في القسم التالي. وتؤكد الاستنتاجات أيضا أن تعزيز الثقة في المؤسسات العامة من خلال إصلاحات للتصدي لمواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة والفساد، على نحو ما هو مطلوب في مشاركة صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء (راجع دراسة IMF 1997, 2018)، يمكن أيضا أن يمهّد الطريق لنجاح تنفيذ إصلاحات سوق العمل وسوق المنتجات.

### أدوات واستراتيجيات لدفع جداول أعمال الإصلاح قدما بشكل مستمر: دروس مستخلصة من ١١ حالة قطرية

تشير نظرة عامة تاريخية على محاولات إصلاح سوق المنتجات وسوق العمل إلى أن الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق توافق الآراء ترتبط بفرص أكبر للتنفيذ. ويؤكد تحليل المسح الوارد سابقا في هذا الفصل أن التواصل الفعال بشأن ضرورة الإصلاحات وآلية عمل السياسات يمكن أن يؤدي إلى تغيير توجهات الأفراد إزاء الإصلاحات. وهو يلقي الضوء أيضا على ضرورة استكمال الإصلاحات بتدابير إضافية للتصدي للمخاوف. ولكن، كيف نُفِدت هذه الاستراتيجيات في الواقع العملي؟ وما الأدوات والمؤسسات الأخرى التي ساعدت

البداية مع تحقيق منافع متأخرة وغير مباشرة. على سبيل المثال، لا يزال من الشائع استخدام مشروعات وتقييمات تجريبية في **الدايمرك** عند تقديم تدابير جديدة في سوق العمل، مثل ترتيبات الإجازات مدفوعة الأجر (راجع دراسة Madsen 1999) وخدمات التوظيف العامة (راجع دراسة Hendeliowitz and Woolthead 2007). وبالمثل، فإن المبادئ الرئيسية المستخدمة في **الهند** في ولايتي غوجارات وراجستان، اللتين كانتا في طليعة تطبيق قوانين عمل أكثر مرونة ومبادرات تنمية القدرات واستراتيجيات توفير فرص العمل، اعتمدت لاحقا من أجل إصلاحات قانون العمل الوطني.

• **بحوث السياسات والمقارنات الدولية.** في **بوليفيا** و**البرازيل**، على سبيل المثال، ساعدت تحليلات السياسات التي أجراها باحثون مستقلون على زيادة الوعي بمدى شدة جمود أسواق العمل في هذين البلدين مقارنة بالبلدان النظيرة، وكيف يمكن لإلغاء القيود التنظيمية تعزيز نمو الإنتاجية والقدرة التنافسية. واضطلعت المؤسسات المالية الدولية أيضا بدور بالغ الأهمية في بعض الحالات من خلال زيادة الوعي وتوفير التحليلات التي استفادت منها السلطات المحلية. على سبيل المثال، أكد صندوق النقد الدولي خلال مشاورات ثنائية مع **الهند** على أهمية تيسير قوانين العمل التقييدية في البلاد (راجع IMF 2012, 2013, 2014). وبالمثل، عرّف الصندوق أوجه الجمود في سوق العمل بأنها أصعب المشكلات الهيكلية في **ألمانيا** (راجع دراسة IMF 2001) في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وحددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الإصلاح الشامل في سوق العمل في **ألمانيا** (راجع دراسة OECD 2001) و**فرنسا** (راجع دراسة OECD 2015) كأولويات قصوى.

ولم يكن أي منهج منفرد كافيا في حد ذاته لتوفير مبرر قوي للإصلاحات. وفي جميع فترات الإصلاحات تقريبا، تعين على الحكومات تبني استراتيجيات متعددة لتحقيق توافق الآراء، لا سيما عند مواجهة مقاومة قوية. واتضح هذا الأمر بشكل خاص حينما كانت الاتحادات العمالية مؤثرة سياسيا، وإن كانت متشرذمة - إذ كان كل منها يمثل شريحة ضئيلة من القوى العاملة، ومن ثم يتردد في تأييد أي إصلاح لا يحقق منافع مباشرة لأعضائه، حتى وإن كان مفيدا للقوى العاملة الأوسع نطاقا - كما هو الحال في **بوليفيا** و**الهند**، أو حين تحقيق توافق الآراء اللازم لاتفاقات على مستويات متعددة. على سبيل المثال، استلزم التطبيق الكامل لقوانين العمل الجديدة في **الهند** اتفاقات فيدرالية وعلى مستوى الولايات. وقد استند اعتماد الإصلاحات أحيانا إلى محاولات عديدة سابقة للإصلاح على مستوى إدارات مختلفة، كما في **البرازيل**، حيث يمكن أن تعود محاولات زيادة مرونة سوق العمل إلى تسعينات القرن العشرين (راجع دراسة de Oliveira 2018).

الأول من القرن الحادي والعشرين)، و**فرنسا** (بعد أزمة منطقة اليورو). وأوضحت تلك الحالات أن الوضع الراهن كان غير قابل للاستمرار، وأن التغييرات ضرورية لإحياء سوق العمل والاقتصاد. إلا أن السياق الاقتصادي الكلي وحده لم يكن شرطا كافيا أو ضروريا لعمل إصلاحات. فقد تعين على الحكومات استخدام طرق متعددة للنجاح في تحقيق توافق الآراء على النحو التالي:

• **الحصول على تفويضات انتخابية واضحة من أجل الإصلاح.** فوجود تفويض انتخابي قوي لإجراء تغييرات في السياسات، يركز على تواصل فعال وجهود واسعة النطاق لإقناع الناخبين والأطراف المعنية بضرورة الإصلاحات خلال حملة انتخابية، كان عاملا أساسيا في عدة حالات لنجاح تشريعات حماية العمل (راجع دراسة Tompson 2009). على سبيل المثال، تضمن جدول أعمال السياسات الاقتصادية الذي اقترحه الرئيس **الفرنسي** إيمانويل ماكرون في الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧ إصلاح سوق العمل لتوفير مرونة في ساعات العمل والتفاوض الجماعي، بهدف تخفيض معدل البطالة إلى ٧٪ بحلول عام ٢٠٢٢. وفي الانتخابات **الهندية** في عام ٢٠١٤، ركزت حملة حزب بهاراتيا جاناتا على "نموذج غوجارات" لتحقيق النمو والتنمية، الذي يتسم بسياسات داعمة لبيئة الأعمال مع أطر تنظيمية مبسطة وقوانين عمل مرنة نسبيا لجذب الصناعات. وربما أشارت نتائج الانتخابات الناجحة إلى كسب بعض التأييد العام لجدول أعمال السياسات الاقتصادية الذي اقترحه الحكومة الجديدة. وقد ساعدت الحملات الانتخابية القوية أيضا فيما يتعلق بالإصلاحات في **جورجيا**، و**المكسيك**، و**بيرو**.

• **تواصل مكثف مع الأطراف المعنية الرئيسية.** لا يزال التواصل المبكر مع الأطراف المعنية الرئيسية، مثل النقابات العمالية والاتحادات التجارية، طريقة فعالة نحو التعريف بضرورة إصلاح تشريعات حماية العمل. في **الدايمرك**، لا يزال الحوار المجتمعي المتواصل، والمفاوضات الثلاثية التي تضم العمال وأرباب العمل والحكومة ممارسة معمول بها منذ أمد بعيد فيما يتعلق بقضايا سوق العمل (راجع دراسة Petersen 1998). وفي **فرنسا**، نص قانون جيرار لارشيه لعام ٢٠٠٧ على إجراء مفاوضات على المستوى الوطني بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين بشأن الأمور المتعلقة بقانون العمل، إلا أن قانون "الخمري" لعام ٢٠١٦ أقر من دون مفاوضات مسبقة وأعقبته موجة من الاحتجاجات (راجع دراسة Gazier 2019).

• **حالات تجريبية.** يمكن للاستعانة بحالات تجريبية، مع تدابير رئيسية عادة ما تُستخدم في البداية في عدة مناطق فقط، المساعدة في إظهار منافع الإصلاحات وبناء ثقة المواطنين، ولا سيما في إصلاحات تشريعات حماية العمل التي غالبا ما تتضمن تكاليف كبيرة في

## تصميم دقيق للسياسات

فيها تدابير استهداف بطالة الشباب والبطالة على المدى الطويل، إلى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وعلى العكس من هذا، حينما سعت بعض الحكومات إلى تنفيذ إصلاحات كبيرة متعددة موجهة إلى السوق بشكل متزامن (الجدول في المرفق ٣-٤-١ على شبكة الإنترنت)، عادة ما كان تنفيذ الإصلاحات أقل نجاحاً. ففي **بوليفيا** و**جورجيا**، على سبيل المثال، انتهى المطاف ببعض الإصلاحات التي أقرت بانعكاس مسارها. ويمكن أن يعكس هذا الأمر حقيقة أن التفاوض بشكل مكثف في عدة مجالات للإصلاح في الوقت نفسه يستند في النهاية رأس المال السياسي للحكومات، أو أن سرعة تنفيذ إصلاحات كبيرة متعددة لا يتيح للحكومات فرصة لموازنة المصالح الاجتماعية بشكل كافٍ.

## الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات

يتعرض صناع السياسات في جميع أنحاء العالم لضغوط لإحياء التحسينات في مستويات المعيشة وضمان ازدهار اقتصادات بلدانهم في خضم التغييرات الهيكلية المستمرة التي تمثل فرصاً وتنطوي على تحديات على حد سواء. وفي هذا السياق، من المهم للغاية تنفيذ سياسات وإصلاحات تعزز المشاركة في القوى العاملة وتيسر إعادة توزيع العمالة ورأس المال على الشركات عالية الإنتاجية والقطاعات الآخذة في النمو. وتاريخياً، مثل كسب التأييد الاجتماعي والسياسي اللازمين لإقرار هذه السياسات والإصلاحات والحفاظ على استمرارها تحدياً هائلاً. ويعرض هذا الفصل عدة استراتيجيات يمكن لصناع السياسات استخدامها لاجتياز هذا التحدي، وزيادة القبول الاجتماعي لجدول أعمال الإصلاح التي يقدمونها، ومن ثم زيادة فرص أن يكمل التنفيذ بالنجاح.

وعلى الرغم من أن السياق الذي تجري فيه محاولات الإصلاح يمكن أن يؤثر على النتائج في بعض الأحيان، فإنه ليس أحد المحددات بأي حال من الأحوال. وتوضح الأدلة التاريخية أن الاستخدام الفعال لاستراتيجيات متعددة الجوانب لتحقيق توافق الآراء هو مؤشر تنبؤي أكثر مصداقية لنجاح التنفيذ. وتتضمن هذه الاستراتيجيات جهود التشاور والتواصل وتدابير تخفيف الآثار لتعويض المتضررين بسبب الإصلاحات. وعلى الرغم من هذا، وسواء ما إذا كان الأفراد يرون أنفسهم رابحين أو خاسرين من حيث التغييرات المتوقعة في السياسات فإن ذلك أمر لا تحدده فقط الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية الموضوعية - مثل الوضع الوظيفي، أو مستوى التعليم، أو الدخل. فأراء الأفراد حول السياسات - وبالتالي القبول الاجتماعي للإصلاحات - تكون مدفوعة إلى حد كبير بمعتقدات مثل الثقة في الحكومة والمؤسسات، ومخاوف بشأن التوزيع، وتصورات عن تأثير السياسات عليهم وعلى مجتمعاتهم المحلية (على سبيل المثال، توافر فرص العمل بصفة عامة، وإمكانية حصول الفئات الأشد احتياجاً على الخدمات العامة، والأمن القومي). ومن المهم الإشارة إلى أن التحليل الوارد في هذا الفصل، الذي يستند إلى تجارب المسحين التي أجريت بشكل عشوائي، يوضح أن تدخلات معينة في مجال التواصل يمكن أن تؤدي إلى تحول في تصورات الأفراد وأرائهم بشأن السياسات، أولاً،

توضح دراسات الحالة المعروضة أنه إلى جانب تحقيق توافق قوي في الآراء، يكون التصميم الدقيق للسياسات الذي يوازن بين احتياجات جماعات المصالح الاجتماعية المختلفة بالغ الأهمية لتنفيذ إصلاحات مستمرة. ومن المناهج بالغة الفعالية جعل الشركاء الاجتماعيين ينخرطون في المفاوضات خلال مرحلة تصميم السياسات. في **الدانمرك**، على سبيل المثال، غالباً ما كانت التغييرات الرئيسية في السياسات نتيجة لمفاوضات ثلاثية بين الاتحادات التجارية، والنقابات العمالية، والحكومة. وبالمثل، استندت المبادئ الأساسية لإصلاح سوق العمل في **المكسيك** في ٢٠١٢ إلى مفاوضات برلمانية مستفيضة بين الأحزاب السياسية التي تمثل مختلف جماعات المصالح الاجتماعية.

ولتخفيف حدة الآثار السلبية على العمالة بسبب ضعف صرامة حماية العمالة، استكمل كثير من البلدان الإصلاحات الداعمة للمرونة بتدابير تعويضية، مثل تحسين الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة (الجدول في المرفق ٣-٤-١ على شبكة الإنترنت). وتشمل الأمثلة **البرازيل**، و**الدانمرك**، و**فرنسا**، و**ألمانيا**، و**كوريا**. وقد أدرجت التدابير التكميلية لتيسير إعادة توزيع العمالة، مثل سياسات سوق العمل وبرامج التدريب الفعالة المعززة، في فترات الإصلاح في **الدانمرك**، و**فرنسا**، و**ألمانيا**، و**فيتنام**. وغالباً ما ساعدت هذه التدابير على حشد التأييد لإصلاحات تشريعات حماية العمل.

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات البحثية ومراكز البحوث المستقلة يمكن أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في تيسير وضع تصميم أفضل للسياسات وتعريف عامة الناس بمنافع إصلاحات سوق العمل. على سبيل المثال، إبان إصلاحات سوق العمل في **ألمانيا**، إصلاحات هارتز، أسند إلى معهد لايبنتز للبحوث الاقتصادية (RWI) ومركز البحوث الاقتصادية الأوروبية (ZEW) مهمة وضع إطار للمفاهيم لتقييم مشروع السياسات (راجع دراسة Hopp 2019). وفي فرنسا، لا يقتصر عمل مؤسسات مستقلة، مثل مكتب تخطيط السياسة الاقتصادية لرئيس الوزراء (France Stratégie) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)، على إجراء تحليلات سوق العمل وتقييم السياسات، وإنما تقدم أيضاً المشورة للحكومة وتتولى تيسير الحوار مع مختلف قطاعات المجتمع.

## التنفيذ التدريجي

إن التنفيذ التدريجي لتدابير الإصلاح، بدءاً بمحاور التركيز التي لا تمثل تهديداً فوراً للمنافع الأساسية لعدة فئات اجتماعية، غالباً ما يرتبط باستمرار أقوى للإصلاحات. على سبيل المثال، تمثلت نقطة تركيز مهمة في برنامج الإصلاحات في **البرازيل** في الحد من التكاليف المفرطة للتقاضي في المنازعات العمالية، وبدأت جهود إصلاح سوق العمل في **الهند** بضبط القواعد المنظمة للحد الأدنى للأجور وتوحيدها في جميع القطاعات، في حين بدأت **فرنسا** بتبسيط إجراءات التفاوض الجماعي. وفي **الدانمرك**، على الرغم من أن الموجة الأولى من إصلاحات سوق العمل حدثت في الفترة من أوائل تسعينات القرن العشرين إلى منتصفها، امتدت فترة الإصلاحات التالية، بما

مخاوف الأفراد وإيجاد تدابير تخفيف الآثار التي تزيد قبول الإصلاحات. وكما توضح نتائج المسحين الواردين في هذا الفصل، لا تتضمن هذه التدابير دائما تعويض الخاسرين، وهو ما يتعين موازنته مقابل القيود على المالية العامة. وهي تستلزم في بعض الأحيان توفير الإطار المؤسسي والآليات التشاركية اللازمين لبناء الثقة بشأن إصلاح ما، وهو ما يمكن تحقيقه حتى في بيئة تخضع فيها المالية العامة لقيود.

وأخيرا، تؤكد نتائج هذا الفصل إلى أي مدى يمكن لانعدام الثقة دفع مقاومة التغييرات في السياسات، حتى حينما يتم شرح منافع الإصلاحات والنظر في تدابير تخفيف الآثار. على سبيل المثال، في سياق المسحين التجريبيين موضع النقاش في هذا الفصل، يتمثل السبب الرئيسي الذي ذكره المجيبون لعدم تأييد التغييرات في السياسات في نهاية المطاف في انعدام الثقة في الأطراف المشاركة في الإصلاح وأيضاً، وبشكل ملحوظ، التشكك في قدرة الحكومة على تنفيذ إصلاح كاف أو اتخاذ تدابير لتخفيف الآثار. وقد ثبتت فائدة بعض أشكال تصميم الآليات في تقليل عدم الثقة في سياق إصلاحات معينة. على سبيل المثال، قدمت جمهورية إيران الإسلامية تحويلات نقدية قبل الإلغاء التدريجي للدعم في إطار إصلاح عام ٢٠١٠ (راجع دراسة Guillaume, Zytek, and Farzin 2011). وعلى الرغم من عدم إمكانية سحب الأموال من تلك التحويلات حتى تنفيذ الإصلاح، أدت حقيقة أن الأفراد كان بإمكانهم رؤية الإيداعات في حساباتهم إلى زيادة الثقة في خطة التعويضات. إلا أن تغيير القيم المتأصلة، مثل الثقة، ليس بالمهمة السهلة ويستغرق وقتاً (راجع دراسة Tabellini 2008). والبلدان التي تمكنت من استغلال المشاركة المبكرة والتواصل الفعال لإطلاق العنان لتأييد الإصلاحات عادة ما تحظى بدرجة عالية من الثقة المتبادلة الراسخة على مدار عقود كثيرة من الحوار بين الشركاء الاجتماعيين.

وقد أكدت دراسات صندوق النقد الدولي السابقة أهمية إصلاحات "الجيل الأول" في مجال الحوكمة - مثل تعزيز سيادة القانون، والسيطرة على الفساد، وإنشاء إدارة عامة محايدة - من أجل تحقيق نمو اقتصادي (راجع الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Budina and others 2023). وتشير نتائج هذا الفصل إلى أن تعزيز الحوكمة يمكن أيضاً أن تكون له أهمية كبيرة للنجاح في تمرير إصلاحات الجيل الثاني في سوق المنتجات وسوق العمل. وأهمية الدقة في تصميم التغييرات في السياسات ورفع إصلاحات الحوكمة قدما للتغلب على انعدام الثقة يتعين أيضاً أن تنعكس في تصميم برامج صندوق النقد الدولي.

وخلاصة القول إنه ينبغي لتصميم الإصلاحات الفعال أن يتضمن تشاورا وتوصلا شاملين. وتوسيع نطاق مجموعة أدوات صنع السياسات للتمكين لعملية إصلاح تتسم بقدر أكبر من المشاركة لا يعزز الفهم العام لمقترحات الإصلاح فحسب، وإنما أيضاً يزيد الثقة في المؤسسات العامة، مما يحقق قدراً أكبر من القبول الاجتماعي ونجاح تنفيذ السياسات.

إخبارهم بتكلفة عدم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة يزيد الوعي بضرورة الإصلاحات، ويزيد أيضاً تأييد التغييرات في السياسات. ثانياً، يكون التواصل الجدير بالثقة بشأن الآثار الاقتصادية للسياسات فعالاً في تصحيح التصورات الخاطئة. على سبيل المثال، يؤدي تقديم أدلة مستندة إلى الأبحاث على أثر منح تصاريح عمل للعمال المولودين خارج البلاد على معدلات الجريمة إلى زيادة كبيرة في تأييد السياسات الرامية إلى تيسير إدماج هؤلاء العمال في أسواق العمل. وعلى الرغم من أن التجارب التي شملها المسحان اللذان أجريا في سياق إعداد هذا الفصل تركز على سياسات محددة، فإن اتساق النتائج على مستوى مجالات السياسات المميزة والبلدان في مراحل التنمية المختلفة يدعم انطباق انعكاساتها على السياسات بشكل عام. والدروس المستخلصة من تحليل المسحين وعرض فترات الإصلاح ذات الخصوصية القطرية في هذا الفصل تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من مجرد تحسين التواصل أو تسويق الإصلاحات. فيجب أن تكون أي استراتيجية تواصل فعالة مدعومة بإطار مؤسسي قوي يعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية وعامة الناس. على سبيل المثال، يؤكد استعراض حالات تاريخية في هذا الفصل أهمية بحوث السياسات المستقلة لبناء الوعي بضرورة الإصلاحات وتحقيق توافق الآراء. ويمكن لإنشاء جهات عامة مستقلة ذات مصداقية - على غرار مكتب تحليل السياسات الاقتصادية الهولندي، أو لجنة الإنتاجية في أستراليا، أو مجلس توجيه التقاعد في فرنسا - تجري تحليلات السياسات وتحقق من صحتها أن يكون مفيداً للغاية (راجع دراسة Tompson 2009).

وفي الوقت نفسه، يتعين إجراء حوار في كلا الاتجاهين. على سبيل المثال، تشير دراسات الحالة التي تم فحصها في هذا الفصل إلى أن المشاورات مع الأطراف المعنية لا تضطلع وحدها بدور رئيسي في استمرارية الإصلاحات، وإنما أيضاً مشاركة هذه الأطراف في مرحلة تصميم الإصلاحات. ويعمل صناع السياسات في جميع أنحاء العالم على النحو اللازم لزيادة مجموعات أدواتهم لإدماج آراء المواطنين في عملية تصميم السياسات. وتشمل الأمثلة على الأدوات المستخدمة لتعزيز إجراء حوار ثنائي فعال المسوح على نطاق واسع (راجع دراسة Blanchard and Tirole 2021، وإعداد السيناريوهات (راجع دراسة Volkery and Ribeiro 2009)، وإعداد الميزانية على أساس تشاركي (راجع دراستي OECD 2022؛ وNicol and Burn-Murdoch 2024)، والمختبرات لتقييم السياسات من خلال مجموعات النقاش المركز والعمليات التجريبية (مثل مختبر AValua.lab في فالنسيا)، واللقاءات المفتوحة (مثل الحوار الوطني الكبير الذي جرى تنظيمه استجابة لحركة السترات الصفراء في فرنسا). وتطلق تكنولوجيات المشاركة المدنية الجديدة، مثل المنصات الرقمية للمشاركة المجتمعية، أيضاً الإمكانيات لتحسين عمليتي التمثيل ومشاركة المواطنين (راجع مزيداً من المناقشات والأمثلة في دراستي Stankova 2019؛ وOECD 2022). وهذه الأدوات يمكن أن تساعد على تحديد

### الإطار ٣-١: سياسات لتيسير إدماج اللاجئين الأوكرانيين في أسواق العمل الأوروبية: أدلة سابقة

الوصول إلى أسواق العمل<sup>٢</sup>. على سبيل المثال، قامت هذه البلدان بتيسير شروط الدخول لمهن معينة خاضعة للتنظيم ووفرت مجموعة من التدابير لتيسير الوصول إلى أسواق العمل، بما فيها تقديم دورات مجانية لتعلم اللغات، والتحقق من المهارات والاعتراف بالمؤهلات، ومطابقة المهارات، وتقديم حوافز مالية لأرباب العمل لتوظيف المستفيدين من توجيه الحماية المؤقتة، وتوفير برامج تدريب في أثناء العمل (راجع دراسة EMN 2024). وأدت عوامل أخرى أيضا إلى تيسير الإدماج السريع في أسواق العمل خلال الفترة الأخيرة. أولا، توضح بيانات المسح أن الأفراد النازحين من أوكرانيا حاصلون على مستويات عالية من التعليم، ومعظمهم حاصل على تعليم بعد الثانوي (راجع دراسة Caselli and others 2024). ثانيا، ساعد افتقار أسواق العمل إلى العمالة الكافية في كثير من بلدان الاتحاد الأوروبي أيضا في عملية الإدماج السريعة. وعلى الرغم من هذا، وكما هو شائع فيما يتعلق بالمهاجرين، توجد أدلة على انتشار تجاوز مؤهلات العمال للحاجة المطلوبة وعدم توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل (راجع دراسة EMN 2024)، وهو ما يشير إلى وجود مجال أكبر لتحسين سياسات إدماج المهاجرين.

**وتقدم التجربة الأخيرة دروسا مهمة بشأن السياسات.** فمنح طالبي اللجوء وصولا مبكرا إلى أسواق العمل في القطاعين الخاص والعام وإمكانية ممارسة المهن الحرة، كما فعل توجيه الحماية المؤقتة للاجئين الأوكرانيين، يمثل مطلبًا أساسيا لسرعة إدماجهم في القوى العاملة (راجع دراسة Aiyar and others 2016). ولإتاحة دورات مجانية لتعلم اللغات أهمية بالغة أيضا لتمكين المهاجرين من التغلب على أكبر العقبات أمام الحصول على عمل. وأخيرا، فإن تيسير شروط الدخول الخاصة بمهن معينة خاضعة للتنظيم، والتحقق من المهارات، والاعتراف بالمؤهلات تمثل عوامل مهمة أيضا لنجاح عملية إدماج اللاجئين.

كان إدماج المهاجرين في أسواق العمل في الاتحاد الأوروبي خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣ أسرع كثيرا مما كان في الماضي. فبعد انخفاض مستويات الهجرة العالمية بسبب إغلاق الحدود نتيجة للجائحة، بلغت الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي مستوى تاريخيا في عام ٢٠٢٢ - مدفوعة بما يربو على ٤ ملايين لاجئ من أوكرانيا - وظلت أعلى من معدلات ما قبل الجائحة في عام ٢٠٢٣. وشغل مواطنون من خارج الاتحاد الأوروبي نحو ثلثي الوظائف التي تم توفيرها في الفترة بين أواخر ٢٠١٩ وأواخر ٢٠٢٣، حتى مع بقاء معدلات البطالة بين مواطني الاتحاد الأوروبي عند مستويات منخفضة قياسية<sup>١</sup>. وتشير البيانات المتاحة إلى إدماج لاجئي أوكرانيا في أسواق العمل في الاتحاد الأوروبي بوتيرة أسرع كثيرا من إدماج الموجات السابقة من اللاجئين. وقدّرت عدة بلدان بالفعل معدلات التوظيف بين اللاجئين الأوكرانيين بنحو ٥٠٪ أو أكثر، وهو ما لا يتحقق عادة إلا بعد خمس سنوات أو أكثر من وصول اللاجئين (راجع دراسة OECD 2023). وقد ساعد المهاجرون على تلبية الطلب غير المسبوق على العمالة خلال هذه الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين عوامل أخرى، كان لتوجيه الحماية المؤقتة الصادر عن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب جهود البلدان الأعضاء، دور بالغ الأهمية في سرعة إدماج العمال المولودين خارج البلاد في الفترة الأخيرة. فقد وفر هذا التوجيه حماية فورية وحقوقا على مستوى البلدان، بما فيها حقوق الإقامة، والحصول على مساعدات الإسكان والرعاية الاجتماعية، والمساعدات الطبية أو غيرها من المساعدات، وسبل العيش. وفي الوقت نفسه، أزال عدد كبير من بلدان الاتحاد الأوروبي الحواجز لضمان إمكانية

مؤلفا هذا الإطار هما فرانثيسكا كاسيللي وفريدريك توسكاني.

<sup>١</sup> لا يزال من السابق لأوانه للغاية تقييم أثر موجة الهجرة الأخيرة على أجور العمالة الوطنية.

<sup>٢</sup> للاطلاع على أمثلة قُطرية محددة، راجع دراستي (EMN 2024): Caselli and others (2024).

- Trade-Offs, and Support the Green Transition in Emerging Market and Developing Economies.” IMF Staff Discussion Note 23/07, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Caselli, Francesca, Huidan Lin, Frederik Toscani, and Jiaxiang Yao. 2024. “Migration into the EU: Stocktaking of Recent Developments and Macroeconomic Implications.” IMF Working Paper 24/211, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cazzaniga, Mauro, Florence Jaumotte, Longji Li, Giovanni Melina, Augustus J. Panton, Carlo Pizzinelli, Emma J. Rockall, and others. 2024. “Gen-AI: Artificial Intelligence and the Future of Work.” IMF Staff Discussion Note 24/01, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dabla-Norris, Era, Thomas Helbling, Salma Khalid, Hibah Khan, Giacomo Magistretti, Alexandre Sollaci, and Krishna Srinivasan. 2023. “Public Perceptions of Climate Mitigation Policies: Evidence from Cross-Country Surveys.” IMF Staff Discussion Note 23/02, International Monetary Fund, Washington, DC.
- de Oliveira, Roberto Vêras. 2018. “Brazilian Labour Reform in Historical Perspective.” *Global Labour Journal* 9 (3): 319–38.
- Dechezleprêtre, Antoine, Adrien Fabre, Tobias Kruse, Bluebery Planterose, Ana Sanchez Chico, and Stefanie Stantcheva. 2022. “Fighting Climate Change: International Attitudes toward Climate Policies.” NBER Working Paper 30265, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Dennison, James, and Lenka Dražanová. 2018. *Public Attitudes on Migration: Rethinking How People Perceive Migration; An Analysis of Existing Opinion Polls in the Euro-Mediterranean Region*. Fiesole, Italy: European University Institute.
- Devine, Hilary, Adrian Peralta Alva, Hoda Selim, Preya Sharma, Ludger Wocken, and Luc Eyraud. 2021. “Private Finance for Development: Wishful Thinking or Thinking Out of the Box?” IMF Departmental Paper 21/11, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Di Tella, Rafael, Sebastian Galiani, and Ernesto Scharrogradsky. 2012. “Reality versus Propaganda in the Formation of Beliefs about Privatization.” *Journal of Public Economics* 96 (5–6): 553–67.
- Douenne, Thomas, and Adrien Fabre. 2022. “Yellow Vests, Pessimistic Beliefs, and Carbon Tax Aversion.” *American Economic Journal: Economic Policy* 14 (1): 81–110.
- Dražanová, Lenka. 2020. “What Factors Determine Attitudes to Immigration? A Meta-analysis of Political Science Research on Immigration Attitudes (2009–2019).” Research Paper RSCAS 86, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, Fiesole, Italy.
- Dustmann, Christian, and Ian P. Preston. 2007. “Racial and Economic Factors in Attitudes to Immigration.” *BE Journal of Economic Analysis and Policy* 7 (1). <https://doi.org/10.2202/1935-1682.1655>.
- Duval, Romain, Davide Furceri, and Jakob Mielke. 2020. “Robust Political Economy Correlates of Major Product and Labor Market Reforms in Advanced Economies: Evidence from
- Aiyar, Shekhar, Bergljot Barkbu, Nicoletta Batini, Helge Berger, Enrica Detragiache, Allan Dizioli, Christian Ebeke, and others. 2016. “The Refugee Surge in Europe: Economic Challenges.” IMF Staff Discussion Note 16/02, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Albrizio, Silvia, Hippolyte Balima, Bertrand Gruss, Eric Huang, and Colombe Ladreit. 2024a. “Private Participation and its Discontents: Insights from Large-Scale Surveys.” IMF Working Paper 24/216, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Albrizio, Silvia, Hippolyte Balima, Bertrand Gruss, Eric Huang, and Colombe Ladreit. 2024b. “Shifting Perceptions: Unpacking Public Support for Immigrant Workers Integration in the Labor Market.” IMF Working Paper 24/217, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alesina, Alberto, Davide Furceri, Jonathan D. Ostry, Chris Papageorgiou, and Dennis P. Quinn. 2023. “Structural Reforms and Elections: Evidence from a World-Wide New Dataset.” *Journal of the European Economic Association* 22 (4): 1936–80. <https://doi.org/10.1093/jeaa/jvad075>.
- Alesina, Alberto, Armando Miano, and Stefanie Stantcheva. 2023. “Immigration and Redistribution.” *Review of Economic Studies* 90 (1): 1–39.
- Alesina, Alberto, and Marco Tabellini. 2024. “The Political Effects of Immigration: Culture or Economics?” *Journal of Economic Literature* 62 (1): 5–46.
- Alfaro, Laura, Maggie Chen, and Davin Chor. 2023. “Can Evidence-Based Information Shift Preferences towards Trade Policy?” NBER Working Paper 31240, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Andrés, Luis A., Jordan Schwartz, and J. Luis Guasch. 2013. *Uncovering the Drivers of Utility Performance: Lessons from Latin America and the Caribbean on the Role of the Private Sector, Regulation, and Governance in the Power, Water, and Telecommunication Sectors*. Directions in Development. Washington, DC: World Bank. <https://hdl.handle.net/10986/1577>.
- Balza, Lenin H., Raul Jimenez Mori, Demian Macedo, and Jorge Mercado. 2020. “Revisiting Private Participation, Governance and Electricity Sector Performance in Latin America.” *Electricity Journal* 33: 106798.
- Blanchard, Olivier, and Francesco Giavazzi. 2003. “Macroeconomic Effects of Regulation and Deregulation in Goods and Labor Markets.” *Quarterly Journal of Economics* 118 (3): 879–907.
- Blanchard, Olivier, and Jean Tirole. 2021. “The Major Future Economic Challenges.” Article, France Stratégie, June 23. <https://www.strategie.gouv.fr/english-articles/major-future-economic-challenges-olivier-blanchard-and-jean-tirole>.
- Boeri, Tito, and Giorgio Barba Navaretti, eds. 2006. *Structural Reforms without Prejudices*. Oxford: Oxford University Press.
- Budina, Nina, Christian H. Ebeke, Florence Jaumotte, Andrea Medici, Augustus J. Panton, Marina M. Tavares, and Bella Yao. 2023. “Structural Reforms to Accelerate Growth, Ease Policy

- International Monetary Fund (IMF). 2012. "India: Staff Report for the 2012 Article IV Consultation." Country Report 12/96, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2013. "India: Staff Report for the 2013 Article IV Consultation." Country Report 13/37, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2014. "India: Staff Report for the 2014 Article IV Consultation." Country Report 14/57, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2018. "Review of 1997 Guidance Note on Governance—A Proposed Framework for Enhancing Fund Engagement." IMF Policy Paper 18/142, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Kanbur, Ravi, and Santiago Levy. 2022. "Social Acceptability of Tax and Transfer Schemes." *Policy Review* 2 (4): 3.
- Madsen, Per Kongshøj. 1999. "Denmark: Flexibility, Security and Labour Market Success." Employment and Training Paper 53, International Labour Organization, Geneva.
- Mitaritonna, Cristina, Gianluca Orefice, and Giovanni Peri. 2017. "Immigrants and Firms' Outcomes: Evidence from France." *European Economic Review* 96: 62–82.
- Nicol, Scherie, and Ailsa Burn-Murdoch. 2024. "Empowering Public Understanding: Citizen Dialogue in Budgeting." GOV/SBO(2024)17, Public Governance Directorate, Committee of Senior Budget Officials, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2001. "OECD Economic Surveys: Germany 2001." OECD Publishing, Paris. [https://doi.org/10.1787/eeco\\_surveys-deu-2001-en](https://doi.org/10.1787/eeco_surveys-deu-2001-en).
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2010. "Making Reform Happen: Lessons from OECD Countries." OECD Publishing, Paris. <https://doi.org/10.1787/9789264086296-en>.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2015. "OECD Economic Surveys: France 2015." OECD Publishing, Paris. [https://doi.org/10.1787/eeco\\_surveys-fra-2015-en](https://doi.org/10.1787/eeco_surveys-fra-2015-en).
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2021. "Perspectives on Global Development 2021: From Protest to Progress?." OECD Publishing, Paris.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2022. "OECD Guidelines for Citizen Participation Processes." OECD Public Governance Review, OECD Publishing, Paris. <https://doi.org/10.1787/f765caf6-en>.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2023. "What Are the Integration Challenges of Ukrainian Refugee Women?." OECD Publishing, Paris.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2024. "Survey on Drivers of Trust in Public Institutions—2024 Results: Building Trust in a Complex Political Environment." OECD Publishing, Paris.
- BAMLE for Logit Models." *Journal of Applied Econometrics* 36 (1): 98–124.
- Duval, Romain, Yi Ji, Chris Papageorgiou, Ipei Shibata, and Antonio Spilimbergo. 2024. "Preferences for Labor Regulation: Endowments vs. Beliefs." *Economic Policy* 39 (119): 549–606.
- European Migration Network (EMN). 2024. "Labour Market Integration of Beneficiaries of Temporary Protection from Ukraine." European Migration Network–OECD Joint Inform, Brussels. [https://home-affairs.ec.europa.eu/document/download/dabaf5d4-e785-4218-8ef9-f49c6294dd4b\\_en?filename=EMN\\_OECD\\_INFORM\\_Labour%20market%20integration\\_2024\\_0.pdf](https://home-affairs.ec.europa.eu/document/download/dabaf5d4-e785-4218-8ef9-f49c6294dd4b_en?filename=EMN_OECD_INFORM_Labour%20market%20integration_2024_0.pdf).
- Fay, Marianne, and Mary Morrison. 2007. *Infrastructure in Latin America and the Caribbean: Recent Developments and Key Challenges*. Washington, DC: World Bank.
- Fehr, Ernst, Thomas Epper, and Julien Senn. 2021. "Other-Regarding Preferences and Redistributive Politics." Working Paper 339, Department of Economics, University of Zurich.
- Fernandez, Raquel, and Dani Rodrik. 1991. "Resistance to Reform: Status Quo Bias in the Presence of Individual-Specific Uncertainty." *American Economic Review* 81 (5): 1146–55.
- Gazier, Bernard. 2019. "Opportunities or Tensions: Assessing French Labour Market Reforms from 2012 to 2018." *International Journal of Comparative Labour Law and Industrial Relations* 35 (3): 331–54.
- Grigorieff, Alexis, Christopher Roth, and Diego Ubfal. 2020. "Does Information Change Attitudes toward Immigrants?" *Demography* 57: 1117–43. <https://doi.org/10.1007/s13524-020-00882-8>.
- Guillaume, Dominique M., Roman Zytek, and Mohammad Reza Farzin. 2011. "Iran: The Chronicles of the Subsidy Reform." IMF Working Paper 11/167, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Haaland, Ingar, and Christopher Roth. 2020. "Labor Market Concerns and Support for Immigration." *Journal of Public Economics* 191: 104256.
- Hendeliowitz, Jan, and Carina Bastlund Woollhead. 2007. "Employment Policy in Denmark—High Levels of Employment, Flexibility and Welfare Security." In *Local Governance for Promoting Employment: Comparing the Performance of Japan and Seven Countries*, edited by Sylvain Giguère and Yoshio Higuchi, 121–38. Tokyo: Japan Institute for Labour Policy and Training.
- Hopp, Johanna. 2019. "The Hartz Employment Reforms in Germany." Case Study, Center for Public Impact, London. <https://www.centreforpublicimpact.org/case-study/hartz-employment-reforms-germany>.
- International Monetary Fund (IMF). 1997. "The Role of the Fund in Governance Issues." Guidance Note 97/197, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2001. "Germany: Staff Report for the 2001 Article IV Consultation." Country Report 01/202, International Monetary Fund, Washington, DC.

- Stantcheva, Stefanie. 2021. "Understanding Tax Policy: How Do People Reason?." *Quarterly Journal of Economics* 136 (4): 2309–69.
- Tabellini, Guido. 2008. "Institutions and Culture: Presidential Address." *Journal of the European Economic Association* 6 (2–3): 255–94.
- Tompson, William. 2009. *The Political Economy of Reform: Lessons from Pensions, Product Markets and Labour Markets in Ten OECD Countries*. Paris: OECD Publishing.
- Volkery, Axel, and Teresa Ribeiro. 2009. "Scenario Planning in Public Policy: Understanding Use, Impacts and the Role of Institutional Context Factors." *Technological Forecasting and Social Change* 76 (9): 1198–207.
- Ostry, Jonathan David, Alessandro Prati, and Antonio Spilimbergo. 2009. "Structural Reforms and Economic Performance in Advanced and Developing Countries." IMF Occasional Paper 09/03, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Petersen, Kåre F. V. 1998. "Tripartite Agreement Reached on Content of New Labour Market Reform." Article, Eurofound, October 27. <https://www.eurofound.europa.eu/en/resources/article/1998/tripartite-agreement-reached-content-new-labour-market-reform>.
- Stankova, Olga Ilinichna. 2019. "Frontiers of Economic Policy Communications." IMF Departmental Paper 19/08, International Monetary Fund, Washington, DC.



## يقدم

الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وكذلك توقعات اقتصادية. ويتألف من ثمانية أقسام على النحو التالي: الافتراضات، والجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وملحوظات قُطرية، وتصنيف الاقتصادات، والخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجدول الإحصائية.

ويلخص القسم الأول الافتراضات التي تستند إليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجدول الإحصائية منذ عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعة للمجموعات القُطرية. ويعرض القسم الرابع معلومات أساسية مختارة عن كل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف الاقتصادات ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ويشرح القسم السادس هذا التصنيف بمزيد من التفاصيل. ويعرض القسم السابع معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية. ويُدْرَج الملحق الإحصائي ألف ضمن هذا التقرير، بينما يمكن الاطلاع إلكترونياً على الملحق الإحصائي بآء من خلال هذا الرابط: [www.imf.org/en/Publications/WEO](http://www.imf.org/en/Publications/WEO).

وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٧ أكتوبر ٢٠٢٤، لكنها قد لا تعكس أحدث بيانات نُشِرَت في كل الحالات. ولمعرفة تاريخ آخر تحديث لبيانات كل اقتصاد، يُرجى الرجوع إلى الملحوظات الواردة في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت. وتيسيراً على القراء فحسب، أوليت أرقام الفترة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ نفس العناية المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولكنها مجرد توقعات، ومن ثم فلا ينبغي اعتبارها بنفس درجة الدقة.

## الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ٣٠ يوليو ٢٠٢٤ إلى ٢٧ أغسطس ٢٠٢٤. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، تشير هذه الافتراضات إلى متوسط سعر صرف قدره ١,٣٣١ و١,٣٤١ للدولار الأمريكي مقابل

وحدة حقوق السحب الخاصة<sup>١</sup>، و١,٠٩٠ و١,٠٩٧ مقابل اليورو، و١٥٠,٠ و١٤٣,٦ مقابل الين، على الترتيب. أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض أنه سيبلغ ٨١,٢٩ دولار للبرميل في ٢٠٢٤ و٧٢,٨٤ دولار للبرميل في ٢٠٢٥. ويُفترض أيضاً استمرار السلطات الوطنية في تنفيذ سياساتها السارية. ويقدم الإطار ألف-١ شرحاً للافتراضات الأكثر تحديداً بشأن السياسات والتي تستند إليها التوقعات لاقتصادات مختارة.

أما عن أسعار الفائدة، فمن المفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٥,٤٪ في ٢٠٢٤ و٣,٩٪ في ٢٠٢٥ في الولايات المتحدة، و٣,٥٪ في ٢٠٢٤ و٢,٨٪ في ٢٠٢٥ في منطقة اليورو، و٠,١٪ في ٢٠٢٤ و٠,٥٪ في ٢٠٢٥ في اليابان. كذلك يُفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٤,١٪ في ٢٠٢٤ و٣,٥٪ في ٢٠٢٥ في الولايات المتحدة، و٢,٤٪ في ٢٠٢٤ و٢,٥٪ في ٢٠٢٥ في منطقة اليورو، و١,٠٪ في ٢٠٢٤ و١,٣٪ في ٢٠٢٥ في اليابان.

## الجديد

- عقب الإصدار الأخير من مسح «برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٢١ التابع لمجموعة البنك الدولي حول المعايير الجديدة لتعادل القوى الشرائية، تم تحديث تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لأوزان تعادل القوى الشرائية وإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الإطار ألف ٢.
- بالنسبة لبنغلاديش، أصبحت تقديرات السنة المالية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي المقيس بتعادل القوى الشرائية تُستخدم الآن ضمن مجملات مجموعات البلدان
- في زيمبابوي، أعادت السلطات مؤخراً تقييم إحصاءات حساباتها القومية بعد البدء في استخدام عملة وطنية جديدة في ٥ إبريل ٢٠٢٤، ذهب زيمبابوي، التي حلت محل دولار زيمبابوي. وتوقف استخدام دولار زيمبابوي في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤.

<sup>١</sup> فيما يتعلق باستحداث اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ بدء سريان أسعار التحويل الثابتة غير القابلة للتعديل بين اليورو وعملة البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه، وذلك اعتباراً من ١ يناير ١٩٩٩ على النحو الوارد في الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع هذا الإطار أيضاً للتعرف على التفاصيل حول الأساليب التي تم استخدامها في تحديد أسعار التحويل. وللإطلاع على أحدث جدول لأسعار التحويل الثابتة، راجع الملحق الإحصائي في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

## البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٦ اقتصاداً الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشارك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام استناداً إلى افتراضات عالمية متسقة

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاساً للمعلومات المأخوذة من مصادرها، سواء كانت هيئات وطنية أو منظمات دولية.

وتتوافق عموماً البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان وفقاً لطريقة عرضها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008). وقد تمت مواءمة جميع معايير الصندوق الإحصائية القطاعية - أي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (GFSM 2014) - مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

وتعتبر هذه المعايير عن مدى الاهتمام الخاص الذي يوليه الصندوق للمراكز الخارجية والتطورات النقدية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان الأعضاء. ومع صدور النسخ المنقحة من هذه الأدلة بدأت جدياً عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات التام مع أحدث النسخ منقحة من هذه الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تتماشى مع أحدث النسخ المنقحة من هذه الأدلة بصورة جزئية فحسب. ومع ذلك، فإن التحول إلى المعايير المحدثة، سيكون، بالنسبة لكثير من البلدان، ضئيل الأثر على الأرصدة والمجملات الأساسية. وقد اعتمدت بلدان أخرى كثيرة أحدث المعايير على أساس

جزئي وستواصل تطبيقها لسنوات قادمة.<sup>٢</sup>

وتستمد بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء الصندوق. ورغم محاولات تحقيق الاتساق بين بيانات إجمالي وصافي الدين وفقاً لتعاريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعاريف الرسمية نتيجة لنقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة ببلدان

<sup>٢</sup> يطبق كثير من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ومن المتوقع أن تتبع البلدان نمطاً مشابهاً في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويرجى الرجوع إلى الجدول «زاي الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد

معينة. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وجعلها قابلة للمقارنة دولياً، فإن الاختلافات في نطاق تغطية كل من القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على مستوى العالم. ومع ورود مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات يمكن أن تؤدي إلى إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللإطلاع على توضيح للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر شبكة الإنترنت

وتتضمن البيانات المجمعّة للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات في شكل معدلات تغير سنوية مركبة،<sup>٣</sup> ما لم يذكر خلاف ذلك. وتستخدم متوسطات مرجحة حسابياً لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية - ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي

الأعراف المتبعة في هذا الخصوص

الأرقام المجمعّة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجملات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (التي يحسب متوسطها للسنوات الثلاث السابقة) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة

الأرقام المجمعّة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، ترجّح على أساس إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.<sup>٤</sup> ولأغراض تجميع بيانات التضخم للاقتصادات المتقدمة (والمجموعات الفرعية)، تمثل معدلات التضخم السنوية نسب مئوية بسيطة للتغيرات عن السنوات السابقة. ولتجميع بيانات التضخم للعالم والتضخم لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (والمجموعات الفرعية)، تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية

<sup>٣</sup> تحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناءً على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط

<sup>٤</sup> راجع الإطار ألف ٢ في الملحق الإحصائي من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على ملخص للأوزان الترجيحية المعدلة القائمة على تعادل القوى الشرائية، وكذلك الإطار ١-١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، «أوزان تعادل القوى الشرائية في الصيغة المعدلة ضمن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠١٤، والملحق ١-١ في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-١ ضمن عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضاً Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing- Power-Parity-Based Weights for the World Economic Outlook," in Staff Studies for the World Economic Outlook (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106-3.

الرؤية في المجتمع الدولي بشأن الاعتراف بالحكومة في البلاد. وتتضمن البيانات الواردة في آفاق الاقتصاد العالمي انقطاعا هيكليا في ٢٠٢١ نتيجة للتغيير من تبليغ البيانات على أساس السنة التقويمية إلى السنة الشمسية؛ فمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي في التقرير عن السنة الشمسية ٢٠٢١ هو -٢٠,٧٪

الجزائر: يشمل مجموع المصروفات الحكومية وصافي الإقراض/الإقتراض صافي الإقراض الحكومي الذي يعكس في معظمه الدعم المقدم إلى نظام التقاعد وهيئات القطاع العام الأخرى

الأرجنتين: يبدأ مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) الرسمي الوطني في ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة للفترات السابقة، تشمل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين على مؤشر منطقة بوينس آيرس الكبرى (قبل ديسمبر ٢٠١٣)، ومؤشر أسعار المستهلكين الوطني (IPCNu)، ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمدينة بوينس آيرس (نوفمبر ٢٠١٥ إلى إبريل ٢٠١٦)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (من مايو ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦). ونظرا لفروق التغطية الجغرافية، والأوزان، والمعايير والمنهجية التي تجعل قابلية المقارنة محدودة بالنسبة لسلاسل البيانات المذكورة، لا يورد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وتضخم آخر الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل اعتبارا من الربع الرابع من عام ٢٠١٥ وأصبحت هناك سلسلة بيانات جديدة متاحة بدءا من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

كوستاريكا: تم توسيع تعريف الحكومة المركزية اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢١، ليتضمن ٥١ كيانا عاما وفق القانون رقم ٩٥٢٤. وتُعدّل البيانات بدءا من ٢٠١٩ لإتاحة إمكانية المقارنة

الجمهورية الدومينيكية: تشمل سلسلة بيانات المالية العامة ما يلي: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/المعدلة لاستبعاد أثر العوامل الدورية كلها يتعلق بالقطاع العام الموحد (الذي يشمل الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير المالي، والبنك المركزي). أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فهي تتعلق بالحكومة المركزية إريتريا: تُستبعد البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٩ من قاعدة البيانات بسبب القصور في إبلاغ البيانات.

الهند: يتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وفق الحسابات القومية: تُستخدم ٢٠١١ / ٢٠١٢ كسنة أساس لما بعدها

إيران: القيم التاريخية لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي محسوبة باستخدام سعر الصرف الرسمي حتى عام ٢٠١٧. واعتبارا من عام ٢٠١٨ وما بعده، يُستخدم سعر صرف النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي (NIMA)، بدلا من سعر الصرف الرسمي، في تحويل إجمالي الناتج المحلي بالريال الاسمي إلى الدولار الأمريكي. وحسب تقييم خبراء صندوق النقد الدولي، يعد سعر صرف النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي أكثر دقة في التعبير عن

الأرقام المجمعَة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع بيانات البلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المشار إليها.

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الأرقام المجمعَة لكل قطاعات منطقة اليورو مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلّغة عن المعاملات داخل المنطقة. وتُستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، ما عدا قبرص وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا التي تبلّغ البيانات بعد تعديل التقييم. وبالنسبة للبيانات السابقة على عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعَة.

الأرقام المجمعَة لبيانات المالية العامة هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.

الأرقام المجمعَة لمعدلات البطالة ونمو التوظيف مرجحة بحجم القوى العاملة كنسبة من القوى العاملة للمجموعة. الأرقام المجمعَة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية العام بالنسبة للدين المقوم بعملات غير الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمعَة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات المعبر عنها كنسب مئوية في كل بلد منفرد مرجحة على أساس القيمة الدولارية للصادرات أو الواردات كنسبة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

تُحسب الأرقام المجمعَة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول «او» قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ بيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة

بالنسبة لبعض البلدان، تستند أرقام عام ٢٠٢٣ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» قوائم بأخر النتائج الفعلية لمؤشرات الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، وميزان المدفوعات لكل بلد

## ملحوظات فُطرية

أفغانستان: بيانات الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ تعكس مجموعة مختارة من المؤشرات، مع تقديرات بيانات المالية العامة. وتُستبعد التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة، حيث توقف التعاون بين الصندوق وأفغانستان بسبب عدم وضوح

سعر الصرف المرجح بقيمة المعاملات في الاقتصاد خلال تلك الفترة

إسرائيل: تخضع التوقعات لدرجة عالية من عدم اليقين نتيجة للصراع في المنطقة وبالتالي قد تخضع للتعديلات لبنان: بيانات المالية العامة والحسابات القومية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وكذلك بيانات الدين لسنة ٢٠٢٣ تعكس تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، وليست صادرة عن السلطات الوطنية. ولا تُدرج التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير بدرجة غير معتادة

سيراليون: أُعيد تقويم العملة بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٢، ولكن البيانات بالعملة المحلية الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال مقومة بالعملة السابقة سري لانكا: تُستبعد البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٩ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الدين السيادي.

السودان: تعكس التوقعات تحليلات خبراء صندوق النقد الدولي التي تفترض انتهاء الصراع الجاري بنهاية عام ٢٠٢٤ والانخراط في العمل مجددا وبدء إعادة الإعمار بعد ذلك بفترة وجيزة. وتُستبعد بيانات ٢٠١١ جنوب السودان بعد ٩ يوليو؛ وبيانات ٢٠١٢ وما بعدها تخص السودان الحالي سوريا: تُستبعد بيانات عام ٢٠١١ وما بعده بسبب عدم اليقين بشأن الموقف السياسي.

تيمور-لشتي: بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المنشورة تشير إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، في حين أن بيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي المنشورة تشير إلى مجموع إجمالي الناتج المحلي الاسمي تركمانستان: بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هي التقديرات التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي تماشيا مع المنهجيات الدولية (SNA) باستخدام تقديرات ومصادر رسمية مثل قواعد بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتُستبعد من تقديرات وتوقعات رصيد المالية العامة العائدات المتحققة من إصدارات السندات المحلية وكذلك من عمليات الخصخصة، تماشيا مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتتضمن تقديرات السلطات الرسمية لأرصدة المالية العامة، والتي يتم إعدادها باستخدام المنهجيات الإحصائية المحلية، إصدار السندات وعائدات الخصخصة كجزء من الإيرادات الحكومية.

أوكرانيا: تتوافر بيانات الحسابات القومية المنقحة عن عام ٢٠٠٠ وما بعده وتُستبعد منها بيانات القرم وسيفاستوبول بدءا من عام ٢٠١٠

أوروغواي: في ديسمبر ٢٠٢٠، بدأت السلطات إصدار تقارير بيانات الحسابات القومية طبقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع استخدام ٢٠١٦ كسنة أساس. وتبدأ السلسلة الجديدة في ٢٠١٦. وتعكس البيانات السابقة على ٢٠١٦ أفضل ما أمكن لخبراء الصندوق التوصل إليه للحفاظ على البيانات المبلغت سابقا وتجنب حدوث انقطاعات هيكلية في سلاسل البيانات.

وبدءا من أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب القانون رقم ١٩-٥٩٠ لسنة ٢٠١٧ الذي ينص على تعويض المواطنين المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط في البلاد. وتفيد هذه الأموال كإيرادات وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي.

لذلك تتأثر بيانات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بهذه التحويلات، التي بلغت ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ و ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، و ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، و ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، و ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، وصفرا في الأعوام التالية. ولمزيد من التفاصيل، راجع التقرير القُطري رقم ١٩/٦٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي<sup>٥</sup>. ولا ينطبق إخلاء المسؤولية بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/الاقتراض

واعتبارا من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة في حالة أوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضا تعديل البيانات التاريخية. وفي حدود هذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة - والتي تُستبعد منها بيانات البنك المركزي - لا يتم في بيانات الدين ترصيد أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي. وفي هذا السياق، أصبحت سندات الرسطة التي أصدرتها الحكومة في السابق للبنك المركزي تشكل جزءا من دين القطاع العام غير المالي.

فنزويلا: بالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية المستخدمة كأساس للتوقعات، فيصعب إعدادها بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُدّت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم توافر بيانات وصفية كاملة عن الإحصاءات المبلغت المحدودة، وصعوبة المطابقة بين المؤشرات المبلغت والتطورات الاقتصادية. وتشمل حسابات المالية العامة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك «FOGADE» مؤسسة التأمين على الودائع في البلاد، ومجموعة محدودة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا». وعقب إجراء بعض التعديلات المنهجية لحساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي بدقة أكبر، تم تعديل البيانات والمؤشرات التاريخية المعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي اعتبارا من عام ٢٠١٢. وتعكس بيانات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ المستخدمة في حساب معظم المؤشرات تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغت أنه ينبغي توخي الحذر عند تفسير توقعات خبراء الصندوق لمؤشرات الاقتصاد الكلي. وتنطوي هذه التوقعات على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتُستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمع في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الضفة الغربية وغزة: تُستبعد التوقعات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ من النشر نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى

<sup>٥</sup> دراسة، Uruguay: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation, Country Report 19/64 (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2019).

ويعرض الجدول «جيم قائمة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كاققتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي».

## اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وعدها ١٥٥ اقتصادا) جميع الاقتصادات غير المصنفة كاققتصادات متقدمة

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، المستخدمة في آفاق الاقتصاد العالمي، آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا باسم «أوروبا الوسطى والشرقية»؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى) (التي تشمل المجموعتين الفرعيتين الإقليميتين القوقاز وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية التي تعكس العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين الاقتصادات ذات المركز الدائن الصافي وذات المركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال وهاء» العناصر التفصيلية لتكوين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية

ومعيار التحليل «مصدر إيرادات التصدير يميز بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية [SITC3]) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية - SITC 0, 1, 2, 4, and 68). وتُصنّف الاقتصادات ضمن إحدى هذه المجموعات إذا كان المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الكلية في المتوسط بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣ وترتكز المعايير المالية والداخلية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيببيك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs)، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs). وتُصنّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي فيها، إن وجد، أقل من الصفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو التاريخ الأسبق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠٢٣. كذلك يتم التمييز فيما بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.<sup>٧</sup> وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيببيك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤهلة للمشاركة في مبادرتيها المتعلقة بالديون والمعروفة باسم المبادرة الخاصة بالبلدان

<sup>٧</sup> أثناء الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، تراكمت على ٤١ اقتصادا مدفوعات خارجية متأخرة السداد، أو دخلت في اتفاقات مع بنك رسمي أو تجاري لإعادة جدولة الدين. ويشار إلى هذه المجموعة باسم الاقتصادات ذات المتأخرات | أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣

درجة غير معتادة. وبيانات معدل البطالة السنوية متاحة حتى عام ٢٠٢٢.

زيمبابوي: أعادت السلطات مؤخرا تقييم إحصاءات حساباتها القومية بعد البدء في استخدام عملة وطنية جديدة في ٥ إبريل ٢٠٢٤، ذهب زيمبابوي، التي حلت محل دولار زيمبابوي. وتوقف استخدام دولار زيمبابوي في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤.

## تصنيف الاقتصادات

### ملخص تصنيف الاقتصادات

ينقسم تصنيف اقتصادات العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى مجموعتين رئيسيتين، الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.<sup>٦</sup> ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة، سواء اقتصادية أو غير ذلك، وقد تطور بمرور الوقت. والهدف منه هو تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف عرضا عاما عن تصنيف الاقتصادات، مع توضيح عددها في كل مجموعة حسب المنطقة وتلخيص بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان)

ولا تزال بعض الاقتصادات خارج هذا التصنيف، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة الاقتصادات غير الأعضاء في الصندوق كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الصندوق لا يتابعها.

## الخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٤١ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق - وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا - المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية مستقلة. وتشمل البيانات المجمعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت

<sup>٦</sup> حسب الاستخدام المعتمد في هذا التقرير، لا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد» دائما إلى كيان إقليمي يمثل دولة كما هو مفهوم في القانون والممارسة الدوليين. وبعض الكيانات الإقليمية الواردة هنا ليست دولا، وإن كانت بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (بناءً على مبلغ ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٧ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي وتحديثها بعد الحصول على معلومات جديدة في مطلع عام ٢٠٢٤)، وسماتها الهيكلية متسقة مع التنمية المحدودة والتحويلات الهيكلية، وروابطها المالية الخارجية ليست وثيقة بما يكفي لكي تُعتبر على نطاق واسع في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة واقتصادات الأسواق المتوسطة الدخل هي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل.

الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة منها حتى تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله خلال فترة زمنية وجيزة بدرجة معقولة»<sup>٨</sup>. وقد استفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة

<sup>٨</sup> راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi and Sukwinder Singh, "Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative," IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

**الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٣<sup>١</sup>**  
(% من المجموع بالنسبة للمجموعات أو العالم)

عدد الاقتصادات	إجمالي الناتج المحلي		صادرات السلع والخدمات		السكان	
	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم
٤١	١٠٠,٠	٤٠,٧	١٠٠,٠	٦١,٨	١٠٠,٠	١٣,٩
الولايات المتحدة	٣٧,٠	١٥,٠	١٦,١	٩,٩	٣٠,٧	٤,٢
منطقة اليورو	٣٩,٣	١١,٩	٤٢,٦	٢٦,٣	٣١,٨	٤,٤
ألمانيا	٧,٨	٣,٢	١١,٢	٦,٩	٧,٧	١,١
فرنسا	٥,٦	٢,٣	٥,٥	٣,٤	٦,٠	٠,٨
إيطاليا	٤,٧	١,٩	٤,١	٢,٥	٥,٤	٠,٧
إسبانيا	٣,٤	٣,٥	٣,٢	٢,٠	٤,٤	٠,٦
اليابان	٨,٥	٢,٢	٤,٨	٣,٠	١١,٤	١,٦
المملكة المتحدة	٥,٥	٢,٢	٥,٦	٣,٥	٦,٢	٠,٩
كندا	٣,٣	١,٤	٣,٧	٢,٣	٣,٧	٠,٥
اقتصادات أخرى متقدمة	١٦,٤	٦,٧	٢٧,٢	١٦,٨	١٦,٢	٢,٢
للتذكيرة						
٧	٧٢,٤	٢٩,٥	٥٠,٩	٣١,٥	٧١,٢	٩,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية						
	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم
	والاقتصادات الصاعدة	والاقتصادات الصاعدة	والاقتصادات الصاعدة	والاقتصادات الصاعدة	والاقتصادات الصاعدة	والاقتصادات الصاعدة
	والاقتصادات النامية	والاقتصادات النامية	والاقتصادات النامية	والاقتصادات النامية	والاقتصادات النامية	والاقتصادات النامية
١٥٥	١٠٠,٠	٥٨,٨	١٠٠,٠	٣٨,٢	١٠٠,٠	٨٦,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية						
المجموعات الإقليمية						
٣٠	٥٦,٨	٣٣,٦	٤٩,٤	١٨,٩	٥٥,٣	٤٧,٦
آسيا الصاعدة والنامية						
الصين	٣١,٦	١٨,٧	٢٩,٧	١١,٣	٢٠,٧	١٧,٩
الهند	١٣,٤	٧,٩	٦,٦	٢,٥	٢١,٠	١٨,١
أوروبا الصاعدة والنامية	١٣,٢	٧,٨	١٥,٦	٦,٠	٥,٤	٤,٦
روسيا	٦,٠	٣,٥	٣,٩	١,٥	٢,٢	١,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢,٣	٧,٣	١٤,١	٥,٤	٩,٥	٨,٢
البرازيل	٤,١	٢,٤	٣,٣	١,٣	٣,١	٢,٧
المكسيك	٢,٩	١,٧	٥,٥	٢,١	١,٩	١,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١٢,٣	٧,٣	١٦,٨	٦,٤	١٣,١	١١,٣
السعودية	١,٩	١,١	٣,١	١,٢	٠,٥	٠,٤
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٤	٣,٢	٤,١	١,٦	١٦,٨	١٤,٤
نيجيريا	١,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٢	٣,٣	٢,٨
جنوب إفريقيا	٠,٩	٠,٥	١,١	٠,٤	٠,٩	٠,٨
المجموعات التحليلية <sup>٢</sup>						
حسب مصدر إيرادات التصدير						
٢٦	٩,٨	٥,٨	١٦,٠	٦,١	٩,٧	٨,٤
الوقود						
١٢٧	٩٠,٢	٥٣,٥	٨٤,٠	٣٢,١	٩٠,٢	٧٧,٧
غير الوقود						
٣٥	٤,٩	٢,٩	٥,٠	١,٩	٩,٣	٨,٠
منها: منتجات أولية						
حسب مصدر التمويل الخارجي						
١١٨	٤٨,٨	٢٨,٩	٤٢,٥	١٦,٢	٦٧,١	٥٧,٨
الاقتصادات ذات المركز المدين الصافي						
٤١	٥,٧	٣,٤	٣,٩	١,٥	١٢,٦	١٠,٩
منها: اقتصادات ذات متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣						
مجموعات أخرى <sup>٢</sup>						
٩٦	٩٢,٩	٥٥,١	٩٦,٠	٣٦,٧	٧٧,٢	٦٦,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل						
٥٨	٧,١	٤,٢	٤,٠	١,٥	٢٢,٨	١٩,٧
البلدان النامية منخفضة الدخل						
٣٩	٢,٩	١,٧	٢,١	٠,٨	١٢,٨	١١,١
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون						

<sup>١</sup> تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويعبر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

<sup>٢</sup> استبعدت سوريا والصفة الغربية وغزة من مصدر مجموعة العناصر المكونة لإيرادات التصدير واستبعدت سوريا من الأرقام المجمع لمجموعات المركز الخارجي الصافي بسبب نقص البيانات. ولا تدرج سوريا ضمن الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل أو ضمن البلدان النامية منخفضة الدخل.

## الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	ألمانيا	مالطة
بلجيكا	اليونان	هولندا
كرواتيا	آيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات متقدمة أخرى		
أندورا	إسرائيل	سان مارينو
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة <sup>٢</sup>	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة <sup>١</sup>	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
آيسلندا	بورتوريكو	

<sup>١</sup> أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

<sup>٢</sup> أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

## الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	فرنسا	مالطة
بلجيكا	ألمانيا	هولندا
بلغاريا	اليونان	بولندا
كرواتيا	هنغاريا	البرتغال
قبرص	آيرلندا	رومانيا
الجمهورية التشيكية	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
الدانمرك	لاتفيا	سلوفينيا
إستونيا	ليتوانيا	إسبانيا
فنلندا	لكسمبرغ	السويد

## الجدول دال – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير<sup>١</sup>

المنتجات الأولية غير الوقود	الوقود
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>	
كيريباتي	بروني دار السلام
جزر مارشال	تيمور-ليشتي
بابوا غينيا الجديدة	
جزر سليمان	
توفالو	
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>	
الأرجنتين	إكوادور
بوليفيا	غيانا
شيلي	فنزويلا
باراغواي	
بيرو	
سورينام	
أوروغواي	
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>	
أفغانستان	الجزائر
موريتانيا	أذربيجان
الصومال	البحرين
السودان	إيران
طاجيكستان	العراق
	كازاخستان
	الكويت
	ليبيا
	عمان
	قطر
	المملكة العربية السعودية
	تركمانستان
	الإمارات العربية المتحدة
	اليمن
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>	
بنن	أنغولا
بوتسوانا	تشاد
بوركينافاسو	جمهورية الكونغو
بوروندي	غينيا الاستوائية
جمهورية إفريقيا الوسطى	غابون
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيجيريا
إريتريا	جنوب السودان
غانا	
غينيا	
غينيا-بيساو	
ليبيريا	
ملاوي	
مالي	
سيراليون	
جنوب إفريقيا	
زامبيا	
زيمبابوي	

<sup>١</sup> تم استبعاد مجموعة أوروبا الصاعدة والنامية من الجدول لأنها لا تضم بلدانا يمثل الوقود أو المنتجات الأولية غير الوقود المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير.

الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل

التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل <sup>٣</sup>	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون <sup>٢</sup>	صافي المركز الخارجي <sup>١</sup>	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل <sup>٣</sup>	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون <sup>٢</sup>	صافي المركز الخارجي <sup>١</sup>	
•		*	<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>			
•		*	*		بنغلاديش	
•		*	*		بوتان	
•		•	•		بروني دار السلام	
•		*	*		كمبوديا	
•		*	•		الصين	
		<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>			•	فجي
•		*	•		الهند	
•		•	•		إندونيسيا	
•		*	*		كيريباتي	
•		*	*		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
•		*	•		ماليزيا	
•	•	*	•		ملديف	
•		*	•		جزر مارشال	
•		*	•		ميكرونيزيا	
•		*	•		منغوليا	
•		*	*		ميانمار	
•		*	•		ناورو	
•		*	*		نيبال	
•		*	•		بالاو	
•		*	*		بابوا غينيا الجديدة	
•		*	•		الفلبين	
•		*	•		ساموا	
•	•	*	*		جزر سليمان	
*	•	*	•		سري لانكا	
*	•	*	•		تايلند	
•		*	*		تيمور-لېشتي	
•		*	•		تونغا	
*	•	*	•		توفالو	
•		*	•		فانواتو	
•		*	*		فييتنام	
			<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>			
•		*	•		ألبانيا	
•		*	•		بيلاروس	
•		*	•		البوسنة والهرسك	
•		*	•		بلغاريا	
•		*	•		هنغاريا	
•		•	•		كوسوفو	
•		*	*		مولدوفا	
•		•	•		الجبل الأسود	
•		•	•		مقدونيا الشمالية	



## الجدول ١٥- الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات<sup>١</sup>

الحسابات القومية	مالية الحكومة
أفغانستان	إبريل/مارس
جزر البهاما	يوليو/يونيو
بنغلاديش	يوليو/يونيو
بربادوس	إبريل/مارس
بوتان	يوليو/يونيو
بوتسوانا	إبريل/مارس
دومينيكا	يوليو/يونيو
مصر	يوليو/يونيو
إسواتيني	إبريل/مارس
إثيوبيا	يوليو/يونيو
فيجي	يوليو/أغسطس
هايتي	أكتوبر/سبتمبر
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	إبريل/مارس
الهند	إبريل/مارس
إيران	إبريل/مارس
جامايكا	إبريل/مارس
ليسوتو	إبريل/مارس
جزر مارشال	أكتوبر/سبتمبر
موريشيوس	يوليو/يونيو
ميكرونيزيا	أكتوبر/سبتمبر
ميانمار	أكتوبر/سبتمبر
ناورو	يوليو/يونيو
نيبال	أغسطس/يوليو
باكستان	يوليو/يونيو
بالاو	أكتوبر/سبتمبر
بورتوريكو	يوليو/يونيو
ساموا	يوليو/يونيو
سنغافورة	إبريل/مارس
سانت لوسيا	إبريل/مارس
تايلند	أكتوبر/سبتمبر
تونغا	يوليو/يونيو
ترينيداد وتوباغو	أكتوبر/سبتمبر

<sup>١</sup> كل البيانات تشير إلى سنوات تقويمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية لعام	سنة الأساس <sup>٣</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة	البلد
٢٠٢٥/٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	أفغاني أفغانستان	أفغانستان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	١٩٩٦	٢٠٢٢	خبراء الصندوق	ليك ألباني	ألبانيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دينار جزائري	الجزائر
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	أندورا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠٢٢	MEP و NSO	كوانزا أنغولية	أنغولا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٢	البنك المركزي	دولار شرق الكاريبي	أنتيغوا وبربودا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	بيسو أرجنتيني	الأرجنتين
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	درام أرميني	أرمينيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فلورين أروبي	أروبا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٣	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي	أستراليا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	النمسا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	مانات أذربيجاني	أذربيجان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار بهامي	جزر البهاما
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دينار بحريني	البحرين
٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	تাকা بنغلاديشي	بنغلاديش
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٦	CB و NSO	دولار بربادوسي	بربادوس
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	روبل بيلاروسي	بيلاروس
٢٠٢٣	البنك المركزي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	البنك المركزي	يورو	بلجيكا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار بليزي	بليز
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	بنن
٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نغولتروم بوتاني	بوتان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	بوليفيانو بوليفيا	بوليفيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	ماركا بوسنية قابلة للتحويل	البوسنة والهرسك
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	بولا بوتسواني	بوتسوانا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ريال برازيلي	البرازيل
٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزنة	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزنة	دولار بروني	بروني دار السلام
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ليف بلغاري	بلغاريا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	MEP و NSO	فرنك إفريقي	بوركينافاسو
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك بوروندي	بوروندي
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	إيسكودو كابو فيردي	كابو فيردي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	رييل كمبودي	كمبوديا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	الكاميرون
٢٠٢٣	MoF و NSO	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار كندي	كندا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٧	٢٠٢٢	NSO	فرنك إفريقي	تشاد
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٣	البنك المركزي	بيسو شيلي	شيلي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يوان صيني	الصين
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	بيسو كولومبي	كولومبيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك قمري	جزر القمر
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	فرنك كونغولي	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية الكونغو

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة					
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	البلد
BPM 6	٢٠٢٠	MoF, NSO و CB	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣	MoF و NSO وخبراء الصندوق	أفغانستان
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	...	CG,LG,SS,MPC, NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٢	خبراء الصندوق	ألبانيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجزائر
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠٢٣	MoF و NSO	أندورا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	مزيج	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغولا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغيوا وبربودا
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	الأرجنتين
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	أرمينيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	أروبا
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,TG	٢٠١٤	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	أستراليا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	النمسا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنزيبجان
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر البهاما
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	البحرين
BPM 6	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنغلاديش
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG	٢٠٠١	٢٠٢٤/٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بربادوس
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيلاروس
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	البنك المركزي	بلجيكا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	مزيج	CG,MPC	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	بليز
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنن
BPM 6	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتان
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوليفيا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	البوسنة والهرسك
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتسوانا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	البرازيل
BPM 6	٢٠٢٣	MEP و NSO	النقدية	CG,BCG	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بروني دار السلام
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلغاريا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوركينافاسو
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوروندي
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	كابو فيردي
BPM 5	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	كمبوديا
BPM 6	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	مزيج	CG	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكاميرون
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	NSO و MoF	كندا
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية إفريقيا الوسطى
BPM 5	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	تشاد
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	شيلي
BPM 6	٢٠٢٣	قسم الإدارة العامة	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠٢٣	MoF و NAO وخبراء الصندوق	الصين
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	...	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	كولومبيا
BPM 5	٢٠٢٢	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر القمر
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس <sup>٣</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة	البلد
٢٠٢٣	CB	من ٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٣	CB	كولون كوستاريكا	كوستاريكا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	كوت ديفوار
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	كرواتيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	قبرص
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	كرونة تشيكي	الجمهورية التشيكية
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	كرون دنماركي	الدانمرك
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك جيبوتي	جيبوتي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	دومينيكا
٢٠٢٣	البنك المركزي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٢٣	البنك المركزي	بيسو دومينيكاني	الجمهورية الدومينيكية
٢٠٢٣	CB و NSO	من ٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٣	البنك المركزي	دولار أمريكي	إكوادور
٢٠٢٤/٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية البنك المركزي	جنيه مصري	مصر
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٣	البنك المركزي	دولار أمريكي	السلفادور
٢٠٢٣	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢٣	MEP و CB	فرنك إفريقي	غينيا الاستوائية
٢٠١٩	خبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١	٢٠١٩	خبراء الصندوق	ناكفا إريتري	إريتريا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إستونيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	ليلانغيني سوازيلندي	إسواتيني
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	بير إثيوبي	إثيوبيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار فيجي	فيجي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	فنلندا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	فرنسا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	غابون
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دلasi غامبي	غامبيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	لاري جورج	جورجيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	ألمانيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	سيدي غاني	غانا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	اليونان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	غرينادا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢٣	البنك المركزي	كتزال غواتيمالي	غواتيمالا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك غيني	غينيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	غينيا-بيساو
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار غياني	غيانا
٢٠٢٢/٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	غورد هايتي	هايتي
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٢٣	البنك المركزي	لمبيرا هندوراسية	هندوراس
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار هونغ كونغ	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فورينت هنغاري	هنغاريا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	كرونا آيسلندية	آيسلندا
٢٠٢٣/٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠٢٤/٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	روبية هندية	الهند
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	روبية أندونيسية	إندونيسيا
٢٠٢٤/٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢٤/٢٠٢٣	البنك المركزي	ريال إيراني	إيران
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		...	٢٠٠٧	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دينار عراقي	العراق
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٢	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	آيرلندا

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة					
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٢</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٣</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	البلد
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG, NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة والبنك المركزي	كوستاريكا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوت ديفوار
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, LG	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	كرواتيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, LG, SS	النظام الأوروبي للمسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	قبرص
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG, LG, SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية التشيكية
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG, LG, SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	الدانمرك
BPM 5	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	جيبوتي
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	دومينيكا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, LG, SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية الدومينيكية
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	مزيج	CG, SG, LG, SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	إكوادور
BPM 5	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG, LG, SS	...	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	مصر
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG, LG, SS	١٩٨٦	٢٠٢٣	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	السلفادور
BPM 5	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	MEP و MoF	غينيا الاستوائية
BPM 5	٢٠١٩	خبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	خبراء الصندوق	إريتريا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG, LG, SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	إستونيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	إسواتيني
BPM 5	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG, SG, LG	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	إثيوبيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	فيجي
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG, LG, SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	فيلندا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, LG, SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنسا
BPM 5	٢٠٢١	الصندوق	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	خبراء الصندوق	غامبون
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	غامبيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG, LG	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	جورجيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, SG, LG, SS	النظام الأوروبي للمسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ألمانيا
BPM 5	٢٠٢٣	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	غانا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, LG, SS	النظام الأوروبي للمسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	اليونان
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	...	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	غرينادا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	غواتيمالا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي وMEP	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا-بيساو
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG, SS, NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	غيانا
BPM 5	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	هايتي
BPM 5	٢٠٢٣	البنك المركزي	مزيج	CG, LG, SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	هندوراس
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٤/٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, LG, SS	النظام الأوروبي للمسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	NSO و MEP	هنغاريا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, LG, SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	آيسلندا
BPM 6	٢٠٢٤/٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG, LG, SG	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	MoF وخبراء الصندوق	الهند
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, LG	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	إندونيسيا
BPM 5	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	إيران
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	العراق
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG, LG, SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	NSO و MoF	آيرلندا

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس <sup>٣</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة	البلد
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	شيقل إسرائيلي جديد	إسرائيل
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إيطاليا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار جامايكي	جامايكا
٢٠٢٣	قسم الإدارة العامة	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	قسم الإدارة العامة	ين ياباني	اليابان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دينار أردني	الأردن
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	تنغي كازاخستاني	كازاخستان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	شلن كيني	كينيا
٢٠٢٣	خبراء الصندوق	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي	كيريواتي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٠	٢٠٢٣	البنك المركزي	وون كوري جنوبي	كوريا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	كوسوفو
٢٠٢٣	MEP و NSO	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠٢٣	NSO و MEP	دينار كويتي	الكويت
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	سوم قيرغيزي	جمهورية قيرغيزستان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	كيب لاي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	لاتفيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	ليرة لبنانية	لبنان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	لوتي ليسوتو	ليسوتو
٢٠٢٣	البنك المركزي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٢٣	خبراء الصندوق	دولار أمريكي	ليبيريا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	دينار ليبي	ليبيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	ليتوانيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	لكسمبرغ
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٢	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة باتاكا ماكاوي	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة باتاكا ماكاوي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	ارباري ملغاشي	مدغشقر
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	كواشا مالاوية	ملاوي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	رينغيت ماليزي	ماليزيا
٢٠٢٢	البنك المركزي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩	٢٠٢٢	NSO و MoF	روفية ملديفي	ملديف
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٩	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	مالي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	مالطة
٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	جزر مارشال
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	أوقية موريتانية جديدة	موريتانيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	روبية موريشيوسي	موريشيوس
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	بيزو مكسيكي	المكسيك
٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	ميكرونيزيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ليو مولدوفي	مولدوفا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	توغروغ منغولي	منغوليا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	الجبل الأسود
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	درهم مغربي	المغرب
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	متكال موزمبيقي	موزمبيق
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	...	...	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية وخبراء الصندوق	كيات ميانماري	ميانمار
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار ناميبي	ناميبيا
٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والصندوق	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	خبراء الصندوق	دولار أسترالي	ناورو
٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	روبية نيبالية	نيبال
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	هولندا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي و خبراء الصندوق	من ١٩٨٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار نيوزيلندي جديد	نيوزيلندا

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة				
بلد	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية
إسرائيل	وزارة المالية و/أو الخزانة و مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG,SS	...	٢٠٢٣	٢٠٢٣
إيطاليا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	٢٠٢٣	٢٠٢٣
جامايكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG	النقدية	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣
اليابان	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	٢٠٢٢	٢٠٢٢
الأردن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,NFPC	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
كازاخستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
كينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
كيريباتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	٢٠٢٢	٢٠٢٢
كوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SS	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
كوسوفو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
الكويت	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,SS	مزيج	٢٠٢٣	٢٠٢٣
جمهورية قيرغيزستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	...	CG,LG,SS	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
لاتفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
لبنان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	٢٠٢١	٢٠٢٣
ليسوتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG	النقدية	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٣
ليبيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	٢٠٢٣	٢٠٢٣
ليبيا	البنك المركزي	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
ليتوانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	٢٠٢٣	٢٠٢٣
لكسمبرغ	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	٢٠٢٣	٢٠٢٣
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	٢٠٢٢	٢٠٢٢
مدغشقر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠٢٢
ملاوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
ماليزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
ملديف	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	٢٠٢٢	٢٠٢٢
مالي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	٢٠٢٢	٢٠٢٢
مالطا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SS	الاستحقاق	٢٠٢٣	٢٠٢٣
جزر مارشال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٢
موريتانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
موريشيوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٣
المكسيك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	٢٠٢٢	٢٠٢٢
ميكرونيزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,SG	الاستحقاق	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠
مولدوفا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
منغوليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
الجيل الأسود	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
المغرب	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	٢٠٢٣	٢٠٢٣
موزامبيق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG	مزيج	٢٠٢٣	٢٠٢٢
ميانمار	خبراء الصندوق	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٤	CG	النقدية	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢٠
ناميبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	٢٠٢٣	٢٠٢٣
ناورو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٢
نيبال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢
هولندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	٢٠٢٣	٢٠٢٣
نيوزيلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG, LG	الاستحقاق	٢٠٢٣	٢٠٢٣

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس <sup>٣</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة	البلد
٢٠٢٣	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢٢	البنك المركزي	كوردوبا نيكاراغوا	نيكاراغوا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	النيجر
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	نايرا نيجيري	نيجيريا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دينار مقدوني	مقدونيا الشمالية
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		النرويج
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ريال عماني	عمان
٢٠٢٤/٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢٤/٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	روبية باكستاني	باكستان
٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	دولار أمريكي	بالاو
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بنما
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠٢٢	MoF و NSO	كينيا بابوا غينيا الجديدة	بابوا غينيا الجديدة
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٢	البنك المركزي	غواراني باراغواني	باراغواي
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٢٣	البنك المركزي	سول بيروفي	بيرو
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	بيزو فلبيني	الفلبين
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	زلوتي بولندي	بولندا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	البرتغال
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بورتوريكو
٢٠٢٣	MEP و NSO		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٣	MEP و NSO	ريال قطري	قطر
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ليو روماني	رومانيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	روبل روسي	روسيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك رواندي	رواندا
٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	تالا ساموا	ساموا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	يورو	سان مارينو
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دوبرا سان تومي وبرينسيبي	سان تومي وبرينسيبي
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ريال سعودي	المملكة العربية السعودية
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	السنغال
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دينار صربي	صربيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	روبية سيشيلية	سيشيل
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ليون سيراليوني	سيراليون
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار سنغافوري	سنغافورة
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	الجمهورية السلوفاكية
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	سلوفينيا
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠٢٢	البنك المركزي	دولار جزر سليمان	جزر سليمان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٢٢	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	الصومال
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	راند جنوب إفريقي	جنوب إفريقيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	جنيه جنوب السودان	جنوب السودان
٢٠٢٣	أخرى	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٢٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	يورو	إسبانيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	روبية سري لانكية	سري لانكا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت كيتس ونيفس

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	البلد
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيكاراغوا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	النيجر
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيجيريا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	مقدونيا الشمالية
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	MoF و NSO	النرويج
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	عمان
BPM 6	٢٠٢٤/٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠٢٤/٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	باكستان
BPM 6	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	...	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	بالاو
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنما
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	بابوا غينيا الجديدة
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	باراغواي
BPM 5	٢٠٢٣	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	MoF و CB	بيرو
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	الفلبين
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	MoF و NSO	بولندا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	البرتغال
...	...	...	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	بورتو ريكو
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية وخبراء الصندوق	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	قطر
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	رومانيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	روسيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	مزيج	CG,LG	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	رواندا
BPM 6	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	ساموا
BPM 6	٢٠٢٢	أخرى	الاستحقاق	الحكومة المركزية	...	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	سان مارينو
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية والجمارك	سان تومي وبرينسيبي
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	المملكة العربية السعودية
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	السنتغال
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,other	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	صربيا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيتشيل
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيراليون
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٣/٢٠٢٢	MoF و NSO	سنغافورة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الجمهورية السلوفاكية
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	سلوفينيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر سليمان
BPM 5	٢٠٢٣	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصومال
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	جنوب إفريقيا
BPM 6	٢٠٢٣	MoF, NSO, MEP, and IMF Staff	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٣	MEP و MoF	جنوب السودان
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	MoF و NSO	إسبانيا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	سري لانكا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت كيتس ونيفس

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	سنة الأساس <sup>٣</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة	البلد
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت لوسيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		...	١٩٨٢	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	جنيه سوداني	السودان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار سورينامي	سورينام
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	كرونا سويدية	السويد
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك سويسري	سويسرا
٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	ليرة سورية	سوريا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار تايواني جديد	مقاطعة تايوان الصينية
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	سوموني طاجيكستان	طاجيكستان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	شلن تنزاني	تنزانيا
٢٠٢٣	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠٢٣	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	باهت تايلندي	تايلند
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	تيمور-ليشتي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	توغو
٢٠٢٤/٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	بانغا تونغني	تونغا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار ترينيداد وتوباغو	ترينيداد وتوباغو
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دينار تونسي	تونس
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ليرة تركية	تركيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	مانات تركمان جديد	تركمانستان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	٢٠٢١	مستشارو PFTAC	دولار أسترالي	توفالو
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	شلن أوغندي	أوغندا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	هريفنيا أوكراني	أوكرانيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	درهم إماراتي	الإمارات العربية المتحدة
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٢	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	جنيه بريطاني	المملكة المتحدة
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	الولايات المتحدة
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٣	البنك المركزي	بيزو أوروغواي	أوروغواي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٢٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	سوم أوزبكي	أوزبكستان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فاتو فانواتو	فانواتو
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٧	٢٠١٨	البنك المركزي	بوليفار رقمي فنزويلي	فنزويلا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دونغ فييتنامي	فييتنام
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	شيكل إسرائيلي جديد	الضفة الغربية وغزة
٢٠٢٢	CB, NSO وخبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠٢٢	خبراء الصندوق	ريال يمني	اليمن
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	كواشا زامبي	زامبيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار زيمبابوي	زيمبابوي

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة				البلد
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيغ	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	مزيغ	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 5	٢٠٠٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٠٩	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,BCG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣/٢٠٢٢	NSO و CB	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 5	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,other	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	خبراء الصندوق	مزيغ	الحكومة المركزية	...	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 5	٢٠٢٣	البنك المركزي	مزيغ	CG,SG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NFPC, NMPC	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	MEP و CB	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	BCG,NFPC,SS,other	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	مزيغ	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 5	٢٠٢٢	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٢	MoF و CB	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.  
<sup>١</sup> CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NAO = مكتب التدقيق الوطني؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFIAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.  
<sup>٢</sup> سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها الفترات الأخرى والفترة التي تظهر أسعارها في المقام عند التعبير عن العلاقات السعرية المستخدمة في حساب المؤشر.  
<sup>٣</sup> استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة يسمح للبلدان بقياس أدق لنمو إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض التحيزات السالبة أو إلغائها في سلاسل الحجم المبنية على الأرقام القياسية التي تحسب متوسط مكونات الحجم باستخدام الأوزان المستمدة من سنة سابقة غير بعيدة.  
<sup>٤</sup> BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = شركة عامة نقدية، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = شركة عامة غير مالية؛ NMPC = شركة عامة مالية غير نقدية؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صندوق الضمان الاجتماعي؛ TG = حكومة إقليمية؛ other = أخرى.  
<sup>٥</sup> المعيار المحاسبي: A = المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = المحاسبة على أساس نقدي؛ CB = المحاسبة على أساس الالتزام؛ Mixed = مزيغ من المحاسبة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.  
<sup>٦</sup> مخفّض سنة الأساس لا يساوي ١٠٠ لأن إجمالي الناتج المحلي الاسمي لا يقاس بطريقة قياس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو تعديل البيانات موسمياً.

## الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة

### افتراضات سياسة المالية العامة

جرت العادة على أن تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة لمراعاة الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي ونتائج المالية العامة المتوقعة. وفي حالة عدم وجود موازنة رسمية معلنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرتأى أن تنفيذها مرجحاً. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة للمدى المتوسط إلى تقدير المسار الأرجح للسياسات. وإذا لم تتوافر لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الموازنة واحتمالات تنفيذ السياسات، يُفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي الافتراضات المحددة المستخدمة مع بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضاً الجداول «باء-٥» إلى «باء-٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).<sup>١١</sup>

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج وخطط الموازنة للحكومة الفيدرالية، وأهداف البرامج التي يدعمها الصندوق، والتدابير المالية التي أعلنتها السلطات، والتوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الأسترالي؛ وموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ التي نشرتها حكومة الكومنولث وكل حكومة من حكومات الولايات/الأقاليم، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

النمسا: تستند توقعات المالية العامة لخبراء صندوق النقد الدولي إلى أحدث خطط السلطات على المدى المتوسط،

<sup>١</sup> تُعرّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن، كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقص آثار الناتج الدوري، بعد التصحيح لمراعاة العوامل التي لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. وبالتالي، فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار تدابير المالية العامة المؤقتة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن وأوجه مرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي هوامش كبيرة من عدم اليقين. ويحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين

وهي مُعدّلة لتعكس الفرضيات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق وتفترض وضع بعض القيود المعتدلة على النفقات في الأجل المتوسط تماشياً مع الأنماط التاريخية بلجيكا: تستند التوقعات إلى خطة مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٤، والمعلومات المتاحة الأخرى بشأن خطط السلطات للمالية العامة، مع بعض التعديلات في ضوء افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي

البرازيل: تستند توقعات المالية العامة إلى اقتراح السلطات بشأن الميزانية، والتدابير المالية التي أعلنتها السلطات، وتقديرات خبراء الصندوق وافترضاتهم. كندا: تستند التوقعات إلى تنبؤات السيناريو الأساسي المستمدة من ميزانية عام ٢٠٢٤ لحكومة كندا، وصرف التعويضات لمرة واحدة والاتفاق من حيث المبدأ على إصلاح "First Nations Child and Family Services and Jordan's Principle" على المدى الطويل، وأحدث مستجدات موازنات المقاطعات.

شيلي: تستند التوقعات المالية إلى توقعات الموازنة، المعدلة في ضوء التوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء صندوق النقد الدولي

الصين: تتضمن التوقعات المالية لخبراء صندوق النقد الدولي ميزانية عام ٢٠٢٤ وكذلك تقديرات التمويل من خارج الميزانية

الدانمرك: تتسق تقديرات العام الجاري مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسب الاقتضاء لكي تتوافق مع الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وفيما بعد العام الجاري، تشمل التوقعات السمات الرئيسية في خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في أحدث موازنة أعدتها السلطات. وتُستبعد من الأرصدة الهيكلية التقلبات المؤقتة في حالة بعض الإيرادات (مثل إيرادات بحر الشمال، وإيرادات ضريبة العائد على معاشات التقاعد) والتحويلات لمرة واحدة (لكنها تتضمن مع هذا التحويلات لمرة واحدة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩).

فرنسا: تستند توقعات عام ٢٠٢٤ وما بعده إلى قوانين موازنة ٢٠١٨-٢٠٢٤ للبلاد، وبرنامج الاستقرار للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧، ومشروع قانون البرامج متوسطة الأجل، وغير ذلك من المعلومات المتاحة عن الخطط المالية للسلطات، والمعدلة لمراعاة الفروق في التوقعات بشأن الإيرادات والافتراضات المتعلقة بالتغيرات المالية والاقتصادية الكلية.

ألمانيا: تستند التوقعات إلى أحدث موازنة اتحادية معتمدة، ومشروع الموازنة الاتحادية (إذا كان ذلك ينطبق)، وبرنامج الاستقرار في الاتحاد الأوروبي، وخطة الموازنة

## الإطار ألف-١ (تابع)

عجز المالية العامة. وتوضع التوقعات لرصيد الحكومة العامة على أساس ميزانية الدولة لعام ٢٠٢٤ والمعلومات الجزئية عن العناصر الأخرى

إيطاليا: تسترشد تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق بخطط المالية العامة المدرجة في الوثيقة الاقتصادية والمالية للحكومة لعام ٢٠٢٤. وتعكس كل بيانات الحسابات القومية التاريخية والتوقعات بشأنها سلاسل البيانات الرسمية المنشورة، والمُحدّثة في ٤ أكتوبر ٢٠٢٤ اليابان: تعكس التوقعات تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، مع تعديلات في ضوء افتراضات خبراء الصندوق

كوريا: تتضمن التنبؤات أحدث موازنة سنوية، وأي موازنة تكميلية، وأي موازنة جديدة مقترحة، وخطة المالية العامة متوسطة الأجل، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المكسيك: تقديرات خبراء الصندوق لمتطلبات الاقتراض لدى القطاع العام في ٢٠٢٠ تخضع للتعديل لمراعاة بعض التفاوتات الإحصائية بين الأرقام فوق الخط وتحت الخط. وتستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٤ بالتقديرات الواردة ضمن المعايير المسبقة لإعداد الموازنة لعام ٢٠٢٥؛ وتفترض التوقعات لعام ٢٠٢٤ وما بعده استمرار الالتزام بالقواعد المنصوص عليها في الميزانية الفيدرالية وقانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ إلى إطار تنبؤات خبراء الصندوق، كما تستند بميزانية السلطات لعام ٢٠٢٤، ومذكرة الربيع ٢٠٢٤، واتفاق الائتلاف للحكومة الجديدة، وتوقعات «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية».

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والمستجدات الاقتصادية والمالية في منتصف عام.

البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، والمعدلة وفقا للتنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند توقعات ما بعد هذا العام إلى افتراض بقاء السياسات دون تغيير. وتعكس توقعات عام ٢٠٢٤ المعلومات المتاحة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٤.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى الخطة المالية المعتمدة لكونولث بورتو ريكو التي تم إعدادها في أكتوبر ٢٠٢٣ واعتمدها «مجلس الرقابة والإدارة المالية» روسيا: أوقفت الحكومة تطبيق قاعدة المالية العامة في مارس ٢٠٢٢ في مواجهة العقوبات المفروضة عقب غزو أوكرانيا، لتسمح باستخدام إيرادات النفط والغاز

متوسطة الأجل. وتأخذ كذلك في الحسابان تحديثات البيانات الصادرة عن هيئة الإحصاء القومية (Destatis) ووزارة المالية.

اليونان: تعكس البيانات منذ ٢٠١٠ التعديلات المتماشية مع تعريف الرصيد الأولي وفق إطار الرقابة المعززة على اليونان

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات للإنفاق من المالية العامة على المدى المتوسط

هنغاريا: تشمل توقعات المالية العامة على توقعات خبراء الصندوق بشأن الإطار الاقتصادي الكلي وخطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة ٢٠٢٤

الهند: تستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط السلطات للمالية العامة، مع التعديلات اللازمة وفق افتراضات خبراء الصندوق. وتدرج البيانات على المستوى

دون الوطني بفارق زمني يصل إلى سنة واحدة؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيود الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام. وبدءاً من بيانات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، تتضمن النفقات أيضاً عناصر الدعم الغذائي غير المدرجة في الموازنة، تماشياً مع المعاملة المعدلة للدعم الغذائي في الموازنة. ويعدل خبراء الصندوق النفقات لاستبعاد مدفوعات الدعم الغذائي في السنوات السابقة، والتي تدرج في تقديرات الموازنة ضمن الإنفاق للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

إندونيسيا: تستند توقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى أحدث ميزانية، والاستيفاء باستخدام إجمالي الناتج المحلي الاسمي المتوقع (ومكوناته حسب الحاجة) مع الحكم التقديري الذي يعكس سياسات السلطات بشأن الإنفاق والإيرادات على المدى المتوسط.

أيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٢٤.

إسرائيل: التوقعات بشأن إسرائيل تخضع لمخاطر كبيرة نظراً لعدم إمكانية توقع تأثير الصراع في المنطقة. وتستند التوقعات للمالية العامة إلى فرضية استخدام الإنفاق الحكومي المرتفع على المدى القصير لدعم الاقتصاد وتغطية التكاليف العسكرية، ولكن تدابير المالية العامة بعد عام ٢٠٢٤ من المتوقع أن تساعد على احتواء

## الإطار ألف-١ (تابع)

إسبانيا: أرقام المالية العامة لعام ٢٠٢٣ تتضمن اتخاذ تدابير لدعم الطاقة بقيمة تصل إلى ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، والتي تلغى تدريجياً حتى نهاية عام ٢٠٢٤. وتعكس التنبؤات المنح والقروض المنصرفة خلال الفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٧ بموجب «تسهيل التعافي والصلابة» (Recovery and Resilience Facility) التابع للاتحاد الأوروبي

السويد: تستند تقديرات المالية العامة إلى توقعات السلطات الواردة في الموازنة، مع تعديلها لتعكس التنبؤات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. ويُحسب التصحيح الدوري لحسابات المالية العامة باحتساب فجوة الناتج سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة على النحو اللازم لضمان اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات القواعد المالية المطبقة في سويسرا تركيا: تستند التوقعات إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، الذي يستبعد بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى تنبؤات مارس ٢٠٢٤ التي نشرها «مكتب مسؤولية الموازنة»، والبيان الصادر عن مكتب الإحصاءات الوطنية بتاريخ يناير ٢٠٢٤ حول الموارد المالية للقطاع العام. وتسترشد توقعات خبراء الصندوق بتنبؤات مكتب مسؤولية الموازنة، وتتضمن تعديلات على الإيرادات والمصروفات (لمراعاة الاختلافات في الافتراضات). وتنبؤات خبراء الصندوق لا تفترض بالضرورة أن القواعد المالية المعلنة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢ سيتم تنفيذها مع نهاية فترة التنبؤات. وتُعرض البيانات على أساس السنة التقويمية.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في يونيو ٢٠٢٤ وأحدث بيان شهري صادر عن الخزانة، وتم تعديلها في ضوء افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار «قانون المسؤولية المالية»

## افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة المعمول به في كل اقتصاد. ويعني هذا، في معظم الحالات، اتباع موقف غير تيسيري على مدار الدورة الاقتصادية:

الاستثنائية التي تجاوزت المستويات القياسية في تمويل العجز الذي سجل ارتفاعاً خلال عام ٢٠٢٢ وكذلك المدخرات المتراكمة في صندوق الرخاء الوطني للغرض نفسه. واستندت ميزانية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ إلى قاعدة معدلة مع فترة انتقالية لمدة سنتين وتحدد إيرادات النفط والغاز المعيارية الثابتة بالروبل عند ٨ تريليون روبل، مقارنة بسعر معياري ثابت للنفط بلغ ٤٠ دولار للبرميل في ظل القاعدة المالية لعام ٢٠١٩. ومع هذا، في أواخر سبتمبر ٢٠٢٣، اقترحت وزارة المالية العودة إلى النسخة السابقة من القاعدة المالية اعتباراً من ٢٠٢٤ لكنها حددت سعراً معيارياً للنفط هو ٦٠ دولاراً للبرميل. وستسمح قاعدة المالية العامة الجديدة بالإففاق من إيرادات النفط والغاز المرتفعة، ولكنها تستهدف في الوقت نفسه خفض العجز الهيكلي الأولي

المملكة العربية السعودية: توقعات المالية العامة في السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق تستند في المقام الأول إلى فهمهم لسياسات الحكومة المحددة معالمها في موازنة عام ٢٠٢٤ والتصريحات الرسمية مؤخرًا. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط المفترضة لها في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وفهم خبراء الصندوق لتعديلات إنتاج النفط في ظل اتفاق أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بما فيها روسيا، وبلدان أخرى مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك) وتلك المعلنة من المملكة العربية السعودية بشكل أحادي.

سنغافورة: تستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٣ إلى أرقام معدلة في ضوء نتائج تنفيذ الموازنة حتى نهاية ٢٠٢٣. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٤ إلى الموازنة المبدئية المعدة في ١٦ فبراير ٢٠٢٤. وتتضمن توقعات خبراء الصندوق (١) زيادة ضريبة السلع والخدمات من ٨٪ إلى ٩٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٤، و(٢) زيادة ضريبة الكربون من ٥ دولارات سنغافورية للطن إلى ٢٥ دولاراً سنغافوريا للطن في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ و٤٥ دولاراً سنغافوريا للطن في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧.

جنوب إفريقيا: تستند افتراضات المالية العامة إلى موازنة عام ٢٠٢٤. وتُستثنى من الإيرادات غير الضريبية المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساساً على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملات الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة في المفاهيم. ويُعامل قانون «إيسكوم لتخفيف أعباء الديون باعتباره بند تحويل رأسمالي أعلى الخط

## الإطار ألف-١ (تتمة)

إسرائيل: تقوم افتراضات السياسة النقدية على العودة بالتدريج إلى أوضاع السياسة النقدية العادية.

اليابان: تستند افتراضات السياسة النقدية في اليابان إلى تقييم خبراء الصندوق للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، مع أخذ الآفاق الاقتصادية الكلية الأعم في الحسبان، وعمليات تواصل بنك اليابان، وتوقعات السوق كورنيا: تفترض التوقعات تطور سعر الفائدة الأساسي تماشياً مع التوجيهات المسبقة لبنك كوريا المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب التضخم. من هدف البنك المركزي على مدار فترة التوقعات نيوزيلندا: تستند التوقعات النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع روسيا: تفترض توقعات السياسة النقدية اعتماد البنك المركزي للاتحاد الروسي سياسات نقدية متشددة.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي سنخافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي جنوب إفريقيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في حدود النطاق المستهدف الذي يتراوح بين ٣٪ و٦٪ على المدى المتوسط السويد: تتماشى فرضيات السياسة النقدية مع تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي سويسرا: ينبغي أن تظل السياسة النقدية تستجيب للبيانات الواردة، مع أخذ تطورات السياسات النقدية الدولية في الحسبان تركيا: يفترض السيناريو الأساسي أن موقف السياسة النقدية سيظل متماسكاً مع السياسات المعلنة والمُشاهدة.

المملكة المتحدة: تستند فرضيات السياسة النقدية في المملكة المتحدة إلى تقييم خبراء صندوق النقد الدولي للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، مع أخذ بعين الاعتبار الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً، ونتائج النموذج، وتنبؤات بنك إنجلترا وتصريحاته بشأن التضخم، وتوقعات السوق الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشياً مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً.

فتزيد أسعار الفائدة الرسمية عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن التضخم سيتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، وتنخفض عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هناك هامش تراج كبير في الاقتصاد. أما عن أسعار الفائدة، راجع قسم «الافتراضات في بداية الملحق الإحصائي

الأرجنتين: تتسق التوقعات النقدية مع الإطار الاقتصادي الكلي بوجه عام، وخطط المالية العامة والتمويل، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف أستراليا: تستند فرضيات السياسة النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب معدل التضخم ضمن نطاق التسامح بنهاية عام ٢٠٢٤.

كندا: تعكس التوقعات إلغاء تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الكندي تدريجياً، مع عودة التضخم ببطء إلى النقطة الوسطى المستهدفة مسجلاً ٢٪ في أوائل عام ٢٠٢٥

شيلي: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم الصين: تتسق فرضيات السياسة النقدية مع ارتفاع التضخم تدريجياً وسد فجوة الناتج في الأجل المتوسط.

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو منطقة اليورو: افتراضات السياسة النقدية للبلدان الأعضاء في منطقة اليورو مستمدة من مجموعة من النماذج (شبه الهيكلية، ونموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي، وقاعدة تايلور) وتوقعات السوق وتصريحات مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة سيظل دون تغيير. هنغاريا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق إلى آراء الخبراء في ضوء التطورات الأخيرة الهند: تتسق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم الذي يستهدفه بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في نطاق هدف البنك المركزي على المدى المتوسط

## الإطار ألف-٢: تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

وبوجه عام، كان حجم التعديلات التي نتجت عن صدور بيانات «برنامج المقارنات الدولية الجديدة صغيرة مقارنة بإصدار البرنامج السابق (راجع على سبيل المثال، الإطار ١-١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)

### التغيرات في أوزان تعادل القوى الشرائية في المناطق والاقتصادات المختلفة

بناء على نتائج البيانات الجديدة الصادرة عن «برنامج المقارنات الدولية التي تم استيفائها لعام ٢٠٢٤، تشير التقديرات إلى مستويات الأسعار أقل في معظم البلدان مقارنة بالبيانات المستوفاة بناء على ما سبق صدوره عن البرنامج. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية أعلى في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

ومع هذا، فإن ارتفاع إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية، بالقيم النسبية، الذي شهدته اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كان أكبر مما شهدته الاقتصادات المتقدمة. ولهذا السبب، انخفضت حصة الاقتصادات المتقدمة في إجمالي الناتج المحلي العالمي من ٤٠,٩٪، بناء على مقاييس تعادل القوى الشرائية السابقة (الجدول ألف ٢-١، العمود ٣)، إلى ٤٠,٢٪، بناء على تعادل القوى الشرائية الجديدة (العمود ٦) في عام ٢٠٢٤. ويقابل ذلك تراجعاً قدره ٠,٧ نقطة مئوية في حالة الاقتصادات المتقدمة (العمود ٧). ارتفعت حصة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ٥٩,١٪ إلى ٥٩,٨٪، وهو ما يعكس ارتفاعاً قدره ٠,٧ نقطة مئوية.<sup>٢</sup>

والتعديلات في حالة الاقتصادات المتقدمة مدفوعة في معظمها بتراجع حصة الولايات المتحدة، وعلى مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كانت روسيا والهند هما الدافع وراء معظم التعديل برفع الحصة. ولكن رفع الحصة لم يعم كل مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فقد انخفضت حصة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية في ٢٠٢٤.

### تأثير تعديل تعادلات القوى الشرائية على النمو الإجمالي

ونظر للتغيرات الصغيرة نسبياً في حصص إجمالي الناتج المحلي العالمي، لا يوجد للأوزان الجديدة تأثير

<sup>٢</sup> حصة إجمالي الناتج المحلي العالمي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هي أعلى عموماً من حصة سعر الصرف في السوق وهي ٤١,٢٪ (العمود ٨)، في حين أنها أقل من حصة سعر الصرف في السوق البالغة ٥٨,٨٪ في الاقتصادات المتقدمة، انعكاساً لدور تعادل القوى الشرائية في حساب الفروق في مستويات الأسعار بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة واقتصادات البلدان النامية

لا بد من المقارنة بين الناتج والدخل والمؤشرات الاقتصادية الأخرى عبر البلدان بهدف تحليل الأداء الاقتصادي العالمي وتوجيه القرارات بشأن السياسات. ولتسهيل هذه المقارنة، يتمثل أحد المناهج في تحويل القيم الاسمية من العملات المحلية إلى عملة مشتركة، مثل الدولار الأمريكي. ومع هذا، ليس في استطاعة هذا المنهج إدراك الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان: أي نفس الدخل، عندما يعبر عنه بالدولارات الأمريكية، سيشتري مزيداً من السلع والخدمات في بلد تكون الأسعار فيه أقل وتستخدم أسعار الصرف على أساس تعادل القوى الشرائية للتعديل حسب الفروق في مستويات الأسعار عبر البلدان. فتعادل القوى الشرائية يحوّل العملات المختلفة إلى عملة مشتركة ويبين، بالإشارة إلى اقتصاد أساسي (الولايات المتحدة)، السعر النسبي لنفس سلة السلع والخدمات عبر البلدان. تستخدم بيانات تعادل القوى الشرائية في آفاق الاقتصاد العالمي لتحويل إجمالي الناتج المحلي الاسمي المعبر عنه بالعملة المحلية إلى إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية، وهو ما يُمكن من المقارنة بين الناتج الاقتصادي عبر البلدان.<sup>١</sup> ويستخدم إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية كذلك كأوزان عند احتساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي ومجمعات القطاع الحقيقي الأخرى. وكذلك تُستخدم الأوزان نفسها لاشتقاق مقاييس التضخم الإقليمي والعالمي

والمصدر الذي تؤخذ منه بيانات تعادل القوى الشرائية هو «برنامج المقارنات الدولية (ICP)، تم يحتفظ بها البنك الدولي وينشرها بالتنسيق مع مؤسسات دولية أخرى، منها صندوق النقد الدولي. وصدرت في مايو ٢٠٢٤ بيانات تعادل القوى الشرائية الجديدة عن السنة المرجعية ٢٠٢١. وكذلك صدرت النتائج المعدلة للسنة المرجعية السابقة، وهي ٢٠١٧، وتقديرات بيانات تعادل القوى الشرائية السنوية للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٠. وفي عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، اتباعاً للمنهجية المعيارية، تشتق بيانات تعادل القوى الشرائية عن طريق أخذ بيانات ٢٠١٧-٢٠٢١ واستيفاء بيانات كل السنوات السابقة واللاحقة باستخدام معدلات النمو على أساس مخفضات إجمالي الناتج المحلي النسبية (مخفض إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني مقسوماً على مخفض إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة) ويؤدي هذا التحديث لبيانات تعادل القوى الشرائية إلى تعديل بيانات أوزان إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية وتعديل المجملات الإقليمية والمحلية، على النحو المبين بمزيد من التفاصيل أدناه.

مؤلفة هذا الإطار هي إفيجينا ويفر.

<sup>١</sup>  $PPP\text{GDP} = \text{NGDP} / \text{PPPEX}$ ، حيث NGDP إجمالي الناتج المحلي الاسمي بالعملة المحلية وPPPEX سعر الصرف على أساس تعادل القوى الشرائية (PPP). راجع الأسئلة المتكررة عن آفاق الاقتصاد العالمي لمزيد من المعلومات عن استخدام تعادل القوى الشرائية. <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/frequently-asked-questions>

## الإطار ألف-٢ (تابع)

يُذكر على المجلات العالمية والإقليمية. الجدول ألف-٢ - ٢ يعرض معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الإجمالية لفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٥ المشتقة باستخدام الأوزان السابقة والجديدة. والفروق صغيرة (الأعمدة من (٧-٩)، فهي لا تتجاوز ٠,١ نقطة مئوية في الاتجاهين، وهي مدفوعة بالتغيرات في أوزان بعض الاقتصادات النامية، الأبطأ، أو على العكس من ذلك الأسرع، نمو ضمن تلك المجموعات الاقتصادية

### الجدول ألف-٢ - ١: التغيرات في حصص إجمالي الناتج المحلي العالمي نتيجة تعديل تعادل القوى الشرائية (%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

حصة إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي	الفرق <sup>٢</sup>	الأوزان الجديدة			الأوزان السابقة		
		٢٠٢٤ <sup>١</sup>	٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠٢٤ <sup>١</sup>	٢٠٢١	٢٠١٧
(أ)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>	٠,٧-	٤٠,٢	٤١,٦	٤٣,٦	٤٠,٩	٤٢,٣	٤٤,٠
الولايات المتحدة	٠,٦-	١٥,٠	١٥,٢	١٥,٩	١٥,٦	١٥,٩	١٦,٠
ألمانيا	٠,٠	٣,١	٣,٤	٣,٦	٣,١	٣,٤	٣,٧
فرنسا	٠,٠	٢,٢	٢,٤	٢,٤	٢,٢	٢,٣	٢,٤
إيطاليا	٠,٠	١,٨	١,٩	٢,٠	١,٨	١,٩	٢,١
إسبانيا	٠,٠	١,٤	١,٣	١,٥	١,٤	١,٤	١,٥
اليابان	٠,٢-	٣,٤	٣,٦	٤,٣	٣,٦	٣,٨	٤,٣
المملكة المتحدة	٠,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٥	٢,٢	٢,٣	٢,٥
كندا	٠,٠	١,٣	١,٤	١,٤	١,٣	١,٤	١,٤
اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٣</sup>	٠,٠	٦,٦	٦,٨	٦,٩	٦,٦	٦,٨	٦,٩
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>	٠,٧	٥٩,٨	٥٨,٤	٥٦,٤	٥٩,١	٥٧,٧	٥٦,٠
آسيا الصاعدة والنامية	٠,٤	٣٤,٣	٣٢,٥	٣٠,١	٣٣,٩	٣٢,٢	٢٩,٦
الصين	٠,٢	١٩,١	١٨,٥	١٦,٦	١٨,٩	١٨,٤	١٦,١
الهند	٠,٣	٨,٢	٧,٣	٦,٨	٧,٩	٧,٠	٦,٧
أوروبا الصاعدة والنامية	٠,٤	٧,٨	٨,١	٧,٤	٧,٤	٧,٦	٧,٥
روسيا	٠,٧	٣,٦	٣,٧	٣,١	٢,٩	٣,١	٣,١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٠	٧,٢	٧,٣	٧,٩	٧,٢	٧,٣	٨,٠
البرازيل	٠,١	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٥
المكسيك	٠,١-	١,٧	١,٧	٢,٠	١,٨	١,٩	٢,١
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٠,٣-	٧,٢	٧,٣	٧,٨	٧,٥	٧,٥	٧,٨
المملكة العربية السعودية	٠,١-	١,١	١,١	١,٣	١,٢	١,٣	١,٣
إفريقيا جنوب الصحراء	٠,١	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,١	٣,١	٣,١
نيجيريا	٠,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
جنوب إفريقيا	٠,١-	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل</b>	٠,٦	٥٥,٧	٥٤,٣	٥٢,٤	٥٥,١	٥٣,٧	٥٢,١
<b>البلدان النامية منخفضة الدخل</b>	٠,١	٤,٢	٤,١	٣,٩	٤,١	٤,٠	٣,٩

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض الأعمدة من (١)-(٦) حصص إجمالي الناتج المحلي العالمي على أساس تعادل القوى الشرائية (PPP). تستند الحصص السابقة إلى إصدار «برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧ عن السنوات المرجعية ٢٠١١-٢٠١٧»: وتستند الحصص الجديدة إلى إصدار البرنامج لعام ٢٠٢١ عن السنوات المرجعية ٢٠١٧-٢٠٢١. ويعرض العمود (٨) حصص إجمالي الناتج المحلي العالمي بالدولار الأمريكي استيفاءات.

<sup>١</sup> الفرق بين العمود (٦) (جديد) والعمود (٣) (السابق): نقاط مئوية. <sup>٢</sup> ما عدا مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

## الإطار ألف-٢ (تتمة)

الجدول ألف ٢-٢: تعديلات مجملات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (%، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الفرق <sup>٢</sup>	الأوزان الجديدة			الأوزان السابقة					
	٢٠٢٥ (٩)	٢٠٢٤ (٨)	٢٠٢٣ (٧)	٢٠٢٥ (٦)	٢٠٢٤ (٥)	٢٠٢٣ (٤)	٢٠٢٥ (٣)	٢٠٢٤ (٢)	٢٠٢٣ (١)
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٢	٣,٢	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٣
<b>العالم</b>									
الاقتصادات المتقدمة	٠,٠	٠,٠	٠,١-	١,٨	١,٨	١,٧	١,٨	١,٨	١,٨
اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٢,٢	٢,١	١,٨	٢,٢	٢,١	١,٩
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>									
آسيا الصاعدة والنامية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٣	٥,٧	٥,٠	٥,٣	٥,٧
أوروبا الصاعدة والنامية	٠,١-	٠,١	٠,١-	٢,٢	٣,٢	٣,٣	٢,٣	٣,١	٣,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٢,٥	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,١	٢,٣
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٠,١-	٠,٠	٠,١	٣,٩	٢,٤	٢,١	٤,٠	٢,٤	٢,٠
إفريقيا جنوب الصحراء	٠,١	٠,٠	٠,١	٤,٢	٣,٦	٣,٦	٤,١	٣,٦	٣,٥
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل</b>									
البلدان النامية منخفضة الدخل	٠,٠	٠,١	٠,١	٤,٧	٤,٠	٤,١	٤,٧	٣,٩	٤,٠

ملحوظة: الأعمدة من (١)-(٦) تعرض معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المجمع باستخدام أنصبة تعادل القوى الشرائية السابقة بناء على إصدار «برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧ وأنصبة تعادل القوى الشرائية الجديدة بناء على إصدار البرنامج لعام ٢٠٢١». الفرق بين الأعمدة من (٤)-(٦) (الجديدة) والأعمدة من (١)-(٣) (السابقة): نقاط مئوية.  
<sup>٢</sup> ما عدا مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.  
 المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## قائمة بالجدول<sup>١</sup>

### الناتج

- الجدول ألف-١: ملخص بيانات الناتج العالمي  
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي  
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي  
الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

### التضخم

- الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم  
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين  
الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

### السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

### التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

### معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية  
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري  
الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

### ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

### تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض

### السيناريو الأساسي للمدى المتوسط

- الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

<sup>١</sup> البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة، حسب حجمها الاقتصادي.

الجدول ألف - ١: ملخص بيانات الناتج العالمي<sup>١</sup>  
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
٣,١	٣,٢	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٦,٦	٢,٧-	٢,٩	٣,٦	٣,٨	٣,٣	٣,٦	<b>العالم</b>
١,٧	١,٨	١,٨	١,٧	٢,٩	٦,٠	٤,٠-	١,٩	٢,٣	٢,٦	١,٨	١,٥	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٢,١	٢,٢	٢,٨	٢,٩	٢,٥	٦,١	٢,٢-	٢,٦	٣,٠	٢,٥	١,٨	١,٦	الولايات المتحدة
١,٢	١,٢	٠,٨	٠,٤	٣,٣	٦,٢	٦,١-	١,٦	١,٨	٢,٦	١,٨	٠,٨	منطقة اليورو
٠,٥	١,١	٠,٣	١,٧	١,٢	٢,٧	٤,٢-	٠,٤-	٠,٦	١,٧	٠,٨	٠,٥	اليابان
١,٩	٢,١	١,٨	١,٤	٣,٣	٦,٤	٤,٠-	١,٩	٢,٥	٣,٠	٢,٣	٢,٤	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
٣,٩	٤,٢	٤,٢	٤,٤	٤,٠	٧,٠	١,٨-	٣,٧	٤,٧	٤,٨	٤,٤	٥,٦	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٤,٥	٥,٠	٥,٣	٥,٧	٤,٤	٧,٧	٠,٥-	٥,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٧,٩	<b>المجموعات الإقليمية</b>
٢,٥	٢,٢	٣,٢	٣,٣	٠,٦	٧,١	١,٨-	٢,٥	٣,٦	٤,٢	١,٧	٣,١	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٦	٢,٥	٢,١	٢,٢	٤,٢	٧,٤	٦,٩-	٠,٢	١,١	١,٤	٠,٨-	٣,٠	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٨	٣,٩	٢,٤	٢,١	٥,٥	٤,٤	٢,٢-	١,٩	٢,٧	٢,٦	٤,٣	٤,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤,٤	٤,٢	٣,٦	٣,٦	٤,١	٤,٨	١,٦-	٣,٢	٣,٣	٣,٠	١,٥	٥,٢	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
												إفريقيا جنوب الصحراء
												<b>المجموعات التحليلية</b>
												<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
												الوقود
٣,١	٣,٨	٢,٧	٢,٢	٥,٣	٤,٢	٣,٨-	٠,٢	٠,٨	٠,٨	٢,٢	٤,٣	غير الوقود
٤,٠	٤,٢	٤,٤	٤,٧	٣,٨	٧,٣	١,٥-	٤,١	٥,١	٥,٣	٤,٧	٥,٨	منها: منتجات أولية
٢,٩	٣,٨	٠,٦	٠,٦	٣,٣	٧,٦	٦,١-	٠,٨	١,٦	٢,٨	١,٣	٣,٩	
												<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
٤,٨	٤,٤	٤,٣	٤,٦	٤,٩	٧,٠	٣,٥-	٣,٣	٤,٥	٤,٧	٣,٩	٤,٧	اقتصادات المركز المدين الصافي
												<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>
												<b>حسب تجربة خدمة الدين</b>
												الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت
٤,٩	٤,٠	٢,٧	٣,٢	١,٠	٣,٩	٠,٧-	٣,٣	٣,٦	٤,٠	٢,٨	٤,١	جدولة ديونها في ٢٠١٨-٢٠٢٢
												<b>المجموعات الأخرى</b>
١,٥	١,٦	١,١	٠,٦	٣,٧	٦,٤	٥,٦-	٢,٠	٢,٢	٣,٠	٢,٠	١,١	الاتحاد الأوروبي
٣,٦	٤,٠	٢,١	١,٩	٥,٥	٤,٢	٢,٤-	١,٣	٢,١	٢,٢	٤,٨	٣,٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
												اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات
٣,٨	٤,٢	٤,٢	٤,٤	٤,٠	٧,٢	١,٩-	٣,٦	٤,٦	٤,٨	٤,٥	٥,٦	متوسطة الدخل
٥,٢	٤,٧	٤,٠	٤,١	٤,٤	٤,٥	٠,١	٥,٠	٤,٧	٤,٥	٣,٤	٥,٧	البلدان النامية منخفضة الدخل
												للتذكرة
												<b>معدل النمو الوسيط</b>
												الاقتصادات المتقدمة
٢,٠	٢,١	١,٣	١,٢	٣,٠	٦,٦	٣,٩-	٢,٠	٢,٨	٣,٠	٢,٣	١,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٥	٣,٧	٣,٤	٣,٤	٤,٢	٥,٠	٣,٦-	٣,٢	٣,٥	٣,٨	٣,٤	٤,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٢,٩	٣,٢	٣,٠	٢,٩	٤,٦	٤,٩	٥,٢-	٢,٥	٢,٩	٢,٨	٣,٠	٣,٧	البلدان النامية منخفضة الدخل
٤,٨	٤,٥	٤,١	٤,٤	٤,٠	٥,٠	١,١-	٤,٦	٤,٤	٤,٣	٤,٥	٥,١	
												<b>نصيب الفرد من الناتج<sup>٣</sup></b>
												الاقتصادات المتقدمة
١,٤	١,٥	١,٣	١,١	٢,٥	٥,٨	٤,٥-	١,٤	١,٨	٢,١	١,٣	٠,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,٩	٣,١	٣,٧	٣,٣	٢,٩	٥,٩	٣,١-	٢,٤	٣,٤	٣,٣	٢,٨	٤,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٣,٢	٣,٤	٣,٥	٣,٧	٣,٣	٦,٥	٢,٩-	٢,٦	٣,٧	٣,٦	٣,١	٤,٢	البلدان النامية منخفضة الدخل
٢,٩	٢,٤	٣,١	١,٧	٢,٠	١,٩	٢,٣-	٢,٥	٢,٢	٢,٠	٠,٩	٣,١	
												<b>معدل النمو العالمي على أساس أسعار</b>
٢,٥	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٣,٢	٦,٤	٣,٠-	٢,٦	٣,٢	٣,٤	٢,٦	٢,٥	<b>الصرف السائدة في السوق</b>
												<b>قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات</b>
												الأمريكية)
٣٩,٦٥٢	١١٥,٤٩٤	١١٠,٠٦٥	١٠٥,٦٨٥	١٠١,٤٠٩	٩٧,٤٠٣	٨٥,٥١٩	٨٧,٧٧٢	٨٦,٤٩٧	٨١,٤٧٩	٧٦,٥٩٨	٦٨,٤٩٣	بأسعار الصرف السائدة في السوق
٤٨,٧١٦	٢٠٤,٤٧٣	١٩٤,٥٦٩	١٨٤,٣٥٨	١٧٢,٢٦٧	١٥٥,٤٤٨	١٣٩,١٢٠	١٣٩,٤٣٤	١٣١,٥٨٣	١٢٣,٧٠٩	١١٧,١٢٣	٩١,٧٤٤	على أساس تعادل القوى الشرائية

<sup>١</sup> إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

<sup>٢</sup> باستثناء بلدان منطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة.

<sup>٣</sup> نصيب الفرد من الناتج بالدولارات الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية.

**الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي<sup>١</sup>**  
(التغير السنوي %)

من ربيع عام رابع إلى آخر <sup>٢</sup>		توقعات					متوسط									
توقعات		توقعات					٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦		
<b>إجمالي الناتج المحلي الحقيقي</b>																
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>																
الولايات المتحدة																
منطقة اليورو																
ألمانيا																
فرنسا																
إيطاليا																
إسبانيا																
هولندا																
بلجيكا																
أيرلندا																
النمسا																
البرتغال																
اليونان																
فنلندا																
الجمهورية السلوفاكية																
كرواتيا																
ليتوانيا																
سلوفينيا																
لكسمبرغ																
لاتفيا																
إستونيا																
قبرص																
مالطة																
اليابان																
المملكة المتحدة																
كوريا																
كندا																
أستراليا																
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة																
سويسرا																
سنغافورة																
السويد																
الجمهورية التشيكية																
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة																
إسرائيل																
النرويج																
الدانمرك																
نيوزيلندا																
بورتوريكو																
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة																
آيسلندا																
أندورا																
سان مارينو																
للتذكرة																
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية																
<b>الطلب المحلي الكلي الحقيقي</b>																
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>																
الولايات المتحدة																
منطقة اليورو																
ألمانيا																
فرنسا																
إيطاليا																
إسبانيا																
اليابان																
المملكة المتحدة																
كندا																
اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٤</sup>																
للتذكرة																
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية																

<sup>١</sup> البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة حسب حجمها الاقتصادي.

<sup>٢</sup> من الربع الرابع في العام السابق.

<sup>٣</sup> راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٥-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦
<b>الإنفاق الاستهلاكي الخاص</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
١,٦	١,٧	١,٧	٤,١	٦,١	٥,٤-	١,٦	٢,١	٢,٣	٢,١	١,٧	١,٤
١,٨	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٨,٨	٢,٥-	٢,١	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٦	١,٧
١,٣	٠,٩	٠,٧	٤,٩	٤,٧	٧,٩-	١,٤	١,٥	١,٨	١,٩	١,١	٠,٥
١,٤	٠,٦	٠,٤-	٥,٦	٢,٣	٦,٨-	١,٧	١,٤	١,٥	٢,٢	٠,٩	٠,٨
١,٠	٠,٧	٠,٩	٣,٢	٥,٣	٦,٥-	١,٧	١,١	١,٦	١,٥	١,٠	١,٢
١,٠	٠,٥	١,٠	٥,٠	٥,٨	١٠,٦-	٠,٠	٠,٥	١,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٣-
٢,٠	٢,٢	١,٨	٤,٨	٧,١	١٢,١-	١,١	١,٧	٣,١	٢,٧	١,٣	٠,٠
٠,٨	٠,١-	٠,٦	٢,٢	٠,٨	٤,٤-	٠,٦-	٠,٢	١,١	٠,٤-	٠,٠	٠,٥
١,٣	٠,٤	٠,٧	٧,٤	٧,٢	١٣,١-	١,١	٢,٠	١,٨	٣,٧	١,١	١,٢
٣,٧	٢,٩	١,٧	٥,١	٥,١	٦,٣-	١,٦	٢,٦	٣,٧	٢,١	٢,٢	٢,٧
٢,٠	١,٨	٢,٤	٤,٣	٤,٧	٥,٣-	١,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٠	٢,٧
للتذكرة											
١,٦	١,٦	١,٦	٣,٨	٦,٣	٥,٠-	١,٥	١,٩	٢,١	١,٩	١,٧	١,٣
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
<b>الاستهلاك العام</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
١,٤	٢,٢	١,٩	٠,٧	٣,٤	٢,٢	٣,٠	١,٦	٠,٨	٢,٠	١,٩	١,٢
١,٦	٢,١	٢,٩	١,١-	٠,٤	٣,٠	٣,٩	١,٤	٠,١-	١,٨	١,٦	٠,٤
٠,٩	١,٧	١,٢	١,١	٤,٣	١,٢	١,٨	١,١	١,٢	٢,٠	١,٧	١,٢
١,٠	١,٩	٠,١-	٠,١	٣,٤	٤,٩	٢,٩	١,٠	١,٦	٤,٠	٢,١	٢,٠
٠,٧	١,٤	٠,٨	٢,٦	٦,٦	٤,٣-	١,١	٠,٨	١,٧	١,٥	١,٣	١,٥
١,٣-	٠,٣-	١,٩	٠,٦	٢,٣	٠,٣	٠,٤-	٠,٠	٠,٣	١,٣	٠,٥	٠,٥-
٢,٢	٣,٨	٥,٢	٠,٦	٣,٦	٣,٥	٢,٢	٢,١	١,٠	٠,٩	٢,٥	١,٤
١,٧	١,٨	٠,٠	١,٧	٣,٤	٢,٤	١,٩	١,٠	٠,١	١,٦	١,٥	١,٤
١,٦	٢,٣	٠,٦	١,٦	١٤,٣	٦,٨-	٤,٠	٠,٦	٠,٦	٠,٧	١,٨	١,٢
١,٦	٢,٥	١,٦	٣,٢	٥,٤	١,٣	١,١	٣,١	٢,١	١,٨	٢,٣	١,٧
١,٥	٣,٠	١,٥	٢,٧	٤,٦	٤,٧	٣,٨	٣,٥	٢,٤	٣,٤	٣,١	٢,٩
للتذكرة											
١,٣	١,٩	١,٨	٠,١	٣,٠	١,٦	٢,٩	١,٢	٠,٤	١,٩	١,٦	٠,٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
<b>إجمالي تكوين رأس المال الثابت</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٢	١,٣	١,٩	٢,٠	٦,٠	٣,٠-	٣,٢	٣,٣	٤,٠	٢,٨	٢,٣	١,٠
٣,١	٤,٥	٣,٢	٢,٠	٥,٤	٠,٨-	٢,٩	٥,٠	٤,٣	٢,٩	٣,٣	١,٢
١,٣	١,٦-	٠,٩	١,٩	٣,٥	٥,٨-	٧,١	٣,٢	٣,٩	٣,٧	١,٧	٠,١-
٠,٤	٢,٧-	١,٢-	٠,٢-	٠,٦	٣,٠-	٢,٠	٣,٦	٢,٦	٣,٨	٠,٦	١,٩
٠,٢	١,٣-	٠,٨	٠,١	٩,٦	٦,٢-	٤,٢	٣,٤	٤,١	٢,٦	١,٧	٠,٤
٠,٨	٠,٩-	٨,٥	٧,٥	٢١,٥	٧,١-	١,٦	٣,٣	٣,٣	٣,٨	٤,٠	٢,٩-
٣,١	٢,١	٢,١	٣,٣	٢,٦	٨,٩-	٤,٩	٦,٥	٦,٨	٢,٠	٢,٤	٢,٦-
٠,٩	٠,٨	١,٨	٠,٥-	٠,٤	٣,٧-	٠,٥	٠,٦	١,٦	١,٢	٠,٤	٠,٤-
٠,٥	٠,١	٠,١-	٥,١	٧,٦	٩,٧-	٢,١	٠,٥-	٣,٥	٥,١	١,٣	١,٤
٤,٣	١,٢	٣,٢-	٢,٤-	٩,٢	٣,٨-	٠,٨	٢,٤	٣,٣	٤,٧-	٠,٧	١,٧
٢,٣	٠,٨-	٠,٣	٢,٥	٩,٢	١,١-	٠,٩	٢,٢	٤,٧	٣,٢	٢,٣	٢,٧
للتذكرة											
٢,١	٢,٠	٢,٢	١,٧	٦,٠	٣,٠-	٢,٤	٣,٥	٣,٦	٢,٦	٢,٣	٠,٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

**الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)**  
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٥-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦
<b>الطلب المحلي النهائي</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
١,٧	١,٦	١,٧	٢,٩	٥,٦	٣,٥-	٢,٣	٢,٢	٢,٤	٢,٣	١,٩	١,٣
٢,١	٢,٩	٢,٧	٢,٣	٦,٩	١,٤-	٢,٥	٣,٠	٢,٦	٢,٤	٢,٦	١,٤
١,٢	٠,٥	٠,٩	٣,٤	٤,٣	٥,٥-	٢,٧	١,٨	٢,١	٢,٣	١,٣	٠,٥
١,١	٠,٢	٠,٥-	٣,٠	٢,٢	٣,٤-	٢,٠	١,٨	١,٨	٣,٠	١,١	١,٣
٠,٧	٠,٤	٠,٩	٢,٣	٦,٦	٥,٩-	٢,١	١,٥	٢,٢	١,٧	١,٢	١,١
٠,٥	٠,٠	٢,٨	٤,٦	٨,٠	٧,٨-	٠,٢	٠,٩	١,٤	١,٤	١,١	٠,٨-
٢,٢	٢,٥	٢,٦	٣,٦	٥,٤	٨,٤-	٢,١	٢,٧	٣,٤	٢,٢	١,٨	٠,٣-
١,٢	٠,٧	٠,٨	١,٤	١,٣	٢,٩-	٠,٢	٠,٥	١,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٤
١,٢	٠,٨	٠,٥	٥,٥	٨,٧	١١,٣-	١,٨	١,٣	١,٩	٣,٣	١,٣	١,٢
٢,٨	١,٩	٠,٥	٢,٨	٦,١	٤,١-	١,٣	٢,٧	٣,٣	٠,٥	١,٧	٢,٢
١,٩	١,٤	١,٦	٣,٤	٥,٨	٢,٣-	١,٩	٢,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٢	٢,٧
الاقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>											
للتذكيرة											
١,٦	١,٨	١,٧	٢,٧	٥,٨	٣,٤-	١,٩	٢,٢	٢,٢	٢,١	١,٨	١,١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
<b>بناء المخزون<sup>٢</sup></b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,٠	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	٠,٤	٠,٣-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٣-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,١	٠,٣-	٠,٦	٠,٣	٠,٥-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٥-	٠,٠	٠,١
٠,١-	٠,٣-	٠,٦-	٠,٢	٠,٦	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٠,٢-	٠,٥-	٠,١	٠,١-	٠,٧	٠,١	٠,٤-	٠,١	٠,٧	٠,٠	٠,١	٠,١-
٠,٠	٠,٤-	٠,٣-	٠,٥	٠,٦-	٠,٤-	٠,٠	٠,١-	٠,٢	٠,٥-	٠,٢-	٠,١
٠,١	٠,٢	٢,٤-	٠,٨	١,١	٠,٥-	٠,٤-	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١-	٠,٠
٠,٢-	٠,٥-	٠,٩-	٠,٤	١,٧	٠,٦-	٠,٤-	٠,٤	٠,٢-	٠,١-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٣	٠,٥	٠,٥-	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٠
٠,١	٠,٢-	٠,٩-	٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٠,٤	٠,٣-	٠,١-	٠,١
٠,٠	٠,٤-	٠,٧-	١,٢	٠,٨	٠,٧-	٠,٢-	٠,٠	٠,٩	٠,٠	٠,١	٠,١-
٠,٠	٠,٢-	٠,٨-	٠,٤	٠,٣	٠,١-	٠,١-	٠,٣	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,٠
الاقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>											
للتذكيرة											
٠,٠	٠,١-	٠,٤-	٠,٥	٠,٣	٠,٤-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٣-	٠,٠	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
<b>الميزان الخارجي</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,١	٠,٢	٠,٦	٠,٤-	٠,٠	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٢
٠,٠	٠,٤-	٠,٦	٠,٥-	١,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢
٠,١	٠,٧	٠,٢	٠,١-	١,٤	٠,٥-	٠,٧-	٠,١-	٠,٤	٠,٣-	٠,١	٠,٣
٠,٠	٠,٣	٠,١	١,٢-	٠,٩	١,١-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٢	٠,٤-	٠,٢-	٠,٤
٠,٣	١,١	٠,٥	٠,٣-	٠,٧	١,٣-	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٥-	٠,١	٠,١-
٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٦-	٠,٠	٠,٩-	٠,٧	٠,١-	٠,١	٠,٣-	٠,٠	٠,٣
٠,٢	٠,٩	١,٠	٢,٣	٠,٣-	٢,٢-	٠,٤	٠,٦-	٠,١-	١,٠	٠,٣	٠,٨
٠,١	٠,٠	٠,٩	٠,٥-	١,١	٠,٩-	٠,٥-	٠,٠	٠,٦	٠,٥	٠,١	٠,١
٠,١	٠,٤-	٠,٥	٠,٣-	٠,٩-	١,٨	٠,٣-	٠,١-	١,٠	٠,٥-	٠,١	٠,٢-
٠,٤-	٠,٠	١,٥	١,٤-	١,٨-	٠,٢	٠,٨	٠,٠	١,١-	٠,٤	٠,٢-	٠,٥-
٠,٥	٠,٨	١,٢	٠,٧-	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,٢-	٠,٠	٠,٤	٠,٥
الاقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>											
للتذكيرة											
٠,١	٠,١-	٠,٦	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

<sup>١</sup> باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.  
<sup>٢</sup> التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>												
٤,٥	٥,٠	٥,٣	٥,٧	٤,٤	٧,٧	٠,٥-	٥,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٧,٩	بنغلاديش
٦,٥	٤,٥	٥,٤	٥,٨	٧,١	٦,٩	٣,٤	٧,٩	٧,٣	٦,٦	٧,١	٦,٢	بوتان
٧,٢	٧,٢	٥,٢	٥,٠	٤,٨	٣,٣-	٢,٥-	٤,٦	٣,٥	٥,٩	٧,٥	٧,٣	بروني دار السلام
٣,١	٢,٥	٢,٤	١,٤	١,٦-	١,٦-	١,١	٣,٩	٠,١	١,٣	٢,٥-	٠,٣	كمبوديا
٦,٠	٥,٨	٥,٥	٥,٠	٥,١	٣,١	٣,٦-	٧,٩	٨,٨	٨,١	٧,٩	٧,٦	الصين
٣,٣	٤,٥	٤,٨	٥,٢	٣,٠	٨,٤	٢,٢	٦,٠	٦,٧	٦,٩	٦,٨	٩,٦	فيجي
٣,١	٣,٤	٣,٠	٧,٥	١٩,٨	٤,٩-	١٧,٠-	٠,٦-	٣,٨	٥,٤	٢,٤	٢,٢	الهند
٦,٥	٦,٥	٧,٠	٨,٢	٧,٠	٩,٧	٥,٨-	٣,٩	٦,٥	٦,٨	٨,٣	٦,٨	إندونيسيا
٥,١	٥,١	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٣,٧	٢,١-	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٠	٥,٨	كيريباتي
٢,١	٤,١	٥,٨	٤,١	٣,٩	٨,٥	٠,٦-	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٧,١	٣,٦	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢,٥	٣,٥	٤,١	٣,٧	٢,٣	٢,١	٠,٤-	٤,٧	٦,٢	٦,٩	٧,٠	٧,٩	ماليزيا
٤,٠	٤,٤	٤,٨	٣,٦	٨,٩	٣,٣	٥,٥-	٤,٤	٤,٨	٥,٨	٤,٤	٤,٩	ملايف
٤,٥	٤,٧	٤,٧	٤,٠	١٣,٩	٣٧,٧	٣٢,٩-	٧,٣	٨,٧	٧,١	٦,٦	٦,٦	جزر مارشال
٢,٠	٣,٥	٥,٠	٣,٩-	١,١-	١,٢	٢,٨-	١٠,٥	٥,٥	٣,٦	٢,٥	٠,٧	ميكرونيزيا
٠,٧	١,٧	١,١	٠,٨	٠,٩-	٣,٠	١,٩-	٣,٨	٠,١	٢,٣	٠,٩	٠,١-	منغوليا
٥,٠	٧,٠	٥,٥	٧,٤	٥,٠	١,٦	٤,٦-	٥,٦	٧,٧	٥,٦	١,٥	٨,٠	ميانمار
١,٨	١,١	١,٠	٢,٥	٤,٠-	١٠,٥-	١,٢-	٦,٨	٦,٤	٥,٨	٦,٤	٧,٨	ناورو
١,٨	١,٤	١,٥	٠,٦	٣,٠	٧,٢	٢,٠	٨,٥	١,٢-	٦,٠-	٤,٤	٥,٤	نيبال
٥,٠	٤,٩	٣,١	٢,٠	٥,٦	٤,٨	٢,٤-	٦,٧	٧,٦	٩,٠	٠,٤	٤,٤	بالاو
١,٧	٨,٥	٨,١	٠,٩	١,٧-	١١,٦-	٦,٠-	١,٥	٠,٣	٣,٥-	١,٥	٠,٥	بابوا غينيا الجديدة
٣,١	٣,٧	٤,٦	٢,٩	٥,٢	٠,٨-	٣,٢-	٤,٥	٠,٣-	٣,٥	٥,٥	٥,٦	الفلبين
٦,٣	٦,١	٥,٨	٥,٥	٧,٦	٥,٧	٩,٥-	٦,١	٦,٣	٦,٩	٧,١	٥,٥	ساموا
٢,٠	٤,٢	٩,٧	٨,٠	٥,٣-	٧,١-	٣,١-	٤,٥	٠,٦-	١,٤	٨,٠	١,٣	جزر سليمان
٣,٠	٢,٥	٢,٣	٣,١	٢,٤	٢,٦	٣,٤-	١,٧	٢,٧	٣,١	٥,٦	٤,٣	سري لانكا <sup>١</sup>
...	...	...	...	٧,٣-	٤,٢	٤,٦-	٠,٢-	٢,٣	٦,٥	٥,١	٦,٤	تايلند
٢,٧	٣,٠	٢,٨	١,٩	٢,٥	١,٦	٦,١-	٢,١	٤,٢	٤,٢	٣,٤	٣,٣	تيمور-ليشتي <sup>٢</sup>
٣,٠	٣,١	٣,٠	٢,٣	٤,٠	١,٦	٧,٢-	٢,١	٠,٧-	٣,١-	٣,٤	٥,٧	تونغا
١,٢	٢,٤	١,٨	٢,٠	٠,٠	١,٣-	١,٣	٠,٢-	٠,٩	٣,٤	٦,٨	٠,٨	توفالو
٢,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٩	٠,٤	٠,٢	٣,٣-	١٣,٩	١,٤	٣,٣	٤,٨	٢,٥	فانواتو
٢,٠	١,٥	٠,٩	٢,٢	١,٩	١,٦-	٥,٠-	٣,٢	٢,٩	٦,٣	٤,٧	٢,٩	فييتنام
٥,٦	٦,١	٦,١	٥,٠	٨,١	٢,٦	٢,٩	٧,٤	٧,٥	٦,٩	٦,٧	٦,٢	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٥	٢,٢	٣,٢	٣,٣	٠,٦	٧,١	١,٨-	٢,٥	٣,٦	٤,٢	١,٧	٣,١	ألبانيا
٣,٥	٣,٤	٣,٣	٣,٥	٤,٩	٨,٩	٣,٣-	٢,١	٤,٠	٣,٨	٣,٣	٣,٥	بيلاروس
٠,٩	٢,٣	٣,٦	٣,٩	٤,٧-	٢,٤	٠,٧-	١,٤	٣,١	٢,٥	٢,٥-	٤,٢	البوسنة والهرسك
٣,٠	٣,٠	٢,٥	١,٧	٤,٢	٧,٤	٣,٠-	٢,٩	٣,٨	٣,٢	٣,٢	٢,٥	بلغاريا
٢,٦	٢,٥	٢,٣	١,٨	٣,٩	٧,٧	٤,٠-	٤,٠	٢,٧	٢,٧	٣,٠	٢,٤	هنغاريا
٣,٢	٢,٩	١,٥	٠,٩-	٤,٦	٧,١	٤,٥-	٤,٩	٥,٤	٤,٣	٢,٢	١,٠	كوسوفو
٣,٨	٤,٠	٣,٨	٣,٣	٤,٣	١٠,٧	٥,٣-	٤,٨	٣,٤	٤,٨	٥,٦	٤,٦	مولدوفا
٥,٠	٣,٧	٢,٦	٠,٧	٥,٠-	١٣,٩	٨,٣-	٣,٦	٤,١	٤,٢	٤,٤	٣,٥	الجبل الأسود
٣,٠	٣,٧	٣,٧	٦,٠	٦,٤	١٣,٠	١٥,٣-	٤,١	٥,١	٤,٧	٢,٩	٢,٨	مقدونيا الشمالية
٣,٥	٣,٦	٢,٢	١,٠	٢,٢	٤,٥	٤,٧-	٣,٩	٢,٩	١,١	٢,٨	٣,٢	بولندا
٢,٩	٣,٥	٣,٠	٠,٢	٥,٦	٦,٩	٢,٠-	٤,٤	٥,٩	٥,١	٣,٠	٣,٩	رومانيا
٣,٥	٣,٣	١,٩	٢,١	٤,١	٥,٧	٣,٧-	٣,٩	٦,٠	٨,٢	٢,٩	٢,٨	روسيا
١,٢	١,٣	٣,٦	٣,٦	١,٢-	٥,٩	٢,٧-	٢,٢	٢,٨	١,٨	٠,٢	٢,٦	صربيا
٤,٠	٤,١	٣,٩	٢,٥	٢,٥	٧,٧	٠,٩-	٤,٣	٤,٥	٢,١	٣,٣	١,٩	تركيا
٣,٩	٢,٧	٣,٠	٥,١	٥,٥	١١,٤	١,٩	٠,٨	٣,٠	٧,٥	٣,٣	٥,١	أوكرانيا <sup>١</sup>
٤,٢	٢,٥	٣,٠	٥,٣	٢٨,٨-	٣,٤	٣,٨-	٣,٢	٣,٥	٢,٤	٢,٤	٠,٦-	أمريكا اللاتينية والكاريبية
٢,٦	٢,٥	٢,١	٢,٢	٤,٢	٧,٤	٦,٩-	٠,٢	١,١	١,٤	٠,٨-	٣,٠	أنتيغوا وبربودا
٢,٨	٣,٥	٥,٨	٤,٢	٩,٥	٨,٢	١٨,٩-	٣,١	٧,٠	٢,٥	٤,١	٠,٤	الأرجنتين
٢,٤	٥,٠	٣,٥-	١,٦-	٥,٣	١٠,٤	٩,٩-	٢,٠-	٢,٦-	٢,٨	٢,١-	٣,٢	أروبا
١,٤	٢,٠	٥,٥	٥,٣	١٠,٥	٢٧,٦	٢٤,٠-	٢,٣-	٢,٤	٧,٠	١,٧	٠,٣-	جزر البهاما
١,٥	١,٧	١,٩	٢,٦	١٠,٨	١٥,٤	٢١,٤-	١,٤-	٢,٦	٢,٨	١,٠-	٠,٢	بربادوس
٢,٠	٣,٠	٣,٩	٤,١	١٧,٨	٠,٣-	١٥,١-	٠,٧	١,٢-	٠,١	١,٨	٠,٢-	بليز
٢,٠	٢,٥	٥,٤	١,١	٩,٨	١٧,٩	١٣,٧-	٤,٢	١,١	١,٨-	٠,٠	٢,٢	بوليفيا
٢,٣	٢,٢	١,٦	٣,١	٣,٦	٦,١	٨,٧-	٢,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٥,٠	البرازيل
٢,٥	٢,٢	٣,٠	٢,٩	٣,٠	٤,٨	٣,٣-	١,٢	١,٨	١,٣	٣,٣-	٢,٨	شيلي
٢,٣	٢,٤	٢,٥	٠,٢	٢,١	١١,٣	٦,١-	٠,٦	٤,٠	١,٤	١,٨	٣,٩	كولومبيا
٣,٠	٢,٥	١,٦	٠,٦	٧,٣	١٠,٨	٧,٢-	٣,٢	٢,٦	١,٤	٢,١	٤,٦	

**الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)**  
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط												
	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
	٢,٦	٢,٥	٢,١	٢,٢	٤,٢	٧,٤	٦,٩-	٠,٢	١,١	١,٤	٠,٨-	٣,٠	<b>أمريكا اللاتينية والكاريبى (تقمة)</b>
	٣,٥	٣,٥	٤,٠	٥,١	٤,٦	٧,٩	٤,٣-	٢,٤	٢,٦	٤,٢	٤,٢	٤,٣	كوستاريكا
	٢,٤	٤,٢	٤,٦	٤,٧	٥,٦	٦,٩	١٦,٦-	٥,٥	٣,٥	٦,٦-	٢,٨	١,٧	دومينيكا
	٥,٠	٥,٠	٥,١	٢,٤	٤,٩	١٢,٣	٦,٧-	٥,١	٧,٠	٤,٧	٦,٧	٥,٣	الجمهورية الدومينيكية
	٢,٥	١,٢	٠,٣	٢,٤	٦,٢	٩,٨	٩,٢-	٠,٢	١,٠	٦,٠	٠,٧-	٤,٣	إكوادور
	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٥	٢,٨	١١,٩	٧,٩-	٢,٤	٢,٤	٢,٢	٢,٥	٢,١	السلفادور
	٢,٧	٣,٩	٣,٠	٤,٧	٧,٣	٤,٧	١٣,٨-	٠,٧	٤,٤	٤,٤	٣,٧	١,١	غرينادا
	٣,٨	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٤,٢	٨,٠	١,٨-	٤,٠	٣,٤	٣,١	٢,٧	٣,٨	غواتيمالا
	١١,٩	١٤,٤	٤٣,٨	٣٣,٠	٦٢,٣	٢٠,١	٤٣,٥	٥,٤	٤,٤	٣,٧	٣,٨	٣,٨	غيانا
	١,٥	١,٠	٤,٠-	١,٩-	١,٧-	١,٨-	٣,٣-	١,٧-	١,٧	٢,٥	١,٨	٢,٣	هايتي
	٣,٨	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٤,١	١٢,٦	٩,٠-	٢,٦	٣,٨	٤,٨	٣,٩	٣,٦	هندوراس
	١,٦	٢,١	١,٣	٢,٦	٥,٢	٤,٦	٩,٩-	١,٠	١,٨	٠,٧	١,٥	٠,١	جامايكا
	٢,١	١,٣	١,٥	٣,٢	٣,٧	٦,٠	٨,٤-	٠,٤-	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٩	المكسيك
	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٤,٦	٣,٨	١٠,٣	١,٨-	٢,٩-	٣,٤-	٤,٦	٤,٦	٤,٠	نيكاراغوا
	٤,٠	٣,٠	٢,٥	٧,٣	١٠,٨	١٥,٨	١٧,٧-	٣,٣	٣,٧	٥,٦	٥,٠	٧,٦	بنما
	٣,٥	٣,٨	٣,٨	٤,٧	٠,٢	٤,٠	٠,٨-	٠,٤-	٣,٢	٤,٨	٤,٣	٤,٧	باراغواي
	٢,٣	٢,٦	٣,٠	٠,٦-	٢,٧	١٣,٤	١٠,٩-	٢,٢	٤,٠	٢,٥	٤,٠	٥,٨	بيرو
	٢,٩	٤,٣	٤,٤	٢,٣	١٠,٥	١,٧-	١٤,٦-	٤,١	٢,١	٠,٠	٣,٩	٢,٦	سانت كيتس ونيفس
	١,٥	٢,٦	٣,٩	٢,٢	٢٠,٤	١١,٦	٢٤,٤-	٠,٧-	٢,٩	٣,٤	٣,٨	١,٥	سانت لوسيا
	٢,٧	٤,٠	٤,٥	٥,٨	٣,١	٢,١	٤,٣-	٠,٧	٣,٢	١,٥	٤,١	١,١	سانت فنسنت وجزر غرينادين
	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,١	٢,٤	٢,٤-	١٦,٠-	١,٢	٤,٩	١,٦	٤,٩-	٣,١	سورينام
	٢,٨	٢,٤	١,٦	١,١	١,٥	١,٠-	٩,١-	٠,٤	٠,٦-	٤,٨-	٧,٥-	٣,١	ترينيداد وتوباغو
	٢,٢	٣,٠	٣,٢	٠,٤	٤,٧	٥,٦	٧,٤-	٠,٩	٠,٢	١,٧	١,٧	٤,٧	أوروغواي <sup>١</sup>
	...	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٨,٠	١,٠	٣٠,٠-	٢٧,٧-	١٩,٧-	١٥,٧-	١٧,٠-	١,٩	فنزويلا <sup>١</sup>
	٣,٨	٣,٩	٢,٤	٢,١	٥,٥	٤,٤	٢,٢-	١,٩	٢,٧	٢,٦	٤,٣	٤,٢	<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>
	...	...	...	٢,٧	٦,٢-	١٤,٥-	٢,٤-	٣,٩	١,٢	٢,٦	٢,٢	٨,٠	أفغانستان <sup>١</sup>
	٢,١	٣,٠	٣,٨	٤,١	٣,٦	٣,٨	٥,٠-	٠,٩	١,٤	١,٥	٣,٩	٣,٠	الجزائر
	٤,٥	٤,٩	٦,٠	٨,٣	١٢,٦	٥,٨	٧,١-	٧,٦	٥,٢	٧,٥	٠,٢	٤,١	أرمينيا
	٢,٤	٣,٥	٣,٢	١,١	٤,٧	٥,٦	٤,٢-	٢,٥	١,٥	٠,٢	٣,١-	٩,٢	أذربيجان
	٢,٩	٣,٢	٣,٠	٣,٠	٦,٠	٤,٤	٥,٩-	٢,١	٢,١	٥,٠	٣,٨	٤,٦	البحرين
	٥,٥	٦,٠	٦,٥	٧,٠	٣,٩	٤,٥	١,٣	٥,٥	٤,٨	٥,٥	٧,١	٥,٣	جيبوتي
	٥,٧	٤,١	٢,٧	٣,٨	٦,٧	٣,٣	٣,٦	٥,٥	٥,٣	٤,٢	٤,٣	٤,٥	مصر
	٥,٠	٦,٠	٧,٦	٧,٥	١١,٠	١٠,٦	٦,٣-	٥,٤	٦,١	٥,٢	٣,٤	٥,٤	جورجيا
	٢,٠	٣,١	٣,٧	٥,٠	٣,٨	٤,٧	٣,٣	٣,١-	١,٨-	٢,٨	٨,٨	٢,١	إيران
	٤,٢	٤,١	٠,١	٢,٩-	٧,٧	١,٤	١٢,٤-	٥,٦	٢,٦	١,٥-	١٦,٢	٥,٧	العراق
	٣,٠	٢,٩	٢,٤	٢,٦	٢,٤	٣,٧	١,١-	١,٨	١,٩	٢,٥	٢,٠	٤,٥	الأردن
	٣,٠	٤,٦	٣,٥	٥,١	٣,٣	٤,١	٢,٦-	٤,٥	٤,١	٣,٩	٠,٩	٥,٥	كازاخستان
	٢,٦	٣,٣	٢,٧-	٣,٦-	٥,٩	٢,٣	٤,٨-	٢,٣	٢,٧	٤,٧-	٢,٩	٢,٤	الكويت
	٤,١	٥,٠	٦,٥	٦,٢	٩,٠	٥,٥	٧,١-	٤,٦	٣,٥	٤,٧	٤,٣	٤,٦	جمهورية قيرغيزستان
	...	...	...	٥,٧-	١,٠	٢,٠	٢٤,٦-	٦,٨-	١,٩-	٠,٩	١,٦	٤,٨	لبنان <sup>١</sup>
	٢,٣	١٣,٧	٢,٤	١٠,٢	٨,٣-	٢٨,٣	٢٩,٥-	١١,٢-	٧,٩	٣٢,٥	١,٥-	٤,٧-	ليبيا
	٤,٥	٤,٢	٤,٤	٦,٥	٦,٨	٠,٧	٠,٤-	٣,١	٤,٨	٦,٣	١,٣	٤,٠	موريتانيا
	٣,٤	٣,٦	٢,٨	٣,٤	١,٥	٨,٢	٧,٢-	٢,٩	٣,١	٥,١	٠,٥	٤,٤	المغرب
	٣,٦	٣,١	١,٠	١,٣	٩,٦	٢,٦	٣,٤-	١,١-	١,٣	٠,٣	٥,٠	٥,٠	عمان
	٤,٥	٣,٢	٢,٤	٠,٢-	٦,٢	٥,٨	٠,٩-	٣,١	٦,١	٤,٦	٤,١	٣,٦	باكستان
	١,٦	١,٩	١,٥	١,٢	٤,٢	١,٦	٣,٦-	٠,٧	١,٢	١,٥-	٣,١	١٢,٤	قطر
	٣,٥	٤,٦	١,٥	٠,٨-	٧,٥	٥,١	٣,٦-	١,١	٣,٢	٠,٩	١,٩	٤,٣	المملكة العربية السعودية
	٤,٥	٤,٠	٤,٥	٤,٢	٢,٧	٣,٥	٢,٨-	٢,٨	١,٤	٩,٥	١,٣-	...	الصومال
	٤,٥	٨,٣	٢٠,٣-	١٨,٣-	٢,٥-	٠,٥	٣,٦-	٢,٥-	٢,٣-	٠,٨	٤,٧	٠,٦	السودان <sup>١</sup>
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سوريا <sup>١</sup>
	٤,٥	٤,٥	٦,٨	٨,٣	٨,٠	٩,٤	٤,٤	٧,٤	٧,٦	٧,١	٦,٩	٦,٨	طاجيكستان
	١,٢	١,٦	١,٦	٠,٠	٢,٧	٤,٧	٩,٠-	١,٦	٢,٦	٢,٣	١,١	٣,١	تونس
	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٥,٣	٠,٣-	٢,١-	٣,٧-	١,٧	٢,١	٠,٥-	٨,١	تركمناستان <sup>١</sup>
	٤,٣	٥,١	٤,٠	٣,٦	٧,٥	٤,٤	٥,٠-	١,١	١,٣	٠,٧	٥,٦	٤,٠	الإمارات العربية المتحدة
	٥,٧	٥,٧	٥,٦	٦,٣	٦,٠	٨,٠	١,٦	٦,٨	٥,٦	٤,٤	٥,٩	٧,٧	أوزبكستان
	...	...	...	٥,٤-	٤,١	٧,٠	١١,٣-	١,٤	١,٢	١,٤	٨,٩	٤,٨	الضفة الغربية وغزة
	٥,٥	١,٥	١,٠-	٢,٠-	١,٥	١,٠-	٨,٥-	٢,١	٠,٨	٥,١-	٩,٤-	١,٨-	اليمن <sup>١</sup>

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)  
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦
٤,٤	٤,٢	٣,٦	٣,٦	٤,١	٤,٨	١,٦-	٣,٢	٣,٣	٣,٠	١,٥	٥,٢	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٤	٢,٨	٢,٤	١,٠	٤,٢	٢,١	٤,٠-	٠,٢-	٠,٦-	٠,١-	١,٧-	٦,٥	أنغولا
٦,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٣	٧,٢	٣,٨	٦,٩	٦,٧	٥,٧	٣,٣	٤,٢	بنن
٤,٠	٥,٢	١,٠	٢,٧	٥,٥	١١,٩	٨,٧-	٣,٠	٤,٢	٤,١	٧,٢	٢,٧	بوتسوانا
٥,٠	٥,٨	٥,٥	٣,١	١,٨	٦,٩	١,٩	٥,٥	٦,٦	٦,٢	٦,٠	٥,٥	بوركينافاسو
٥,٠	٣,٥	٢,٢	٢,٧	١,٨	٣,١	٠,٣	١,٨	١,٦	٠,٥	٠,٦-	٣,٦	بوروندي
٤,٥	٤,٧	٤,٧	٥,١	١٧,٤	٧,٠	٢٠,٨-	٦,٩	٣,٧	٤,٦	٤,٣	٣,٨	كابو فيردي
٤,٨	٤,٢	٣,٩	٣,٢	٣,٧	٣,٠	٠,٥	٣,٤	٤,٠	٣,٥	٤,٥	٤,٠	الكامبيون
٣,٥	٢,٩	١,٤	٠,٧	٠,٥	١,٠	١,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٥	٤,٧	١,٣-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٣,١	٣,٨	٣,٢	٤,٩	٣,٦	٠,٩-	١,١-	٦,٦	٥,٩	٣,٠-	٦,٣-	٤,٤	تشاد
٣,٨	٤,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٦	٢,٠	٠,٢-	١,٨	٣,٦	٣,٨	٦,٣	٢,٥	جزر القمر
٤,٣	٥,٠	٤,٧	٨,٤	٨,٨	٥,٩	١,٧	٤,٥	٤,٨	٣,٧	٠,٤	٦,٩	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣,٨	٣,٧	٢,٨	٢,٠	١,٨	١,١	٦,٣-	١,١	٢,٣-	٥,٦-	٥,٠-	٤,٢	جمهورية الكونغو
٦,٢	٦,٤	٦,٥	٦,٢	٦,٢	٧,١	٠,٧	٦,٧	٤,٨	٧,٤	٧,٢	٤,٣	كويت ديفوار
٢,٩	٤,٨-	٥,٨	٦,٢-	٣,٧	٠,٩	٤,٨-	٥,٥-	٦,٢-	٥,٧-	٨,٨-	٣,٠	غينيا الاستوائية
...	...	...	...	...	...	...	٣,٨	١٣,٠	١٠,٠-	٧,٤	١,٨	إريتريا <sup>١</sup>
٢,٦	٤,٢	٤,٦	٤,٩	٠,٥	١٠,٧	١,٦-	٢,٧	٢,٤	٢,٠	١,١	٣,١	إسواتيني
٧,٨	٦,٥	٦,١	٧,٢	٦,٤	٦,٣	٦,١	٩,٠	٧,٧	١٠,٢	٨,٠	١٠,٦	إثيوبيا
٢,٦	٢,٦	٣,١	٢,٤	٣,٠	١,٥	١,٨-	٣,٨	٠,٩	٠,٥	٢,١	٣,٦	غابون
٥,٠	٥,٨	٥,٨	٥,٣	٤,٩	٥,٣	٠,٦	٦,٢	٧,٢	٤,٨	١,٩	٢,٣	غامبيا
٥,٠	٤,٤	٣,١	٢,٩	٣,٨	٥,١	٠,٥	٦,٥	٦,٢	٨,١	٣,٤	٦,٦	غانا
٥,٦	٥,٧	٤,١	٥,٧	٤,٠	٥,٦	٤,٧	٥,٦	٦,٤	١٠,٣	١٠,٨	٣,٩	غينيا
٤,٥	٥,٠	٥,٠	٥,٢	٤,٦	٦,٢	١,٥	٤,٥	٣,٨	٤,٨	٥,٣	٣,٤	غينيا-بيساو
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٦	٤,٩	٧,٦	٠,٣-	٥,١	٥,٧	٣,٨	٤,٢	٤,٨	كينيا
٢,١	٢,٣	٢,٨	٢,٢	١,٦	١,٧	٥,٣-	٢,٩-	١,٥-	٢,٧-	١,٩	٣,٥	ليسوتو
٦,٠	٥,٨	٥,١	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٣,٠-	٢,٥-	١,٢	٢,٥	١,٦-	٦,٤	ليبيريا
٥,٠	٤,٦	٤,٥	٣,٨	٤,٠	٥,٧	٧,١-	٤,٤	٣,٢	٣,٩	٤,٠	٢,٧	مدغشقر
٤,٦	٤,٠	١,٨	١,٥	٠,٩	٤,٦	١,٠	٥,٤	٤,٤	٤,٠	٢,٣	٥,٧	ملاوي
٤,٩	٤,٤	٣,٨	٤,٤	٣,٥	٣,١	١,٢-	٤,٨	٤,٧	٥,٣	٥,٩	٤,١	مالي
٤,٠	٤,٠	٦,١	٧,٠	٨,٩	٣,٤	١٤,٥-	٢,٩	٤,٠	٣,٩	٣,٩	٤,٢	موريشيوس
١٠,٠	٤,٣	٤,٣	٥,٤	٤,٤	٢,٤	١,٢-	٢,٣	٣,٥	٢,٦	٤,٧	٧,٤	موزامبيق
٢,٦	٤,٢	٣,١	٤,٢	٥,٣	٣,٦	٨,١-	٠,٨-	١,١	١,٠-	٠,٠	٤,٣	ناميبيا
٦,٠	٧,٣	٩,٩	٢,٤	١١,٩	١,٤	٣,٥	٦,١	٧,٠	٥,٠	٥,٧	٥,٦	النيجر
٣,٣	٣,٢	٢,٩	٢,٩	٣,٣	٣,٦	١,٨-	٢,٢	١,٩	٠,٨	١,٦-	٦,٤	نيجيريا
٧,٣	٦,٥	٧,٠	٨,٢	٨,٢	١٠,٩	٣,٤-	٩,٤	٨,٥	٣,٩	٦,٠	٧,٨	رواندا
٣,٥	٣,٣	١,١	٠,٤	٠,٢	١,٩	٢,٦	٢,٠	٤,٤	٤,١	٥,٢	٤,٢	سان تومي وبرينسيبي
٤,١	٩,٣	٦,٠	٤,٦	٤,٠	٦,٥	١,٣	٤,٦	٦,٢	٧,٤	٦,٤	٣,٥	السنغال
٣,٥	٣,٩	٣,١	٣,٢	١٥,٠	٠,٦	١١,٧-	٥,٥	٤,٩	٧,٠	١٢,١	٥,٢	سيشيل
٤,٦	٤,٥	٤,٠	٥,٧	٥,٣	٥,٩	١,٣-	٥,٥	٣,٤	٣,٩	٤,٧	٤,٢	سيراليون
١,٥	١,٥	١,١	٠,٧	١,٩	٥,٠	٦,٢-	٠,٣	١,٦	١,٢	٠,٧	٢,٦	جنوب إفريقيا
٤,٩	٢٧,٢	٢٦,٤-	٢,٥	٥,٢-	٥,٣	٦,٥-	٠,٩	٢,١-	٥,٨-	١٣,٣-	...	جنوب السودان
٦,٥	٦,٠	٥,٤	٥,١	٤,٧	٤,٨	٤,٥	٦,٩	٧,٠	٦,٧	٦,٩	٦,٣	تنزانيا
٥,٥	٥,٣	٥,٣	٥,٦	٥,٨	٦,٠	٢,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٠	٥,٧	٤,٨	توغو
٥,٩	٧,٥	٥,٩	٤,٦	٦,٣	٥,٥	١,١-	٧,٦	٥,٦	٦,٨	٠,٢	٦,٩	أوغندا
٤,٩	٦,٦	٢,٣	٥,٤	٥,٢	٦,٢	٢,٨-	١,٤	٤,٠	٣,٥	٣,٨	٦,٩	زامبيا
٣,٥	٦,٠	٢,٠	٥,٣	٦,١	٨,٥	٧,٨-	٦,٣-	٥,٠	٥,٢	٠,٨	٣,٦	زيمبابوي <sup>١</sup>

<sup>١</sup> راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان وإريتريا والهند ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا وأوروغواي وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٢</sup> بيانات تيمور-ليشتي تستبعد التوقعات المتعلقة بالصادرات النفطية من منطقة تنمية البترول المشتركة.

الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم (٧)

توقعات			متوسط								
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦
<b>مخفّضات إجمالي الناتج المحلي</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
١,٩	٢,٠	٢,٥	٤,١	٥,٧	٣,٣	١,٦	١,٥	١,٧	١,٤	١,٠	١,٥
١,٨	١,٨	٢,٤	٣,٦	٧,١	٤,٦	١,٣	١,٧	٢,٣	١,٨	١,٠	١,٨
٢,٠	٢,٣	٢,٨	٥,٨	٥,١	٢,٢	١,٨	١,٧	١,٥	١,١	٠,٩	١,٤
١,٩	٢,١	٢,٦	٣,٨	٠,٤	٠,٢-	٠,٩	٠,٦	٠,٠	٠,١-	٠,٤	٠,٤-
١,٩	١,٩	٢,٤	٣,٠	٦,١	٣,٩	٢,٠	١,٣	١,٧	١,٩	١,٢	١,٨
<b>اليابان</b>											
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
<b>أسعار المستهلكين</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٠	٢,٠	٢,٦	٤,٦	٧,٣	٣,١	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٧	١,٧
٢,١	١,٩	٣,٠	٤,١	٨,٠	٤,٧	١,٢	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٢,٠
٢,٠	٢,٠	٢,٤	٥,٤	٨,٤	٢,٦	٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	١,٧
٢,٠	٢,٠	٢,٢	٣,٣	٢,٥	٠,٢-	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٣
٢,٠	٢,١	٢,٥	٤,٩	٦,٦	٢,٥	٠,٦	١,٤	١,٩	١,٨	٠,٩	٢,١
٤,٠	٥,٩	٧,٩	٨,١	٩,٦	٥,٨	٥,٢	٥,١	٤,٩	٤,٤	٤,٣	٦,٠
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية<sup>٢</sup></b>											
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>											
٢,٨	٢,٧	٢,١	٢,٤	٣,٩	٢,٣	٣,٢	٣,٣	٢,٧	٢,٤	٢,٨	٤,٧
٦,٢	١١,١	١٦,٩	١٧,١	٢٥,٢	٩,٠	٥,١	٦,٥	٦,٣	٥,٦	٥,٦	٨,١
٣,٦	٨,٥	١٦,٨	١٤,٨	١٤,٢	٩,٩	٦,٥	٧,٦	٦,٧	٦,٣	٥,٤	٤,٨
٦,٣	١٠,٧	١٤,٦	١٥,٦	١٣,٤	١١,٩	١٠,٣	٧,٤	٩,٦	٧,٠	٥,٣	٨,٤
٧,٦	١٢,٣	١٨,١	١٧,٦	١٥,٢	١١,٦	١١,٢	٨,٧	٨,٤	١٠,٦	١٠,٠	٨,١
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>											
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي<sup>٣</sup></b>											
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>											
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>											
<b>المجموعات التحليلية</b>											
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>											
<b>الوقود</b>											
٧,٧	١٠,٥	١١,٩	١٢,٥	١٣,٥	١١,٦	٩,٤	٦,٥	٨,٣	٦,٣	٧,١	٨,١
٣,٦	٥,٤	٧,٥	٧,٦	٩,٢	٥,٢	٤,٧	٤,٩	٤,٥	٤,٢	٣,٩	٥,٧
٥,٦	١٩,٨	٤٨,٨	٣٨,١	٢٩,١	٢٢,٧	٢٠,٥	١٧,٩	١٤,٢	١١,٦	٦,٤	٦,٧
<b>غير الوقود</b>											
<b>منها: منتجات أولية<sup>٤</sup></b>											
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>											
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>											
٤,٨	٧,٦	١٠,٦	١١,٨	١٢,٩	٧,٦	٦,٣	٥,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٥	٦,٩
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>											
<b>حسب تجربة خدمة الدين</b>											
<b>الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨-٢٠٢٢</b>											
٦,٢	١٥,٧	٢٤,٣	٢٣,٤	٢٠,٨	١٥,٨	١٤,١	١١,٩	١٤,٣	١٥,١	١٠,٢	١٠,٥
<b>المجموعات الأخرى</b>											
<b>الاتحاد الأوروبي</b>											
٢,١	٢,٣	٢,٦	٦,٣	٩,٣	٢,٩	٠,٧	١,٤	١,٩	١,٦	٠,١	١,٨
٦,٥	١١,٦	١٤,٨	١٥,٠	١٣,٦	١٢,٩	١٠,٩	٧,٧	١٠,٦	٧,٠	٥,٠	٨,٢
<b>الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>											
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل</b>											
٣,٧	٥,٣	٧,٢	٧,٤	٩,١	٥,٢	٤,٦	٤,٨	٤,٦	٤,٠	٣,٩	٥,٨
٧,٢	١٣,٣	١٨,١	١٧,٤	١٦,٠	١٤,٣	١٣,٤	٩,٥	٩,٧	١٠,٠	٨,٩	٩,٠
<b>البلدان النامية منخفضة الدخل</b>											
<b>للتذكيرة</b>											
<b>معدل التضخم الوسيط</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٠	٢,١	٢,٥	٥,٣	٨,١	٢,٥	٠,٣	١,٤	١,٧	١,٦	٠,٤	١,٩
٣,٠	٣,٨	٤,١	٥,٩	٧,٩	٣,٩	٢,٧	٢,٦	٣,١	٣,٣	٢,٧	٤,٩
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية<sup>٢</sup></b>											

<sup>١</sup> باستثناء الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.  
<sup>٢</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.  
<sup>٣</sup> باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بفنزويلا والأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٤</sup> يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين<sup>١</sup>  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>			توقعات			متوسط										
توقعات			توقعات													
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦		
٢,٠	٢,٢	٣,١	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٤,٦	٧,٣	٣,١	-٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٧	١,٧	الاقتصادات المتقدمة	
١,٩	٢,٣	٣,٢	٢,١	١,٩	٣,٠	٤,١	٨,٠	٤,٧	١,٢	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٢,٠	الولايات المتحدة	
٢,٠	٢,٠	٢,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٥,٤	٨,٤	٢,٦	-٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	١,٧	منطقة اليورو <sup>٣</sup>	
٢,١	٢,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٦,٠	٨,٧	٣,٢	-٠,٤	١,٤	١,٩	١,٧	٠,٤	١,٦	ألمانيا	
١,٨	١,٥	٤,١	١,٨	١,٦	٢,٣	٥,٧	٥,٩	٢,١	-٠,٥	١,٣	٢,١	١,٢	٠,٣	١,٥	فرنسا	
١,٨	٢,١	٠,٥	٢,٠	٢,١	١,٣	٥,٩	٨,٧	١,٩	٠,١-	٠,٦	١,٢	١,٣	٠,١-	١,٨	إيطاليا	
١,٨	١,٩	٣,٣	٢,٠	١,٩	٢,٨	٣,٤	٨,٣	٣,٠	٠,٣-	٠,٨	١,٧	٢,٠	٠,٣-	١,٨	إسبانيا	
١,٨	٣,٣	١,٠	٢,٠	٢,٣	٣,٢	٤,١	١١,٦	٢,٨	١,١	٢,٧	١,٦	١,٣	٠,١	١,٦	هولندا	
٢,١	٢,٧	٠,٥	١,٩	٢,١	٤,٣	٢,٣	١٠,٣	٣,٢	-٠,٤	١,٢	٢,٣	٢,٢	١,٨	١,٩	بلجيكا	
١,٤	١,٥	٣,٢	٢,٠	١,٨	١,٧	٥,٢	٨,٠	٢,٤	٠,٤-	٠,٩	٠,٧	٠,٣	٠,٢-	٠,٩	أيرلندا	
٢,٦	١,٩	٥,٧	٢,١	٢,٥	٣,٠	٧,٧	٨,٦	٢,٨	١,٤	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٠	٢,٠	النمسا	
٢,٠	٢,٢	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٥	٥,٣	٨,١	٠,٩	٠,١-	٠,٣	١,٢	١,٦	٠,٦	١,٦	البرتغال	
٢,٠	٢,٨	٣,٧	٢,٠	٢,١	٢,٩	٤,٢	٩,٣	٠,٦	١,٣-	٠,٥	٠,٨	١,١	٠,٠	١,٧	اليونان	
١,٧	٢,١	١,٣	٢,٠	١,٩	١,٢	٤,٣	٧,٢	٢,١	-٠,٤	١,١	١,٢	٠,٨	٠,٤	٢,٠	فنلندا	
٤,٨	٢,٤	٦,٦	٢,٠	٥,١	٢,٨	١١,٠	١٢,١	٢,٨	٢,٠	٢,٨	٢,٥	١,٤	٠,٥-	٢,٠	الجمهورية السلوفاكية	
٢,٢	٣,٣	٥,٤	٢,٢	٢,٨	٤,٠	٨,٤	١٠,٧	٢,٧	٠,٠	٠,٨	١,٦	١,٣	٠,٦-	٢,٣	كرواتيا	
٢,٤	١,٩	٠,٦	٢,٤	٢,٤	٠,٩	٨,٧	١٨,٩	٤,٦	١,١	٢,٢	٢,٥	٣,٧	٠,٧	٣,٤	ليتوانيا	
٢,٧	١,٧	٤,٢	٢,١	٢,٧	٢,٠	٧,٤	٨,٨	١,٩	٠,١-	١,٦	١,٧	١,٤	٠,١-	٢,٠	سلوفينيا	
٢,٧	١,٩	٣,٢	٢,١	٢,٦	٢,٥	٢,٩	٨,٢	٣,٥	٠,٠	١,٧	٢,٠	٢,١	٠,٠	٢,١	لكسمبرغ	
١,٦	٢,٩	٠,٩	٢,٢	٢,٢	١,٤	٩,١	١٧,٢	٣,٢	٠,١	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٠,١	٤,٠	لاتفيا	
٢,٠	٢,٥	٤,٣	٢,٢	٢,٠	٣,٤	٩,١	١٩,٤	٤,٥	٠,٦-	٢,٣	٣,٤	٣,٧	٠,٨	٣,٧	إستونيا	
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٣,٩	٨,١	٢,٢	١,١-	٠,٥	٠,٨	٠,٧	١,٢-	١,٧	قبرص	
٢,٢	٢,٦	٣,٧	٢,٠	٢,٥	٢,٧	٥,٦	٦,١	٠,٧	٠,٨	١,٥	١,٧	١,٣	٠,٩	٢,٠	مالطة	
١,٨	١,٨	٢,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٣,٣	٢,٥	٠,٢-	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٣	اليابان	
٢,٠	٢,٥	٤,٠	٢,٠	٢,١	٢,٦	٧,٣	٩,١	٢,٦	-٠,٩	١,٨	٢,٥	٢,٧	٠,٧	٢,٥	المملكة المتحدة	
٢,٠	٢,١	٣,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٣,٦	٥,١	٢,٥	٠,٥	٠,٤	١,٥	١,٩	١,٠	٢,٥	كوريا	
١,٩	٢,٠	٣,٢	٢,٠	١,٩	٢,٤	٣,٩	٦,٨	٣,٤	-٠,٧	١,٩	٢,٣	١,٦	١,٤	١,٧	كندا	
٢,٦	٣,٠	٤,٠	٢,٥	٢,٣	٣,٣	٥,٦	٦,٦	٢,٨	٠,٩	١,٦	١,٩	٢,٠	١,٣	٢,٦	أستراليا	
١,٩	٢,٣	٢,٧	١,٥	١,٧	٢,١	٢,٥	٢,٩	٢,٠	٠,٢-	٠,٦	١,٤	٠,٦	١,٤	١,١	مقاطعة تايوان الصينية	
٢,١	٢,٢	٣,٧	٢,٠	٢,٢	٢,٦	٤,٨	٦,١	٢,٣	٠,٢-	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٥-	٢,٦	سويسرا	
١,٠	١,٢	١,٧	١,٠	١,٠	١,٣	٢,١	٢,٨	٠,٦	٠,٧-	٠,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٤-	٠,٣	سنغافورة	
٢,٠	١,٦	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,١	٥,٩	٨,١	٢,٧	-٠,٧	١,٧	٢,٠	١,٩	١,١	١,٤	السويد	
١,٩	٢,٥	٦,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٣	١٠,٧	١٥,١	٣,٨	٣,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	٠,٧	٢,١	الجمهورية التشيكية	
٢,٢	٢,٧	٤,٨	٢,٠	٢,٤	٣,٣	٥,٥	٥,٨	٣,٥	١,٣	٢,٢	٢,٨	١,٩	٣,٦	٢,٠	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	
٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٣	١,٧	٢,١	١,٩	١,٦	٠,٣	٢,٩	٢,٤	١,٥	٢,٤	٣,٢	إسرائيل <sup>٤</sup>	
٢,٦	٣,٤	٣,٠	٢,١	٣,٠	٣,١	٤,٢	٤,٤	١,٥	٠,٦-	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٠,٥-	٢,٠	النرويج	
٢,٠	٢,٣	٠,٥	٢,٠	٢,٢	١,٨	٣,٤	٨,٥	١,٩	٠,٣	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٠	١,٦	الدانمرك	
٢,٢	١,٩	٤,٧	٢,٠	٢,٢	٢,٧	٥,٧	٧,٢	٣,٩	١,٧	١,٦	١,٦	١,٩	٠,٦	٢,٢	نيوزيلندا	
١,٦	٢,٢	١,٩	١,٦	١,٩	١,٦	٢,٥	٦,٠	٢,٤	٠,٥-	٠,١	١,٣	١,٨	٠,٣-	٢,٢	بورتوريكو	
٢,٠	١,٥	١,٤	٢,٢	٢,٠	١,١	٠,٩	١,٠	٠,٥	٠,٨	٢,٨	٣,٠	١,٢	٢,٤	٥,١	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	
٢,٦	٥,٢	٧,٨	٢,٥	٢,٣	٦,٠	٨,٧	٨,٣	٤,٥	٢,٨	٣,٠	٢,٧	١,٨	١,٧	٥,٨	آيسلندا	
٢,٠	٣,٢	٤,٦	١,٧	٢,٥	٣,٦	٥,٦	٦,٢	١,٧	٠,١	٠,٥	١,٠	٢,٦	٠,٤-	١,٤	أندورا	
٢,٠	١,٣	٥,٩	٢,٠	٢,٠	١,٣	٥,٩	٥,٣	٢,١	٠,١-	٠,٥	١,٢	١,٠	٠,٦	٢,١	سان مارينو	
١,٩	٢,١	٣,١	٢,١	١,٩	٢,٦	٤,٧	٧,٣	٣,٣	٠,٨	١,٥	٢,١	١,٨	٠,٨	١,٧	للتذكيرة	
															الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.  
<sup>٢</sup> التغييرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.  
<sup>٣</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.  
<sup>٤</sup> راجع الملحوظات الخاصة بإسرائيل تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين<sup>١</sup>  
(التغير السنوي %)

	من ربع عام رابع إلى آخر <sup>٢</sup>														
	توقعات			توقعات			متوسط								
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>	٢,٩	٢,٤	١,٨	٢,٨	٢,٧	٢,١	٢,٤	٣,٩	٢,٣	٣,٢	٣,٣	٢,٧	٢,٤	٢,٨	٤,٧
بنغلاديش	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٥,٥	١٠,٧	٩,٧	٩,٠	٦,١	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٨	٥,٤	٥,٩	٧,٦
بوتان	٤,٧	٤,٨	٣,٩	٤,٠	٤,٧	٤,٦	٤,٦	٥,٩	٨,٢	٣,٠	٢,٨	٣,٧	٤,٣	٣,٣	٧,١
بروني دار السلام	١,٠	٠,٥	٠,٦	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٤	٣,٧	١,٧	١,٩	٠,٤-	١,٠	١,٣-	٠,٣-	٠,٥
كمبوديا	٢,١	٢,٠	٢,٧	٣,٠	٢,١	٠,٧	٢,١	٥,٣	٢,٩	٢,٩	١,٩	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٥,٧
الصين	٢,٠	١,٠	٠,٣-	٢,٠	١,٧	٠,٤	٠,٢	٢,٠	٠,٩	٢,٥	٢,٩	٢,١	١,٦	٢,٠	٢,٩
فيجي	٣,١	٤,٠	٥,١	٢,٨	٣,٢	٥,٢	٢,٣	٤,٣	٠,٢	٢,٦-	١,٨	٤,١	٣,٣	٣,٩	٣,٨
الهند	٤,٢	٤,٢	٥,٠	٤,٠	٤,١	٤,٤	٥,٤	٦,٧	٥,٥	٦,٢	٤,٨	٣,٤	٣,٦	٤,٥	٨,٠
إندونيسيا	٢,٥	٢,٣	٢,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٣,٧	٤,١	١,٦	٢,٠	٢,٨	٣,٣	٣,٨	٣,٥	٦,٧
كيريباتي	٢,٥	٤,٦	٢,١-	١,٨	٣,٠	٤,١	٩,٣	٥,٣	٢,١	٢,٦	١,٨-	٠,٦	٠,٤	١,٩	٢,٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٧,٧	١٦,٢	٢٤,٤	٣١,٤	٢٣,٧	٢٢,٠	٣١,٢	٢٢,٠	٣,٨	٥,١	٣,٣	٢,٠	٠,٨	١,٦	٤,٨
ماليزيا	٢,٥	٢,٨	٢,٥	٢,٠	٢,٥	٢,٨	٢,٥	٣,٤	٢,٥	١,١-	٠,٧	١,٠	٣,٨	٢,١	٢,٦
ملديف	٢,٤	٢,٥	١,٩	٢,٠	٤,٥	١,٥	٢,٦	٢,٦	٠,٢	١,٦-	١,٣	١,٤	٢,٣	٠,٨	٦,٢
جزر مارشال	٢,٠	٤,٥	٦,١	٢,٥	٣,٢	٤,٦	٧,٤	٢,٨	٣,٢	٠,٧-	٠,١-	٠,٨	٠,١	١,٥-	٣,٤
ميكرونيزيا	٣,٠	٣,٠	٤,٦	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٦,٢	٥,٠	١,٨	١,٠	٢,٢	١,٠	٠,١	٠,٩-	٣,٩
منغوليا	٩,٥	٧,٥	٧,٩	٦,٦	٩,٠	٦,٥	١٠,٣	١٥,٢	٧,٤	٣,٧	٧,٣	٦,٨	٤,٣	٠,٨	١٠,٩
ميانمار	١٢,٠	٢٠,٠	٢٥,٠	٧,٨	١٤,٢	٢٢,٠	٢٧,١	١٨,٤	٣,٦	٥,٧	٨,٦	٥,٩	٤,٦	٩,١	١٠,٤
ناورو	٤,٠	٥,٢	٣,٠	٢,٤	٤,٤	٤,٠	٤,٨	١,١	٢,٠	٠,٩	٤,١	١,١	٤,٥	٨,١	٤,٩
نيبال	٥,٤	٥,٧	٧,٤	٥,٤	٥,٢	٥,٦	٧,٨	٦,٣	٣,٦	٦,١	٤,٦	٤,١	٤,٥	٩,٩	٨,٧
بالاو	١,١	٣,٧	٩,٠	٢,٥	٢,٨	٤,٠	١٢,٤	١٣,٢	٠,٥-	٠,٧	٠,٤	٢,٤	١,١	١,٣-	٤,٠
بابوا غينيا الجديدة	٤,٨	٥,٠	٣,٩	٤,٥	٤,٨	٤,٤	٢,٣	٥,٣	٤,٥	٤,٩	٣,٩	٤,٤	٥,٤	٦,٧	٥,١
الفلبين	٢,٨	٣,٢	٣,٩	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٦,٠	٥,٨	٣,٩	٢,٤	٢,٤	٥,٣	٢,٩	١,٢	٣,٩
ساموا	٢,٢	٢,٠	١,٠٧	٣,٠	٣,٢	٣,٧	١٢,٠	٨,٧	٣,٠-	١,٥	٢,٢	٣,٧	١,٣	٠,١	٣,٧
جزر سليمان	٢,٨	٢,٨	٤,٣	٣,٣	٣,٠	٢,٩	٥,١	٥,٤	٠,٢	٢,٩	٢,٢	٣,٦	٠,٥	٠,٥	٦,٧
سري لانكا <sup>٣</sup>	...	...	...	...	...	...	...	٤٥,٢	٦,٠	٤,٦	٤,٣	٤,٣	٦,٦	٤,٠	٨,٢
تاييلند	١,٧	١,١	٠,٨-	٢,٠	١,٢	٠,٥	١,٢	٦,١	١,٢	٠,٨-	٠,٧	١,١	٠,٧	٠,٢	٢,٥
تيمور-ليشتي	٢,٠	٢,٨	٨,٧	٢,٠	٢,٢	٣,٣	٨,٤	٧,٠	٣,٨	٠,٥	٠,٩	٢,٣	٠,٥	١,٥-	٦,٠
تونغا	٢,٩	٥,٤	٧,٤	٣,٠	٣,٢	٤,٦	١٠,٢	٨,٥	١,٤	٠,٤	٣,٣	٦,٨	٧,٢	٠,٦-	٤,١
توفالو	٣,٣	٣,٩	١٣,٦	٣,٠	٣,٣	٣,٩	٧,٥	١١,٥	٦,٢	١,٩	٣,٥	٢,٢	٤,١	٣,٥	٢,٣
فانواتو	٢,٣	٣,٢	٧,٠	٢,٠	٢,٨	٤,٢	١١,٢	٦,٧	٢,٣	٥,٣	٢,٧	٢,٤	٣,١	٠,٨	٢,٥
فييت نام	٣,٥	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٥	٤,١	٣,٣	٣,٢	١,٨	٣,٢	٢,٨	٣,٥	٣,٥	٢,٧	٩,٣
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>	٨,٦	١٣,٨	١٧,٨	٦,٢	١١,١	١٦,٩	١٧,١	٢٥,٢	٩,٠	٥,١	٦,٥	٦,٣	٥,٦	٥,٦	٨,١
ألبانيا	٢,٦	٢,١	٣,٩	٣,٠	٢,٤	٢,٢	٤,٨	٦,٧	٢,٠	١,٦	١,٤	٢,٠	٢,٠	١,٣	٢,٥
بيلاروس	٦,٣	٦,٤	٥,٨	٥,٣	٦,٤	٦,٠	٥,٠	١٥,٢	٩,٥	٥,٥	٥,٦	٤,٩	٦,٠	١١,٨	٢٠,٢
البوسنة والهرسك	١,٦	٢,٩	٢,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٦,١	١٤,٠	٢,٠	١,١-	٠,٦	١,٤	٠,٨	١,٦-	٢,٠
بلغاريا	٢,٥	٢,٧	٥,٠	٢,٠	٢,٦	٢,٨	٨,٦	١٣,٠	٢,٨	١,٢	٢,٥	٢,٦	١,٢	١,٣-	٣,٥
هنغاريا	٣,٣	٤,١	٥,٥	٣,٠	٣,٥	٣,٨	١٧,١	١٤,٦	٥,١	٣,٣	٣,٤	٢,٨	٢,٤	٠,٤	٣,٨
كوسوفو	١,٩	١,٩	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٢,١	٤,٩	١١,٦	٣,٣	٠,٢	٢,٧	١,١	١,٥	٠,٢	٢,٦
مولدوفا	٥,٠	٥,٠	٤,٢	٥,٠	٥,٠	٥,٠	١٣,٤	٢٨,٦	٥,١	٣,٨	٤,٨	٣,٦	٦,٥	٦,٤	٧,٦
الجبل الأسود	٤,١	٤,١	٤,٣	١,٩	٣,٧	٤,٢	٨,٦	١٣,٠	٢,٤	٠,٢-	٠,٤	٢,٦	٢,٤	٠,٣-	٢,٩
مقدونيا الشمالية	٢,٠	٣,٠	٣,٦	٢,٠	٢,٣	٣,٣	٩,٤	١٤,٢	٣,٢	١,٢	٠,٨	١,٥	١,٤	٠,٢-	٢,٤
بولندا	٣,٥	٥,١	٦,٢	٢,٥	٤,٥	٣,٩	١١,٤	١٤,٤	٥,١	٣,٤	٢,٢	١,٨	٢,٠	٠,٧-	٢,٢
رومانيا	٣,٤	٤,٢	٦,٦	٣,٠	٣,٦	٥,٣	١٠,٤	١٣,٨	٥,٠	٢,٦	٣,٨	٤,٦	١,٣	١,٦-	٤,٤
روسيا	٤,٨	٧,٤	٧,٤	٤,٠	٥,٩	٧,٩	٥,٩	١٣,٧	٦,٧	٣,٤	٤,٥	٢,٩	٣,٧	٧,٠	٩,٤
صربيا	٣,٤	٣,٩	٧,٦	٣,٠	٣,٦	٤,٥	١٢,٤	١٢,٠	٤,١	١,٦	١,٨	٢,٠	٣,١	١,١	٧,٢
تركيا	٢٤,٠	٤٣,٠	٦٤,٨	١٥,٠	٣٣,٠	٦٠,٩	٥٣,٩	٧٢,٣	١٩,٦	١٢,٣	١٥,٢	١٦,٣	١١,١	٧,٨	٨,٣
أوكرانيا	٧,٥	٩,٠	٥,١	٥,٠	٩,٠	٥,٨	١٢,٩	٢٠,٢	٩,٤	٢,٧	٧,٩	١٠,٩	١٤,٤	١٣,٩	١٣,٤
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي<sup>٤</sup></b>	٦,٩	١٣,٢	١٧,٢	٣,٦	٨,٥	١٦,٨	١٤,٨	١٤,٢	٩,٩	٦,٥	٧,٦	٦,٧	٦,٣	٥,٤	٤,٨
أنغيوا وبربودا	٢,٠	٥,٤	٣,٣	٢,٠	٢,٨	٦,٠	٥,١	٧,٥	١,٦	١,١	١,٤	١,٢	٢,٤	٠,٥-	٢,١
الأرجنتين <sup>٢</sup>	٤٥,٠	١٣٩,٧	٢١١,٤	٨,٩	٦٢,٧	٢٢٩,٨	١٣٣,٥	٧٢,٤	٤٨,٤	٤٢,٠	٥٣,٥	٣٤,٣	٢٥,٧	...	...
أروبا	٢,١	٢,٧	٢,٣	٢,٠	٢,٣	٢,٣	٣,٤	٥,٥	٠,٧	١,٣-	٣,٩	٣,٦	١,٠-	٠,٩-	٢,١
جزر البهاما	١,٧	١,٣	١,٩	٢,٠	١,٦	١,١	٣,١	٥,٦	٢,٩	٠,٠	٢,٥	٢,٣	١,٥	٠,٣-	٢,١
بربادوس	٢,٤	٣,٠	٣,٢	٢,٤	٢,٤	٢,٦	٣,٢	٤,٥	١,٤	٠,٦	١,٧	٣,٠	٤,٤	١,٥	٤,٥
بليز	١,٣	٢,٦	٣,٧	١,٣	١,٨	٣,٣	٤,٤	٦,٣	٣,٢	٠,١	٠,٢	٠,٣	١,١	٠,٧	١,٦
بوليفيا	٤,٠	٦,٠	٢,١	٣,٨	٤,٢	٤,٣	٢,٦	١,٧	٠,٧	٠,٩	١,٨	٢,٣	٢,٨	٣,٦	٦,٢
البرازيل	٣,٣	٤,٣	٤,٦	٣,٠	٣,٦	٤,٣	٤,٦	٩,٣	٨,٣	٣,٢	٣,٧	٣,٧	٣,٤	٨,٧	٥,٧
شيلي	٣,٥	٤,٥	٣,٩	٣,٠	٤,٢	٣,٩	٧,٦	١١,٦	٣,٠	٣,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٣,٨	٣,٦
كولومبيا	٣,٥	٥,٧	٩,٣	٣,٠	٤,٥	٦,٧	١١,٧	١٠,٢	٣,٥	٢,٥	٣,٥	٣,٢	٤,٣	٧,٥	٤,٠

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين<sup>١</sup> (تابع)  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>		توقعات					متوسط								
توقعات		توقعات					متوسط								
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)<sup>٤</sup></b>															
٦,٩	١٣,٢	١٧,٢	٣,٦	٨,٥	١٦,٨	١٤,٨	١٤,٢	٩,٩	٦,٥	٧,٦	٦,٧	٦,٣	٥,٤	٤,٨	
٢,٦	٠,٩	١,٨	٣,٠	٢,٠	٠,٣-	٠,٥	٨,٣	١,٧	٠,٧	٢,١	٢,٢	١,٦	٠,٠	٦,٧	
٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٠	٢,١	٢,٨	٣,٥	٧,٧	١,٦	٠,٧-	١,٥	١,٠	٠,٣	٠,١	١,٧	
٤,٠	٣,٧	٣,٦	٤,٠	٤,٥	٣,٤	٤,٨	٨,٨	٨,٢	٣,٨	١,٨	٣,٦	٣,٣	١,٦	٥,٣	
١,٧	٢,٨	١,٣	١,٥	٢,٢	١,٩	٢,٢	٣,٥	٠,١	٠,٣-	٠,٣	٠,٢-	٠,٤	١,٧	٤,٢	
١,٨	٢,٠	١,٢	١,٨	١,٩	١,٠	٤,٠	٧,٢	٣,٥	٠,٤-	٠,١	١,١	١,٠	٠,٦	٢,٥	
١,٨	٢,٨	٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٧	٢,٦	١,٢	٠,٧-	٠,٦	٠,٨	٠,٩	١,٧	٢,٣	
٤,٠	٤,٠	٤,٢	٤,٠	٤,٢	٣,٦	٦,٢	٦,٩	٤,٣	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٤,٤	٤,٤	٥,٠	
٥,٥	٣,٥	٢,٠	٥,٧	٤,٥	٣,٧	٤,٥	٦,٥	٣,٣	١,٢	٢,١	١,٣	١,٩	٠,٨	٤,٢	
١٨,٧	٢٩,٠	٣١,٨	٧,٤	٢٠,٧	٢٦,٠	٤٤,١	٢٧,٦	١٥,٩	٢٢,٩	١٧,٣	١١,٤	١٠,٦	١١,٤	٦,٥	
٤,٥	٤,٧	٥,٢	٤,٠	٤,٦	٤,٦	٦,٧	٩,١	٤,٥	٣,٥	٤,٤	٤,٣	٣,٩	٢,٧	٦,٠	
٥,٠	٥,٣	٦,٩	٥,٠	٥,٠	٥,٨	٦,٥	١٠,٣	٥,٩	٥,٢	٣,٩	٣,٧	٤,٤	٢,٣	٩,٧	
٣,٢	٤,٥	٤,٧	٣,٥	٣,٨	٤,٧	٥,٥	٧,٩	٥,٧	٣,٤	٣,٦	٤,٩	٦,٠	٢,٨	٤,٠	
٤,٠	٤,٨	٥,٦	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٨,٤	١٠,٥	٤,٩	٣,٧	٥,٤	٤,٩	٣,٩	٣,٥	٨,١	
٢,٠	١,٣	١,٩	٢,٠	٢,٠	١,٣	١,٥	٢,٩	١,٦	١,٦-	٠,٤-	٠,٨	٠,٩	٠,٧	٣,٩	
٤,٠	٤,٠	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٣,٨	٤,٦	٩,٨	٤,٨	١,٨	٢,٨	٤,٠	٣,٦	٤,١	٥,٨	
٢,٠	٢,٤	٣,٢	٢,٠	١,٩	٢,٥	٦,٣	٧,٩	٤,٠	١,٨	٢,١	١,٣	٢,٨	٣,٦	٣,١	
٢,٠	٢,٣	١,٦	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٣,٦	٢,٧	١,٢	١,٢-	٠,٣-	١,٠-	٠,٧	٠,٧-	٢,٦	
١,٤	٠,٦	٢,١	٢,٠	١,٣	١,٣	٤,١	٦,٤	٢,٤	١,٨-	٠,٥	٢,٦	٠,١	٣,١-	٢,٦	
٢,٠	٣,٥	٤,٠	٢,٥	٢,١	٣,٨	٤,٦	٥,٧	١,٦	٠,٦-	٠,٩	٢,٣	٢,٢	٠,٢-	٢,٦	
١١,٣	١٢,٧	٢٢,٦	٥,٠	١٢,٨	١٩,١	٥١,٦	٥٢,٤	٥٩,١	٣٤,٩	٤,٤	٦,٩	٢٢,٠	٥٥,٥	٧,٣	
٢,٠	١,٨	٠,٧	١,٨	١,٩	١,٣	٤,٦	٥,٨	٢,١	٠,٦	١,٠	١,٠	١,٩	٣,١	٧,٥	
٥,٣	٥,٤	٥,١	٤,٥	٥,٤	٤,٩	٥,٩	٩,١	٧,٧	٩,٨	٧,٩	٧,٦	٦,٢	٩,٦	٧,٨	
٦٠,١	٦٠,٠	١٩٠,٠	...	٧١,٧	٥٩,٦	٣٢٧,٥	١٨٦,٥	١,٥٨٨,٥	٢,٣٥٥,١	١٩,٩٠٦,٠	٦٥,٣٧٤,١	٤٣٨,١	٢٥٤,٩	٣٦,٣	
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>															
٩,٣	١٢,٧	١٥,٤	٦,٣	١٠,٧	١٤,٦	١٥,٦	١٣,٤	١١,٩	١٠,٣	٧,٤	٩,٦	٧,٠	٥,٣	٨,٤	
...	...	٩,٠-	...	...	...	٧,٧-	١٠,٦	٧,٨	٥,٦	٢,٣	٠,٦	٥,٠	٤,٤	٦,٤	
٤,١	٥,٩	٧,٨	٤,٤	٥,٢	٥,٣	٩,٣	٩,٣	٧,٢	٢,٤	٢,٠	٤,٣	٥,٦	٦,٤	٤,٥	
٣,٩	١,٠	٠,٦-	٤,٠	٣,١	٠,٢	٢,٠	٨,٧	٧,٢	١,٢	١,٥	٢,٥	٠,٩	١,٤-	٥,٠	
٥,٠	٤,٦	٢,١	٤,٠	٤,٨	٢,١	٨,٨	١٣,٩	٦,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٣	١٢,٩	١٢,٤	٦,٨	
١,٨	١,٤	٠,٣-	٢,٠	١,٨	١,٤	٠,١	٣,٦	٠,٦-	٢,٣-	١,٠	٢,١	١,٤	٢,٨	٢,٤	
١,٦	١,٤	٣,٧	٢,٠	١,٥	١,٤	١,٤	٥,٢	١,٢	١,٨	٣,٣	٠,١	٠,٦	٢,٤	٣,٧	
١٦,٠	٢٧,٥	٣٥,٧	٥,٣	٢١,٢	٢٣,٣	٢٤,٤	٨,٥	٤,٥	٥,٧	١٣,٩	٢٠,٩	٢٣,٥	١٠,٢	١٠,٢	
٣,٥	١,٣	٠,٤	٣,٥	٢,٦	١,١	٢,٥	١١,٩	٩,٦	٥,٢	٤,٩	٢,٦	٦,٠	٢,١	٥,١	
٢٨,٠	٣٠,٠	٣٢,٢	٢٥,٠	٢٩,٥	٣١,٧	٤٠,٧	٤٥,٨	٤٠,٢	٣٦,٥	٣٤,٨	٢٦,٩	٨,٢	٦,٨	١٨,٩	
٣,٥	٣,٧	٤,٠	٣,٥	٣,٥	٣,٢	٤,٤	٥,٠	٦,٠	٠,٦	٠,٢-	٠,٤	٠,٢	٠,٥	٩,٣	
٢,٤	٢,٣	١,٦	٢,٥	٢,٤	٢,١	٢,١	٤,٢	١,٣	٠,٣	٠,٨	٤,٥	٣,٣	٠,٨-	٤,٤	
٦,٦	٨,٠	٩,٨	٥,٠	٧,٢	٨,٦	١٤,٦	١٥,٠	٨,٠	٦,٨	٥,٢	٦,٠	٧,٤	١٤,٦	٨,٣	
٢,٣	٢,٩	٣,٤	١,٧	٢,٤	٣,٠	٣,٦	٤,٠	٣,٤	٢,١	١,١	٠,٦	١,٦	٢,٩	...	
٥,٠	٥,٠	٧,٣	٥,٠	٥,٠	٥,١	١٠,٨	١٣,٩	١١,٩	٦,٣	١,١	١,٥	٣,٢	٠,٤	٩,٤	
...	...	١٩٢,٣	...	...	...	٢٢١,٣	١٧١,٢	١٥٤,٨	٨٤,٩	٢,٩	٦,١	٤,٥	٠,٨-	٣,٨	
٢,٣	٢,٣	١,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٢,٤	٤,٥	٢,٩	١,٥	٢,٩-	١,٤,٠	٢٥,٨	٢٥,٩	٥,٩	
٤,٠	٤,٠	١,٦	٤,٠	٤,٠	٢,٧	٤,٩	٩,٦	٣,٦	٢,٤	٢,٣	٣,١	٢,٣	١,٥	٤,٨	
٢,١	٢,٢	٣,٤	٢,٠	٢,٣	١,٧	٦,١	٦,٦	١,٤	٠,٧	٠,٢	١,٦	٠,٨	١,٥	١,٦	
١,٥	١,٠	٠,٦	٢,٥	١,٥	١,٣	٠,٩	٢,٥	١,٧	٠,٤-	٠,٥	٠,٧	١,٥	٠,٩	٣,٨	
١٠,٦	١٢,٦	٢٩,٤	٦,٥	٩,٥	٢٣,٤	٢٩,٢	١٢,٢	٨,٩	١٠,٧	٦,٨	٤,٧	٤,٨	٢,٩	١٠,٢	
١,٤	١,٠	١,٦	٢,٠	١,٤	١,٠	٣,١	٥,٠	٢,٣	٢,٥-	٠,٩-	٠,١	٠,٦	٢,٧	٤,٣	
١,٩	١,٧	٠,٤	٢,٠	١,٩	١,٧	٢,٣	٢,٥	٣,١	٣,٤	٢,١-	٢,٥	٠,٨-	٢,١	٣,٤	
٣,٩	٤,٥	٦,٦	٣,٥	٤,٢	٥,٠	٦,٢	٦,٨	٤,٦	٤,١	٤,٧	٤,٣	٤,٠	٠,٠	...	
٥٠,٩	٢٤٢,٢	١١٣,٣	٨,٤	١١٨,٩	٢٠٠,١	٧٧,٢	١٣٨,٨	٣٥٩,١	١٦٣,٣	٥١,٠	٦٣,٣	٣٢,٤	١٧,٨	٢٠,٠	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
٦,٥	٥,٣	٣,٨	٦,٥	٥,٩	٤,٥	٣,٧	٦,٦	٩,٠	٨,٦	٧,٨	٣,٨	٧,٣	٥,٩	٩,١	
٦,٤	٦,٧	٨,١	٩,١	٦,٧	٧,١	٩,٣	٨,٣	٥,٧	٥,٦	٦,٧	٧,٣	٥,٣	٣,٦	٤,٣	
٨,٠	٨,١	١,٤	٨,٠	٨,٠	٦,٣	١,٦-	١١,٢	١٩,٥	٦,١	٥,١	١٣,٣	٨,٠	٣,٦	٦,١	
٢,١	٢,٣	١,٦	٢,٥	٢,١	٢,٣	١,٦	٤,٨	٠,١-	٢,١-	١,٩-	٣,١	١,٦	٣,٧		
٧,٩	١٠,٤	٨,٨	٥,٠	٩,٤	١٠,٠	١٠,٠	١١,٤	١٠,٨	١٢,٩	١٤,٥	١٧,٥	١٣,٩	٨,٨	١١,٥	
...	...	١٥,٢	...	...	...	٥,٩	٣,٧	١,٢	٠,٧-	١,٦	٠,٢-	٠,٢	٠,٢-	٣,٢	
١٥,٠	٢٨,٠	١,٥-	١٠,٠	٢٠,٧	١٦,٣	٠,٩	٢٩,٥	٣١,٥	٢١,٧	١٥,٧	٣٣,٦	٣٠,٤	٢١,٣	١٢,٢	

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين<sup>١</sup> (تتمة)  
(التغير السنوي %)

	من ربيع عام رابع إلى آخر <sup>٢</sup>														
	توقعات			توقعات			متوسط								
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦
إفريقيا جنوب الصحراء	٩,٨	١٦,٣	١٨,١	٧,٦	١٢,٣	١٨,١	١٧,٦	١٥,٢	١١,٦	١١,٢	٨,٧	٨,٤	١٠,٦	١٠,٠	٨,١
أنغولا	١٨,٩	٢٨,٠	٢٠,٠	١٠,٠	٢١,٣	٢٨,٤	١٣,٦	٢١,٤	٢٥,٨	٢٢,٣	١٧,١	١٩,٦	٢٩,٨	٣٠,٧	١١,٥
بنن	٢,٠	٢,٠	٠,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٨	١,٤	١,٧	٣,٠	٠,٩-	٠,٨	١,٨	٠,٨-	٢,٦
بوتسوانا	٤,٥	٤,٤	٣,٥	٤,٥	٤,٥	٣,٨	٥,١	١٢,٢	٦,٧	١,٩	٢,٧	٣,٢	٣,٣	٢,٨	٧,٥
بوركينافاسو	٢,٠	٢,٦	١,٠	٢,٠	٢,٠	٢,١	٠,٧	١٤,١	٣,٩	١,٩	٣,٢-	٢,٠	١,٥	٠,٤	٢,١
بوروندي	٢٨,٧	٢٠,٤	٢٠,١	٨,٠	٢٥,٠	٢٠,٠	٢٧,٠	١٨,٩	٨,٣	٧,٣	٠,٧-	٢,٨-	١٦,٦	٥,٥	٩,٧
كابو فيردي	٢,٠	٢,٠	١,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٧	٧,٩	١,٩	٠,٦	١,١	١,٣	٠,٨	١,٤-	٢,٧
الكاميرون	٣,٤	٣,٧	٥,٩	٢,٥	٣,٥	٤,٤	٧,٤	٦,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٥	١,١	٠,٦	٠,٩	٢,٨
جمهورية إفريقيا الوسطى	٤,٢	٥,٠	٢,٣	٣,٠	٤,٦	٤,٧	٣,٠	٥,٦	٤,٣	٠,٩	٢,٨	١,٦	٤,٢	٤,٩	٥,١
تشاد	٣,٢	٤,٣	٤,٢	٣,٠	٣,٧	٤,٩	٤,١	٥,٨	٠,٨-	٤,٥	١,٠-	٤,٠	٠,٩-	١,٦-	٢,٦
جزر القمر	٣,٠	٤,٣	٤,٠	١,٩	١,٥	٤,٠	٨,٥	١٢,٤	٠,٠	٠,٨	٣,٧	١,٧	٠,١	٠,٨	٣,١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧,٠	١٣,٠	٢٣,٨	٧,٠	٩,٢	١٧,٨	١٩,٩	٩,٣	٩,٠	١١,٤	٤,٧	٢٩,٣	٣٥,٧	٣,٢	١٢,٨
جمهورية الكونغو	٣,٦	٤,٠	٥,٦	٣,٠	٣,٦	٤,٠	٤,٣	٣,٠	٢,٠	١,٤	٠,٤	١,٢	٠,٤	٣,٢	٣,٣
كويت ديفوار	٢,٥	٣,٠	٤,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٤	٥,٢	٤,٢	٢,٤	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٦	١,٩
غينيا الاستوائية	٢,٢	٣,٦	٣,٩	٢,١	٢,٨	٤,٠	٢,٥	٤,٩	٠,١-	٤,٨	١,٢	١,٣	٠,٧	١,٤	٤,٠
إريتريا <sup>٣</sup>	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	١,٣	١٤,٤-	١٣,٣-	٥,٦-	١٣,٤
إسواتيني	٤,٧	٤,٨	٤,٣	٤,٢	٤,٨	٤,٨	٤,٩	٤,٨	٣,٧	٣,٩	٢,٦	٤,٨	٦,٢	٧,٨	٦,٩
إثيوبيا	١٥,٠	٢٥,٣	٢٨,٧	١٣,٣	٢٣,٣	٢٣,٩	٣٠,٢	٣٣,٩	٢٦,٨	٢٠,٤	١٥,٨	١٣,٨	١٠,٧	٦,٦	١٦,٨
غابون	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٢	٢,١	٣,٦	٤,٣	١,١	١,٧	٢,٠	٤,٨	٣,٧	٢,١	١,٥
غامبيا	٨,١	١١,٥	١٧,٣	٥,٠	٩,٨	١٤,٤	١٧,٠	١١,٥	٧,٤	٥,٩	٧,١	٦,٥	٨,٠	٧,٢	٤,٩
غانا	٨,٠	١٥,٠	٢٣,٢	٨,٠	١١,٥	١٩,٥	٣٩,٢	٣١,٩	١٠,٠	٩,٩	٧,٢	٩,٨	١٢,٤	١٧,٥	١١,٧
غينيا	١٠,٨	١١,٥	٩,٣	٨,١	١٠,٢	١١,٠	٧,٨	١٠,٥	١٢,٦	١٠,٦	٩,٥	٩,٨	٨,٩	٨,٢	١٦,٠
غينيا-بيساو	٢,٠	٦,٠	٣,١	٢,٠	٢,٠	٤,٢	٧,٢	٧,٩	٣,٣	١,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٢-	٢,٧	٢,٤
كينيا	٥,٣	٤,٥	٦,٦	٥,٠	٥,٢	٥,١	٧,٧	٧,٦	٦,١	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٨,٠	٦,٣	٨,٢
ليسوتو	٥,٦	٦,٠	٦,٤	٥,٠	٦,١	٦,٧	٦,٣	٨,٣	٦,٠	٥,٠	٥,٢	٤,٨	٤,٤	٦,٦	٦,٠
ليبيريا	٥,٧	٦,٦	١,٠	٤,٨	٦,٠	٧,٧	١٠,١	٧,٦	٧,٨	١٧,٠	٢٧,٠	٢٣,٥	١٢,٤	٨,٨	٩,٣
مدغشقر	٧,٤	٨,٣	٧,٥	٦,٠	٧,١	٧,٤	٩,٩	٨,٢	٥,٨	٤,٢	٥,٦	٨,٦	٨,٦	٦,١	٨,٣
ملاوي	١٠,١	٢١,٩	٣٤,٥	٦,٥	١٥,٣	٣٠,٦	٢٨,٨	٢٠,٨	٩,٣	٨,٦	٩,٤	٩,٢	١١,٥	٢١,٧	١٤,٧
مالي	٢,٠	٢,٥	٠,٥-	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٢,١	٩,٧	٣,٨	٠,٥	٣,٠-	١,٩	٢,٤	١,٨-	٢,٥
موريشيوس	٣,٥	٣,٨	٣,٩	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٧,٠	١٠,٨	٤,٠	٢,٥	٠,٥	٣,٢	٣,٧	١,٠	٥,١
موزامبيق	٤,٥	٣,٦	٤,٣	٥,٥	٤,٣	٣,٥	٧,٠	١٠,٤	٦,٦	٥,٩	٥,٧	٣,٢	١٥,٨	١٨,٤	٧,٨
ناميبيا	٤,٥	٣,٩	٥,٣	٤,٥	٤,٥	٤,٦	٥,٩	٦,١	٣,٦	٢,٢	٣,٧	٤,٣	٦,١	٦,٧	٦,١
النيجر	٤,٧	٥,٠	٧,٢	٢,٠	٣,٦	٧,٨	٣,٧	٤,٢	٣,٨	٢,٩	٢,٥-	٢,٨	٠,٢	٠,٢	١,٨
نيجيريا	٢١,٠	٢٩,٠	٢٨,٩	١٤,٠	٢٥,٠	٣٢,٥	٢٤,٧	١٨,٨	١٧,٠	١٣,٢	١١,٤	١٢,١	١٦,٥	١٥,٧	١٠,٠
رواندا	٥,٠	٥,٠	٦,٤	٥,٠	٥,١	٤,٩	١٤,٠	١٣,٩	٠,٨	٧,٧	٢,٤	١,٤	٤,٨	٥,٧	٦,٦
سان تومي وبرينسيبي	١٠,٠	١٥,٧	١٧,١	٥,٠	١٠,٨	١٧,١	٢١,٢	١٨,٠	٨,١	٩,٨	٧,٧	٧,٩	٥,٧	٥,٤	١٤,٨
السنغال	١٣,٤-	٨,٠	٠,٨	٢,٠	٢,٠	١,٥	٥,٩	٩,٧	٢,٢	٢,٥	١,٠	٠,٥	١,١	١,٢	١,٨
سيشيل	٢,٨	١,٤	٢,٧-	٣,٣	٢,٥	٠,٨	١,٠-	٢,٦	٩,٨	١,٢	١,٨	٣,٧	٢,٩	١,٠-	٨,٢
سيراليون	١٤,٩	٢١,٠	٥٢,٢	٧,٥	١٨,٠	٣٦,٦	٤٧,٧	٢٧,٢	١١,٩	١٣,٤	١٤,٨	١٦,٠	١٨,٢	١٠,٩	٨,٠
جنوب إفريقيا	٤,٥	٣,٩	٥,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٧	٥,٩	٦,٩	٤,٦	٣,٣	٤,١	٤,٦	٥,٣	٦,٣	٦,١
جنوب السودان	١٧,٦	٢١٦,٤	٧٠,٣	٨,٠	٧٩,٣	١٢٠,٦	٤٠,٢	٣,٢-	٣٠,٢	٢٤,٠	٤٩,٣	٨٣,٤	٢١٣,٠	٣٤٦,١	...
تنزانيا	٤,٠	٣,٧	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٢	٣,٨	٤,٤	٣,٧	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٥,٣	٥,٢	٩,٢
توغو	١,٨	٢,٢	٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٧	٥,٣	٧,٦	٤,٥	١,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٢-	٠,٩	٢,٣
أوغندا	٥,١	٣,٥	٢,٦	٥,٠	٤,٤	٣,٥	٥,٤	٧,٢	٢,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	٥,٦	٥,٢	٨,٧
زامبيا	٧,٩	١٥,٠	١٣,١	٧,٠	١٢,١	١٤,٦	١٠,٩	١١,٠	٢٢,٠	١٥,٧	٩,٢	٧,٥	٦,٦	١٧,٩	٩,٤
زيمبابوي	٩,٧	٤٠٧,٨	٧٧٨,٨	٥,١	٢٣,٦	٦٣٥,٣	٦٦٧,٤	١٩٣,٤	٩٨,٥	٥٥٧,٢	٢٥٥,٣	١٠,٦	٠,٩	١,٦-	٠,٨

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

<sup>٢</sup> التغييرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

<sup>٣</sup> راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان والأرجنتين وإريتريا ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة<sup>١</sup>

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>												
٤,٧-	٥,٦-	٦,٢-	٥,٩-	٣,٩-	٨,٦-	١١,٦-	٣,٨-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٣-	٥,٢-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣-	٣,٢-	٠,٥	٠,٣	٠,٣-	١,٠-	٠,٩-	فجوة الناتج <sup>٢</sup>
٤,٨-	٥,٦-	٦,٠-	٦,١-	٥,٣-	٧,٧-	٨,١-	٣,٩-	٣,٣-	٣,٢-	٣,٠-	٤,٦-	الرصيد الهيكلي <sup>٢</sup>
<b>الولايات المتحدة</b>												
٦,٠-	٧,٣-	٧,٦-	٧,١-	٣,٩-	١١,٠-	١٣,٩-	٥,٨-	٥,٣-	٤,٨-	٤,٤-	٦,٦-	صافي الإقراض/الاقتراض <sup>٢</sup>
٠,١	٠,٤	٠,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٢,٧-	٠,٩	٠,٣	٠,٥-	٠,٨-	١,٠-	فجوة الناتج <sup>٢</sup>
٦,٠-	٧,٥-	٧,٧-	٧,٦-	٦,٥-	١٠,٥-	١٠,٦-	٦,١-	٥,٣-	٤,٧-	٤,١-	٥,٨-	الرصيد الهيكلي <sup>٢</sup>
١٠٩,٢	١٠١,٧	٩٨,٨	٩٥,٧	٩٣,٢	٩٧,٣	٩٧,٨	٨٢,٧	٨٠,٨	٨٠,١	٨١,٩	٦٧,٣	صافي الدين
١٣١,٧	١٢٤,١	١٢١,٠	١١٨,٧	١١٨,٦	١٢٤,٥	١٣١,٨	١٠٨,٠	١٠٦,٨	١٠٥,٥	١٠٦,٦	٩٠,٠	إجمالي الدين
<b>منطقة اليورو</b>												
٢,٧-	٣,١-	٣,١-	٣,٦-	٣,٥-	٥,١-	٧,٠-	٠,٦-	٠,٥-	١,٠-	١,٥-	٣,٣-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٠	٠,٤-	٠,٤-	٠,١-	٠,٥	١,٧-	٤,٧-	٠,٠	٠,٢-	٠,٦-	١,٨-	١,٢-	فجوة الناتج <sup>٢</sup>
٢,٧-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٥-	٣,٤-	٣,٩-	٣,٩-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٥-	٢,٤-	الرصيد الهيكلي <sup>٢</sup>
٧٦,٦	٧٤,٧	٧٣,٩	٧٣,٣	٧٤,٣	٧٦,٧	٧٨,٦	٦٨,٦	٧٠,٣	٧٢,٠	٧٤,٢	٦٦,٤	صافي الدين
٨٩,٠	٨٨,٤	٨٨,١	٨٧,٨	٨٩,٩	٩٤,٠	٩٦,٦	٨٣,٦	٨٥,٦	٨٧,٥	٨٩,٨	٨٢,٣	إجمالي الدين
<b>ألمانيا</b>												
٠,٥-	١,٧-	٢,٠-	٢,٦-	٢,١-	٣,٢-	٤,٤-	١,٣	١,٩	١,٣	١,١	٠,٩-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٠	١,١-	١,٢-	٠,٤-	٠,٥	١,١-	٣,١-	٠,٤	٠,٨	١,٠	٠,١	٠,٠	فجوة الناتج <sup>٢</sup>
٠,٥-	١,١-	١,٤-	٢,٤-	١,٨-	٢,٦-	٢,٩-	١,١	١,٦	١,١	١,٢	٠,٦-	الرصيد الهيكلي <sup>٢</sup>
٤٣,٣	٤٥,٧	٤٥,٦	٤٥,١	٤٦,١	٤٦,٠	٤٥,١	٣٩,٦	٤٢,٠	٤٤,٦	٤٨,٣	٥٥,٩	صافي الدين
٥٧,٨	٦٢,١	٦٢,٧	٦٢,٧	٦٤,٨	٦٧,٩	٦٧,٩	٥٨,٦	٦٠,٧	٦٤,٠	٦٧,٦	٧٢,٤	إجمالي الدين
<b>فرنسا</b>												
٥,٩-	٥,٩-	٦,٠-	٥,٥-	٤,٧-	٦,٦-	٨,٩-	٢,٤-	٢,٣-	٣,٤-	٣,٨-	٤,٨-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,١-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٩-	٠,٩-	٢,١-	٤,٥-	٠,٠	٠,٨	١,٥-	٢,٧-	٠,٩-	فجوة الناتج <sup>٢</sup>
٥,٨-	٥,٥-	٥,٥-	٤,٩-	٤,١-	٥,١-	٥,٩-	١,٤-	١,٦-	٢,٣-	٢,٠-	٤,٢-	الرصيد الهيكلي <sup>٢</sup>
١١٥,٩	١٠٧,١	١٠٤,١	١٠١,٧	١٠١,٠	١٠٠,٥	١٠١,٦	٨٩,٠	٨٩,٥	٨٩,٥	٨٩,٩	٧٤,٨	صافي الدين
١٢٤,١	١١٥,٣	١١٢,٣	١٠٩,٩	١١١,١	١١٢,٦	١١٤,٦	٩٧,٦	٩٨,١	٩٨,٤	٩٨,١	٨٢,٨	إجمالي الدين
<b>إيطاليا</b>												
٣,١-	٣,٨-	٤,٠-	٧,٢-	٨,١-	٨,٩-	٩,٤-	١,٥-	٢,٢-	٢,٥-	٢,٤-	٣,٢-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٣,٠-	٦,٥-	٢,٠-	٢,١-	٢,٧-	٤,٠-	٣,٢-	فجوة الناتج <sup>٢</sup>
٣,٣-	٤,٥-	٤,٤-	٨,٠-	٩,٢-	٨,٣-	٥,٤-	٠,٥-	١,٣-	١,٢-	٠,٦-	١,٦-	الرصيد الهيكلي <sup>٢</sup>
١٣٣,٤	١٢٨,٧	١٢٦,٦	١٢٤,١	١٢٦,٩	١٣٣,٤	١٤٠,٨	١٢١,٢	١٢١,٤	١٢٠,٨	١٢١,٠	١٠٨,٧	صافي الدين
١٤٢,٣	١٣٨,٧	١٣٦,٩	١٣٤,٦	١٣٨,١	١٤٥,٥	١٥٤,١	١٣٣,٦	١٣٤,٠	١٣٣,٦	١٣٤,١	١١٩,٦	إجمالي الدين
<b>اليابان</b>												
٤,٠-	٣,٠-	٦,١-	٤,٢-	٤,٤-	٦,١-	٩,١-	٣,٠-	٢,٥-	٣,١-	٣,٦-	٦,٣-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٩-	١,٦-	٢,٩-	٠,٧	١,٩	١,٠	٠,١	٠,١	فجوة الناتج <sup>٢</sup>
٤,١-	٣,١-	٦,٣-	٤,٣-	٤,٤-	٥,٤-	٨,١-	٣,٣-	٣,٠-	٣,٧-	٤,٤-	٦,٢-	الرصيد الهيكلي <sup>٢</sup>
١٥١,١	١٥٣,٩	١٥٥,٨	١٥٤,١	١٤٩,٨	١٥٦,٣	١٦٢,٠	١٥١,٧	١٥١,١	١٤٨,١	١٤٩,٥	١٢٥,٨	صافي الدين
٢٤٥,٠	٢٤٨,٧	٢٥١,٢	٢٤٩,٧	٢٥٦,٣	٢٥٢,٧	٢٥٨,٤	٢٣٦,٤	٢٣٢,٤	٢٣١,٣	٢٣٢,٤	٢٠٦,٩	إجمالي الدين <sup>٤</sup>
<b>المملكة المتحدة</b>												
٣,٣-	٣,٧-	٤,٣-	٦,٠-	٤,٧-	٧,٩-	١٣,١-	٢,٥-	٢,٣-	٢,٥-	٣,٣-	٦,٠-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٠	٠,٤-	٠,٤-	٠,١-	١,٩	٠,٥	٣,٥-	٠,٠	٠,٣-	٠,٣-	١,٣-	١,٦-	فجوة الناتج <sup>٢</sup>
٣,٣-	٣,٤-	٣,٠-	٤,٧-	٣,١-	٣,٣-	٠,٥	٢,٤-	٢,١-	٢,١-	٢,٣-	٤,٩-	الرصيد الهيكلي <sup>٢</sup>
٩٦,٤	٩٢,٤	٩١,٦	٩١,٥	٨٩,٨	٩١,٧	٩٣,١	٧٥,٨	٧٦,٦	٧٧,٢	٧٨,٨	٦٣,٢	صافي الدين
١٠٨,٣	١٠٣,٨	١٠١,٨	١٠٠,٠	٩٩,٦	١٠٥,١	١٠٥,٨	٨٥,٧	٨٦,٣	٨٦,٧	٨٧,٨	٧٠,٣	إجمالي الدين
<b>كندا</b>												
٠,٦-	١,٠-	٢,٠-	٠,٦-	٠,١	٢,٩-	١٠,٩-	٠,٠	٠,٤	٠,١-	٠,٥-	١,٢-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,١	٠,١-	٠,٥-	٠,٠	٠,٨	١,٤-	٣,٤-	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٩-	٠,٠	فجوة الناتج <sup>٢</sup>
٠,٧-	٠,٩-	١,٠-	٠,٦-	٠,٤-	١,٩-	٨,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣-	٠,٠	١,٢-	الرصيد الهيكلي <sup>٢</sup>
١٤,٦	١٤,٦	١٤,٤	١٣,١	١٥,٦	١٤,٣	١٦,١	٨,٧	١١,٧	١٢,٧	١٨,٠	٢٤,٩	صافي الدين
٩٦,٣	١٠٣,٢	١٠٦,١	١٠٧,٥	١٠٧,٤	١١٣,٥	١١٨,٢	٩٠,٢	٩٠,٨	٩٠,٩	٩٢,٤	٨١,٠	إجمالي الدين

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١ المنهجية المتبعة والاقتراضات المحددة لكل بلد. وتُحسب مجاميع بيانات المالية العامة لدى مجموعات البلدان باعتبارها مجموع القيم الدولارية للبلدان المنفردة ذات الصلة.  
<sup>١</sup> تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال. ومستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) معدلة لاستبعاد الالتزامات غير الممولة في نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.  
<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي الممكن.  
<sup>٣</sup> الأرقام المبلغ من جانب الهيئات الإحصائية الوطنية معدلة لاستبعاد البنود المتعلقة بتطبيق محاسبة الاستحقاق على نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.  
<sup>٤</sup> على أساس غير موحد.  
<sup>٥</sup> يشمل حصص المشاركة في رأس المال.

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات										
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٦-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٥	
<b>تجارة السلع والخدمات</b>												
<b>التجارة العالمية<sup>١</sup></b>												
٣,٤	٣,١	٠,٨	٥,٧	١٠,٨	٨,٥-	١,٢	٤,٠	٥,٥	٢,٢	٢,٧	٤,١	الحجم
												مخفّض الأسعار
٠,٦	١,١	٢,٦-	٦,٨	١٢,٧	١,٤-	٢,٥-	٥,٥	٤,٥	٤,٠-	١,٩	١,٠	بالدولار الأمريكي
٠,٢-	١,٣	٢,٤-	١٣,٧	١٠,٢	٢,٢-	٠,١-	٣,٣	٤,٨	٣,٣-	٢,٤	١,٥	بوحدة حقوق السحب الخاصة
<b>حجم التجارة</b>												
الصادرات												
٢,٧	٢,٥	١,٠	٥,٧	٩,٧	٨,٩-	١,٤	٣,٤	٥,٠	٢,٠	٢,٣	٣,٧	الاقتصادات المتقدمة
٤,٦	٤,٦	٠,٦	٤,٦	١٣,١	٦,٩-	٠,٩	٤,٢	٦,٣	٢,٨	٣,٤	٥,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الواردات												
٢,٤	٢,١	٠,٧-	٧,٢	١٠,١	٨,٤-	٢,٠	٣,٨	٤,٩	٢,٥	٢,٥	٣,٠	الاقتصادات المتقدمة
٤,٩	٤,٦	٣,٠	٤,٢	١٢,٠	٩,٥-	٠,٥-	٥,١	٧,١	١,٤	٣,١	٦,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
<b>معدلات التبادل التجاري</b>												
الاقتصادات المتقدمة												
٠,٠	٠,١	٠,٧	١,٧-	١,٠	١,٠	٠,٢	٠,٣-	٠,٣-	١,١	٠,٢	٠,٠	
٠,٠	٠,٧-	٠,٨-	١,٥	٠,٩	٠,٧-	١,٤-	١,١	١,٤	١,٥-	٠,٠	٠,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
<b>تجارة السلع</b>												
<b>التجارة العالمية<sup>١</sup></b>												
٣,٣	٢,٦	٠,٨-	٣,٢	١١,٢	٥,٢-	٠,٢	٣,٨	٥,٦	٢,٠	٢,٥	٣,٩	الحجم
												مخفّض الأسعار
٠,٤	٠,٨	٤,٠-	٨,٦	١٤,٣	٢,٦-	٣,٠-	٥,٨	٥,٠	٤,٧-	١,٩	٠,٩	بالدولار الأمريكي
٠,٣-	١,٠	٣,٨-	١٥,٧	١١,٧	٣,٤-	٠,٦-	٣,٦	٥,٣	٤,١-	٢,٣	١,٤	بوحدة حقوق السحب الخاصة
<b>أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي<sup>٢</sup></b>												
١,٢	١,٦	١,٦-	١٠,٣	٦,٦	٣,٢-	٠,٥	٢,١	٠,١	٥,٢-	١,١	١,٢	المصنوعات
١٠,٤-	٠,٩	١٦,٤-	٣٩,٢	٦٥,٨	٣٢,٠-	١٠,٤-	٢٩,٤	٢٢,٥	١٥,٠-	٣,٦	٠,٥-	النفط
٠,٢-	٢,٩	٥,٧-	٧,٩	٢٦,٧	٦,٦	٠,٧	١,٣	٦,٤	٠,٣-	٤,٣	٣,٤	السلع الأولية غير الوقود
٤,٥-	٥,٢-	٦,٨-	١٤,٨	٢٧,٠	١,٧	٣,١-	١,٢-	٣,٨	١,٥	٢,٤	٢,٦	المواد الغذائية
٨,٩-	٦٥,٥	٤,٠	١٤,١	٢٢,٤	٢,٤	٥,٧-	٩,٢-	٣,٨-	٣,٠-	٦,٠	٥,٢	المشروبات
١,٦	٣,٨	١٥,٦-	٥,٧	١٥,٥	٣,٤-	٥,٤-	٢,٠	٥,٤	٠,٢-	٠,٦	١,٦	المواد الخام الزراعية
١,٩-	٠,٢-	٢,٨-	٥,٦-	٤٦,٧	٣,٥	٣,٩	٦,٦	٢٢,٢	٥,٣-	٥,٧	٢,٥	المعادن
<b>أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة<sup>٢</sup></b>												
المصنوعات												
٠,٥	١,٨	١,٤-	١٧,٥	٤,٢	٤,٠-	٣,٠	٠,١-	٠,٤	٤,٦-	١,٦	١,٧	
١١,١-	١,١	١٦,٢-	٤٨,٢	٦٢,١	٣٢,٦-	٨,٢-	٢٦,٧	٢٢,٨	١٤,٥-	٤,١	٠,٠	النفط
٠,٩-	٣,١	٥,٤-	١٤,٩	٢٣,٩	٥,٧	٣,٢	٠,٨-	٦,٧	٠,٤	٤,٨	٤,٠	السلع الأولية غير الوقود
٥,٢-	٥,١-	٦,٥-	٢٢,٣	٢٤,١	٠,٩	٠,٧-	٣,٣-	٤,١	٢,٢	٢,٨	٣,١	المواد الغذائية
٩,٦-	٦٥,٩	٤,٢	٢١,٦	١٩,٧	١,٦	٣,٤-	١١,١-	٣,٥-	٢,٣-	٦,٥	٥,٨	المشروبات
٠,٩	٤,٠	١٥,٤-	١٢,٦	١٢,٩	٤,٢-	٣,١-	٠,١-	٥,٧	٠,٥	١,١	٢,١	المواد الخام الزراعية
٢,٦-	٠,٠	٢,٥-	٠,٦	٤٣,٤	٢,٦	٦,٤	٤,٤	٢٢,٥	٤,٧-	٦,٢	٣,٠	المعادن
<b>أسعار التجارة العالمية باليورو<sup>٢</sup></b>												
المصنوعات												
٠,٥	٠,٩	٤,٢-	٢٣,٨	٢,٨	٥,٠-	٦,١	٢,٥-	١,٩-	٤,٩-	١,٣	٢,٤	
١١,٠-	٠,١	١٨,٥-	٥٦,٣	٥٩,٩	٣٣,٣-	٥,٤-	٢٣,٦	٢٠,٠	١٤,٨-	٣,٨	٠,٧	النفط
٠,٩-	٢,١	٨,١-	٢١,٢	٢٢,٢	٤,٥	٦,٢	٣,٢-	٤,٣	٠,٠	٤,٤	٤,٦	السلع الأولية غير الوقود
٥,٢-	٥,٩-	٩,١-	٢٩,٠	٢٢,٤	٠,٢-	٢,٣	٥,٦-	١,٧	١,٨	٢,٥	٣,٨	المواد الغذائية
٩,٦-	٦٤,٣	١,٣	٢٨,٢	١٨,١	٠,٥	٠,٥-	١٣,٢-	٥,٧-	٢,٧-	٦,١	٦,٥	المشروبات
٠,٩	٣,١	١٧,٧-	١٨,٨	١١,٣	٥,٢-	٠,٢-	٢,٥-	٣,٣	٠,١	٠,٨	٢,٧	المواد الخام الزراعية
٢,٦-	١,٠-	٥,٢-	٦,٠	٤١,٥	١,٥	٩,٦	١,٩	١٩,٧	٥,٠-	٥,٩	٣,٦	المعادن

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)

(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٥-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦
<b>تجارة السلع (تتمة)</b>											
<b>حجم التجارة</b>											
<b>الصادرات</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٧	١,٧	٠,٦-	٣,٥	١,٠	٦,٦-	٠,٥	٣,٠	٤,٧	١,٦	٢,٠	٣,٣
٤,٤	٤,٤	٠,١-	٠,٩	١٢,٢	١,٤-	٠,٥-	٣,٨	٦,٦	٢,٦	٣,٢	٥,٠
٦,٨	١,٥	٠,٦	٥,٠	٤,٧	٨,٢-	٣,٣-	٠,١-	١,٧	١,١	٠,٩	٢,٦
٤,٠	٥,٠	٠,٢-	٠,٢	١٣,٢	٠,٢-	٠,٠	٤,٦	٧,٥	٢,٩	٣,٦	٥,٦
<b>الاقتصادات النامية</b>											
<b>المصدرة للوقود</b>											
<b>المصدرة لغير الوقود</b>											
<b>الواردات</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٣	١,٦	٣,٠-	٤,٩	١١,٢	٦,٠-	٠,٦	٣,٩	٤,٦	٢,٠	٢,١	٢,٨
٤,٥	٣,٦	١,٤	٢,٣	١١,٩	٥,٦-	٠,١-	٥,٠	٧,٤	١,٩	٣,٢	٦,٤
٤,٢	٤,٢	٨,٢	١٠,٣	١,٢	١٢,٠-	٢,٨	٣,٢-	٠,٧-	٧,٨-	٠,٥	٦,٨
٤,٦	٣,٦	٠,٧	١,٥	١٣,٢	٤,٧-	٠,٤-	٦,١	٨,٧	٣,٦	٣,٦	٦,٣
<b>الاقتصادات النامية</b>											
<b>المصدرة للوقود</b>											
<b>المصدرة لغير الوقود</b>											
<b>مخفضات الأسعار بوحدة حقوق السحب الخاصة</b>											
<b>الصادرات</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,٠	١,٢	٢,٤-	١٢,٩	١٠,٣	٢,١-	١,٣-	٢,٩	٤,٤	٢,١-	٢,٢	٠,٨
١,١-	٠,٤	٦,١-	١٩,٤	١٥,٢	٥,٦-	٠,٣	٥,٠	٧,٢	٦,٩-	٢,٤	٢,٨
٥,٤-	٠,٢	١١,٧-	٣٨,١	٣٨,٠	٢٠,٨-	٤,٠-	١٤,٨	١٦,١	١٠,٥-	٣,٨	١,٤
٠,٤-	٠,٤	٥,٠-	١٦,٥	١٢,٠	٢,٨-	١,٢	٣,١	٥,٦	٦,٢-	٢,٢	٣,١
<b>الاقتصادات النامية</b>											
<b>المصدرة للوقود</b>											
<b>المصدرة لغير الوقود</b>											
<b>الواردات</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,٢	١,٠	٣,١-	١٥,٤	٩,٣	٣,٣-	١,٤-	٣,٣	٤,٧	٣,٤-	٢,١	٠,٨
٠,٨-	١,٧	٤,٣-	١٦,٥	١٤,٢	٢,٠-	٠,٦	٣,٨	٥,٧	٥,٥-	٢,٧	٢,٤
١,٣	٣,٧	٠,٦-	١٦,١	١١,٦	٠,٩-	٣,٣	٢,٠	٣,٥	٣,٢-	٣,٥	٢,٩
١,١-	١,٤	٤,٧-	١٦,٦	١٤,٦	٣,٣-	٠,٣	٤,١	٦,٠	٥,٨-	٢,٥	٢,٣
<b>الاقتصادات النامية</b>											
<b>المصدرة للوقود</b>											
<b>المصدرة لغير الوقود</b>											
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,١-	٠,٢	٠,٨	٢,٢-	٠,٩	١,٢	٠,١	٠,٤-	٠,٣-	١,٣	٠,١	٠,١-
٠,٣-	١,٣-	١,٩-	٢,٤	٠,٨	٢,٧-	٠,٣-	١,١	١,٤	١,٦-	٠,٢-	٠,٤
<b>الاقتصادات النامية</b>											
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>											
١,٥	٢,١-	١,٧-	٠,٦	٧,٠-	٠,٦	١,٢	٢,٤-	٣,٤-	٠,٢	١,٣-	٠,٦
٠,٣-	١,٨	٢,٣-	٣,٦	٧,٨	٤,٣-	٠,٤	٤,٣	٣,٤	٥,٦-	٠,٨	٠,٥
١,٥-	١,٧-	٦,٩	٣,٤-	٤,٨	٢,٣	٠,٧-	٠,٧-	٤,٥	٠,٩	١,١	٠,٥
٥,٦-	٢,٧-	٩,٠-	١٥,٦	٢٠,٩	١٧,٨-	٥,٥-	١٠,٧	١٠,٣	٥,٧-	٠,٤	١,٥-
٠,٨	٢,٤	٦,٧-	٠,٦-	٩,٢	٠,٨	١,٨-	٣,٧	٩,٧	٠,٩-	١,٥	١,٠
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>											
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>											
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>											
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>											
<b>المجموعات التحليلية</b>											
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>											
<b>الوقود</b>											
٦,٦-	٣,٤-	١١,٢-	١٩,٠	٢٣,٧	٢٠,١-	٧,١-	١٢,٥	١٢,١	٧,٦-	٠,٢	١,٤-
٠,٨	١,٠-	٠,٣-	٠,١-	٢,٢-	٠,٥	٠,٩	٠,٩-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٨
<b>غير الوقود</b>											
<b>للتذكيرة</b>											
<b>الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية</b>											
<b>السلع والخدمات</b>											
٣٣,٥٤٢	٣٢,٦٦٣	٣٠,٩٦٣	٣١,٥٥٢	٢٨,١١٩	٢٢,٤١٣	٢٤,٨١٩	٢٥,٢٠٩	٢٣,٠١٢	٢٠,٨٣٨	٢٧,٢٧٣	٢٠,٠٤٠
٢٤,٨١٠	٢٣,٩٢٢	٢٣,١٣٣	٢٤,٢٨٧	٢١,٨٤٦	١٧,١٩٢	١٨,٥٦٤	١٩,١٣٢	١٧,٤٧٧	١٥,٧٤٨	٢٠,٦١١	١٥,٧٩٦
١٠,٤-	٠,٩	١٦,٤-	٣٩,٢	٦٥,٨	٣٢,٠-	١٠,٤-	٢٩,٤	٢٢,٥	١٥,٠-	٣,٦	٠,٥-
٧٢,٨٤	٨١,٢٩	٨٠,٥٩	٩٦,٣٦	٦٩,٢٥	٤١,٧٧	٦١,٤٣	٦٨,٥٣	٥٢,٩٨	٤٣,٢٦	٦٦,٨٣	٨٣,٣٦
١,٢	١,٦	١,٦-	١,٠,٣	٦,٦	٣,٢-	٠,٥	٢,١	٠,١	٥,٢-	١,١	١,٢
<b>متوسط سعر النفط<sup>٣</sup></b>											
<b>بالدولار الأمريكي للبرميل</b>											
<b>قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات<sup>٤</sup></b>											

<sup>١</sup> متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير في الصادرات والواردات العالمية.

<sup>٢</sup> على النحو الذي يمثل، على الترتيب، مؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة، والتي تشكل ٨٢٪ من الأوزان التوجيهية لتجارة هذه الاقتصادات (صادرات السلع)؛ ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

<sup>٣</sup> النسبة المئوية للتغير في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

<sup>٤</sup> النسبة المئوية للتغير في المصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

**الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية**  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤									
٤٩٧,٣	٢٥١,٥	٢٢٦,٥	١٣٩,٠	٢٣٦,٧-	٤٥٦,٨	١٣٥,٧	٣٨٧,٣	٣٨٣,٥	٤٦٦,٣	٣٦٦,٩	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٧٤٦,٥-	٩٣٣,٩-	٩٤٨,٦-	٩٠٥,٤-	١,٠١٢,١-	٨٦٨,٠-	٦٠١,٢-	٤٤١,٨-	٤٣٩,٨-	٣٦٧,٦-	٣٩٦,٢-	الولايات المتحدة
٤٥٣,٢	٤١٣,٦	٤١٨,٨	٢٤٨,٥	٤٥,٠-	٣٦٧,٧	٢١٩,٥	٣٢١,٥	٣٨٩,١	٤٠٠,٣	٣٦٠,٢	منطقة اليورو
٣١٠,٥	٣١٣,٤	٣١١,٧	٢٧٨,٧	١٧٣,٥	٣١١,٨	٢٥٣,٩	٣١٧,٨	٣١٦,٢	٢٨٩,١	٢٩٩,٠	ألمانيا
٤,٥-	٣,٩-	٢,٩	٣٠,٤-	٣٢,٨-	٨,٢	٥٤,٣-	١٦,٢	١٩,٤-	١٤,٢-	١٣,٠-	فرنسا
٦٨,٣	٣٥,٠	٢٥,٧	٠,٣-	٣٦,٨-	٤٥,٨	٧١,٧	٦٣,٨	٥٢,٥	٤٨,١	٤٦,٤	إيطاليا
٤٧,٣	٥٨,٧	٥٨,٢	٤٣,٠	٥,١	١١,٣	١٠,٢	٢٩,٩	٢٦,٩	٣٦,٩	٣٩,١	إسبانيا
١٥٦,٨	١٥٨,٧	١٥٤,٠	١٥٠,٠	٩٠,٠	١٩٦,٢	١٤٩,٩	١٧٦,٣	١٧٧,٨	٢٠٣,٥	١٩٧,٨	اليابان
١٠٧,٣-	١٠٥,٥-	١٠٠,٠-	٦٦,٣-	٦٥,٧-	١٣,٧-	٧٩,٢-	٧٦,٧-	١١٢,٩-	٩٣,٧-	١٤٧,٠-	المملكة المتحدة
٧٣,٠-	٢٩,٤-	٢١,٢-	١٥,٥-	٧,٩-	٠,٣	٣٣,٤-	٣٤,١-	٤١,٠-	٤٦,٢-	٤٧,٢-	كندا
٦٢١,٣	٥٥٧,٤	٥٥٣,٢	٥٣١,٧	٥٨٩,٣	٥٩٠,٨	٣٧٧,١	٣٣٩,٧	٣٢٧,٩	٣٢٥,٦	٣٢٣,٩	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>
٩٨,٩-	١٢٦,٩	١٧٣,٤	٢٧٨,٨	٧٠٦,٣	٣٨٥,٤	١٤٦,٦	٠,١	٥٢,٤-	٢٤,٥-	١١٠,٣-	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
											<b>المجموعات الإقليمية</b>
١٣٥,٣	٢٦٠,١	٢٢١,٨	٢٤٧,٣	٣٣٦,٥	٢٨٨,٦	٣٢٠,٥	٩٣,٧	٥٣,٢-	١٦٤,١	٢٠٩,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٥٦,٠-	٤٢,٤-	١٥,٨-	٢٤,١-	١٣٠,٦	٧٠,٥	٢,٨	٥٣,٥	٦٨,٣	٢٠,٢-	٥,٨-	أوروبا الصاعدة والنامية
٩٨,٦-	٧٧,٦-	٦٠,٦-	٦٩,٥-	١٢٦,٠-	٩١,٩-	٩,٣-	١٠٧,٩-	١٤٥,٠-	٩٨,٢-	١٠٨,٥-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٨,٩-	٤٢,٣	٨٧,١	١٧٦,٧	٤٠٩,١	١٣٦,٠	١٢٢,٨-	١٥,٥	١١٢,٦	٣٧,٧-	١٥٢,١-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٦٠,٧-	٥٥,٥-	٥٨,٩-	٥١,٦-	٤٣,٩-	١٧,٨-	٤٤,٦-	٥٤,٧-	٣٥,١-	٣٢,٦-	٥٣,٣-	إفريقيا جنوب الصحراء
											<b>المجموعات التحليلية</b>
											<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
٥٧,٥	١١٤,٢	١٧٠,٠	٢٣٦,٩	٥٠٩,٧	١٩٤,٨	١٠١,٠-	٦٩,٤	٢٠٤,٣	٤٢,٣	١٠٢,٦-	الوقود
١٥٣,٣-	١٥,٩	٧,٠	٤٤,٨	١٩٨,٧	١٩٢,٤	٢٤٩,٦	٦٧,٦-	٢٥٤,٦-	٦٤,٧-	٥,٥-	غير الوقود
٤٢,٣-	٣٣,٥-	٣١,٤-	٥٥,٩-	٦٣,١-	١٣,٩-	٠,٨-	٤٤,٨-	٧٢,٣-	٦٠,٢-	٤٧,٨-	منها: منتجات أولية
											<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
٥٣٢,٨-	٣٩٥,٩-	٣٤٣,٤-	٢٦٤,٥-	٤٥٠,٠-	٣٠٢,٤-	١٣١,٨-	٣٠٦,٠-	٣٩١,٣-	٣٠٧,٣-	٢٧٦,٤-	اقتصادات المركز والمدن الصافي
											<b>اقتصادات المركز والمدن الصافي حسب</b>
											<b>تجريبية خدمة الدين</b>
٦٤,٤-	٨٥,٢-	٧٨,٩-	٤٨,٦-	٣٨,٨-	٣٨,٩-	٣٤,٣-	٥٢,٦-	٥٣,٠-	٦٤,٢-	٧٧,٤-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
											للتذكيرة
٣٩٨,٤	٣٧٨,٤	٤٠٠,٠	٤١٧,٨	٤٦٩,٦	٨٤٢,٢	٢٨٢,٤	٣٨٧,٣	٣٣١,٠	٤٤١,٨	٢٥٦,٦	<b>العالم</b>
٦٨٥,٩	٦٥٥,١	٦٤٨,٣	٥١١,٨	١٧٠,٦	٥٨٤,٦	٣٨٥,٤	٤٦٤,٩	٤٨٥,٦	٤٧٥,٦	٤٧٠,٥	الاتحاد الأوروبي
١٦,١	٥٩,٧	٩٧,٧	١٩٢,٦	٣٩٨,٠	١٣٦,٥	١٠٦,٨-	٣٤,٤	١٢٩,٤	١٨,٦-	١٢٧,٩-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١١,٢-	٢٠٤,٧	٢٥٣,٧	٣٦٠,٦	٨١٠,١	٤٥٤,٢	٢١١,١	٦٧,٦	٧,١	٨,٠	٦٦,٤-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٨٧,٦-	٧٧,٩-	٨٠,٣-	٨١,٧-	١٠٣,٨-	٦٨,٧-	٦٤,٥-	٦٧,٦-	٥٩,٦-	٣٢,٥-	٤٣,٩-	البلدان النامية منخفضة الدخل

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تابع)  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤									
٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٤-	٠,٨	٠,٣	٠,٧	٠,٧	١,٠	٠,٨	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٢,١-	٣,١-	٣,٣-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٧-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	٢,١-	الولايات المتحدة
٢,٣	٢,٤	٢,٦	١,٦	٠,٣-	٢,٥	١,٧	٢,٤	٢,٨	٣,١	٣,٠	منطقة اليورو
٥,٦	٦,٤	٦,٦	٦,٢	٤,٢	٧,٢	٦,٥	٨,٠	٧,٨	٧,٧	٨,٥	ألمانيا
٠,١-	٠,١-	٠,١	١,٠-	١,٢-	٠,٣	٢,١-	٠,٦	٠,٧-	٠,٥-	٠,٥-	فرنسا
٢,٥	١,٤	١,١	٠,٠	١,٧-	٢,١	٣,٨	٣,٢	٢,٥	٢,٤	٢,٥	إيطاليا
٢,٢	٣,٢	٣,٤	٢,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,١	إسبانيا
٣,١	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٢,١	٣,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	اليابان
٢,٥-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٠-	٢,١-	٠,٤-	٢,٩-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٥-	٥,٤-	المملكة المتحدة
٢,٦-	١,٣-	١,٠-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	كندا
٥,٦	٥,٩	٦,١	٦,١	٦,٨	٦,٨	٥,١	٤,٦	٤,٣	٤,٥	٤,٨	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>
٠,٢-	٠,٣	٠,٤	٠,٦	١,٧	١,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٠,٤-	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
											<b>المجموعات الإقليمية</b>
٠,٤	٠,٩	٠,٨	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٨-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٥-	٢,٧	١,٦	٠,١	١,٤	١,٨	٠,٦-	٠,٢-	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٢-	١,١-	٠,٩-	١,١-	٢,٢-	١,٨-	٠,٢-	٢,١-	٢,٧-	١,٨-	٢,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٣-	٠,٨	١,٧	٣,٧	٨,٤	٣,٤	٣,٦-	٠,٤	٢,٩	١,٠-	٤,٢-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٢,٤-	٢,٩-	٣,٢-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٠-	٢,٠-	٣,٥-	إفريقيا جنوب الصحراء
											<b>المجموعات التحليلية</b>
											<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
١,٠	٢,٦	٣,٩	٥,٦	١١,٤	٥,٤	٣,٣-	١,٩	٥,٥	١,٢	٣,١-	الوقود
٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٠	غير الوقود
١,٥-	١,٤-	١,٤-	٢,٥-	٢,٩-	٠,٧-	٠,٠	٢,٤-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٦-	منها: منتجات أولية
											<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
٢,٠-	٢,٠-	١,٨-	١,٥-	٢,٧-	٢,٠-	١,٠-	٢,١-	٢,٨-	٢,٢-	٢,٢-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب</b>
											<b>تجارية خدمة الدين</b>
٢,٧-	٤,٩-	٤,٥-	٢,٨-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٤-	٣,٦-	٣,٨-	٤,٨-	٥,٧-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
											للتذكيرة
٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٩	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٣	<b>العالم</b>
٢,٩	٣,٢	٣,٣	٢,٨	١,٠	٣,٣	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٣,٢	٣,٤	الاتحاد الأوروبي
٠,٣	١,٥	٢,٥	٥,١	١٠,١	٤,٢	٣,٩-	١,١	٤,١	٠,٦-	٤,٣-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٠	٠,٤	٠,٦	٠,٩	٢,٠	١,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٢,٧-	٣,٤-	٣,٦-	٣,٥-	٤,٥-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٣-	٣,١-	١,٨-	٢,٥-	البلدان النامية منخفضة الدخل

**الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تتمة)**  
(% من صادرات السلع والخدمات)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤									
٢,١	١,٢	١,١	٠,٧	١,٢-	٢,٦	١,٠	٢,٥	٢,٤	٣,٢	٢,٧	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
١٩,٠-	٢٨,٢-	٢٩,٨-	٢٩,٥-	٣٣,٣-	٣٣,٨-	٢٧,٨-	١٧,٣-	١٧,٣-	١٥,٤-	١٧,٧-	الولايات المتحدة
...	...	...	٥,٤	١,٠-	٨,٧	٦,٣	٨,٤	١٠,١	١١,٢	١١,١	منطقة اليورو
١٢,٦	١٤,١	١٤,٤	١٣,١	٨,٣	١٥,٣	١٥,٠	١٧,٣	١٦,٨	١٦,٦	١٨,٧	ألمانيا
٠,٤-	٠,٤-	٠,٣	٢,٩-	٣,٢-	٠,٩	٧,٣-	١,٨	٢,١-	١,٧-	١,٧-	فرنسا
٧,٤	٤,٢	٣,٢	٠,٠	٥,٠-	٦,٧	١٣,١	١٠,٢	٨,١	٨,١	٨,٥	إيطاليا
٥,٧	٨,٦	٨,٩	٧,٠	٠,٩	٢,٣	٢,٦	٦,١	٥,٤	٨,٠	٩,٤	إسبانيا
١٥,٢	١٧,٠	١٧,٠	١٦,٣	٩,٧	٢١,٣	١٨,٩	١٩,٥	١٩,١	٢٣,٢	٢٤,٤	اليابان
٨,٦-	٩,٤-	٩,١-	٦,٢-	٦,٣-	١,٥-	٩,٩-	٨,٥-	١٢,٤-	١١,٣-	١٨,٨-	المملكة المتحدة
٨,١-	٣,٩-	٢,٩-	٢,٢-	١,١-	٠,٠	٦,٨-	٦,٠-	٧,٤-	٨,٩-	٩,٨-	كندا
٩,٠	٩,٧	١٠,١	١٠,٢	١٠,٨	١١,٩	٩,٧	٨,١	٧,٦	٨,١	٨,٨	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>
٠,٧-	٠,٩	١,٤	٢,٣	٥,٦	٣,٥	١,٨	٠,١-	٠,٧-	٠,٣-	١,٤-	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
											<b>المجموعات الإقليمية</b>
١,٧	٤,٠	٣,٦	٤,٢	٥,٥	٥,١	٧,٣	٢,١	١,٢-	٤,٠	٥,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٣-	٢,١-	٠,٨-	١,٣-	٦,٧	٤,٠	٠,٢	٣,٦	٤,٦	١,٥-	٠,٥-	أوروبا الصاعدة والنامية
٤,٧-	٤,٤-	٣,٥-	٤,٢-	٧,٦-	٦,٦-	٠,٩-	٨,٦-	١١,٣-	٨,٣-	١٠,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٠-	١,٧	٤,١	٨,٦	١٨,٧	٨,٦	١٠,٧-	٠,٧	٦,٥	٣,١-	١٢,٦-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٩,١-	١٠,٢-	١١,٥-	١٠,٧-	٨,٥-	٤,٠-	١٣,٣-	١٣,٣-	٨,٣-	٨,٨-	١٦,٧-	إفريقيا جنوب الصحراء
											<b>المجموعات التحليلية</b>
											<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
٢,٢	٥,٥	٨,٦	١٢,٢	٢٤,٠	١٢,٨	٩,٢-	٤,٥	١٢,٥	٢,٩	٨,٧-	الوقود
١,٢-	٠,١	٠,١	٠,٥	١,٩	٢,١	٣,٥	٠,٩-	٣,٣-	٠,٩-	٠,١-	غير الوقود
٥,١-	٤,٩-	٥,٠-	٩,٥-	١٠,١-	٢,٤-	٠,٢-	٩,٥-	١٤,٩-	١٣,٣-	١١,٩-	منها: منتجات أولية
											<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
٧,٩-	٧,٣-	٦,٦-	٥,٣-	٩,١-	٧,٢-	٤,٠-	٨,٢-	١٠,٥-	٩,١-	٩,٣-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب</b>
											<b>تجربة خدمة الدين</b>
٩,٨-	١٦,٧-	١٦,٣-	١٠,٥-	٨,٠-	٩,١-	١٠,١-	١٣,٠-	١٣,٢-	١٨,٢-	٢٥,٢-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
											للتذكير
١,٠	١,١	١,٢	١,٣	١,٤	٣,٠	١,٣	١,٥	١,٣	١,٩	١,٣	<b>العالم</b>
٥,٦	٦,٢	٦,٤	٥,٢	١,٨	٦,٦	٥,٣	٥,٩	٦,١	٦,٦	٧,٢	الاتحاد الأوروبي
٠,٥	٢,٩	٥,٢	١٠,٦	٢٠,٥	٩,٧	١٠,٤-	٢,٣	٨,٥	١,٩-	١١,٧-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,١-	١,٦	٢,١	٣,١	٦,٧	٤,٤	٢,٧	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٩-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											متوسطة الدخل
١٢,٢-	١٤,٤-	١٦,١-	١٧,٣-	٢١,٣-	١٦,٨-	١٨,٨-	١٦,٩-	١٥,٦-	٩,٧-	١٥,٠-	البلدان النامية منخفضة الدخل

<sup>١</sup> باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤									
٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٤-	٠,٨	٠,٣	٠,٧	٠,٧	١,٠	٠,٨	الاقتصادات المتقدمة
٢,١-	٣,١-	٣,٣-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٧-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	٢,١-	الولايات المتحدة
٢,٣	٢,٤	٢,٦	١,٦	٠,٣-	٢,٥	١,٧	٢,٤	٢,٨	٣,١	٣,٠	منطقة اليورو <sup>١</sup>
٥,٦	٦,٤	٦,٦	٦,٢	٤,٢	٧,٢	٦,٥	٨,٠	٧,٨	٧,٧	٨,٥	ألمانيا
٠,١-	٠,١-	٠,١	١,٠-	١,٢-	٠,٣	٢,١-	٠,٦	٠,٧-	٠,٥-	٠,٥-	فرنسا
٢,٥	١,٤	١,١	٠,٠	١,٧-	٢,١	٣,٨	٣,٢	٢,٥	٢,٤	٢,٥	إيطاليا
٢,٢	٣,٢	٣,٤	٢,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,١	إسبانيا
١٠,٣	١٠,١	١٠,٠	٩,٩	٦,٦	١٠,٠	٥,٦	٦,٨	٩,٠	٨,١	٧,٣	هولندا
٠,٨	٠,٠	٠,٣-	١,٠-	١,٠-	١,٣	١,٤	٠,١	٠,٩-	٠,٧	٠,٦	بلجيكا
٧,٨	١١,٢	١٢,٠	٨,١	٨,٨	١٢,٢	٧,١-	٢٠,٧-	٤,٣	١,١	١,٣-	أيرلندا
٢,٢	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٠,٣-	١,٦	٣,٤	٢,٤	٠,٩	١,٤	٢,٧	النمسا
١,٥	٢,٣	٢,٠	١,٤	١,١-	٠,٨-	١,٠-	٠,٤	٠,٦	١,٣	١,٢	البرتغال
٣,٤-	٥,٣-	٦,٥-	٦,٩-	١٠,٧-	٧,١-	٧,٣-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٦-	٢,٤-	اليونان
٠,٩-	١,٢-	١,٢-	١,١-	٢,٥-	٠,٤	٠,٥	٠,٣-	١,٩-	٠,٨-	٢,٠-	فنلندا
٠,٤-	١,٤-	١,٧-	١,٦-	٨,١-	٢,٥-	٠,٦	٣,٣-	٢,٢-	١,٩-	٢,٧-	الجمهورية السلوفاكية
٠,٤	٠,٩	١,٥	١,١	٢,٨	١,٠	١,٠-	٢,٥	١,٦	٣,٣	٢,٢	كرواتيا
٢,٨	٢,٩	٢,٨	١,٩	٥,٥-	١,١	٧,٣	٣,٥	٠,٣	٠,٥	١,١-	ليتوانيا
١,٩	٢,٥	٣,٤	٤,٥	١,١-	٣,٨	٧,٧	٦,٤	٦,٥	٦,٨	٥,٣	سلوفينيا
٧,٠	٧,٠	٦,٩	٦,٨	٧,٦	٧,٩	٨,٦	٨,٩	٦,٥	٤,٥	٤,٧	لكسمبرغ
٣,٢-	٣,٦-	٣,٨-	٤,٠-	٤,٨-	٣,٩-	٢,٩	٠,٦-	٠,٢-	١,٢	١,٦	لاتفيا
٢,٩-	٣,٣-	٣,٤-	١,٧-	٣,٩-	٣,٦-	٢,٥-	٢,٠	٠,٦	١,٧	١,٠	إستونيا
٧,٨-	٨,٣-	١٠,١-	١٢,١-	٧,٩-	٦,١-	١٠,٠-	٥,٦-	٤,٠-	٥,٠-	٤,٢-	قبرص
٢,٥	٢,٣	١,٢	٠,٩	٣,٨-	٥,٥	٠,٧-	٨,٨	٥,٤	٥,٦	٠,٦-	مالطة
٣,١	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٢,١	٣,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	اليابان
٢,٥-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٠-	٢,١-	٠,٤-	٢,٩-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٥-	٥,٤-	المملكة المتحدة
٤,٣	٣,٦	٣,٩	١,٩	١,٤	٤,٤	٤,٤	٣,٤	٤,٢	٤,٤	٦,٢	كوريا
٢,٦-	١,٣-	١,٠-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	كندا
١,٣-	١,١-	٠,٩-	٠,٣	٠,٩	٢,٩	٢,٢	٠,٣	٢,٢-	٢,٦-	٣,٣-	أستراليا
١٧,٨	١٤,٦	١٤,٨	١٣,٨	١٣,٣	١٥,٣	١٤,٥	١٠,٧	١١,٦	١٤,١	١٣,١	مقاطعة تايوان الصينية
١٤,٣	١٧,٧	١٧,٨	١٩,٨	١٨,٠	١٩,٨	١٦,٦	١٦,٠	١٦,٠	١٨,٢	١٧,٨	سويسرا
٧,٦	٧,٦	٨,٢	٦,٩	٩,٤	٦,٩	٥,٥	٤,١	٥,٦	٥,٣	٧,٣	سنغافورة
٤,٢	٦,١	٦,٦	٦,٥	٥,٠	٦,٩	٥,٨	٥,٣	٢,٢	٢,١	١,٩	السويد
٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,٤	٤,٧-	٢,٧-	٢,٠	٠,٣	٠,٤	١,٥	١,٨	الجمهورية التشيكية
٦,٦	١٢,٥	١٤,٥	١٧,٩	٣٠,٢	١٤,٩	١,١	٣,٨	٩,٠	٦,٣	٥,٢	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٨,٥	٩,٢	٩,٨	٩,٢	١٠,٢	١١,٨	٧,٠	٥,٩	٣,٧	٤,٦	٤,٠	إسرائيل <sup>٢</sup>
٤,١	٤,٤	٣,٤	٤,٨	٣,٩	٣,٩	٤,٨	٣,٢	٣,٠	٣,٦	٣,٨	النرويج
٨,٣	٩,٣	٩,٠	٩,٨	١١,٧	٨,٧	٧,٢	٧,٤	٦,٣	٧,٣	٧,١	الدانمرك
٣,٦-	٥,٠-	٦,٣-	٦,٩-	٨,٨-	٥,٨-	١,٠-	٢,٨-	٤,٢-	٢,٨-	٢,٠-	نيوزيلندا
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	بورتوريكو
٣١,٠	٣٣,٣	٣٣,٢	٣٦,٠	١١,٦	٨,٧	١٤,٠	٣٣,٥	٣٢,٩	٣٠,٨	٢٦,٥	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
٠,٥	٠,١	٠,٢	١,١	٢,١-	٢,٦-	١,١	٦,٥	٤,٣	٤,٢	٨,١	آيسلندا
١٧,٦	١٧,٣	١٧,٢	١٧,٠	١٧,٣	١٤,١	١٥,٥	١٨,٠	...	...	...	أندورا
١,٦	٤,٢	٦,٢	١٣,٩	١٥,٥	٥,٤	٢,٨	٢,٠	١,٩-	٠,٤-	...	سان مارينو
٠,٧-	١,١-	١,٢-	١,٢-	٢,٠-	٠,٧-	٠,٧-	٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,٢-	للتذكيرة
٣,٣	٣,٥	٣,٦	٢,٨	١,٢	٣,٧	٢,٤	٣,١	٣,٤	٣,٥	٣,٦	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	منطقة اليورو <sup>٣</sup>

<sup>١</sup> البيانات مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات بين بلدان المنطقة.  
<sup>٢</sup> راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٣</sup> البيانات محسوبة على أساس المجموع الكلي لأرصدة كل البلدان في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري  
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات												
	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
	٠,٤	٠,٩	٠,٨	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٩	١,٣	<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>
	١,٤	١,٥	١,٤	٢,٦	٤,٠	١,١	١,٥	١,٣	٣,٠	٠,٥	١,٦	بنغلاديش
	١٤,١	٣٢,١	١٧,٧	٣٤,٤	٢٨,١	١١,٢	١٤,٨	١٩,٢	١٧,٤	٢٢,١	٢٩,٤	بوتان
	١٢,٢	١٧,٠	١٥,٩	١٢,٩	١٩,٦	١١,٢	٤,٣	٦,٦	٦,٩	١٦,٤	١٢,٩	بروني دار السلام
	٣,٠	٣,٦	٣,٣	١,٣	١٨,٨	٢٩,٦	٢,٥	٨,٠	٨,٧	٦,٠	٦,٤	كمبوديا
	١,٢	١,٦	١,٤	١,٤	٢,٥	٢,٠	١,٧	٠,٧	٠,٢	١,٥	١,٧	الصين
	٧,٦	٧,٥	٧,٦	٧,٧	١٧,٢	١٥,٨	١٣,٧	١٢,٨	٨,٤	٦,٦	٣,٥	فيجي
	٢,٢	١,٣	١,١	٠,٧	٢,٠	١,٢	٠,٩	٠,٩	٢,١	١,٨	٠,٦	الهند
	١,٤	١,٢	١,٠	٠,٢	١,٠	٠,٣	٠,٤	٢,٧	٢,٩	١,٦	١,٨	إندونيسيا
	٨,٨	٩,٧	٩,٨	١٠,٣	٢,٤	٧,٠	٣١,٨	٤٠,٠	٣٢,٦	٣١,٦	٩,٣	كيريباتي
	١,٦	٢,٢	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٢,٣	١,٦	٧,٠	٩,١	٧,٤	٨,٧	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	٣,٠	٢,٨	٢,٦	١,٥	٣,٢	٣,٩	٤,٢	٣,٥	٢,٢	٢,٨	٢,٤	ماليزيا
	٨,٠	١١,٩	١٨,٠	٢١,٣	١٦,٣	٨,٧	٣٥,١	٢٦,١	٢٧,٨	٢٠,٧	٢٣,٥	ملديف
	٣,٦	٢,٨	٢,٠	١,٦	١,٠	٢٢,٧	١٤,٩	٣١,٢	٢,٠	٠,٩	٩,٩	جزر مارشال
	٠,٥	٠,٨	٢,٧	٣,٣	٨,٥	٢,٢	٥,٩	١,٦	٢١,٦	١٠,٥	٧,٣	ميكرونيزيا
	٩,٣	٧,٧	٦,٩	٠,٦	١٣,٤	١٣,٨	٥,١	١٥,٢	١٦,٧	١٠,١	٦,٣	منغوليا
	٤,٣	٤,٥	٣,٩	٣,٧	٤,٦	٠,٣	٣,٥	٢,٨	٤,٧	٦,٨	٤,٢	ميانمار
	١,٩	٢,٤	٥,٧	١,٢	١,٨	٣,٨	٢,٥	٤,٦	٧,٦	١٣,٤	٤,٢	ناورو
	٣,٦	١,٦	٣,٢	١,٤	١٢,٦	٧,٧	١,٠	٦,٩	٧,١	٠,٣	٥,٥	نيبال
	١٤,١	٢٤,٩	٣٠,٩	٥١,٨	٤٥,٦	٤٠,٥	٤٣,٩	٣٠,٤	١٨,٦	٢٢,٩	١٦,١	بالاو
	١٠,٦	١٢,٢	٩,٩	١٣,٥	١٤,٤	١٢,٦	١٤,٤	١٤,٤	١٣,٦	١٥,٩	١٣,٦	بابوا غينيا الجديدة
	١,١	١,٨	٢,٢	٢,٦	٤,٥	١,٥	٣,٢	٠,٨	٢,٦	٠,٧	٠,٤	الفلبين
	٢,٢	١,٦	٠,٣	٣,٣	١١,٣	١٤,٥	٠,٦	٢,٨	٠,٨	١,٨	٤,٢	ساموا
	٧,٩	٨,٤	٤,٠	١٠,٨	١٣,٧	٥,١	١,٦	٩,٥	٣,٠	٤,٣	٣,٧	جزر سليمان
	...	...	...	...	١,٠	٣,٧	١,٤	٢,١	٣,٠	٢,٤	٢,٠	سري لانكا
	٢,٨	٢,٠	١,٨	١,٤	٣,٥	٢,١	٤,٢	٧,٠	٥,٦	٩,٦	١٠,٥	تاييلند
	٣١,٨	٢٤,٤	٢١,٣	٠,٧	١٤,٨	٤٢,١	٢١,٢	٢٦,٢	١٢,١	١٧,٥	٣٣,٠	تيمور-ليشتي
	٧,٣	٧,٧	٧,٤	٦,٦	٦,٨	٦,٨	٦,٥	٣,٩	٧,٣	٧,٩	٨,٢	تونغا
	٦,٣	١,٣	٤,٠	١٠,٧	٤,٣	٢٣,٣	١٦,١	٢٢,١	٦٠,٩	٢,١	٢٩,٩	توفالو
	٤,٤	٦,٥	٧,٤	٢,٢	١٢,٣	٦,٠	٥,١	١٠,٢	٤,٨	١٠,٧	٢,٤	فانواتو
	١,٣	٢,٧	٣,٠	٥,٨	٠,٣	٢,٢	٤,٣	٣,٨	١,٩	٠,٦	٠,٢	فييتنام
	٠,٨	٠,٧	٠,٣	٠,٥	٢,٧	١,٦	٠,١	١,٤	١,٨	٠,٦	٠,٢	<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>
	٠,٦	١,٠	٠,٨	١,٢	٥,٩	٧,٧	٨,٧	٧,٦	٦,٨	٧,٥	٧,٦	ألبانيا
	٢,٤	٢,٤	٢,٠	١,٨	٣,٥	٣,٢	٠,٣	١,٩	٠,٠	١,٧	٣,٤	بيلاروس
	٣,٨	٤,٩	٤,٨	٢,٨	٤,٣	١,٨	٢,٨	٢,٦	٣,٢	٤,٨	٤,٧	البوسنة والهرسك
	٠,٣	١,٧	١,٠	٠,٣	١,٤	١,٧	٠,٠	١,٩	٠,٩	٣,٣	٣,١	بلغاريا
	١,٥	٠,٦	١,٦	٠,٢	٨,٤	٤,٣	١,١	٠,٨	٠,٢	٢,٠	٤,٥	هنغاريا
	٧,٢	٩,١	١٠,٠	٧,٧	١٠,٣	٨,٧	٧,٠	٥,٧	٧,٦	٥,٥	٨,٠	كوسوفو
	٨,٥	١٠,٧	١١,٢	١١,٩	١٥,٨	١٢,٤	٧,٧	٩,٤	١٠,٨	٥,٨	٣,٦	مولدوفا
	١٣,٦	١٤,٠	١٤,٥	١١,٦	١٢,٩	٩,٢	٢٦,١	١٤,٣	١٧,٠	١٦,١	١٦,٢	الجيل الأسود
	٢,٥	٢,٥	٢,١	٠,٧	٦,١	٢,٨	٢,٩	٣,٠	٠,٢	٠,٨	٢,٦	مقدونيا الشمالية
	١,٠	٠,٠	٠,٨	١,٥	٢,٤	١,٢	٢,٥	٠,٢	١,٩	١,٢	١,٠	بولندا
	٥,٩	٧,٠	٧,٥	٧,٠	٩,٢	٧,٢	٤,٩	٤,٩	٤,٦	٣,١	١,٦	رومانيا
	١,٧	٢,٦	٢,٧	٢,٥	١٠,٥	٦,٨	٢,٤	٣,٩	٧,٠	٢,٠	١,٩	روسيا
	٥,٥	٤,٨	٤,٢	٢,٦	٦,٩	٤,٣	٤,١	٦,٩	٤,٨	٥,٢	٢,٩	صربيا
	١,٩	٢,١	٢,٢	٤,٠	٥,١	٠,٨	٤,٣	٢,٠	١,٨	٤,١	٢,٦	تركيا
	٤,٣	١٤,٣	٨,١	٥,٤	٥,٠	١,٩	٣,٣	٢,٧	٣,٣	٢,٢	١,٥	أوكرانيا
	١,٢	١,١	٠,٩	١,١	٢,٢	١,٨	٠,٢	٢,١	٢,٧	١,٨	٢,٢	<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>
	٨,٦	٩,٨	١٠,٥	١٢,٨	١٥,٩	١٨,٠	١٥,٩	٦,٥	١٤,٠	٧,٧	٢,٤	أنغيوا وبربودا
	١,٥	٠,٦	٠,٦	٣,٢	٠,٦	١,٤	٠,٧	٠,٨	٥,٢	٤,٨	٢,٧	الأرجنتين
	٣,٠	٥,٨	٦,٢	٤,٨	٦,٠	٢,١	١٦,٦	٠,٢	٠,٥	١,٠	٤,٦	أروبا
	٦,٨	٧,٢	٧,٩	٧,٧	٩,١	٢١,٤	٢٢,٩	٢,٢	٩,٥	١٣,٥	١٢,٥	جزر البهاما
	٤,٨	٦,١	٦,٤	٨,٦	٩,٩	١٠,٣	٤,٩	١,٦	٣,٦	٣,٤	٣,٩	بربادوس
	٢,٥	٢,٦	٣,٠	٠,٦	٨,٣	٦,٥	٦,٢	٧,٧	٦,٦	٧,٠	٧,٣	بليز
	٦,١	٥,٥	٥,٤	٢,٦	٢,١	٣,٩	٠,٠	٣,٣	٤,٣	٥,٠	٥,٦	بوليفيا
	١,٦	١,٨	١,٧	١,٠	٢,١	٢,٤	١,٧	٣,٥	٢,٨	١,٢	١,٧	البرازيل
	٣,٠	٢,٧	٢,٣	٣,٥	٨,٧	٧,٣	١,٩	٥,٢	٤,٥	٢,٨	٢,٦	شيلي
	٣,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٦,١	٥,٦	٣,٤	٤,٦	٤,٢	٣,٢	٤,٥	كولومبيا

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)  
(٧ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤									
١,٢-	١,١-	٠,٩-	١,١-	٢,٢-	١,٨-	٠,٢-	٢,١-	٢,٧-	١,٨-	٢,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)
١,٤-	٢,٢-	٢,٢-	١,٤-	٣,٢-	٣,٢-	١,٠-	١,٣-	٣,٠-	٣,٦-	٢,١-	كوستاريكا
١٥,٠-	٣٠,٧-	٣٣,١-	٣٣,٩-	٢٦,٧-	٣٢,٩-	٣٧,٤-	٣٨,١-	٤٦,٧-	١١,٠-	٩,٠-	دومينيكا
٢,٨-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٦-	٥,٨-	٢,٨-	١,٧-	١,٣-	١,٥-	٠,٢-	١,١-	الجمهورية الدومينيكية
٢,٥	٢,٤	٢,٨	١,٩	١,٨	٢,٩	٢,٣	٠,١-	١,٢-	٠,٢-	١,١	إكوادور
٢,٩-	٢,٤-	٢,٢-	١,٤-	٦,٨-	٤,٣-	١,١	٠,٤-	٣,٣-	١,٩-	٢,٣-	السلفادور
٨,٥-	١٤,٦-	١١,٣-	٩,١-	١١,٠-	١٤,٥-	١٦,١-	١٠,٤-	١٢,٨-	١١,٥-	٨,٨-	غرينادا
٠,١	١,٨	٢,٤	٣,١	١,٣	٢,٢	٥,٠	٢,٤	٠,٩	١,٢	١,٠	غواتيمالا
٢٥,٩	١٢,٦	٣٦,٩	١٠,٣	٢٦,٢	٢٦,٠-	١٧,٣-	٦٨,٨-	٢٩,٠-	٤,٩-	١,٥	غيانا
١,٢-	٠,٩-	٠,٤-	٣,٥-	٢,٣-	٠,٤	٠,٤	١,١-	٢,٩-	٢,٢-	١,٧-	هايتي
٣,٩-	٥,١-	٥,٣-	٣,٩-	٦,٦-	٥,٥-	٢,٩	٢,٦-	٦,٦-	١,٣-	٣,٢-	هندوراس
٢,٠-	٠,٥	١,٦	٢,٩	٠,٨-	١,٠	١,١-	١,٩-	١,٥-	٢,٧-	٠,٣-	جامايكا
١,٠-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٣-	١,٢-	٠,٣-	٢,٤	٠,٣-	٢,١-	١,٨-	٢,٣-	المكسيك
٠,٧	٦,١	٦,٨	٧,٧	٢,٤-	٣,٨-	٣,٧	٥,٩	١,٨-	٧,٢-	٨,٥-	نيكاراغوا
٢,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٤,٥-	٠,٦-	١,٢-	٠,٧	٥,١-	٧,٩-	٥,٨-	٧,٥-	بنما
٠,٢-	٢,٥-	٠,٦-	٠,٣	٧,١-	٠,٩-	١,٩	٠,٦-	٠,٢-	٣,٣	٤,٦	باراغواي
١,٥-	٠,١-	٠,٣	٠,٨	٤,٠-	٢,١-	٠,٩	٠,٦-	١,١-	٠,٨-	٢,٢-	بيرو
٥,٣-	١٢,٤-	١٠,٤-	١٣,٦-	١٠,٨-	٥,١-	١٠,٨-	٤,٨-	٥,٨-	١٠,٢-	١٢,١-	سانت كيتس ونيفس
٠,٤-	١,٣-	١,٥-	١,٩-	٢,٩-	١١,٩-	١٨,٩-	٥,٥	١,٤	٢,٠	٦,٥-	سانت لوسيا
٨,٩-	١٥,٤-	١٨,٩-	١٧,٥-	١٨,٩-	٢٢,٢-	١٥,٩-	٢,٤-	١٠,٣-	١١,٩-	١٣,١-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١,١	١,٦	١,٨	٣,٩	٢,١	٥,٧	٨,٩	١١,٣-	٣,٠-	١,٩	٤,٨-	سورينام
٦,٥	٧,٢	٥,٥	١٢,١	١٧,٤	١٠,٧	٦,٥-	٤,٣	٦,٦	٥,٩	٣,٣-	ترينيداد وتوباغو
٢,٠-	٢,٦-	٢,٧-	٣,٨-	٣,٩-	٢,٥-	٠,٧-	١,٢	٠,٥-	٠,٠	٠,٨	أوروغواي
...	٣,٣	٤,١	٣,١	٣,٦	١,٢-	٣,٥-	٥,٩	٨,٤	٧,٥	٣,٤-	فنزويلا <sup>١</sup>
٠,٣-	٠,٨	١,٧	٣,٧	٨,٤	٣,٤	٣,٦-	٠,٤	٢,٩	١,٠-	٤,٢-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	...	...	...	...	...	١٤,٠	١١,٧	١٢,١	٧,٦	٩,٠	أفغانستان <sup>١</sup>
٢,٦-	٠,٨-	١,٣	٢,٥	٨,٤	٢,٤-	١١,٣-	٨,٧-	٨,٧-	١١,٨-	١٤,٦-	الجزائر
٥,٠-	٤,٨-	٤,٢-	٢,٣-	٠,٣	٣,٥-	٤,٠-	٧,١-	٧,٢-	١,٣-	١,٠-	أرمينيا
٠,٤	٥,٩	٦,١	١١,٥	٢٩,٨	١٥,١	٠,٥-	٩,١	١٢,٨	٤,١	٣,٦-	أذربيجان
٢,٩	٤,٥	٥,٣	٥,٩	١٤,٦	٦,٤	٩,١-	٢,٠-	٦,٢-	٣,٩-	٤,٤-	البحرين
٦,١	٤,٩	٦,٢	٢٢,٤	١٧,٦	٦,٦-	١١,٥	١٨,٣	١٤,٧	٤,٨-	١,٠-	جيبوتي
٤,١-	٦,٤-	٦,٦-	١,٢-	٣,٥-	٤,٤-	٢,٩-	٣,٤-	٢,٣-	٥,٨-	٥,٦-	مصر
٥,٨-	٥,٩-	٥,٨-	٤,٣-	٤,٥-	١٠,٣-	١٢,٤-	٥,٨-	٦,٧-	٧,٩-	١٢,٢-	جورجيا
٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٣,٨	٣,٩	١,٩-	٠,٧-	٧,٩	٣,١	٢,٩	إيران
٦,٤-	٣,٤-	١,٩-	٤,٥	١٥,٤	٦,٥	١٥,٤-	٠,٨-	٣,٧	٥,٤-	١٠,٧-	العراق
٤,٠-	٤,٠-	٥,٠-	٣,٥-	٧,٨-	٨,٠-	٥,٧-	١,٧-	٦,٨-	١٠,٦-	٩,٧-	الأردن
٣,٤-	٢,٧-	١,٥-	٣,٣-	٣,١	١,٤-	٦,٤-	٣,٩-	١,٠-	٢,١-	٥,١-	كازاخستان
١٣,٩	٢٣,٧	٢٨,٢	٣١,٤	٣٤,٣	٢٥,٢	٤,٤	١٢,٧	١٤,٣	٨,٠	٤,٦-	الكويت
٥,٨-	٦,٥-	٢١,٧-	٤٨,٢-	٤١,٩-	٨,٠-	٤,٥	١١,٥-	١٢,١-	٦,٢-	١١,٦-	جمهورية قيرغيزستان
...	...	...	٢٣,٥-	٢٧,٧-	١٨,١-	١٥,٨-	٢٨,٢-	٢٨,٩-	٣٦,٥-	٢٣,٥-	لبنان <sup>١</sup>
١٠,٥	١٢,٥	١١,١	١٤,٦	٢٨,٦	١٦,١	١٠,٢-	٦,٧	١٤,٧	٦,٦	٩,٤-	ليبيا
٦,١-	٨,٧-	٧,٢-	٨,٨-	١٤,٩-	٨,٦-	٦,٨-	١٠,٥-	١٣,١-	١٠,٠-	١١,٠-	موريتانيا
٣,٠-	٢,٣-	٢,٠-	٠,٦-	٣,٦-	٢,٣-	١,٢-	٣,٤-	٤,٩-	٣,٢-	٣,٨-	المغرب
٢,٠	١,٤	٢,٣	٢,٤	٣,٩	٥,٥-	١٦,٥-	٤,٩-	٤,٩-	١٣,٦-	١٦,٦-	عمان
٠,٩-	٠,٩-	٠,٢-	١,٠-	٤,٧-	٠,٨-	١,٥-	٤,٢-	٥,٤-	٣,٦-	١,٦-	باكستان
١١,٣	١٣,٣	١٣,٤	١٧,١	٢٦,٨	١٤,٦	٢,١-	٢,٤	٩,١	٤,٠	٥,٥-	قطر
٢,٧-	١,٨-	٠,٤	٣,٢	١٣,٧	٤,٨	٣,٥-	٤,٦	٨,٦	١,٧	٣,٧-	المملكة العربية السعودية
١٠,٥-	٩,٠-	٨,٧-	١١,٠-	٨,٢-	٧,١-	٤,٧-	٩,٧-	٠,٠	١,٧	٥,٥-	الصومال
١٠,٤-	٨,٦-	٣,٩-	٣,٦-	١١,٣-	٧,٥-	١٦,٦-	١٥,٢-	١٣,٩-	٩,٤-	٦,٥-	السودان <sup>١</sup>
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سوريا <sup>١</sup>
٢,٨-	١,٧-	٠,٣	٤,٩	١٥,٦	٨,٢	٤,٣	٢,٢-	٤,٩-	٢,١	٤,٢-	طاجيكستان
٤,٠-	٣,٤-	٣,٥-	٢,٧-	٩,٠-	٦,٠-	٦,٠-	٨,١-	١٠,٨-	٩,٧-	٩,٧-	تونس
١,٤-	٢,٧	٤,٠	٤,٧	٧,٠	٦,٦	٢,٩	٢,٩	٦,١	١٣,٦-	٢٢,٦-	تركمانستان
٦,٤	٨,٢	٨,٨	١٠,٧	١٣,٢	١١,٥	٦,٠	٨,٩	٩,٧	٧,٠	٣,٦	الإمارات العربية المتحدة
٤,٩-	٦,١-	٦,٣-	٧,٧-	٣,٢-	٦,٣-	٤,٦-	٥,٠-	٦,١-	٢,١	٠,٢	أوزبكستان
...	...	...	١٦,٦-	١٠,٦-	٩,٨-	١٢,٣-	١٠,٤-	١٣,٢-	١٣,٢-	١٣,٩-	الصفة الغربية و غزة <sup>١</sup>
٢,٥-	٢٥,٧-	٢٥,٠-	٢٠,٣-	١٧,٧-	١٤,٢-	١٥,٦-	٤,٢-	٣,٢-	١,٥-	٥,٤-	اليمن

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تقمة)  
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤									
٢,٤-	٢,٩-	٢,٢-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٠-	٢,٠-	٣,٥-	إفريقيا جنوب الصحراء
١,١	١,٥	٣,٣	٣,٨	٨,٣	١٠,٠	١,٣	٥,٤	٦,٥	٠,٥-	٢,٧-	أنغولا
٤,٥-	٦,٠-	٦,٠-	٥,٩-	٦,١-	٤,٢-	١,٧-	٤,٠-	٤,٦-	٤,٢-	٣,٠-	بنن
٠,٢	١,٥	٢,٠-	٠,٦-	١,٢-	١,٣-	١٠,٣-	٦,٩-	٠,٤	٥,٦	٨,٠	بوتسوانا
١,٤	١,٢-	٣,٨-	٨,٠-	٧,٤-	٠,٤	٤,٢	٣,٣-	٤,٢-	٥,٠-	٦,١-	بوركينافاسو
١٨,٩-	٢١,٨-	١٥,١-	١٣,٨-	١٥,٩-	١١,٩-	١١,٢-	١١,٦-	١٢,٨-	١١,٨-	١١,١-	بوروندي
٣,٢-	٥,٣-	٥,٢-	٣,١-	٣,٦-	١١,٩-	١٥,٣-	٠,٢	٤,٨-	٧,٠-	٣,٤-	كابو فيردي
٣,١-	٣,٥-	٢,٨-	٣,٩-	٣,٤-	٤,٠-	٣,٧-	٤,٣-	٣,٥-	٢,٦-	٣,١-	الكاميرون
٣,٩-	٦,٩-	٨,٦-	٨,٨-	١٢,٩-	١١,٢-	٨,٢-	٤,٩-	٨,٠-	٧,٨-	٥,٤-	جمهورية إفريقيا الوسطى
١,٣-	٢,٥-	١,٧-	٠,٩-	٥,٥	١,٨-	٢,٨-	٣,٣-	٤,٢-	٦,٠-	٤,٦-	تشاد
٤,٨-	٣,٩-	٣,٢-	٢,٥-	٠,٦-	٠,٣-	١,٨-	٣,٥-	٣,٠-	٢,٢-	٤,٤-	جزر القمر
٣,٠-	٢,٠-	٤,٠-	٦,٣-	٤,٩-	١,٠-	٢,١-	٣,٢-	٣,٥-	٣,١-	٣,٩-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١,١-	٢,١	٢,٥	٦,٤	١٧,٧	١٢,٨	١٢,٦	١١,٧	١٨,٥	٣,٩-	٤٥,٣-	جمهورية الكونغو
٢,٣-	١,٣-	٥,٤-	٨,٠-	٧,٧-	٣,٩-	٣,١-	٢,٢-	٣,٩-	٢,٠-	٠,٩-	كوت ديفوار
٤,١-	٢,٧-	٠,٤-	٠,٨-	٢,١	٤,٢	٠,٨-	٧,٥-	٢,٧-	٧,٨-	٢٦,٠-	غينيا الاستوائية
...	...	...	...	...	...	...	١٣,٠	١٥,٥	٢٤,٨	١٣,٤	إريتريا <sup>١</sup>
١,٠	١,٧	٣,٨	٢,٢	٢,٧-	٢,٦	٧,١	٣,٩	١,٣	٦,٢	٧,٩	إسواتيني
١,٩-	٤,٨-	٣,٤-	٢,٩-	٤,٣-	٣,٢-	٤,٦-	٥,٣-	٦,٥-	٨,٥-	١٠,٩-	إثيوبيا
٠,٣-	٣,١	٥,١	٥,٤	١٠,٩	٣,٥	٠,٥-	٤,٦	٧,١	٠,٧-	٥,٤-	غابون
٠,٩-	٢,٨-	٤,٤-	٨,٦-	٤,٢-	٤,٢-	٣,٠-	٦,٢-	٩,٥-	٧,٤-	٩,٢-	غامبيا
٢,١-	٢,٠-	٢,٥-	١,٤-	٢,٣-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٢-	٣,٠-	٣,٣-	٥,١-	غانا
٧,٣-	٨,٨-	٩,٥-	٨,٨-	٨,٦-	٢,٥-	١٦,٢-	١٥,٥-	١٨,٥-	٦,٧-	٣٠,٧-	غينيا
٤,٠-	٤,٤-	٦,١-	٨,٧-	٨,٦-	٠,٨-	٢,٦-	٨,٥-	٣,٥-	٠,٣	١,٤	غينيا-بيساو
٤,٠-	٤,١-	٤,١	٤,٠-	٥,٠-	٥,٢-	٤,٧-	٥,٢-	٥,٤-	٧,٠-	٥,٤-	كينيا
٢,١-	٢,٢-	٠,٧-	٠,٢-	١٣,٨-	٩,٠-	٥,٧-	٦,١-	٧,٠-	٧,٠-	١٠,٢-	ليسوتو
١٦,٦-	٢١,٩-	٢٢,٦-	٢٦,٤-	١٩,٠-	١٧,٨-	١٦,٤-	١٩,٦-	٢١,٣-	٢٢,٣-	٢٢,٠-	ليبيريا
٤,٨-	٦,٠-	٦,٨-	٤,٥-	٥,٤-	٤,٩-	٥,٤-	٢,٣-	٠,٧	٠,٤-	٠,٥	مدغشقر
١١,٠-	١٣,٨-	١٣,٩-	١٦,٣-	١٦,٧-	١٥,٤-	١٣,٨-	١٢,٦-	١٢,٠-	١٥,٥-	١٣,١-	ملاوي
٤,٧-	٣,٥-	٥,٥-	٧,١-	١٠,٨-	٧,٤-	٢,٢-	٧,٥-	٤,٩-	٧,٣-	٧,٢-	مالي
٤,١-	٤,٦-	٥,٥-	٣,٣-	١١,١-	١٣,٠-	٨,٨-	٥,٠-	٣,٨-	٤,٥-	٣,٩-	موريشيوس
١١,٨-	٣٠,٠-	٢٩,٩-	١٠,٦-	٣٦,٤-	٢١,٣-	٢٦,٥-	١٦,١-	٢٩,٥-	١٩,٥-	٣١,٩-	موزامبيق
١١,٢-	١٧,٠-	١٥,٩-	١٤,٨-	١٣,٠-	١١,٤-	٣,٠	١,٨-	٣,٦-	٤,٤-	١٦,٥-	ناميبيا
٤,٨-	٤,٣-	٤,٦-	١٤,٤-	١٦,٢-	١٤,١-	١٣,٢-	١٣,٢-	١٢,٧-	١١,٤-	١١,٤-	النيجر
٢,٠-	٠,٧-	٠,٥-	١,٧	٠,٢	٠,٧-	٣,٧-	٢,٩-	١,٧	٣,٦	١,٣	نيجيريا
٧,٥-	١١,٠-	١٢,٠-	١١,٧-	٩,٤-	١٠,٩-	١٢,١-	١١,٩-	١٠,١-	٩,٥-	١٥,٣-	رواندا
٤,٩-	٥,٧-	٧,٢-	١٢,٣-	١٤,٤-	١٣,١-	١١,٢-	١٢,٨-	١٣,٠-	١٥,٣-	٧,٢-	سان تومي وبرينسيبي
٤,٥-	٨,٣-	١٢,٧-	١٨,٨-	٢٠,٠-	١٢,١-	١٠,٩-	٧,٩-	٨,٨-	٧,٣-	٤,٢-	السنغال
٩,٢-	١٠,١-	١٠,١-	٧,٢-	٧,٤-	٨,٧-	١٢,٣-	٢,٨-	٢,٤-	١٦,٢-	١٨,٧-	سيشيل
٤,٥-	٥,٧-	٥,٥-	٦,٠-	٢,٢-	٥,٧-	٤,٨-	١٢,٢-	١٠,٩-	١١,٧-	٤,٩-	سيراليون
٢,٢-	١,٩-	١,٦-	١,٦-	٠,٥-	٣,٧	٢,٠	٢,٦-	٢,٩-	٢,٤-	٢,٧-	جنوب إفريقيا
١,١-	٢,٤	٢,٣	٢,٩	٩,٢	٩,٤-	١٨,٩-	٢,١	١١,٠	٩,٦	١٩,٦	جنوب السودان
٢,٥-	٣,٤-	٣,٩-	٥,٣-	٥,٧-	٣,٩-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٥-	٢,٨-	٤,٢-	تنزانيا
٢,٠-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٥-	٢,٢-	٠,٣-	٠,٨-	٢,٦-	١,٥-	٧,٢-	توغو
٢,٦-	٦,٦-	٦,٦-	٧,٤-	٨,٦-	٨,٤-	٩,٥-	٦,٩-	٦,١-	٤,٨-	٢,٦-	أوغندا
٦,٢	٦,٩	٠,٢-	١,٩-	٣,٨	١١,٩	١١,٨	٠,٦	١,٣-	١,٧-	٣,٣-	زامبيا
١,١	٠,٤	٠,٣-	٠,٤	٠,٩	١,٠	٢,٥	٣,٥	٣,٧-	١,٢-	٣,٤-	زيمبابوي

<sup>١</sup> راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان وإريتريا ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا والصفة الغربية وغزة وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٥	٢٠٢٤									
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>										
رصيد الحساب المالي										
٢٧٥,٠	٣٢٦,٦	١٣٢,٧	٣٧,٦-	٤٤٢,٥	٣٨,٦-	١٥٢,١	٤٥٦,٩	٣٩١,٨	٤٤٠,٠	
٢٥١,٩	٢٨٤,٤	٥٧١,٨	٥٤٥,٤	٤٩٩,٥	٨٢,٥	١٨,٠	١٧٤,٨-	٢٤٣,٥	٢٠٩,٣-	
١٥٦,٥-	٣٩٧,٢-	٣٦٦,٣-	٧٤٠,٨-	٢٦٢,١	١١٠,٠	٦٦,٦	٥١٧,٤	٢٦,٧	٥١٩,٤	
١٠٨,٧	١١٩,٣	٢٥,٠	١٢,٧	٣٧,٨	٧٣,٦	٨,٦	٥٧,٦	٣٣,٦	٢١,٣	
٩٦,٣-	٢٤٧,٢	٥٩,٢-	٣٥٣,٨	١,١٩٤,٢-	٦٦٠,٧-	٩,١-	٧٢,٩-	١٦١,٦-	٧٠,٠-	
١٦٦,٥	٧٢,٢	٤٩,٠-	٢١١,٥-	٦٣٦,٢	٣٥٨,٢	٦٨,٠	١٢٩,٥	٢٤٧,٦	١٩٠,٢	
الاستثمارات المباشرة، صاف										
المشتقات المالية، صافية										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>الولايات المتحدة</b>										
رصيد الحساب المالي										
٩٣٦,٦-	٨٩٥,٤-	٩٢٤,١-	٨٦٩,١-	٨٢٣,٦-	٦٧٢,٠-	٥٥٨,٤-	٣٠٢,٩-	٣٧٣,٢-	٣٦٢,٤-	
٨١,٢-	١٥,١-	١٠٥,٣	٢٠,٥-	١٣٣,٨-	١٤٥,٣	٢٠١,١-	٣٤٥,٤-	٢٨,٦	١٧٤,٦-	
٣٥٤,٣-	٥٣٠,٤-	١,١٤٩,٥-	٤٣٧,٧-	٩٧,٤	٥٤٠,٢-	٢٤٤,٩-	٧٨,٨	٢٥٠,١-	١٩٣,٨-	
٢٩,٤-	٢٤,٢-	١٥,٦-	٨٠,٧-	٣٩,٠	٥,١-	٤١,٧-	٢٠,٤-	٢٤,٠	٧,٨	
٤٧١,٦-	٣٢٨,٢-	١٣٥,٧	٣٣٦,١-	٨٦٢,٢-	٢٨٠,٩-	٧٥,٤-	٢٠,٨-	١٧٤,١-	٤,٠-	
٠,٠	٢,٥	٠,٠	٥,٨	١١٤,٠	٩,٠	٤,٧	٥,٠	١,٧-	٢,١	
الاستثمارات المباشرة، صاف										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>منطقة اليورو</b>										
رصيد الحساب المالي										
...	...	٣٥١,٤	٥٤,٩	٤٣٧,٧	٢١٩,٥	٢٦٦,٩	٣٥٣,٠	٣٧٣,٧	٣١٦,٨	
...	...	٦,٦	٣٠٥,٥	٤٩٨,٣	١٩٨,٢-	١١٨,٦	١٠٤,٧	٣٥,٥	١٢٤,٣	
...	...	١٠٠,٥-	٢٦٣,٠-	٢٨٦,٢	٦٠٧,٩	٩٥,٦-	٢٧٣,٧	٤٠٢,٤	٥٣٠,٤	
...	...	١٨,٨	٧٠,٣	٦٦,٦	٢٠,٨	٧,٠	٤٦,٨	١٠,٤	٢١,٧	
...	...	٤٣٩,٩	١٧٦,٦-	٥٦٧,٧-	٢٢٥,٩-	٣٣٠,٢	١٠٢,١-	٧٣,٥-	٣٧٦,٩-	
...	...	١٣,٥-	١٨,٨	١٥٤,٣	١٥,٠	٦,٧	٢٩,٨	١,٢-	١٧,٣	
الاستثمارات المباشرة، صاف										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>ألمانيا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٣١٣,٤	٣١١,٧	٢٥٩,٣	٢٠٨,٩	٢٤٧,٣	١٩٢,٦	٢٢٤,٣	٢٨٧,٠	٣٠٣,٠	٢٨٦,٥	
١٠٥,٤	١٠١,٧	٦٤,٦	١١٨,٢	٩٦,٤	٣١,٢-	٩٨,٤	٢٥,١	٣٧,٧	٤٨,١	
٤٥,٢	١٠٠,٧	١,٢	١١,٣	٢٣٣,٤	١٩,٧	٨٢,٩	١٧٧,٤	٢٢٠,٧	٢١٧,٩	
٥٥,٦	٥٨,٠	٤٣,٢	٤٣,٨	٥٦,٧	١٠٦,٣	٢٣,٠	٣٦,٨	١٢,٦	٣١,٧	
١٠٧,٣	٥١,٢	١٤٩,٣	٣٠,٩	١٧٦,٩-	٩٧,٩	٢٠,٦	٥٧,٢	٣٣,٥	١٣,٠-	
٠,٠	٠,٠	١,٠	٤,٧	٣٧,٧	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	١,٤-	١,٩	
الاستثمارات المباشرة، صاف										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>فرنسا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٣,٨	١٠,٦	٣٤,٠-	٣٨,٢-	١,٨	٧٠,٠-	١١,٤	٩,٥-	٣٠,٥-	٢,٧-	
٣٧,٢	٣٤,٥	٣٠,٣	٢٣,٢-	٢١,٠	١٠,٥	٣١,٠	٦١,٠	٢,٨	٣٧,٢	
١,٥-	٣١,٥-	١٤٥,٦-	٩٢,٦-	٩,٨	٣٠,٩-	٦٤,١-	١١,٦	٩,٩	٥٠,١	
١٠,٤-	١٢,٩-	١٨,٠-	٤١,٤-	٢١,٠	٢٧,٢-	٤,١	٣٠,٥-	١,٤-	١٧,٦-	
١٩,٩-	٢٩,١	١٢١,٠	١١٤,٢	٧٨,٢-	٢٤,٧-	٣٧,١	٦٣,٨-	٤٠,٣-	٧٥,٣-	
١,٦-	٨,٦-	٢١,٧-	٢,٠	٢٧,٠	٤,٦	٣,٢	١٢,٣	٣,٤-	٢,٥	
الاستثمارات المباشرة، صاف										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>إيطاليا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٤٣,٦	٣٤,٠	٣٤,٠	٨,٣-	٥٣,٥	٨٥,٦	٦١,٦	٤٤,٦	٦٣,٥	٣٨,١	
١,٦	١,٢	١١,٥-	١٤,٣-	٣١,٢	٢٣,٩	٤,٠	٣,٦-	٢,٩	١٢,٣-	
٤٥,٢-	٥٧,٣-	٢٦,٩-	١٧٨,٥	١٤٨,٨	١٣٣,٥	٥٥,٧-	١٥٧,١	١٠٣,١	١٥٧,٨	
٠,٩-	٢,٣-	٥,٠-	١٢,٢	٠,٢-	٢,٩-	٣,٠	٣,٣-	٨,٤-	٣,٦-	
٨٨,٢	٩٢,٤	٧٤,٥	١٨٦,٨-	١٥٠,٧-	٧٣,٤-	١٠٦,٧	١٠٨,٧-	٣٧,١-	١٠٢,٥-	
٠,٠	٠,٠	٣,٠	٢,١	٢٤,٥	٤,٦	٣,٦	٣,١	٣,٠	١,٣-	
الاستثمارات المباشرة، صاف										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>إسبانيا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٧٥,١	٧٤,٦	٦٤,٧	٢٣,٠	٣٠,٦	١٢,١	٣٠,٠	٣٦,٧	٤٠,٢	٣٧,٥	
٤,٦-	٤,١-	٣,٢-	٤,٢	١٣,٧-	١٨,٨	١٠,٤	٢١,٢-	١٤,٩	١٥,٤	
٤٢,٣	٣٣,١	١٨,٠-	٣٦,٩	٤٤,٥	٨٧,٨	٥٦,٧-	٢٨,٣	٣٦,٩	٦٤,٥	
٠,٠	٠,٠	٤,٥-	٢,٤	١,٠	٨,١-	٦,٢-	١,١-	٨,٧	٢,٩	
٣٧,٣	٤٥,٦	٨٣,٨	٢٥,١-	١٣,٤-	٨٦,٠-	٨١,٧	٢٨,١	٢٤,٥-	٥٤,٥-	
٠,٠	٠,٠	٦,٥	٤,٧	١٢,٢	٠,٤-	٠,٨	٢,٦	٤,١	٩,١	
الاستثمارات المباشرة، صاف										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										

**الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)**  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٥	٢٠٢٤									
<b>اليابان</b>										
١٥٦,٤	١٥١,٥	١٦٧,٥	٥٣,٢	١٥٣,٣	١٣٢,٢	٢٢٨,٣	١٨٣,٩	١٦٨,٣	٢٦٦,٥	رصيد الحساب المالي
١٢٠,٦	١٢٣,٤	١٦٢,٩	١٢٦,٨	١٧٤,٧	٨٧,٥	٢١٨,٩	١٣٤,٦	١٥٥,٠	١٣٧,٥	الاستثمار المباشر، صاف
٤٢,٦-	٢٧,٦-	١٩٧,٧	١٤٢,٦-	١٩٨,٣-	٣٨,٥	٨٧,٤	٩٢,٢	٥٠,٦-	٢٧٦,٣	استثمارات الحافظة، صافية
٤٤,٦	٤٤,٦	٤٤,٦	٣٨,٠	١٩,٩	٧,٨	٣,٢	٠,٩	٣٠,٤	١٦,١-	المشتقات المالية، صافية
٢٢,٢	٩٩,٦	٢٣٧,٥-	٧٨,٤	٩٤,١	١٢,٤-	١٠٦,٧-	٦٧,٩-	١٠,٠	١٢٥,٦-	استثمارات أخرى، صافية
١١,٥	٨٧,٥-	٢٩,٨	٤٧,٤-	٦٢,٨	١٠,٩	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٣,٦	٥,٧-	التغير في الاحتياطيات
<b>المملكة المتحدة</b>										
١١٠,٨-	١٠٤,٦-	٥٩,٩-	٧٨,٦-	١٤,٢-	٩٣,٨-	٩٨,٥-	١٢٤,٠-	١٠٢,٤-	١٥٩,٨-	رصيد الحساب المالي
٧,٥	٧,٢	١٥٤,٣	٨٠,٧	١٥٦,٨	١٤٠,٤-	٤٢,٢-	٤,٩-	٤٦,١	٢٩٧,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
٢٠٢,٤-	١٩٤,٦-	٢٢٦,٥	٤٤,٩-	٢٦١,٩-	٣٦,٥	٣٤,٩	٣٥٤,٩-	٩٢,٨-	١٦٠,١-	استثمارات الحافظة، صافية
٦,٥	٦,٢	٠,٨	٥٩,٨-	٣٧,٥-	٣٣,١	٢,٥	١٠,٣	١٩,٣	١٥,٦	المشتقات المالية، صافية
٧٧,٦	٧٦,٦	٤٣٦,٨-	٥٣,٢-	١٠٤,٠	١٩,٧-	٩٢,٥-	٢٠٠,٧	٨٣,٧-	٢٧٣,٢	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٤,٦-	١,٣-	٢٤,٤	٣,٣-	١,١-	٢٤,٨	٨,٨	٨,٨	التغير في الاحتياطيات
<b>كندا</b>										
٢٩,٤-	١٢,٧-	١١,٦-	٢,٤-	٨,٣	٣٤,٣-	٣٧,٩-	٣٥,٨-	٤٤,٢-	٤٥,٤-	رصيد الحساب المالي
٥٠,٦	٣٥,٠	٣٥,٣	٣٦,٨	٤٤,٥	١٨,١	٢٦,٩	٢٠,٤	٥٣,٤	٣٣,٥	الاستثمار المباشر، صاف
٢٧,٥-	٤٧,٦-	١٥,٤	١١٤,٦-	٤٤,٧-	٦٧,٧-	١,٦-	٣,٤	٧٤,٩-	١٠٣,٦-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٥٢,٥-	٠,٢-	٦٩,٣-	٦٤,٧	١١,٨-	١٤,٠	٦٣,٣-	٥٨,٢-	٢٣,٥-	١٩,١	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٧,٠	١٠,٦	٢٠,٢	١,٣	٠,١	١,٥-	٠,٨	٥,٦	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>										
٥٦٠,٣	٥٥٥,٥	٥٠٣,٠	٥٠٣,٢	٦٠٥,٥	٣٨٢,٢	٣٣٢,٩	٣٦٠,١	٣٠٧,٣	٣٢٢,٤	رصيد الحساب المالي
٧٢,٧-	٨٤,٦-	١٤,٨	١٥,٥-	٥١,٦-	٦٥,٨	٢٦,٦-	٤٢,٦	١٥٦,٩-	٧٧,٣-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٥٠,٦	٢٩١,٢	٣٩٤,٢	٣١٢,٢	٤٩٩,٩	٢٦٥,٣	٣٠٩,٦	٣٦٧,٤	١٥١,٢	٢٤٥,٢	استثمارات الحافظة، صافية
٤١,٤	٤٧,٩	٣,٦-	٣٦,٣	١٥,٥-	١٣,٣-	٢٠,٠	٣١,٨	٥,٦-	٣,٣	المشتقات المالية، صافية
٨٨,١	١٣٥,٥	١٥٢,٠	٣٦٧,٩	٨٤,٥-	٢٥٨,٢-	٠,٤-	١٣١,٢-	١٠٥,٥	١,٠	استثمارات أخرى، صافية
١٥٢,٢	١٦٤,٧	٦٤,٨-	١٩٧,٦-	٢٥٧,٢	٣٢٢,٦	٣٠,٣	٤٩,٥	٢١٣,١	١٦٢,٠	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>										
١٣١,٩	١٨٣,٥	١٧٥,٦	٥٥١,١	٢١٢,٠	٤٢,٤	١٤٩,٢-	٢٦٤,١-	٢٧٦,٣-	٣٩٦,٠-	رصيد الحساب المالي
٢٧٦,٤-	١٨٥,٧-	١٥٥,٩-	٢٥٠,٥-	٤٨٣,٦-	٣١٩,٨-	٣٥٥,٥-	٣٧٥,٩-	٣٠٦,٥-	٢٧١,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٩,٧-	٣٠,٣-	١٥٠,٣	٥٠٢,٨	١١٥,٢	١٣,٩-	٧٤,٣-	١٠٥,٨-	٢١٠,٣-	٥٠,٢-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٥٠,٦-	١٠٨,٨-	٣٠,٦-	١٦٨,٢	٧٤,٧	٢٦٥,٦	١٠٨,١	٩٦,٨	٥٧,٢	٤٠٥,١	استثمارات أخرى، صافية
٤٧٩,٤	٤٨٦,٧	١٩٧,٠	١٢٠,٠	٥١٣,٦	٨٣,٩	١٦٧,٣	١٢٣,٠	١٨٦,٤	٤٨١,١-	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
٢٠٢٥	٢٠٢٤								
<b>المجموعات الإقليمية</b>									
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>									
٢٦٥,٩	٢٢٢,١	١٨٨,٣	٢٠٧,٠	١٤٣,١	١٥٥,١	٥٢,١-	٢٦٣,٢-	٥٩,٢-	٢٩,٩-
٧,٨-	٥٣,٠	٨٨,٧	٦٣,٧-	٢٥٨,٦-	١٦٢,٥-	١٤٤,٧-	١٧٠,٣-	١٠٨,٣-	٢٥,٨-
٧٢,٥-	٧٤,٦-	٤١,٤	٣٠٩,٨	٢٠,٧-	١٠٦,٨-	٧٢,٥-	١٠٠,٤-	٧٠,١-	٣١,١
٢١,٠	٢٠,٨	٢١,٢	١٨,٣	٢,٣-	١٥,٨	٢,٥-	٤,٧	٢,٣	٤,٦-
٥٢,٧-	٦٢,٥-	٣٤,٢-	١٠٦,٠-	١٤٦,٩	٢٤٤,٥	٧٠,٤	١٨,٩-	٨٢,٣-	٣٥٣,٨
٣٧٧,٥	٢٨٤,١	٧١,٠	٤٩,٣	٢٧٨,٣	١٦٤,٤	٩٧,٠	٢٢,١	١٩٩,٢	٣٨٤,٦-
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>									
٣٣,٨-	٤,٧-	٢٨,٥-	١٦٢,٢	٨٥,٥	٨,٧	٦٠,٢	١٠٦,٢	٢٥,٤-	١٠,٩
٥٠,٩-	٤١,١-	٣١,٢-	٣٥,٣-	٤٠,٣-	٣٨,٣-	٥٠,١-	٢٥,٨-	٢٧,٨-	٤٢,٨-
١,٧-	١٧,٢-	١٩,٢-	٢٦,٨	٤٠,٤	٢١,١	٢,٨-	٩,٨	٣٤,٩-	١٠,٨-
٠,٨-	٠,٩-	٤,٩	٥,٦-	٤,٦-	٠,٣	١,٤	٣,٠-	٢,٢-	٠,٥
١٤,٩-	١٥,٥-	٣١,٨-	١٤٤,٦	٣٧,٤-	٣٠,١	١٩,٧	٧٩,٦	٢٦,٠	٢٨,٣
٣٤,٤	٧٠,٠	٤٨,٧	٣١,٦	١٢٧,٢	٤,٤-	٩٢,٢	٤٥,٦	١٣,٤	٣٥,٧
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>									
٨٩,٥-	٧٠,٧-	٨٦,٥-	١٤٧,٦-	١٠٦,٣-	٩,٢-	١٢٤,٤-	١٦٦,٠-	١١٠,٨-	١١٣,٠-
١١٧,٦-	١٠٤,١-	١٤٠,٥-	١٢١,١-	١٠١,١-	٩٢,٩-	١١٤,٠-	١٤٨,٠-	١٢٠,٦-	١٢٤,٤-
٠,٥	٠,٥-	٢٥,٠	١١,٩	١٦,٤-	٨,٩-	٢,٤-	١٦,٥-	٤٥,٧-	٥٣,٢-
٠,٤-	٠,١	٦,٥-	٢,١	٢,٠	٥,٧	٤,٩	٤,٠	٣,٩	٢,٩-
١,٣	٤,٥-	١٣,٧	٢٣,٠-	٤١,١-	٧٠,٧	١٩,٨	١٦,٧-	٣٤,١	٤٦,٥
٢٦,٨	٣٨,٤	٢١,٨	١٧,٥-	٥٠,٣	١٦,٢	٣٢,٦-	١١,١	١٧,٣	٢١,٠
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>									
٣٦,٦	٨٦,٠	١٦٤,١	٣٨٠,٨	١٠٧,٠	٩٢,٦-	٢١,٠	٩٦,٠	٣٧,٥-	١٩٨,٦-
٥٢,٦-	٤٩,٣-	٣٧,٧-	١٢,٣-	٢١,٦-	١٧,٦-	١٨,٦-	١٨,٩-	١٤,٠-	٤٥,١-
٣١,٣	٦٠,٧	١٠٢,٥	١٥٣,٢	٦٦,٧	٧٨,٥	٢١,٥	٦,٧	٣٥,٧-	٠,٤-
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٣,٣	١٣,٣-	٤١,٠	١٧٧,٩	٢٠,٠	٧٢,٢-	١١,٨	٧٥,٩	٧٩,٤	١٣,٩-
٣٣,٦	٨٥,٤	٦٠,٧	٦٦,٠	٤٣,٩	٨٧,٩-	٤,٥	٣٩,٣	٥٩,٦-	١٤٨,٠-
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>									
٤٧,٤-	٤٩,٢-	٦١,٨-	٥١,١-	١٧,٣-	١٩,٧-	٥٣,٩-	٣٧,٠-	٤٣,٤-	٦٥,٣-
٤٧,٥-	٤٤,٢-	٣٥,٢-	١٨,٠-	٦٢,١-	٨,٥-	٢٨,١-	١٢,٨-	٣٥,٧-	٣٣,٢-
٢,٧	١,٢	٠,٧	١,٠	٤٥,٣	٢,٢	١٨,٦-	٥,٤-	٢٤,٠-	١٧,٠-
١,٤-	١,٥-	٢,١-	١,٦	٠,٥-	٠,١-	٠,٣	٠,٦-	٠,٣	٠,٥
٧,٧-	١٣,٠-	١٩,٤-	٢٥,٤-	١٣,٧-	٧,٥-	١٢,٦-	٢٣,٢-	٠,٠	٩,٦-
٧,١	٨,٧	٥,٢-	٩,٤-	١٣,٧	٤,٤-	٦,٣	٤,٩	١٦,١	٥,٢-

**الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تتمة)**  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٥	٢٠٢٤									
<b>المجموعات التحليلية</b>										
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
١٠٣,٦	١٥٩,٢	١٩٤,٤	٤٦٥,٤	١٦٥,٠	٥٦,١-	٥٤,٦	١٦٥,٨	١٧,٧	١٦٠,٥-	رصيد الحساب المالي
٢٩,٠-	٤,٨	٢٠,٦-	١٨,٠	٦,٨-	١,٤-	٤,٢-	٩,٦	١٣,٧	٣٣,٩-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٨,٧	٧٤,٨	٩٣,٩	١٢٠,٢	٨٤,٣	٧٩,٥	١٩,٠	٦,٢	٣٠,٣-	٢,٩	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٦٤,٣	١٣,١	٦٨,٣	٢٤٤,١	٤٤,٩	٥٢,٤-	٣٠,٢	١٠٧,٥	١٠٨,٠	٢٥,٥	استثمارات أخرى، صافية
٢٨,٦	٦٤,٢	٥٥,٧	٨٧,٥	٤٣,٥	٨٨,٧-	٨,٠	٤٨,٩	٦٦,٨-	١٦٤,٠-	التغير في الاحتياطيات
<b>غير الوقود</b>										
٢٨,٣	٢٤,٣	١٨,٨-	٨٥,٨	٤٧,١	٩٨,٥	٢٠٣,٨-	٤٢٩,٨-	٢٩٤,٠-	٢٣٥,٥-	رصيد الحساب المالي
٢٤٧,٤-	١٩٠,٥-	١٣٥,٣-	٢٦٨,٥-	٤٧٦,٨-	٣١٨,٤-	٣٥١,٣-	٣٨٥,٥-	٣٢٠,١-	٢٣٧,٥-	الاستثمار المباشر، صاف
٧٨,٥-	١٠٥,١-	٥٦,٤	٣٨٢,٦	٣٠,٩	٩٣,٣-	٩٣,٣-	١١٢,٠-	١٨٠,٠-	٥٣,١-	استثمارات الحافظة، صافية
١٨,٣	١٨,٤	١٧,٦	١٦,٣	٥,٤-	٢١,٧	٤,٠	٥,١	٤,٤	٦,٥-	المشتقات المالية، صافية
١١٥,٠-	١٢١,٩-	٩٨,٨-	٧٦,٠-	٢٩,٨	٣١٨,٠	٧٧,٩	١٠,٧-	٥٠,٨-	٣٧٩,٦	استثمارات أخرى، صافية
٤٥٠,٨	٤٢٢,٥	١٤١,٢	٣٢,٥	٤٧٠,١	١٧٢,٦	١٥٩,٣	٧٤,١	٢٥٣,١	٣١٧,١-	التغير في الاحتياطيات
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
٣٨٢,٦-	٣٢٧,٠-	٢٩٠,١-	٤٢٣,١-	٣٠٤,٩-	١١٧,٩-	٢٩٣,٨-	٣٥٩,٥-	٣٢٩,٣-	٢٧٥,٥-	رصيد الحساب المالي
٣٢٢,٨-	٣١٥,٩-	٢٧٣,٦-	٢٨٩,٦-	٢٨٣,٥-	٢٣١,٣-	٢٧٣,٣-	٢٩٠,٠-	٢٥٦,٤-	٢٧٧,١-	الاستثمار المباشر، صاف
٦٠,٥-	٩٥,٧-	٢٨,١-	٦٨,٧	٢٧,٣-	٥٧,١-	٣٥,٨-	٣٧,١-	١٢٨,٧-	٦٧,٤-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
١٤١,٥-	١١٧,٦-	١٣٣,٠-	١٥٩,٥-	٢٠١,٢-	٣٦,٣	٦٤,٦-	٢٩,٤-	٢٥,٧-	١٥,٨	استثمارات أخرى، صافية
١٣٢,٨	١٩١,٩	١٤٦,٨	٤٦,٦-	٢٠٤,١	١٢٨,٢	٨٠,٩	٣,٠-	٧٧,٧	٦٦,٩	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
<b>حسب تجربة خدمة الدين</b>										
<b>الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٢-٢٠١٨</b>										
٧٨,٠-	٦٧,٧-	٤١,٥-	٣٦,٣-	٤٠,٠-	٢٧,٣-	٤٦,٥-	٤٧,٠-	٥٩,٣-	٨١,١-	رصيد الحساب المالي
٤٤,١-	٦٧,٣-	٣٥,٢-	٢٢,٩-	٣٤,٠-	٢٢,٨-	٣٢,٤-	٢٥,٥-	٢٧,٢-	٣٥,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
٣,١-	١٣,٨-	٨,٨	٣٢,٥	١٨,٥-	٤,٢	١٧,٩-	٢١,٢-	٣٦,٧-	١٢,١-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٤٤,٥-	١٣,٩-	٢٥,٨-	٢٤,٨-	٨,٤	١٠,٧	٢,٩	٤,٤-	١٠,٧-	٣٥,٢-	استثمارات أخرى، صافية
١٣,٣	٢٦,٣	١٠,٣	٢٠,٩-	٥,١	١٧,٩-	٠,٧	٤,٥	١٥,٩	١,٨	التغير في الاحتياطيات
<b>للتذكيرة</b>										
<b>العالم</b>										
٤٠٦,٨	٥١٠,١	٣٠٨,٢	٥١٣,٦	٦٥٤,٥	٣,٧	٣,٠	١٩٢,٩	١١٥,٥	٤٤,١	رصيد الحساب المالي

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات في البلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعَة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدلارية لفرادى البلدان المعنية. ولا تظهر مجملات المشتقات المالية لبعض مجموعات البلدان بسبب قصور البيانات. ولا توجد توقعات متاحة لمنطقة اليورو بسبب هذا القصور.<sup>١</sup> باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠١٠	٢٠١٥-٢٠٠٦	
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
صافي الإقراض والاقتراض											
٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢-	٠,٨	٠,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٣-	
٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٤-	٠,٨	٠,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٣-	صافي الإقراض والاقتراض
٢٢,٩	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٣,٢	٢٣,٥	٢٢,٦	٢٢,٣	٢٢,١	٢٢,٠	٢١,٧	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٦	٢٢,٣	٢٢,٢	٢٢,٦	٢٣,٤	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٢,٧	٢٢,٥	٢١,٥	٢١,٩	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
رصيد الحساب الرأسمالي											
<b>الولايات المتحدة</b>											
صافي الإقراض والاقتراض											
٢,٤-	٣,١-	٣,٣-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٧-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	٢,٤-	٣,٣-	
٢,٤-	٣,١-	٣,٣-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٧-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	٢,٣-	٣,٣-	صافي الإقراض والاقتراض
١٩,٣	١٨,٢	١٧,٩	١٧,٤	١٨,٣	١٧,٦	١٨,٢	١٩,٣	١٩,١	١٨,١	١٧,٣	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٣	٢٢,٠	٢١,٨	٢١,٥	٢١,٩	٢١,٣	٢١,٤	٢١,٧	٢١,٦	٢٠,٣	٢٠,٥	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
رصيد الحساب الرأسمالي											
<b>منطقة اليورو</b>											
صافي الإقراض والاقتراض											
...	...	...	١,٨	٠,٨	٢,٩	١,٧	٢,٢	٢,٥	١,٧	٠,٦	
٢,٣	٢,٤	٢,٦	١,٦	٠,٣-	٢,٥	١,٧	٢,٤	٢,٨	١,٧	٠,٥	صافي الإقراض والاقتراض
٢٤,٩	٢٤,٩	٢٥,٠	٢٥,٥	٢٥,٤	٢٦,٥	٢٤,٥	٢٥,٥	٢٤,٩	٢٢,٨	٢٢,٥	رصيد الحساب الجاري
٢٠,٨	٢٠,٦	٢٠,٦	٢١,٩	٢٣,٥	٢٢,٧	٢١,٩	٢٢,٣	٢١,٥	٢٠,٣	٢١,١	الادخار
...	...	...	٠,٣	١,١	٠,٤	٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	٠,١	٠,١	الاستثمار
رصيد الحساب الرأسمالي											
<b>ألمانيا</b>											
صافي الإقراض والاقتراض											
٥,٧	٦,٤	٦,٦	٥,٥	٣,٦	٧,١	٦,٢	٧,٩	٧,٨	٧,١	٦,٤	
٥,٧	٦,٤	٦,٦	٦,٢	٤,٢	٧,٢	٦,٥	٨,٠	٧,٨	٧,١	٦,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٢٦,٨	٢٦,٩	٢٧,٢	٢٧,٨	٢٧,٢	٢٩,٦	٢٨,١	٢٩,٣	٢٩,٣	٢٧,١	٢٦,٤	رصيد الحساب الجاري
٢١,١	٢٠,٥	٢٠,٦	٢١,٧	٢٣,٠	٢٢,٥	٢١,٧	٢١,٣	٢١,٥	٢٠,٠	١٩,٩	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧-	٠,٥-	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
رصيد الحساب الرأسمالي											
<b>فرنسا</b>											
صافي الإقراض والاقتراض											
٠,١-	٠,١	٠,٣	٠,٧-	٠,٨-	٠,٦	٢,٠-	٠,٧	٠,٦-	٠,٨-	٠,٦-	
٠,٣-	٠,١-	٠,١	١,٠-	١,٢-	٠,٣	٢,١-	٠,٦	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	صافي الإقراض والاقتراض
٢١,٣	٢١,٨	٢٢,٣	٢٣,٩	٢٤,٦	٢٣,٧	٢٠,٨	٢٣,٦	٢١,٩	٢١,٠	٢١,٥	رصيد الحساب الجاري
٢١,٦	٢١,٩	٢٢,٣	٢٤,٩	٢٥,٨	٢٣,٤	٢٢,٨	٢٣,٠	٢٢,٦	٢١,٨	٢٢,١	الادخار
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
رصيد الحساب الرأسمالي											
<b>إيطاليا</b>											
صافي الإقراض والاقتراض											
٢,٢	١,٨	١,٤	٠,٧	١,٢-	٢,٢	٣,٨	٣,١	٢,٥	٠,٤	٠,٩-	
٢,١	١,٤	١,١	٠,٠	١,٧-	٢,١	٣,٨	٣,٢	٢,٥	٠,٣	٠,٩-	صافي الإقراض والاقتراض
٢٤,٧	٢٣,٦	٢٣,١	٢٢,٧	٢٣,٠	٢٤,١	٢١,٧	٢١,٥	٢١,٢	١٨,٧	١٨,٨	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٦	٢٢,٢	٢٢,١	٢٢,٨	٢٤,٨	٢٢,٠	١٧,٩	١٨,٤	١٨,٧	١٨,٣	١٩,٨	الادخار
٠,١	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٠,٥	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	الاستثمار
رصيد الحساب الرأسمالي											
<b>إسبانيا</b>											
صافي الإقراض والاقتراض											
٢,٩	٤,١	٤,٣	٣,٧	١,٣	١,٦	١,٢	٢,٥	٢,٤	١,١	٢,٧-	
٢,٦	٣,٢	٣,٤	٢,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٢,١	١,٩	٠,٧	٣,١-	صافي الإقراض والاقتراض
٢٣,٣	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٣,٠	٢٢,٦	٢١,٤	٢٣,٠	٢٢,٦	٢٠,١	١٩,٨	رصيد الحساب الجاري
٢٠,٧	٢٠,٦	٢٠,٤	٢١,٠	٢٢,٧	٢١,٩	٢٠,٦	٢٠,٩	٢٠,٧	١٩,٤	٢٣,٠	الادخار
٠,٣	٠,٩	١,٠	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٤	الاستثمار
رصيد الحساب الرأسمالي											
<b>اليابان</b>											
صافي الإقراض والاقتراض											
٣,٣	٣,٦	٣,٧	٣,٥	٢,١	٣,٨	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٢,٤	٢,٥	
٣,٣	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٢,١	٣,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٢,٥	٢,٦	صافي الإقراض والاقتراض
٢٩,٧	٣٠,٣	٣٠,٤	٣٠,٠	٢٨,٩	٢٩,٧	٢٨,٢	٢٩,٢	٢٩,٢	٢٦,٨	٢٧,١	رصيد الحساب الجاري
٢٦,٤	٢٦,٦	٢٦,٦	٢٦,٤	٢٦,٨	٢٥,٨	٢٥,٢	٢٥,٨	٢٥,٦	٢٤,٤	٢٤,٥	الادخار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	الاستثمار
رصيد الحساب الرأسمالي											
<b>المملكة المتحدة</b>											
صافي الإقراض والاقتراض											
٢,٧-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٢-	٢,٢-	٠,٥-	٣,١-	٢,٧-	٤,١-	٤,٠-	٣,٦-	
٢,٦-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٠-	٢,١-	٠,٤-	٢,٩-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٩-	٣,٦-	صافي الإقراض والاقتراض
١٤,٧	١٤,٣	١٤,٣	١٥,٨	١٦,٦	١٧,٢	١٤,٦	١٥,٦	١٤,١	١٣,١	١٣,٣	رصيد الحساب الجاري
١٧,٣	١٧,١	١٧,١	١٧,٧	١٨,٧	١٧,٧	١٧,٦	١٨,٢	١٨,١	١٧,٠	١٦,٩	الادخار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	الاستثمار
رصيد الحساب الرأسمالي											

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تابع)  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠١٠	٢٠١٥-٢٠٠٦	
											<b>كندا</b>
٢,١-	١,٣-	١,٠-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٢,١-	١,٩-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,١-	١,٣-	١,٠-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٢,١-	١,٩-	رصيد الحساب الجاري
٢١,٣	٢٢,٢	٢٢,٤	٢٣,٣	٢٥,٠	٢٤,٣	٢٠,٧	٢١,١	٢١,٠	٢١,٠	٢٢,٠	الادخار
٢٣,٤	٢٣,٤	٢٣,٤	٢٤,٠	٢٥,٤	٢٤,٣	٢٣,٧	٢٣,٠	٢٣,٤	٢٤,١	٢٤,٠	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>
٥,٨	٦,٠	٦,٢	٦,٢	٦,٨	٦,٧	٥,١	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,١	صافي الإقراض والاقتراض
٥,٧	٥,٩	٦,١	٦,١	٦,٨	٦,٨	٥,١	٤,٦	٤,٣	٤,٦	٤,٢	رصيد الحساب الجاري
٣١,٤	٣١,١	٣١,٢	٣١,٩	٣٣,٣	٣٣,٣	٣١,٣	٣٠,١	٣٠,٣	٣٠,٦	٣٠,٥	الادخار
٢٥,٦	٢٥,٢	٢٥,١	٢٥,٦	٢٦,٣	٢٦,٢	٢٥,٩	٢٥,٥	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٦,٢	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١-	٠,١-	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٠,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٦	١,٦	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٦	١,٩	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٦	١,٧	١,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٢-	٠,٥	١,٨	رصيد الحساب الجاري
٣٢,٤	٣٢,٣	٣٢,٣	٣٢,٥	٣٤,٥	٣٤,٣	٣٢,٨	٣٢,١	٣٢,٥	٣٢,٤	٣٢,٦	الادخار
٣٢,٥	٣٢,٢	٣٢,٠	٣٢,٠	٣٣,١	٣٣,٥	٣٢,٤	٣٢,٢	٣٢,٧	٣١,٩	٣١,٠	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>
٠,٥	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٤	١,٢	١,٥	٠,٥	٠,٣-	١,٤	٣,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٥	٠,٩	٠,٨	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٥	٠,٣-	١,٣	٢,٩	رصيد الحساب الجاري
٣٨,٩	٣٩,٣	٣٩,٤	٣٩,٣	٤١,١	٤١,٠	٤٠,٣	٣٩,٥	٤٠,٠	٤٢,١	٤٣,٠	الادخار
٣٨,٣	٣٨,٤	٣٨,٦	٣٨,٣	٣٩,٧	٣٩,٨	٣٨,٧	٣٩,١	٤٠,٢	٤٠,٨	٤٠,٢	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>
٠,٥-	٠,٦-	٠,٢-	٠,٢-	٢,٩	٢,٠	٠,٦	١,٨	٢,٢	٠,١-	٠,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٧-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٥-	٢,٧	١,٦	٠,١	١,٤	١,٨	٠,٤-	٠,٦-	رصيد الحساب الجاري
٢٤,٠	٢٣,١	٢٣,١	٢٤,٥	٢٨,٢	٢٦,٢	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٥,٧	٢٣,٧	٢٣,٥	الادخار
٢٤,٧	٢٣,٨	٢٣,٤	٢٤,٨	٢٥,٤	٢٤,٥	٢٣,٩	٢٣,٠	٢٣,٨	٢٤,١	٢٤,٠	الاستثمار
٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>
١,٣-	١,٣-	١,٠-	١,٢-	٢,٢-	١,٩-	٠,١-	٢,١-	٢,٧-	٢,٥-	١,٦-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٣-	١,١-	٠,٩-	١,١-	٢,٢-	١,٨-	٠,٢-	٢,١-	٢,٧-	٢,٦-	١,٧-	رصيد الحساب الجاري
١٨,٩	١٨,٦	١٨,٧	١٨,٦	١٨,١	١٨,٦	١٧,٨	١٦,٧	١٦,٤	١٨,٦	٢٠,١	الادخار
٢٠,١	١٩,٨	١٩,٦	١٩,٧	٢٠,٤	٢٠,٥	١٨,١	١٨,٨	١٩,١	٢١,٢	٢١,٨	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>
٠,١	٠,٧	١,٧	٣,٥	٨,١	٣,١	٣,٥-	٠,٢	٢,٥	٤,٢	٧,٥	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٢	٠,٨	١,٧	٣,٧	٨,٤	٣,٤	٣,٦-	٠,٤	٢,٩	٤,١	٧,٦	رصيد الحساب الجاري
٢٦,٩	٢٧,٤	٢٨,١	٢٩,٦	٣٢,٨	٢٧,٨	٢٢,١	٢٧,٠	٢٨,٦	٢١,٦	٣٥,٣	الادخار
٢٧,٢	٢٧,٠	٢٦,٦	٢٦,٥	٢٥,٠	٢٤,٧	٢٥,٧	٢٦,٧	٢٦,٠	٢٧,٢	٢٧,٨	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>
٢,١-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٢-	١,٩-	٠,٦-	٢,٢-	٢,٦-	١,٦-	١,٨-	٠,١-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٥-	٢,٩-	٣,٢-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٠-	٢,٥-	١,١-	رصيد الحساب الجاري
٢١,٢	١٩,٧	١٩,٠	١٩,٥	٢٠,٠	٢٢,٠	٢٠,٣	٢٠,١	٢٠,٠	١٩,١	٢٠,٣	الادخار
٢٣,٤	٢٢,١	٢١,٨	٢٢,٠	٢١,٨	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٣,٠	٢١,٦	٢١,٤	٢١,٤	الاستثمار
٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	١,٠	رصيد الحساب الرأسمالي

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠١٠	٢٠١٥-٢٠٠٦
<b>المجموعات التحليلية</b>										
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
١,٥	٢,٣	٣,٧	٥,٢	١١,١	٥,١	٣,٤-	١,٧	٥,٢	٥,٥	٩,٥
١,٧	٢,٦	٣,٩	٥,٦	١١,٤	٥,٤	٣,٣-	١,٩	٥,٥	٥,٥	٩,٦
٣٠,٢	٣١,٠	٣٢,٣	٣٣,١	٣٦,٨	٣٢,٠	٢٤,٩	٢٩,٧	٣١,٣	٣٣,٠	٣٧,١
٢٩,٤	٢٩,١	٢٨,٨	٢٨,١	٢٥,٩	٢٧,١	٢٨,٣	٢٧,٧	٢٥,٨	٢٧,١	٢٧,٦
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,١
<b>غير الوقود</b>										
٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٦	٠,٦	٠,٩	٠,١-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٦
٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٤
٣٢,٦	٣٢,٥	٣٢,٣	٣٢,٥	٣٤,٣	٣٤,٥	٣٣,٦	٣٢,٤	٣٢,٦	٣٢,٢	٣١,٩
٣٢,٨	٣٢,٥	٣٢,٣	٣٢,٤	٣٣,٨	٣٤,٠	٣٣,٨	٣٢,٧	٣٣,٤	٣٢,٦	٣١,٥
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
١,٩-	١,٩-	١,٧-	١,٤-	٢,٦-	١,٨-	٠,٧-	١,٩-	٢,٥-	٢,٤-	٢,١-
٢,٠-	٢,٠-	١,٨-	١,٥-	٢,٧-	٢,٠-	١,٠-	٢,١-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٥-
٢٣,٥	٢٢,٩	٢٢,٨	٢٣,٦	٢٣,٢	٢٣,٧	٢٢,٩	٢٢,٥	٢٢,٧	٢٢,٨	٢٣,٤
٢٥,٦	٢٤,٩	٢٤,٦	٢٥,٠	٢٥,٩	٢٥,٧	٢٣,٩	٢٤,٧	٢٥,٤	٢٥,٥	٢٥,٩
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجرية خدمة الدين</b>										
<b>الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٢ - ٢٠١٨</b>										
٢,٨-	٤,٥-	٤,١-	٢,٤-	١,٩-	٢,٠-	١,٩-	٣,٢-	٣,٤-	٣,٩-	٢,٨-
٣,١-	٤,٩-	٤,٥-	٢,٨-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٤-	٣,٦-	٣,٨-	٤,٦-	٣,٧-
١٨,٠	١٥,١	١٤,٧	١٦,٣	١٨,١	١٨,١	١٧,٣	١٨,٩	٢٠,٤	١٩,٣	٢٠,٩
٢١,٠	١٩,٨	١٩,١	١٩,٥	٢٠,٣	٢٠,٧	٢٠,١	٢٣,٣	٢٤,٢	٢٤,١	٢٤,٩
٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٩
<b>اللتكزة</b>										
<b>العالم</b>										
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٩	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٤
٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٩	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
٢٦,٩	٢٦,٥	٢٦,٤	٢٦,٦	٢٧,٩	٢٧,٩	٢٦,٦	٢٦,٨	٢٦,٨	٢٥,٩	٢٥,٤
٢٦,٨	٢٦,٤	٢٦,٢	٢٦,٤	٢٧,٤	٢٧,١	٢٦,٤	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٥,٤	٢٥,١
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدلورية لفرادى البلدان المعنية. ويختلف هذا عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتُستمد تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتُستمد تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الرابطة بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. فالادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (S-I=CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (NLB=CAB+KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن نقص البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.

<sup>١</sup> راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٢</sup> ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

توقعات				متوسطات				
متوسطات		٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٥-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦	
								التغير السنوي %
٣,٢	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٣,١	٣,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
١,٧	٢,١	١,٨	١,٨	١,٧	٢,٩	١,٩	١,٥	الاقتصادات المتقدمة
٤,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٤	٤,٠	٣,٩	٥,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								للتذكير
								الناتج الممكن
١,٦	١,٩	١,٩	١,٨	١,٩	١,٨	١,٦	١,٤	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٣	٣,٢	٣,٤	٣,١	٠,٨	٥,٧	٢,٧	٤,١	حجم التجارة العالمية <sup>١</sup>
								الواردات
٢,٦	٢,٧	٢,٤	٢,١	٠,٧-	٧,٢	٢,٥	٣,٠	الاقتصادات المتقدمة
٤,٣	٤,٢	٤,٩	٤,٦	٣,٠	٤,٢	٣,١	٦,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								الصادرات
٢,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٥	١,٠	٥,٧	٢,٣	٣,٧	الاقتصادات المتقدمة
٤,١	٣,٦	٤,٦	٤,٦	٠,٦	٤,٦	٣,٤	٥,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								معدلات التبادل التجاري
٠,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,٧	١,٧-	٠,٢	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٧-	٠,٨-	١,٥	٠,٠	٠,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي
								المصنوعات
١,٣	٢,٨	١,٢	١,٦	١,٦-	١٠,٣	١,١	١,٢	النفط
٢,١-	١,٣	١٠,٤-	٠,٩	١٦,٤-	٣٩,٢	٣,٦	٠,٥-	السلع الأولية غير الوقود
٠,٦	١,١	٠,٢-	٢,٩	٥,٧-	٧,٩	٤,٣	٣,٤	أسعار المستهلكين
								الاقتصادات المتقدمة
٢,٠	٤,١	٢,٠	٢,٦	٤,٦	٧,٣	٢,٦	١,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٤,٢	٧,٩	٥,٩	٧,٩	٨,١	٩,٦	٦,١	٦,٠	أسعار الفائدة
								سرعة الفائدة الحقيقية العالمي طويل الأجل <sup>٢</sup>
١,٢	١,٠-	١,٤	٠,٨	١,٣-	٥,٠-	٠,٧-	١,٢	أرصدة الحساب الجاري
								الاقتصادات المتقدمة
٠,٥	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٤-	٠,٥	٠,٢-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٠	٠,٧	٠,٣	٠,٤	٠,٦	١,٧	٠,٤	١,٨	الدين الخارجي الكلي
٢٧,٥	٢٩,٠	٢٨,٣	٢٩,٠	٢٩,٦	٢٩,١	٣٠,٢	٢٧,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								خدمة الدين
٩,٦	١٠,١	٩,٨	٩,٩	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٣	٩,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

<sup>١</sup> تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.  
<sup>٢</sup> متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات (أو أقرب أجل استحقاق) مرجحاً بوزن إجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

# آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

## أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

إبريل ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر
أكتوبر ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات
إبريل ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتا
أكتوبر ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين
إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد
إبريل ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكل
أكتوبر ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد
إبريل ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر
أكتوبر ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية
إبريل ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير
أكتوبر ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة
إبريل ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة مسارات التعافي المتباعدة
أكتوبر ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي أثناء الجوائح
إبريل ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي
أكتوبر ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: مجابهة أزمة تكلفة المعيشة
إبريل ٢٠٢٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تعاف متأرجح
أكتوبر ٢٠٢٣	آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة
أكتوبر ٢٠٢٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تنامي المسارات العالمية المتباعدة
إبريل ٢٠٢٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد
أكتوبر ٢٠٢٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تحول السياسات وتزايد التهديدات

## أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٣	الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها
أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١	سيناريوهات التعريف الجمركية
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١	توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١	التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٣	المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-١	تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية

١٩-1	تطورات السيناريوهات البديلة في مكافحة كوفيد-19
١-1	سيناريوهات بديلة
١-1	تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١-1	إطار السيناريو
١-1	سيناريوهات التطورات المعاكسة
١-1	إطار السيناريو
١-1	تقييم المخاطر بشأن توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١-1	تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في آفاق الاقتصاد العالمي
١-1	تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي لآفاق الاقتصاد العالمي
١-1	تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١-1	تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

## ثانياً: استقصاءات تاريخية

١-1	ما تأثير فترات الركود؟
٢-3	تشرذم أسواق السلع الأولية على مر التاريخ: كثير من الظلال الرمادية

## ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

١-1	انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا
١-1	اقترام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟
١-1	ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟
١-1	على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية
١-1	تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي بلدان القوقاز وآسيا الوسطى
١-1	تداعيات التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية
١-1	الإدخار والنمو الاقتصادي
١-1	في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل الأزمة المالية العالمية وأثنائها وبعد وقوعها
١-1	أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة على المدى المتوسط
١-1	أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام 2011
١-1	أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات
١-1	هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي
١-1	الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن
١-1	التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار
١-1	التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية
١-1	هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة
١-1	تدابير غير مسبوق: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة
١-1	النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات
١-1	نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات
١-1	الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة
١-1	هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟

إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-١

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-١

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-١

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ٢

أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٤-١

أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٣

إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٢

أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٢

أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-١

إبريل ٢٠٢١، الفصل ٢

إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣-٣

إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٣

إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٣

إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٣-٣

ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة

آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة

آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨

الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب

إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة:

ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟

مواجهة حالات الركود المستقبلية في الاقتصادات المتقدمة: السياسات الدورية

في حقبة أسعار الفائدة المنخفضة والدين المرتفع

الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية

نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام

نشاط الصناعة التحويلية العالمي — تعاف على شكل حرف V والانعكاسات

على الآفاق العالمية

توابع جائحة كوفيد-١٩: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط

عاصمة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم

البحث والابتكار: مكافحة الجائحة وتعزيز النمو طويل الأجل

آفاق نمو معتمدة: طريق أطول نحو تحقيق التقارب المرجو

التأثيرات الاقتصادية غير المتكافئة لتشرذم أسواق السلع الأولية

تباطؤ النمو العالمي متوسط المدى: ما المطلوب لتغيير اتجاه التيار؟

كفاءة توزيع الموارد: المفهوم والأمثلة والقياس

التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية وأسواق العمل على مستوى العالم

## رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠١٣، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٣، الفصل ٣

إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٣

أكتوبر ٢٠١٣، الفصل ١

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ - ت خ ١-

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ - ت خ ٢-

إبريل ٢٠١٤، الإطار ٣-١

إبريل ٢٠١٤، الفصل ١

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ١،

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص، الإطار ١-١ - ت خ ١-

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢

الوحش الذي لم يهاجم: هل كُمنَّ التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟

هل لا يزال استهداف التضخم ضرورياً في ظل استواء منحني فيليبس؟

استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية

طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قطرية مقارنة

محركات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب تكساس الوسيط

تثبيت توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف

أسعار وتنبؤات السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في

حقبة انخفاض أسعار النفط

انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي

منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب

إلى أين يتجه مصدر السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية

- مريض أُلْمِت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي  
هل تُصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بفقرة في النشاط أثناء طفرات  
السلع الأولية؟
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-١
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة  
في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٤
- انخفاض التضخم عالمياً في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء  
في الاقتصاد العالمي
- إبريل ٢٠١٦، الفصل ١،  
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣
- ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والموارد  
غير التقليدية في سوق النفط العالمية
- إبريل ٢٠١٧، الفصل ١،  
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- تقرير خاص
- إبريل ٢٠١٨، الفصل ١
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- تقرير خاص
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢
- ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟
- دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-ت خ-١
- أفاق التضخم: المناطق والبلدان
- أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٤
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة  
عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها
- أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-ت خ-١
- تحديات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها
- ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقاً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
- أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ٣
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- إبريل ٢٠١٩، الفصل ١
- التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية
- تقرير خاص
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- إبريل ٢٠٢٠، الفصل ١،  
تقرير خاص
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١،  
تقرير خاص
- ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- إبريل ٢٠٢١، الفصل ١،  
تقرير خاص
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-١
- أسعار المساكن وتضخم أسعار المستهلكين
- أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٢
- ذعر من التضخم
- أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-٢
- التضخم الأساسي أثناء أزمة كوفيد-١٩
- إبريل ٢٠٢٢، تقرير خاص
- التطورات السوقية والتقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري
- أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-١
- تحليل أخطاء تنبؤات التضخم في تقارير «أفاق الاقتصاد العالمي» الأخيرة
- أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-٢
- القوة السوقية والتضخم أثناء جائحة كوفيد-١٩
- أكتوبر ٢٠٢٢، تقرير خاص
- تطورات أسواق السلع الأولية ومركبات تضخم أسعار الغذاء

تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات السوق وتأثير تراجع استخراج الوقود الأحفوري على الاقتصاد الكلي

إبريل ٢٠٢٣، الفصل ١  
تقرير خاص  
أكتوبر ٢٠٢٣، المرفق ١-١  
على شبكة الإنترنت، تقرير  
خاص حول السلع الأولية  
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣-٢  
أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠٢٤، تقرير خاص  
عن السلع الأولية  
أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٢

أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية: تحليلات عالية التواتر

التوقعات التضخمية على مستوى الشركات، ودرجة الانتباه، وفعالية السياسة النقدية  
دعم الطاقة، والتضخم، والتوقعات: تحليل عناصر تدابير منطقة اليورو  
التشردم وأسواق السلع الأولية: مواطن الضعف والمخاطر  
التوترات في تجارة السلع الأولية: أدلة من بيانات حركة الناقلات  
تطورات الأسواق والآثار التضخمية لصدّات إمداد المعادن

التشديد الكبير: رؤى مستمدة من فترة التضخم الأخيرة

### خامسا: سياسة المالية العامة

إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤-٣  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٥-٣  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٥-١  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٤-٢  
إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٣  
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٢-٢

التفاوت الكبير في السياسات  
فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص  
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي  
تحسين كفاءة الاستثمار العام  
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية  
مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام  
طفرات السلع الأولية والاستثمار العام  
آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟  
تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية  
تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي  
السياسات الموضوعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان  
النزول إلى أرض الواقع: كيف نعالج تصاعد الدين العام  
إصلاحات الأسواق لتعزيز النمو واستمرارية القدرة على تحمل الدين  
عدم الحصافة المالية وتوقعات التضخم: دور أطر السياسة النقدية  
السياسات الصناعية في الأسواق الصاعدة: قديما وحديثا  
دور سياسات كبح الأسعار

### سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٤، الفصل ٢  
تقرير خاص حول التداعيات  
إبريل ٢٠١٤، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٥-٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١

التفاوت الكبير في السياسات  
حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة  
سياستها النقدية  
عرض الائتمان والنمو الاقتصادي  
هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في  
اقتصادات الأسواق الصاعدة؟

منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية  
مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم  
السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة  
منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية  
هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٣	تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-٢	الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-١	هل يمكن تنشيط الاقتصاد من خلال أسعار الفائدة الأساسية السالبة؟
إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٣	تخفيف الصدمات المالية العالمية في الأسواق الصاعدة: هل يمكن أن يكون التنظيم الاحترازي الكلي عاملاً مساعداً؟
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ١-٣	السياسات الاحترازية الكلية والائتمان — تحليل شمولي للنتائج التجريبية
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٣	هل يتم تعديل التنظيم الاحترازي الكلي في الأسواق الصاعدة استجابة للصدمة المالية العالمية؟
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٤	سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد-١٩
إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٤	برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-١	التوسع النقدي ومخاطر التضخم
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٢	ردود أفعال السياسات والتوقعات خلال نوبات تسارع التضخم
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-١	محددات أسعار الفائدة المحايدة وحالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المتوقعة
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٢	دين القطاع الخاص والتعافي العالمي
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٢	ارتفاع مديونية الأسر، وتخمة المدخرات العالمية للأغنياء وسعر الفائدة الطبيعي
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-١	أسعار المساكن: حالة من الفتور
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-١	السياسة النقدية: سرعة انتقال آثارها والتباين وعدم التجانس
إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٢	سعر الفائدة الطبيعي: القوى المحركة والانعكاسات على السياسات
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣-٢	أثر انتقال التداعيات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-٣	التفاعلات النقدية والمالية
أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٢	إدارة التوقعات: التضخم والسياسة النقدية
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٢	انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في أوروبا
أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٢	التشديد الكبير: رؤى مستمدة من فترة التضخم الأخيرة
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-٢	دور سياسات الميزانيات العمومية للبنوك المركزية

## سابعا: قضايا سوق العمل والفقير وعدم المساواة

إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٢	إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها
إبريل ٢٠١٧، الفصل ٣	فهم الاتجاه العام التنافسي في أنصبة العمالة من الدخل
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١	نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢	ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢	ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢	الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢	تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢	المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢	مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤	هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٣	هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل من البرازيل
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٢	الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	تأثير الأتمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية:
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-١	دراسة حالة الروبوتات الصناعية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١	ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢	هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٢	أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة
	تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية

- آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي  
الهجرة: آثارها على سوق العمل ودور الأتمتة  
الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد-١٩  
حالات الركود والتعافي في أسواق العمل: أنماط وسياسات واستجابات  
لصدمة كوفيد-١٩  
الوظائف والاقتصاد الأخضر  
معضلة تشديد أسواق العمل - أمثلة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة  
عدم المساواة واستدامة الدين العام  
سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي  
جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة  
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟  
ديناميكيات الأجور عقب كوفيد-١٩ ومخاطر دوامة الأجور والأسعار  
انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة  
الانعكاسات التوزيعية لتوقعات النمو على المدى المتوسط  
فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية  
سياسات لتيسير إدماج المهاجرين الأوكرانيين في أسواق العمل الأوروبية: أدلة سابقة
- إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٤  
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٢  
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-٣

## ثامنا: قضايا أسعار الصرف

- نظم سعر الصرف والتعرض للأزمات في الأسواق الصاعدة  
أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟  
العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية  
قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية  
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة  
ديناميكيات الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات  
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات  
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات  
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
- إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢

## تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

- تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو  
إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو  
السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين  
التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة  
محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس المال الدولية  
ظفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة  
هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟  
تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦  
قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو  
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية  
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري  
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية  
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية  
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة  
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل
- إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل ٤  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١ ت-١ خ-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠١٥، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٦، الفصل ٢  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢

- إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣  
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٢  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
- إبريل ٢٠١٧، الإطار ٤-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٥-١  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٦-١  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٤  
أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١  
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٣
- إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣  
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٤
- إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٤  
إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١  
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١  
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٤  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-٤  
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٤  
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣-٤  
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٤  
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٢-٤  
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-١
- مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة  
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟  
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية  
مع الطلب النهائي للصين  
التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات  
بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية  
التصحيات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية  
تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك  
منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة  
صعود التجارة في الخدمات  
دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل  
الاضطرابات التجارية العالمية  
أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟  
الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان  
الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى  
الشركات من كولومبيا  
دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية  
التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة  
موازن التجارة الثنائية والإجمالية  
فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟  
الأثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة  
والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج  
خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق  
انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل  
التوترات التجارية - سيناريو يتضمن آخر المستجدات  
تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨  
التجارة وسلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة  
آثار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة  
تأثير الإغلاق العام على التجارة: أدلة مستمدة من بيانات الشحن  
تكيف التجارة على مستوى الشركات مع جائحة كوفيد-١٩ في فرنسا  
التشتت الاقتصادي الجغرافي وسعر الفائدة الطبيعي  
التشتت الجغرافي-الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر  
تصاعد التوترات التجارية  
انكشاف الميزانيات العمومية لمخاطر التشتت  
التوترات الجغرافية-السياسية، وسلاسل الإمداد، والتجارة  
التشرد يؤثر سلبا على التجارة الدولية  
تبادل الأدوار: التداعيات الحقيقية من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين  
تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين ولغز التوزيع  
صناعة السيارات على المستوى العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية

## عاشرا: قضايا إقليمية

- تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو  
هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية
- إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٢

## حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

- سياسات آبينوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟
- أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤-١

إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٢  
 أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣  
 أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٢  
 إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٢  
 إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-٢  
 إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-٣  
 أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-١  
 أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢  
 إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٢-٢

هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟

الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود

الصادرات اليابانية: ما العائق؟

تجربة الانكماش في اليابان

هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية

الهجرة والأجور في ألمانيا

تأثير الهجرة من فنزويلا على أمريكا اللاتينية والكاريبية

انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة

الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي

السياسة النقدية وأسواق العقارات في الصين

## ثاني عشر: قضايا تتعلق بتغير المناخ

آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها

البلدان منخفضة الدخل؟

تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو

دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج

استراتيجيات التصدي لصدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة

التصدي لصدمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية

التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي

تخفيف آثار تغير المناخ

سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون

آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية

تخفيف تغير المناخ - الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع

المصطلحات

نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء - الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية

من هي الفئات الأكثر تضررا من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية

الوظائف والاقتصاد الأخضر

التكنولوجيا النظيفة ودور البحث العلمي الأساسي

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٣  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٤  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٥  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٦  
 إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١ ت-١ خ-١  
 أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٣  
 أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-٢  
 إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٢  
 أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢  
 أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١  
 تقرير خاص

إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣  
 إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-١  
 إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢  
 أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٣  
 أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢  
 أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٣  
 إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-١  
 أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-١

سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي

جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة

هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضرارا بعد كوفيد؟

التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون

انعكاسات تسعير الكربون على المدى القريب — نظرة عامة على الدراسات ذات الصلة

الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي

خفض الكربون في قطاع الكهرباء مع إدارة انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة

سعر الفائدة الطبيعي والتحول الأخضر

صناعة السيارات على المستوى العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية

## ثالث عشر: موضوعات خاصة

اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من

السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟

كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية

هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام

إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٤	طريقة المقارنة المصطنعة
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-ت خ-١	إقبال عالمي على تملك الأراضي
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١	الصراعات والنمو والهجرة
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢	معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢	اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-١	التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٢	مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٣	المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتخلخل الاقتصادي حول العالم
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٤	تعديل نصيب العمالة من الدخل
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١	الهواتف الذكية والتجارة العالمية
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٤	هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-١	تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-١	بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٢	تعهد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجياً وانتقال المعرفة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٤	العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١	زيادة القوة السوقية
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٥	ترجمات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٦	التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ — مهمة صعبة
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢	صعود القوة السوقية للشركات وأثاره الاقتصادية الكلية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١	الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وإدخار الشركات
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٢	أثر عمليات الدمج والاستحواض على القوة السوقية
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١	صناعة السيارات العالمية - التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢	قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٣	الأثار الدائمة للصدمة المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٣	الأثار السياسية للإصلاحات الهيكلية
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٣	تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢	استمرارية ومحددات العنصر المشترك في الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-٤	الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢	دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد-١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-٢	خسائر التعليم أثناء الجائحة ودور البنية التحتية
إبريل ٢٠٢١، الفصل ١، المرفق ١-ت خ-١	انعدام الأمن الغذائي والدورة الاقتصادية
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢	انعدام الأمن الغذائي والأسعار أثناء كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٣	لقاحات «الحمض النووي الريبي المرسال» (mRNA) ودور البحث العلمي الأساسي
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٣	الملكية الفكرية والمنافسة والابتكار
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٢-٢	دور سياسات كبح الأسعار
أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٣	فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-٣	سياسات لتيسير إدماج المهاجرين الأوكرانيين في أسواق العمل الأوروبية: أدلة سابقة

# مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، أكتوبر ٢٠٢٤

أدلى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ٨ أكتوبر ٢٠٢٤.

البلدان. وألقى بعض المديرين الضوء على احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة في الآفاق، بما فيها تعافي الاستثمارات في بعض الاقتصادات المتقدمة بدرجة أقوى، وتحسن الأداء في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، والمنافع الاقتصادية من الذكاء الاصطناعي.

ودعا المديرين البنوك المركزية إلى توخي الدقة في معايرة السياسة النقدية لاستعادة استقرار الأسعار، وتجنب تشديد موقفها أكثر مما يلزم لأن ذلك من شأنه إضعاف النمو والوظائف. وشددوا على أهمية استمرار اعتمادها على البيانات والتواصل بوضوح حول القرارات المتعلقة بالسياسات. وأكد المديرين أنه في حالة الاقتصادات التي لا تزال تسجل مستويات تضخم أعلى من الهدف، ينبغي أن تظل أسعار الفائدة الأساسية تقييدية حتى تصدر إشارات واضحة على أن التضخم يتحرك نحو الهدف. واتفقوا على أن التحول إلى موقف أكثر حيادية يمثل خطوة ملائمة في الاقتصادات التي يتراجع التضخم فيها بوضوح، بينما تظل التوقعات التضخمية طويلة المدى ثابتة، مع سد فجوات الناتج. ونظرا لتزايد عدم اليقين الاقتصادي وبشأن السياسات، دعا المديرين البنوك المركزية إلى التأهب لتخفيف الآثار المربكة المحتملة لتقلبات أسعار النقد الأجنبي والتدفقات الرأسمالية، بما في ذلك بالاستفادة، حيث يكون ملائما، من الإرشادات ذات الخصوصية القطرية التي يقدمها «إطار السياسات المتكامل» لصندوق النقد الدولي ورحب المديرين باستمرار صلابته القطاع المصرفي العالمي وأكدوا الأهمية البالغة لمواصلة التقدم في اعتماد أطر التعافي وتسوية الأوضاع وتنفيذها في معالجة مشكلات البنوك الضعيفة أو التي يصيبها الفشل. وأكدوا أن تنفيذ المعايير الدولية بما فيها بازل ٣، بشكل كامل ومتسق وفي الوقت المناسب، يظل مهما لتعزيز الأطر الاحترازية. وأكد المديرين الحاجة إلى تحسين جاهزية السيولة في المؤسسات المالية غير المصرفية، وتنفيذ معايير مجلس الاستقرار المالي المتفق عليها، وسد فجوات البيانات، وتعزيز اختبار تحمل الضغوط في المؤسسات غير المصرفية للحد من المخاطر النظامية.

ودعا المديرين عموما إلى تصحيح أوضاع المالية العامة على نحو مستمر وتدرجي ومصمم بدقة في ظل ارتفاع الدين العام والمخاطر المصاحبة. وأشار المديرين إلى الحاجة إلى تعديلات أكبر من المتوخاة حاليا في كثير من البلدان من أجل

**اتفق** المديرين التنفيذيون عموما مع تقييم الخبراء للآفاق والمخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي والأولويات بشأن السياسات. ورحبوا بصلابة نمو الاقتصاد العالمي المستمرة في مواجهة الصدمات المتكررة. وألقى المديرين الضوء على نجاح السياسة النقدية في إبطاء معدل التضخم مع ما لذلك من تأثير محدود حتى الآن على الناتج والوظائف، وهو ما يزيد احتمالات حدوث هبوط هادئ. وأشاروا، مع هذا، إلى أن التعافي لا يزال متفاوتا وأن النمو مطرد لكنه لا يزال دون المستوى المأمول، انعكاسا لضعف نمو الإنتاجية. وذكروا أن ضعف النمو على المدى المتوسط واتجاه مسارات الدين نحو الارتفاع يزيدان المخاطر من ترسخ بيئة من انخفاض النمو وارتفاع الديون في الاقتصاد العالمي. وعلى هذه الخلفية، اتفقوا على أنه، مع تراجع التشديد النقدي، سيتعين التأكيد مجددا على الضبط التدريجي والمستمر لأوضاع المالية العامة، مصحوبا بإصلاحات هيكلية طموحة، مع مراعاة الواجبة للأوضاع ذات الخصوصية القطرية.

وفي حين اتفق معظم المديرين على أن المخاطر المحيطة بالآفاق تميل الآن نحو التطورات السلبية، نبه عدد من المديرين كذلك إلى عدم المبالغة في وصف تدهور ميزان المخاطر. وأشار المديرين، بصفة خاصة، إلى المخاطر من احتمال استمرار التضخم الأساسي لفترة أطول، وزيادة الصراعات والتوترات الجغرافية-السياسية في مناطق مختلفة، واشتداد حدة السياسات الحمائية التي يمكنها التأثير سلبا على النمو متوسط المدى. وذكر المديرين أنه بينما التيسير النقدي الجاري قد ساعد في الحفاظ على تيسير الأوضاع المالية وإبعاد المخاطر قريبة المدى على الاستقرار المالي، فقد يسهل ذلك بدوره تراكم مواطن التعرض للخطر المالي. وأكدوا أن اتساع هوة الانفصال بين تراجع التقلب في الأسواق المالية، مقارنة بزيادة أجواء عدم اليقين الاقتصادي والجغرافي-السياسي، يزيد من فرص إعادة تسعير الحاد للفائدة على نحو غير منظم. وإذا استمرت زيادة التقلب، فذلك من شأنه إضعاف الاستقرار المالي وكذلك الاستثمار والنمو. ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تعتمد اعتمادا كثيفا على التمويل الخارجي. وأشار المديرين كذلك إلى استمرار الضغوط الحادة على قطاعات العقارات التجارية والتعديلات الجارية في قطاع العقارات لبعض

خلال تعزيز التواصل وآليات بناء الثقة. وأكدوا الحاجة إلى إصلاحات موجهة لزيادة الإنتاجية وتعزيز المنافسة وتحسين رأس المال البشري وزيادة المشاركة في القوى العاملة. وأكد المديرون الحاجة إلى المُضي قُدماً في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. وفي هذا السياق، أكد بعض المديرين الحاجة إلى تعزيز الجهود لزيادة تمويل العمل المناخي بهدف التكيف معه، وخاصة للبلدان الضعيفة المعرضة لمخاطر المناخ الجسيمة. وأكد المديرون ضرورة تقوية أواصر التعاون متعدد الأطراف لتسهيل عمليات إعادة هيكلة الديون، وتخفيف المخاطر من التشرذم الجغرافي-الاقتصادي، وتعجيل التحول الأخضر بطريقة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

استقرار الدين وبناء الاحتياطات الوقائية اللازمة في مواجهة الصدمات المعاكسة. وأكد المديرون أنه ينبغي معايرة وتيرة التصحيح حسب الأوضاع الاقتصادية الخاصة بكل بلد، كما أنها ينبغي أن تضمن الدعم المستمر لأضعف الفئات وحماية الاستثمارات العامة، كما ينبغي التواصل بشأنها بوضوح وارتكازها على أطر متوسطة الأجل ذات مصداقية. وأكدوا أن تعزيز حوكمة المالية العامة ينبغي أن يكون أحد الأولويات كما أنه سيساعد على الحد من تراكم الديون من الالتزامات الاحتمالية والمتأخرات. وشدد المديرون على أهمية المُضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لدفع النمو وتعجيل التحول الأخضر، مشيرين إلى الحاجة إلى تعزيز المقبولية الاجتماعية لهذه الإصلاحات من

## في هذا العدد:

### الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

### الفصل ٢

التشديد الكبير: رؤى مستمدة  
من فترة التضخم الأخيرة

### الفصل ٣

فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية

مطبوعات الصندوق

